[illegible] الحكمة [illegible] بالتحقيق لان الحكمة [illegible] فرعية [illegible]

[illegible] سبيل التحقيق [illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] موضوع المقصود [illegible] الخارج [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] الجسم [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] مفهوم الجوهر [illegible] الجوهر بمعنى [illegible]

[illegible] الجوهر بمعنى الحقيقة [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] الشيء جوهرا [illegible] الخارج [illegible] موضوع [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] الشيء جوهرا [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible] ماهية الجسم انه مركب من الهيولى والصورة [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] الجوهر بمعنى الحقيقة [illegible] الجوهر على الحقيقة [illegible]

[illegible] الشيء حقيقة [illegible] حقيقة الجسم من الهيولى والصورة [illegible]

[illegible] فاهو المقصود من وضع [illegible] الجسم الذي هو موضوع الطبيعي [illegible]

[illegible] الجسم الذي [illegible] العرض [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] اعلم [illegible]

[illegible] الجسم ليس [illegible] الشيء [illegible]

ثم شرع في بيان [illegible] الاجزاء التي [illegible]

[illegible] الهيولى والصورة [illegible] المباحث الطبيعية [illegible]

[illegible] التعليم [illegible] الطبيعيات [illegible] التعليم تقدم [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] تعليمه فقدم الطبيعي [illegible]

الطبيعي [illegible] الهيولى والصورة [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] التعليم انه [illegible] الهيولى والصورة [illegible]

[illegible] الهيولى والصورة [illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

[illegible] والصورة [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

الطبيعي متدرج من مبادي المحسوسات الى المحسوسات لما تبين في صناعة البرهان من انه لا سبيل الى معرفة
امور ذوات المبادي الا بعد الوقوف على مباديها والمحسوسات يحصل الاطلاع في مبادي [illegible] من جهة [illegible]
في الطبيعة ذات المبادي فالمبادي [illegible] من جهة المادة والصورة والفاعل والغاية [illegible]
لست أعني به العدم المطلق بل عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء وتفصيل ذلك مذكور في المقالة الاولى
من طبيعيات الشفاء ان موضوع الطبيعي هو الجسم الطبيعي لا مطلقا بل من حيث هو واقع في التغير بالحركة
والسكون [illegible] ليس ان موضوع الجسم من حيث يتحرك ويسكن بالفعل والا لم يمكن البحث عن
الحركة والسكون في الطبيعي بل المراد ان موضوعه الجسم الطبيعي من حيث مستعد للحركة والسكون وهذا
كما يقال ان موضوع الطب بدن الانسان من حيث يصح ويمرض ليس المراد منه الا انه من حيث مستعد
للصحة والمرض والا لم يكن بحث الصحة والمرض في علم الطب فالحاصل ان حيثية استعداد الحركة والسكون
[illegible] الموضوع لا حيثية الحركة والسكون [illegible] مباحث المادة والصورة [illegible] اثبات
موضوع العلم واجزائه [illegible] ولكن العلم [illegible] الموضوع ما يطلب له [illegible]
استحال ان يطلب [illegible] من مسائل العلم هي اثبات الاعراض الذاتية واثبات الاعراض يتوقف
على ثبوت الموضوع واجزائه فلو كان ثبوت الموضوع واجزائه من المسائل لتوقف الشيء على نفسه وانه محال
ولان العلم الطبيعي لا يبحث الا عن احوال الاجسام من جهة التغير ومباحث المادة والصورة ليست
كذلك [illegible] مباحث المادة والصورة ليست [illegible] العلم الطبيعي [illegible]
[illegible] غاية ما في الباب ان معرفة [illegible] الجسم موقوفة على اثبات المادة والصورة [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الا انه لا يتوقف على العلم بالمادة والصورة تصورا وتصديقا [illegible]
[illegible] المناسبات التي [illegible] احوال [illegible]
البحث [illegible] المادة والصورة [illegible]
[illegible] مسائل الطبيعي [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible] عند الحكماء [illegible]
[illegible] المتصل [illegible] الاجسام [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] الابعاد [illegible]
الطبيعية [illegible] غاية ما في [illegible] التجزئة [illegible] عوارض الجسم [illegible]
[illegible] من جهة الحركة الى [illegible] والسكون [illegible] التغير بالحركة

خروج المادة من القوة الى الفعل [illegible] الى [illegible] كل خروج من القوة الى
الفعل [illegible] الطبيعي [illegible] احوال [illegible] الاجسام الطبيعية من جهة [illegible]
ذلك استقرا كل المباحث الطبيعية [illegible] الجسم [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] تناهي الجسم [illegible] الانقسام [illegible] والصغر [illegible] الانقسام في
العظم والتناهي واللاتناهي [illegible] من جهة المادة [illegible]
[illegible] عدم النهاية مطلقا بل عدم النهاية [illegible] من شأنه ان يكون [illegible]
علم الطب [illegible] الطبيعي [illegible] الجسم الطبيعي من جهة
المادة [illegible] الطبيعي [illegible] من جهة المادة [illegible] الصحة والمرض
او جهة الشكل [illegible] علم [illegible]
يبحث عن احوال [illegible] الوجود [illegible] طبيعيا او رياضيا او [illegible]
العلوم [illegible] يبحث عن احوال يتوقف على [illegible] الموجود [illegible] الجسم [illegible]
الطبيعي الجسم [illegible] الجسم الطبيعي [illegible]
[illegible] الطول [illegible] بعدا آخر [illegible]
وهو العمق [illegible] الابعاد [illegible] يكون [illegible]
والاسطوانة [illegible] الجسمية [illegible] الابعاد الموجودة فيه بالفعل [illegible] كل جسم
[illegible] ابعاد [illegible] الغايات [illegible] والجسمية ليست [illegible]
[illegible] الابعاد المعينة المفروضة فيه بالفعل [illegible] ونفي الجسمية الطبيعية [illegible] الجسمية
وصورتها [illegible] الابعاد [illegible] الابعاد المعينة والابعاد
[illegible] الامكان [illegible] الجسمية ليس [illegible] ابعاد بالفعل حتى يخرج الاجسام عن الجسمية [illegible]
[illegible] الابعاد بالفعل [illegible] الابعاد الثلاثة
ان اراد [illegible] ابعاد الثلاثة مطلقة [illegible] الابعاد المعينة [illegible] التعريف
لكونها من العرضيات [illegible] ككمال الشكل [illegible] مواضع [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] الجسم [illegible] يمكن ان يفرض
فيه الابعاد الثلاثة [illegible] بالجوهر [illegible] الثلاثة احتراز عن السطح فانه يمكن ان يفرض
فيه [illegible] احتراز عن السطح [illegible] عليه ان السطح [illegible] بالجوهر [illegible]

لزغالي المتكلمون ذهبوا الى ان الجسم مركب من السطوح والسطوح مركبة من الخطوط والخطوط من النقط وهي جواهر
فيكون السطح عندهم جوهرا والحكماء بقولهم بعدا ان الجسم ليس كذلك وان السطح عرض لا يتجاوز الفرق بين الجسم الطبيعي
وبين السطح على تقدير انه جوهر فاحترز عن السطح بذلك القيد على التنزل وثانيهما الجسم التعليمي وهو الكم المتصل
الذي له الابعاد الثلثة والكم جنس يشمل المتصل والمنفصل ويخرج بالمتصل المنفصل وبقوله الابعاد
الثلثة الخط والسطح والزمان وانما لم يقل له ابعاد الثلثة لعدم الخطوط المعروضة المتقاطعة ثابتة
تعريف الجسم الطبيعي فان الماهية اعلى الجسم التعليمي يشمل بالفعل على الابعاد الثلثة ولو وجدت الخطوط
التعليمية الجسم التعليمي لوجدت في الطبيعي لان التعليمي سار فيه فلا يكون مفروضة في الطبيعي بل حلف
بل المراد الامتدادات في الجهات فان الجسم التعليمي ونحو كان امتدادا واحدا سار في ساير الجهات لكنه باعتبار
كل جهة امتداد ويكون له امتدادات ثلثة باعتبارات ثلثة في جهات ثلثة والى هذا اشار بعض اهل التحقيق فقال
ومن مقولة الطبيعي ان يعرض فيه ابعاد ثلثة وبحمل الخطوط المتوهمة الامتدادات المحسوسة في الجسم الى حس
الجسم التعليمي الموجود فيه بالفعل فانه ربما كانت الامتدادات الخط ان كل الشمعة التي تتغير امتدادها والحاصل ان تعريف
الجسم الطبيعي بالابعاد بهذا المعنى بمعنى الكمية التي تتغير وتتبدل مع بقاء الجسمية الطبيعية وتعريف الجسم التعليمي
بها لانه حقيقته تلك الكمية السارية في الجهات وتوضيحه انه حشو ما بين السطوح فانه ينتهي الى جهة بالسطح ولا
يتشكل الجسم الممتنع منه عند اشتمال عليه سطوح ستة مثلا فان الجسم التعليمي ويكون الجسم التعليمي حاصلا بينهما وهو فيه
واقع بالجسم الطبيعي متناهيه بالسطوح حتى ان الموجود فيما بين السطوح اما ان احدهما الجسم الطبيعي وثانيهما الكمية القائمة به
السارية فيه فتأمل وذكر فانه لا مزيد على هذا التصوير قد ربما الفاضل الشارح حقق المرء اعلم ان الشيخ
الامام الحاذق لو كان ذكر المعرف حد الجسم الطبيعي لكن الشيخ ذكر في كتاب الشفاء المشهور فيما بين العقول ان
الجسم هو الطويل العريض العميق ليس معناه ان الجسم ما يوجد فيه ابعاد ثلثة بالفعل بل معنى هذا الرسم للجسم
انه هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة ولا يشكل الجسم الرسم لا يكون حدا لانه
ان لو يكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة اعم من ان يكون جسما طبيعيا او جسما تعليميا فلو فيه وبين الجوهر
عموم وخصوص من وجه وموضع تحققهما ان كل شيء بينهما عموم وخصوص من وجه يكون لماهية مركبة منهما اعتبارا
لا حقيقيه فلو كان هذا التعريف حدا لزم ان يكون ماهية الجسم الطبيعي اعتبارية وانه محال فانه يقوم علم
ان الجسمية المحققة لها حقيقتها تحصل حسا بعدا وتعرف بل القوم لما حاولوا البحث عن حقيقة
الجسم ابادوا لم يتنزه وهو محل النزاع فنصبوا الادلة ... شاملا لا فان كما حققه بعض
تقلنا كلامه واما الشارح فقد تصدى لمباحثه على التنزل وتقرير جواب عن لا والانها ابطل

بان ذات الجوهر هو المعنى لا في موضوع والموجود لا في موضوع صادق على واجب الوجود فلو كان جنسا
لكان واجب الوجود مركبا من الجنس والفصل وانه محال وهذا ما يتناول الموجود لا في موضوع جنس
ما هية الجوهر بل لازم لها ولا يلزم من عدم جنسية اللازم عدم جنسية الملزوم وعلى الكل ان الفصل
يجب ان يكون محمولا بالمواطاة فيجب ان يكون فصله بل الفصل هو القابل للابعاد وهو شيء ما من شأنه
قبول الابعاد وفيه نظر اما الحوالة الاولى فلانه لا تمام لم لا يجوز ان يكون الجنسية في ذلك المعنى بل
بتبيين مجموع اجزائها انه لو كان الجوهر جنسا لكان الانواع التي تحته متشاركة فيه ومتباينة بفصول
فتلك الفصول ان كانت اعراضا يقوم الجوهر العرض وان كانت جواهر اندرجت تحت الجوهر فيحتاج
الى فصول اخر وانما يكون كذلك لو كان صدق الجوهر عليها صدق الجنس على الانواع وهو ممنوع بل صدق
العرض العام عليها على ما تقرر في صناعة المنطق ومنها انا اذا قلنا للجسم انه جوهر فهنا كل امور ثلثة
عن الموضوع وكون ما هيته علة لذلك الاستغناء والماهية التي عرضت لها هذه العلية فان هذا
الجوهرية لا الاول ولا الثاني لم يكن جنسا لكونه عدميا وخارجيا عن الماهية وكذا الثالث لم نقرر بالذات
لاحتمال ان يكون المشتركات في هذه العلية مختلفة في الماهية مع ان ذاتيات الجنس لا تشترك
وهذا اشد الاشكالات احتمال ان يكون الماهية التي يقال عليها الجوهر اما ان يكون بسيطة او مركبة
وايا ما كان لا يكون الجوهر جنسا اما اذا كانت بسيطة فظاهر واما اذا كانت مركبة فلانه يكون بسائطها
التي تكون جواهر لان الجوهر والعرض وان كانت جواهر لم يكن الجوهر جنسا لبساطتها وحينئذ
لا يلزم من عدم جنسية الجوهر لاجزائها انه لا يكون جنسا لها وهو واضح وان
الثاني ففيه امور الاول ان القابل للابعاد ليس فصله لكان جزءا اعني قابلية الابعاد
جزء الجسم وليس كذلك بل هو عرض في ذلك المقام ونعارض اخرى القابل للابعاد خارج عن مفهوم الابعاد
وهو عرض فلا يكون فصلا لان الفصل هو المأخوذ من الذات وهذا كالكاتب المأخوذ من الكتابة
والضاحك المأخوذ من الضحك لا يقال ليس المراد ان القابل فصل بل المراد ان مبدأ القابل
فصل اعني الذات التي من شأنها قبول الابعاد كما يقال الناطق فصل مع ان الفصل ليس هو
الناطق بل مبدأه وهو الجوهر الذي من شأنه النطق لا انا نقول اولا هذا اعتراف
بان القابل للابعاد ليس بفصل وهو المطلوب وثانيا ان الذات التي من شأنها قبول الابعاد
نفس ذات الجسم او هيولاه وايا ما كان فهو ليس بفصل قطعا اما الذات فلانه الفصل
ليس هو هو بل جزؤه واما الهيولى فلانها ليست محمولة على الجسم الذي اراد بقوله ان القابل
للابعاد فصل لم يظهر وجه فصل عاد السؤال جزءا لا مفهوما دخل عن الذي عليه الشارح

من الجسم وان اراد به ان ما صدق عليه متصل ما صدق عليه ان كان ذات الجسم هو نفس المجرد واراد ان هي
ليست متصلا لما كان معناه اي شي من شانه الابعاد الثلاثة الفصل بعاكل اما معهوم الشي بعيس كونه
وراء مورا لعامة اومن شانه الابعاد الثلثة وليس كذلك لان قبول الابعاد عرض لا يكون جزءا للمتصل لم
افاد ان الجسم موقف تما نبين ان يعرا النقطة تجعله لا جسام يعني بعض حقيقة الجسم بعل عن حركة
الحالم الفرق او سلطان والصورة فلا بد بعاكل من تحرير محل النزاع وتعين محله ثم تعميم النظر في تحرير
محل النزاع يكون باعرف احدية الفلاح ما نفع في البحث يعتقد الى انه بفلاح والا من تحرير الاقوال الواقعة
في البحث فما كان لفظ الجسم مشتركا بين التعليمي والطبيعي والنزاع الواقع بحسب التركيب من الاجزاء ولما
والصورة ليس الجسم التعليمي بل في الطبيعي قدم ذكر التحتم كان الجسم متواطئا على الجسم الكلي والمركب والنزاع
ليس في اقتعاد المركب بل المفرد حتى يذكر ما زال الا بهام الذي في صورة النزاع بواسطة الكثرة الغني اعني
سبب اشتراك اللفظ والتواطي ثم شرع في تحرير الا قوال حتى يقتضي طرح من تحرير محل النزاع بعد ما هو الصحيح
وفي حصر المذاهب في الاربعة كلام لان ههنا ستة اقسام اذ الجسم اما ان يكون فيه اجزاء بالفعل او بالقوة او
لم يكن له اجزاء بالفعل اصلا وما ان يكون له اجزاء بالقوة متناهية او غير متناهية والاول مذهب المتكلمين والثاني
مذهب الحكماء وان كان فيه اجزاء بالفعل فاما ان يكون لكل جزء ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام فان كانت
ممتنعة الانقسام فلا يخ اما يكون متناهية وهو مذهب المتكلمين او لا يكون متناهية وهو مذهب النظام وان كانت
الاجزاء ممكنة الانقسام فلا يخ اما ان يكون بكل الاجزاء اجساما صغارا وهو مذهب ديمقراطيس او لا يكون اجساما
وهو مذهب بعضهم فان من الناس من قال بتركب الجسم من السطوح وتركبها من الخطوط بالفعل فالحصر
في المذاهب الاربعة فاسد فان ما لا يكون الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل على قسمين لانه اما ان
لا يكون كل واحد من اجزائه الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل او لا يكون بعضها حاصلة بالفعل فيكون
بعضها حاصلة بالفعل ويمكن ان يقضي عن هذا المقام بان القائلين بتركب الجسم من السطوح ثم المتكلمون
القائلون بالجواهر الفردة فانهم طائفتان طائفة وهم الاشاعرة فانهم يقولون بان الا لمركب من الجوهرين جسم
وطائفة اخرى يرون ان المركب من الجواهر الفرد لا يكون جسما الا اذا كان طويلا عريضا عميقا
فيتركب الجواهر على سمت فيكون خطا ثم يتركب الخطوط فيكون جسما فهذا البعض يقولون بتناهي الاجزاء وان نقول
واحدا ان الجسم يتالف من السطوح والخطوط وهي نقاط ... وتكرها واما من يقول بمقتضى الطبع
فهو في الجسم المفرد ثم الكلام في الجسم المعروف لو حرر محل النزاع بالجسم البسيط اعني الذي لا ينقسم
الى اجسام مختلفة الطبائع كما هو الا ما في المحصص المباحث المشرقية فكان هو ... من عنها
خاصة ... اليه فلا بد من ان جسما لا شك ان الجسم البسيط قابل للانقسام فلا يخ اما

ان يكون جميع الانقسامات حاصلة بالفعل اما ان يكون جميع الانقسامات حاصلة بالقوة واما
ان يكون بعضها حاصلة بالفعل وبعضها بالقوة وهو مذهب ديمقراطيس واعلم ان بعض
فضلاء جمهور الحكماء ان الجسم محتمل الانقسامات غير متناهية ليس انه يمكن خروج تلك الانقسامات الغير
المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه ليس ينتهي الى حد لا يمكن انقسامه وانما ينتهي انقسامه الى
حد لا يمكن انقسامه وهذا كما يقوله المتكلمون ان الله تعالى قادر على مقدورات غير متناهية مع انهم
احالوا وجود الامور الغير المتناهية فليس يعنون به الا ان قدرته لا تنتهي الى حد
لا يكون قادرا عليه فليس ... على الباري تعالى شيء رجال قابلية الجسم للانقسام الى
الاجزاء ... من الناس من ظن ان ما كان مذهب الشيخ ان الجسم ينقسم انقسامات متناهية
حاصلة بالفعل وكان هذا المذهب منافيا لمذهبه في كتابه الشفاء فيكون هذا المذهب عند
الشيخ المحشي فلهذا بدا بابطاله ويقرر مذهبهم ان الجسم متصل في الاجزاء الاتصال بينها
في الحقيقة وانما هو متصل في الحس واما في الحقيقة فهو ذو اجزاء متصلة لا ينقسم الجسم
الا على نحو ... من الحكماء فانهم يقولون ان الجسم متصل في نفسه كما هو عند الحس
ينقسم الى الاجزاء كيف ما يريد والقسمة وههنا سؤال ان الاول ان النظر ... عن اعتقاد
راجح عن جازم فهذا النظر اما من قبل الشيخ وهو باطل لانه لم يحصل هذا المذهب ... لانه
ما استند النظر الى نفسه واما من قبل اصحابه وهو ايضا باطل لان هذا المذهب ... به
والجزم ... النظر ... ان الظن يطلق على ما يقابل اليقين وهو المراد ههنا وقد ذكر ...
... القوم لا يرتضون الا ان الجسم ... من اجزاء لا يتجزى نعم مذهبهم هذا استلزم
ان يكون في الجسم مواضع منفصل عندنا الجسم على المفاصل فاصل الشيخ لا يلزم الشي ...
تقرير مذهبهم فلا بد ان يقال ... ذلك في الفصل الثاني ثم ان الشيخ في ابطال مذهبهم
طريق الجدل فطريق البرهان وان كان الواجب على الحكيم ... في البحث تحصيل البرهان في استعمال
المقدمات اليقينية لا المقبولات الا ان فيه التي لا يعتبر مطابقتها لنفس الامر وانما سلك طريق
الجدل اولا لانه من ... ما اوله فللتنبيه على خطاء من مذهبهم وحقان مطلبهم حتى انهم
... بالحق ما ... ثانيا ... ان ازاد هذا
الا عتقاد عن ... خاطرهم فان شان الحكيم اذا ... الكمال ... الهداية الى سواء
السبيل ... كان هذا الاعتقاد ... اشاد ... التصديق

بالمقدمات اليقينية سلكوا بهم طريق الجدل ووضع مقدمات تساعدوا عليها واستنتجوا منها ما يناقض
مذهبهم فإن ذلك يورث الوقوع في الضعف في اعتقادهم حتى يمكنه تدريجهم إلى الطريق البرهاني وقد كان دأب
الحكماء فيما سلف إذا حاولوا تمهيد قاعدة التعليم الابتداء بالاستدلال بالشعر لأنه التخييل
ثم الخطابة حتى تعود الحق بالمطلوب ثم الجدل لأنه قياس والإلزام وعند تمام استعداد المتعلم بحقق الحق وينتهجوا
له مناهج الحق أعني البراهين القاطعة ولما لم يكن للشعر والخطابة مدخل في أمثال هذا المطلوب عدل الشيخ
إلى سلوك طريق الجدل ووضع أحكاما بعضها يلزم دعاويهم وبعضها لا يلزم ولكن صرحوا به فقال
الذي يلزم دعاويهم فإنهم لا يقولون إن الجسم ينقسم إلى أجزاء غير أجسام وبيان لزومه لدعاويهم أنه لو انقسم إلى أجزاء
هي أجسام لا ينقسم إلى أجزاء بل ينقسم وهو محال لما يدعون أن الأجزاء لم يتألف منها الأجسام وذلك
ظاهر اللزوم وأما الذي لا يلزم فإنه حاصل ولم أصلها عن الأولين بعضه وزعموا وادوا الأول منها نفي
مذهبهم والباقية تمهيدا للنقض فإن قلت لم خصص التعرض للأول والنقض المتوالي مع أن الكل يفيد
التعرض لمذهبهم فيتناول الكل قلت لم كان يفيد التعرض للأول لمحض التعرض دون النقض المتوالي في
بالعكس وهذا على طريقة ما يفعله ناقض الأوضاع والوضع مطلوب الجدل أما إبطالا وإثباتا فالجدلي
أما ناقض الوضع وهو السائل وإما حافظه وهو المجيب في اعتنائه في تقريره وصحته على المشهور في اعتقاد
السائل عليها تسليم وكان عادة قدماء الجدليين أن أخذوا من حافظ الوضع وبنوا الكلام
عليها واستنتجوا منها ما ينافيه فقصد ذلك الوضع كما فعل الشيخ هنا ومن إشارة في الحكم الثالث إلى جوهر القسمة
وظاهر قوله وهي ثلثة يدل على أن أسباب القسمة منحصرة في الثلثة إلى أنه جعل ما يجيء أصلا فرضيين قسما
آخر فيكون كالمنافاة ومما يدخل تحت قوله وقد ينقسم الأول بالكسر وقسمه إلى شيئا الصلبة لا يمكن
في القطع وكذلك قسمه إلى أشياء الصلبة لا يتخرج في الكسر بل يمكن قسمتها بالوهم فيتبين بلفظه وقد على ذكر الفرق
بين الكسر والقطع أن الكسر لا يحتاج إلى آلة تنفذ فيه حتى يفصل بالنفوذ فيه والقطع يحتاج إلى آلة نافذة
فاصلة بالنفوذ والفرق والذي بينهما أن الوهم يقع القسمة والفصل العقلي لا يحتاج نفعا فإن
الوهم يقع فلوجهين أحدهما أنه يدرك الأمور الصغيرة لا يتاق عن الحس فلا يدركها الوهم فلا يقوى
على قسمتها وثانيهما أنه لا يقدر على إدراك الأمور الغير المتناهية لما ستعرف من أن القوى الجسمانية لا يقوى
على أفعال غير متناهية ولأنه لا يدرك إلا الأمور الجسمية وهي متناهية وحينئذ يلزم في قوة الوهم
بالضرورة والعاقل العقلي لا يقف فإنه يتعلق بالكليات المشتملة على الأمور الصغيرة والكبيرة والمتناهية
وغير المتناهية فيكون مدركا لها فلا يتوقف في القسمة ولقائل أن يقول السؤال في هذا المقام

من وجوه الأول أن الوهم مدرك للمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كعداوة زيد وصداقة
عمرو لا شكل وأجزاء الجسم ليست من المعاني المتعلقة بالمحسوسات فليست مدركة للوهم فلا يكون
قاسما لها الثاني أن الوهم مدرك للأجزاء لكن الوهم ليس بقاسم بل القاسم المتصرف هو القوة المتخيلة
ويمكن أن يجاب عنهما بأن الوهم هو الحاكم على القوى الحسية وسلطانها كما أن العقل سلطان
القوى العقلية وسائر القوى بحسبه آلة للوهم فهو المدرك للمعاني والصور العامة والمركب والمفصل
بواسطتها بل التحقيق يقتضي أن الحكم والإدراك في القسمة كلها للنفس ولكن لكنهما لا يعمل
في المحسوسات بلا آلة وللوهم مدخل فيه ولما لم يكن غير الوهم من القوى الحسية مدخل في إدراك
المعاني صار إدراكها منسوبا إليه فقط وأما سائر الإدراكات والأعمال الحسية فهو بالوهم بقوة
أخرى فهي في تلك المرتبة مثيم الثالث أن الحكم بأن الوهم يقع القسمة ينافيه قول الشيخ في الثاني
لا سيما الوهمية لا تقع حق به أن المراد بالوهمية ثمة الفرضية فإن الشيخ صرح بتفرقة بينهما ثمة أيضا
وفي هذا الموضع كما صرح الشارح به الرابع أن قوله لأنه لا يقدر على استحضار ما يقسمه
لصغر مساحته لأن قسمته التي سوقف على إدراكه بالضرورة فكل ما يقسمه الوهم يدركه ومستحضره
فكيف يكون قادرا عليه لكن المراد أنه لا يقدر على القسمة إلى الأجزاء الصغيرة لأنه لا يدركها حتى يقسم
إليها الخامس أنا لا نسلم أن الوهم لا يقوى على إدراكات غير متناهية قوله إن القوى الجسمانية لا
تقوى على أعمال غير متناهية قلنا الإدراك ليس عملا بل انفعالا ولا نسلم امتناع طريان الانفعالات
الغير المتناهية على القوى الجسمانية على أنهم صرحوا بالجواز وكذلك القوى المنطبعة الفلكية
المراد أن الوهم لا يقدر على القسمات الغير المتناهية لأن القوى الجسمانية لا تقوى على أعمال غير متناهية
لأنا نقول هذا غير مفهوم من عبارة الشارح إذ لا يراد العرف واللغة بإحاطة ما لا يتناهى القسمة
الغير المتناهية وذلك ظاهر وأما حديث ما هي المحسوسات من المحسوسات والمعاني المتعلقة بها
فهو ضعيف إذ لا دليل عليه قطعا وأيضا أن المراد بعدم قدرة الوهم على الأمور الغير المتناهية
أنه لا يحصل له الأمور الغير المتناهية لأن القوى فلا فرق حينئذ بينه وبين العقل وإن أريد أنه
لا يقدر على إدراك إدراكات غير متناهية فلا حد فهو أول المسألة إذ لا يمتنع في قوة الوهم إذا ذكر
السادس أن إدراك العقل للكليات لا مسلوم إدراك الجزئيات الصغيرة والغير المتناهية
وذكره غاية الظهور ويمكن أن يعني بالكليات القضايا الكلية كالحكم بأن كل جزء يمكن فيه طرف
غير طرف وفيه يندفع السؤال لأن الحق عدم الفرق بينهما كما أشار إليه الشارح فليتأمل

ولا يعلمون بان الاوسط اذا كان كذلك بعدا بيان لنقضه ونقرره ان الجسم لو كان مركبا من اجزاء لا يتجزى
لكان الجزء المتوسط بين الجزئين اما ان يكون حاجبا للطرفين او لا يكون فان لم يكن حاجبا بطل حكمان
من الاحكام الاول الحكم الثالث وهو تالف الجسم من الاجزاء منها لعدم تداخل الاجزاء لم يتالف بالضرورة
الثاني الحكم الرابع وهو ان الجزء الوسط يحجب الطرفين عن التماس فانه اذا لم يكن له ملاقاة مع الطرفين لم يحجبهما
عن التماس لانه انما يحجب لو كان بحيث لولاه لوقع التماس وان كان ملاقيا للطرفين فاما ان يلاقيهما بالاسر
او لا بالاسر فان لاقاهما بالاسر يبطل منه احكام الاول يحجب الوسط الطرفين عن التماس فهو ظاهر الثاني
تالف الجسم منها فانه لو تالف الجسم لوجب ازدياد الحجم لكن الملاقات بالاسر توجب ازدياد الحجم فلا يتحقق
التالف [illegible] اليه اشار بقوله ومناقض الحكم الثالث الثالث انها لا يقبل الانقسام لان الملاقات بالاسر
يقتضي الانقسام واليه اشار بقوله ومع جميع ذلك مستلزم للمطلوب كما سياتي وان لم يلاقهما بالاسر
يبطل الحكم الثالث سواء كان ملاقاتها على سبيل التماس او التداخل لان احد الطرفين ح يلاقي
شيئا والطرف الاخر يلاقي شيئا اخر منه فيتجزى الوسط فتحرير الكلام ح انه على تقدير ان الوسط يحجب الطرفين
عن التماس يجب ان يكون الوسط ملاقيا للطرفين لا بالاسر او على ذلك التقدير احد الاقسام الثلثة لازم
والقسم الاول والثاني منتفيان بناء على الخصم فتعين القسم الثالث وهو مستلزم للتجزية وهو النقض
ثم انه حيث لم يقنع بهذا القدر لما انه من اجل الحكم ليس الا الالزام بل منع [illegible] في نفس الامر
[illegible] بطريق الالزام ولا يكون [illegible] بعد الالزام الى سلوك طريق البرهان
اما القسم الثالث ابطال نقيضه ولما كان نقيضه وهو عدم الملاقاة [illegible] عدم
الملاقاة لانه [illegible] بان لا يكون ملاقيا اصلا او بان يكون ملاقيا [illegible] ابطال النقيض
الا بابطال [illegible] القسم الاول وهو عدم الملاقاة [illegible] الاجزاء [illegible]
في ابطال القسم الثاني [illegible] المفردة بقوله فانه ليس في الا اجزاء الطرفين
[illegible] انا لا نسلم ان القول بالملاقاة [illegible]
[illegible] تداخل جميع الاجزاء في الجسم [illegible]
ان يكون بعض الاجزاء متداخلة وبعضها غير متداخل [illegible] الجسم من الاجزاء المتداخلة وغير المتداخلة
[illegible] الترتيب [illegible] الطرفين عن الكلي و [illegible] الوسط [illegible] الترتيب [illegible] الطرفين عن الكلي والترتيب [illegible]
[illegible] بينهما بتقدم وتاخر ولا بتقدم وتاخر بين الوسط المتداخل والطرفين [illegible] الوسط
في الترتيب [illegible] الطرفين [illegible] الوسط [illegible] الترتيب [illegible] الجسم [illegible] متداخلة وغير

من التداخل [illegible] ان يكون بينهما ملاقاة او لا فان لم يكن ملاقاة [illegible] لو كان ملاقاة فاما ان
يلاقي جميع الاجزاء المتداخلة جميع الاجزاء الغير المتداخلة بالاسر او [illegible] بعض [illegible] احد جميع
الاجزاء على تقدير عدم التداخل والثاني يقتضي الانقسام لان [illegible] الاجزاء [illegible] بعضها
الا بالاسر فانها [illegible] الملاقات [illegible] فانه [illegible] الجهات
والاطراف [illegible] الجهات لا يستلزم المغايرة في الذات [illegible] الشيء اذا كان له طرفان [illegible]
لا [illegible] الوجهين والطرفين ان كانا [illegible]
لم يكن الوسط حاجبا وان كان بينهما [illegible] لم ينقسم بالضرورة [illegible] المشتركة
[illegible] فانها متوسطة بينهما متغايرة جهاتها واطرافها مع عدم التغاير في الذات [illegible] الواقع
[illegible] اجزائها [illegible] مع الكاتب والخط [illegible] المنفصل
المشترك [illegible] طرفان [illegible] خط ومنتهى اخر [illegible] طرفي احدهما [illegible]
منتهى خط [illegible] باعتبار انه [illegible] خط وباعتبار اخر [illegible] منتهى اخر قوله
فيلاقي غير ما لاقيه الطرف [illegible] داخل الوسط [illegible] حال المماسة وحال النفوذ [illegible]
شيئا من الوسط في حال المماسة وشيئا اخر منه في حال النفوذ [illegible] الجانبين
فقال الشيء الملاقي من الوسط حال نفوذ الطرف [illegible] للشيء الملاقي من الوسط حال المماسة واليه [illegible]
بقوله فيلاقي غير ما لاقيه [illegible] القدر الذي لقيه دون الملاقاة المتوهم [illegible]
وهو يقتضي انقسام الوسط [illegible] الطرف حالة [illegible] المماسة والنفوذ [illegible]
وهو يلاقي شيئا من الوسط حال المماسة وشيئا اخر حال النفوذ وشيئا اخر [illegible] الملاقي من الوسط
حال النفوذ [illegible] حال المماسة وهو [illegible] فيلاقي غير ما لقيه والملاقي من الوسط حال النفوذ
دون الملاقي حال تمام التداخل وهو المراد [illegible] القدر الذي لقيه دون الملاقاة المتوهم [illegible]
انقسام الوسط ثلثة اقسام [illegible] الشارح مشتمل على [illegible]
قسمة الوسط [illegible] ان قال الطرف يلاقي حال النفوذ شيئا من الوسط غير ما لقيه حال
المماسة واما [illegible] القدر من الوسط [illegible] الطرف حال النفوذ [illegible] كان [illegible]
[illegible] الا [illegible] الطرف الوسط
[illegible] الوسط [illegible] انقسام الوسط [illegible] الطرف [illegible] انقسام
[illegible] الطرف يلاقي حال النفوذ من الوسط غير ما لقيه حال المماسة [illegible] الوسط [illegible]

المماسة شيئا وحال النفوذ شيئا آخر واما انقسام الطرف فلان الطرف انما يلاقي الوسط حال المماسة
بشيء وحال المداخلة بشيء آخر وهو مستلزم انقسام الطرف فيوهم ثم طعن فيه بان البيان اقناعي
لا قطعي هو الدليل المركب من المشهورات والمظنونات فمما كان من المشهورات ان كل حركة لا بد لها
من اول وآخر ووسط على ما يشاهده جميع الناس بحصول النفوذ وهو حركة جزء في جزء مشتمل على
الحالات الثلث مبني على المشهور لكن ربما يمنع ذلك فيقال لم لا يجوز ان يكون نفوذ الجزء دفعة فلا يكون
له تلك الحالات ونقول من المظنونات ان الجزء … تلك الحالات في ليس لحركة ما الجزء الا حالتان
حال المماسة وحال المداخلة وانما يكون له ثلث حالات لو كان للجزء كل وجزء حتى يكون لمحال المداخلة
وحال تمامها وهو ظاهر ان ليس كذلك فعلى الشارح ان هذا دليل خطابي لا فيه مصادرة على
المطلوب والدليل الخطابي لا يتركب من المقدمات المشهورة والمظنونة بل من الوهميات المشابهة
للاوليات فلا يكون اقناعيا وانما اشتمل الدليل على تقدير على المصادرة على المطلوب لانه انما يتم
اذا كان للجزء احوال ثلث انما تثبت للحركة بكل الاجزاء لو كانت قابلة للقسمة وانما يكون قابلا للقسمة لو كانت
المسافة اعني الجزء المفروض قابلة للقسمة وانما يقبل القسمة لو انتفى الجوهر الفرد فدليل يتوقف على
اثبات الحالات للحركة واثبات الحالات يتوقف على قبولها القسمة وقبول الحركة القسمة يتوقف على …
تجزي المسافة وهو يتوقف على نفي الجوهر الفرد فيكون ابطال الجزء الذي لا يتجزى موقوفا على نفسه وانه
مصادرة على المطلوب وهذا الكلام لا يتضح حق اتضاحه الا بعد بيان مقدمة هي ان …
حركة والحركة عند المتكلمين متصلة واحدة من بداية المسافة الى نهايتها واما المتكلمون فلما ذهبوا
الى ان المسافة مركبة من اجزاء لا تتجزى لزمهم ان يقولوا الحركة ايضا مركبة بالفعل من اجزاء لا تتجزى فكل حركة
انما تقع في جزء من المسافة والحركة الواحدة عندهم حركة جزء لا يتجزى في جزء من المسافة لا يتجزى ومع ذلك …
آنية وهذا فرع لها لحصول الجوهر في مكان بعد كونه في مكان آخر فان الحصول الآني … بالحركة عندهم
من ابتداء المسافة الى انتهائها ليست حركة واحدة بل حركات متعددة متعاقبة وحركة الجسم ليست حركة واحدة
بل مركبة من حركات اجزائه الموجودة بالفعل وهي لا يتجزى كل اجزائه لا يتجزى فلا يكون للحركة الواحدة مبدأ
ووسط ومنتهى بل لا يكون للحركة الا مبدأ ومنتهى هو حال عدم حصول الجوهر في المكان المنتقل اليه ومنتهى
وهو حال الحصول الثاني لان الحركة في جزء لا يتجزى لا يمكن … لو انقسمت الحركة انقسمت الجزء لان نسبة
الحركة الى كل المسافة … الحركة الى نصفها … لانه يكون من اخذ جزء في جزء لا الحركة واحدة لا يتحرك
واذا لم يكن للحركة في الجزء منقسمة لم يكن لها اول وآخر ووسط فلو كانت لها تلك الحالات كانت منقسمة

والحق قابلية الانقسام وههنا اشكالات الاول ان اعتراض الشارح لا يرد على الامام لانه انما قال النفوذ الحركة
نحو الحركة يلزم حالات بل فعال الجزء انما فيه يلزم حالات حال المماسة وحال النفوذ وحال تمام المداخلة
وهو ليس ان ذلك مسلم ان يكون للحركة ثلث حالات الا بتدا وهو حال المماسة والوسط وهو حال المداخلة
والآخر وهو حال تمام المداخلة فان قلت … لو كانت يمكن الاحوال الثلث متواردة على الجزء
حركة واحدة وهو ممنوع لجواز ان يكون تواردها على الجزء بحركات متعددة … لا يلزم وجود تلك الحالات للحركة
الواحدة … الاحوال … على الجزء النافذ بواسطة نفوذ في الوسط ونفوذ حركة في جزء انما هو
واحدة لا حركات متعددة وذلك ظاهر … يلزم من ذلك ان يكون للحركة … السؤال الاورد على
الشارح ايضا فانه صرح بان للحركة مبدأ ومنتهى وانما يكون للحركة مبدأ ومنتهى اذا كانت قابلة للقسمة منقسما الى
ذاتها وجوابه ان الشارح ما اعتبر المبدأ والمنتهى للحركة بل اعتبر للجزء حالتين احديهما حال عدم الحركة وهي
حال المماسة وثانيهما حال الحركة وهو حال النفوذ ولا شك ان النفوذ الذي يعقبه حال الحركة عند القدر الذي يليه حال
عدمها … الانقسام … فانه قسم ما بعد المماسة الى قسمين حال قبل المداخلة وبعدها …
ان يكون حركة جزء لا يتجزى في جزء لا يتجزى منقسمة وهو باطل الثاني … لاثبات الاحوال الثلث للحركة انما
يتم اذا كانت الحركة متصلة واحدة … لا يقبل الانقسام اصلا وهو محال لانه يثبت الاحوال الثلث
… على الانقسام او نقول الانقسام فاما ان يشتمل الحركة على الاجزاء بالفعل او بالقوة فان اشتملت على
الاجزاء بالفعل فكل جزء حركة عند المتكلمين والحكماء اما عند الحكماء فظاهر واما عند المتكلمين فلان آخر
ما ينتهي اليه تحليل الحركة عندهم حركة جزء في جزء لا يتجزى … فلو اشتملت الحركة على الاجزاء بالفعل
يلزم ان يكون الحركة الواحدة حركات متعددة وانه محال فتعين ان يكون تلك قابلة للانقسام غير مشتملة على
الاجزاء بالفعل فيكون متصلة في ذاتها وهو المطلوب واعلم ان اتصال الحركة لا دخل له في ابطال المصادرة على
المطلوب بل يكفي ثبوت الانقسام على ما قررنا الرابع ان … يطلق على الخطابي كما ذكر ويطلق على المقنع
… النظر … السؤال … فلا … كونه اقناعيا …
… المطلوب … للشارح ان يقول … تام دون …
ان يكون الطرف المداخل للمداخل … يكون الطرفان …
… الوسط … الطرف اي ليس شيء من الوسط خاليا عن الطرف
… ان يكون ترتيب لا وسط … الحكم الرابع
… انه ان كان شيء منها …
… المداخلة …

تمام انه يناقض الحكم الثالث فلما ذكر اولا من انه مستلزم لتجزئة الجزء واما انه يناقض الحكم الاخير فلما ذكر ههنا
هذا محصل كلام الشيخ الشارح وفيه نظر من وجوه اما اولا فلانه لا على استحالة التداخل من تتمة عدم [illegible] دون الالتقاء
المتوهم للتداخل فما فائدة هذا الكلام كما قرره الشارح بعد ذكر المناقضة وثانيا فلما سبق من مناقضته في شرح سلوك
طريق البرهان وثالثا فلان قوله بقي نزاع والقسم ما بقي على ذكر التوجيه مستدرك لتمام الدليل دونه والصواب ان
حمل هذا الكلام على المناقضة بل هو دليل آخر على استحالة التداخل فهو جواب لسؤال مقدر عسى ان يورد وهو ان يقال سلم
ان التداخل مستلزم لان يكون للطرف حالان او احوال وانما يكون كذلك لو لم يكن الاجزاء مخلوقة على التداخل فلم لا يجوز ان
يكون الاجزاء من ابتداء الخلقة متداخلة فلا يكون ثمة حركة فاجاب بانه لو كان كذلك يلزم ان لا يكون ترتيب ازدياد حجم ولا
يكون الجسم متناهيا وانه محال ثم لما ابطل التداخل رجع الى اثبات المطلوب فقال بل بقي نزاع في انه يلزم انقسام الجزء وهذا
توجيه حسن فاحفظه والتلخيص لهذا الكلام ان القول بالاجزاء فيه ما يلزم الانقسام باعتبار امتناع الملاقاة فانه
منحصر في الثلثة فان الملاقاة اما ان يكون ممتنعة او ممكنة فان كانت ممكنة فاما ان يكون واقعة او لا يكون فان كانت
واقعة فاما بالكل او بالبعض من الاقسام اوجه طريق القسمة الى الثلثة باعتبار وجوه الملاقاة وعدمها حاصل
تلخيصه بيان المطلوب بقياس شرطي استثنائي فانه لو تالف الاجسام من الاجزاء يلزم احد الوجوه
الثلثة الاول وكلما تحقق احدها تحقق الاخر والتالي منتف لو تالف الجسم من الاجزاء تحقق احد الوجوه الثواني
لكنه منتف فيلزم انتفاء الجزء وهو المطلوب واما المعارضة بتجريرها ان يقال الحركة موجودة في الحال فهو جزء
الذي لا يتجزى قال الاولى ان يقول الحركة موصوفة بالضرورة موجودة في الزمان الماضي والمستقبل او الحال
لكن الحركة الماضية والمستقبل والحال لكن الحركة الماضية والمستقبلة ليستا موجودتين فلو لم توجد في الحال
لم تكن موجودة مطلقا وهذا خلف اما الثاني فلان تلك الحركة غير منقسمة ادعى غير قارة الذات فلو كانت منقسمة
لا توجد اجزاؤها معا فلم تكن موجودة بجميع اجزائها فما يقطع من المسافة لا يكون منقسما والا كانت الحركة الى
نصفه نصف الحركة الى كله فيكون منقسمة هذا خلف ستبين عند تحقيق اتصال الفارد ان الزمان لا ينقسم الى
حال بل هو فصل مشترك بين الزمان الماضي والمستقبل والحركة لا توجد فيما ليس بزمان فهي غير موجودة في الحال ولا يلزم
ان لا يكون موجودة مطلقا اذ لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم واما ان الحركة الماضية والمستقبلة [illegible]
ان اريد بها انها غير موجودة مطلقا فهو ممنوع وان اريد انها غير موجودة في الحال
مطلقا لوجوده في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال الزمان الماضي و[illegible]
فيها لانا نقول الاستفسار عائد فان عنيتم انها غير موجود[illegible]
في الاقسام الثلثة اما الاول [illegible] اما في الماضي
ولا في الآن لم يوجد في الزمان الما[illegible]

ولا بد للشرح من التعرض لامثال ذلك وثانيها ان هذا الكلام

واذا لم يوجد الزمان في شيء من هذه الاقسام لم يوجد اصلا فان قلت اذا انحصر في جزئيات واشتق بكل الجزئيات
باسرها انتفى الكلي فحاصله انا نعرف ان الزمان لو لم يوجد في احد الازمنة وجب ان لا يكون موجودا اصلا ف
الزمان فانه ليس بزماني بل هو موجود في حد نفسه وهذا كما يقال لو كان المكان موجودا لكان في مكان آخر
وهلم جرا ونجيب بمثل ان اما موجود في بغداد او في غير بغداد وليس كذلك بل المكان له وجود في حد ذاته ولا وجود
له في مكان فان قلت الالمام لم يورد ذلك بل يقال الحركة الماضية هي ما كان حاضرا والحركة المستقبلة
في موقع حضور فلو لم يكن الحركة حضور لم يكن ماضية ولا مستقبلة وهذا لا يندفع بما ذكرتم فقوله الحركة
عائد لانه ان عنى بذلك ان الحركة الماضية ما كان حاضرا في الحال او انقرض والمستقبل ما سيحضر في الحال ويتجدد فهو
ممنوع وان عنى بان الحركة الماضية ما وجد في الزمان الماضي والمستقبلة ما يوجد في الزمان المستقبل فهو مسلم
لكنه لا يلزم منه انه لو لم يكن الحركة وجود في الحال لم يكن الحركة ماضية ولا مستقبلة وفي هذا الجواب ضعف لانا نعلم
ان الحركة موجودة في الزمان الحاضر ليست ماضية ولا مستقبلة وهي غير قارة الذات فان انقسمت لا يوجد جميع
اجزائها والموقع الجواب ان يقال المراد بالحركة ان كانت ما هي بمعنى القطع فهي غير موجودة وان كان ما هي بمعنى
فليس يلزم من عدم انقسامها ثبوت الجزء وانما يلزم لو كانت منطبقة على المسافة وهو ممنوع [illegible]
ومن الناس من يكاد يعرف بهذا التلفيقات [illegible] ههنا مستنكرا لا من قبلهم اذا حققنا تركيب الجسم من
اجزاء لا تتجزى غير متناهية فقد نبين بطلانه فالنظر فيما سبق كاف في دفع هذا الوهم وكان الواجب ان يعبر عنه
بالتنبيه وهو انه لم النظر السابق وما كفى في نفي هذا الوهم الا ان الشيخ لم يكتف به وكانه لم يعتبره بل استأنف
لنفي هذا الوهم حجة فلهذا عبر عنه بالدستان والمراد ههنا الرهوة لا يعترفون بان تركيب الجسم من
اجزاء لا تتجزى بل يحيلونه صريحا لكن لما لزمهم ذلك من حيث لا يدرون حكى عنهم انهم ذاهبون اليه بطريق الالتزام
قال الشيخ في الشفاء واما الذين قالوا بوجود اجزاء غير متناهية للجسم فقد دعتهم الى هذا القول امتناع
تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى وذلك لانهم لما احالوا ذلك [illegible] زعموا ان الجسم ليس متناهيا [illegible] لا انقسام
بل انه يقبل الانقسام الى غير النهاية لكنهم زعموا ان الجسم ليس متناهيا الا انقسام لا يكون الا الى اقسام
الموصوفة [illegible] ذهبوا الى اشتمال الجسم على اجزاء غير متناهية وهذا هو الذي نقله الشارح من انهم
لما وقفوا على حجج نفاة الجزء اذعنوا لها وحكموا بان الجسم ينقسم انقساما لا يتناهى لكنهم لم يعرفوا الفرق
بين القوة والفعل فحكموا باشتمال الجسم على ما لا يتناهى من الاجزاء صريحا فان قلت لا يلزم من نفي
الجزء ان لا يكون الجسم غير متناه في الانقسام لجواز انتفاء الجزء وتناهي الجسم في قبول الانقسام كالنهر [illegible]
فصل هذا الاحتمال بين البطلان غير معتد به عند الشيخ حتى انه لم يعتد من المذاهب [illegible]

لما ذهبوا الى وجود الكثرة في الجسم ولا شك ان الكثرة انما تتألف من الآحاد والواحد من حيث انه واحد لا ينقسم
فيكون الجسم مشتملا على اشياء لا تنقسم بالفعل فان قلت نحن نسلم ان الآحاد من حيث انها آحاد لا تنقسم الا
انه لا نسلم انها لا تنقسم بالفعل اصلا لجواز انها لا تنقسم من حيث انها آحاد وتنقسم بالفعل فنقول
متى وجدنا الكثرة وجدنا ما هو واحد في نفسه ضرورة انه لا معنى للكثرة الا مجموع الاشياء التي كل واحد منها
يكون في نفسه شيئا واحدا فهو لا ينقسم بالفعل اذ لو كان كثيرا في نفسه لا واحدا واما الكلام الوارد من
الشارح ففيه مسامحة لعدم الجدال وسط فيه ويمكن ان يعتذر من جهته بان احد ما لم يكن لها ما يشتمل عليه الجسم
الآحاد فهو غير منقسم بالفعل وكل غير منقسم بالفعل لا يمكن ان يقبل القسمة فكل ما اشتمل عليه الجسم
لا يقبل القسمة وهو الجزء الذي لا يتجزى والآخر ان كل جسم فهو مشتمل على اشياء غير منقسمة وكل مشتمل
على اشياء غير منقسمة فهو مشتمل على اشياء ممتنعة الانقسام فكل جسم مشتمل على اشياء ممتنعة
الانقسام وهي الاجزاء التي لا تتجزى مطلقا وقد … العرفان العرض ان لو … الجسم من الف
من اجزاء غير متناهية لزم ان لا تقطع المسافة المحدودة الا في ازمان غير متناهية لان قطع المسافة — زمان غير متناه
المحدودة متوقف على قطع اجزائها الغير المتناهية وقطع الاجزاء الغير المتناهية لا يكون الا بحركة غير
متناهية اجاب عنه العرفان الثاني بانا لا نسلم ان قطع المسافة موقوف على قطع اجزائها الغير المتناهية — في زمان غير متناه
وانما يكون كذلك لو لم يكن للمتحرك طفرة من جزء الى جزء ويترك الاوساط ولا حاجة بهم الى التزام الطفرة لان
الزمان والحركة عندهم كالجسم مشتملان على اجزاء متناهية ولا كانا محدودين بل يلزم مما ذكره قطع المسافة المحدودة في ازمنة
غير متناهية ولا كانا محدودين بل يلزم مما ذكره قطع المسافة المحدودة في ازمنة غير متناهية بل لا يلزم قطع مسافة
غير متناهية الاجزاء في زمان غير متناهي الاجزاء وهم معترفون به وايضا لهم ان يكتفوا بتجويز التداخل … الاجزاء — بحركة غير متناهية الاجزاء
او التداخل بعضها في بعض لم يتوقف قطع المسافة على قطع الاجزاء الغير المتناهية … قالوا لو
تألف الجسم من اجزاء لا تتناهى كان الجسم غير متناه في الحجم لان التأليف يوجب ازدياد الحجم اجاب عنه بتجويز التأليف من
حيث لا يكون التأليف معتدا ثم قالوا لو كان الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى فالطوق الذي من الرحى اذا تحرك جزءا او احدا — الحجم
امتنع ان يتحرك الطوق الصغير جزءا او اجزاء او اكثر والا لكان الطوق الصغير مثله او اكبر منه ولا بد ان يقطع اقل من
جزء فيتجزى الجزء … اجاب عنه العرفان الاول بان الطوق الصغير يتحرك جزءا الا انه يسكن ريثما يتحرك
الطوق الكبير اجزاء اخر ثم بعد ذلك ينتهي الحركة ثانيا فقالوا السكون البطي في بعض ازمنة حركة السريع ولا يلزم
من ذلك تفكك اجزاء الرحى اعلم ان هذه الحكاية ماخوذة من الشفاء والا فنسبة ما فيه … ما حاول العرفان
المناظر قال العرفان الاول لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية الثاني
ابطل بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية لكانت للجسم اقسام في الانصاف

الانصاف

9

في اقسام الغير النهاية فالحركة انما تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى نصفها وانما تبلغ الى نصفها اذا بلغت
الى نصف نصفها لكن الانصاف غير متناهية والانصاف الغير المتناهية لا تقطع الا بحركات غير متناهية فيستحيل
ان تبلغ النهاية مطلقا اورد هذا واضحة بينة المقدمات احدها … لذلك مثلا في … حكاية رايت شخصين
يتحركان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطي الحركة في الغاية ولم يلحق السريع البطي اصلا لان للمسافة نصفا
حركته … الاجزاء لا تتناهى عندي ان خصوصية البطي ملغاة لان الواقف ايضا كذلك لا يلحقه السريع اللهم الا
على جهة مقابلة السريع وحينئذ ضرب المثل بعدم لحوق المتحرك في الغاية الى الساكن اولى واقرب لانه ابعد والعجب
ومن قال الى ان … في بعض مطارح النظر … عليها … عن قطعه البتة لانها حركة
متناهية … والمثل الاول للقدماء والثاني للمتاخرين وعن هذا … وشناعة او … الى
القول بالطفرة وهو ان يترك الجسم جزءا من المسافة ويحصل في جزء آخر من غير ملاقاة الوسط وفي ذاته
فاوردوا الاولون لذلك مثلا وهو ان الرحى العظيمة … والصغيرة القريبة من المركز اذا … حركتها فلو كانت
حركتاهما متساويين حتى ان العظيمة اذا قطعت جزءا يقطع الصغيرة ايضا جزءا كانت المسافتان مسافة
واحدة … ان يسكن الصغيرة في الوسط … ان الرحى متصل ملتزم بعضه ببعض … الصغيرة يتحرك
… مع ان العظيمة يتحرك … حتى يحصل في بعد الكثرة من بعد الصغيرة
فلما انتهوا الى هذا المقام تصدى الآخرون لالزامهم … القول بالطفرة …
انه يمكن الصغيرة من السكون حتى حكموا بان الرحى ينفك اجزاؤها عند الحركة … احدها يتحرك آخر …
كل … في اثناء حركته … وقع احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكك
وهذا التقرير انبل واحسن … مواضع الغلطة … ان يقول هذا الكلام غير مستقيم
لان … انما يتحمل تلك المقدمات لبيان كلام الشيخ … حاصل كلامه ان المراد لو كان المتناهي
في الكم المتصل لم يكن موجودا في كل كثرة ولو كان المتناهي في العدد لا يوجد موجودا في كل كثرة حقيقية
فيكون المراد بالكثرة الاضافية والمتناهي المتناهي في العدد وليس في هذا مواخذة على الشيخ …
بل الكثرة عليه … ان قوله كل كثرة سواء كانت متناهية او غير متناهية … والمتناهي
فيها منقوض … لا يوجد فيها المتناهي في الكم المتصل والمتناهي في الكم المتصل لا يصدق
على الاطلاق ان الكثرة يوجد فيها المتناهي … الا ان يحمل الكثرة على الاضافية … المواخذ …
في توجيه واجاب الشارح بان المقصود واضح فلا يرتاب في ان المراد من الكثرة التي … منها
الجسم وهي غير متناهية … ويكون المتناهي موجودا … او متناهية لانه …

جسما من اجزاء متناهية وهي ثمانية اجزاء حتى يكون حجما في كل جهة فيقال كل شيء يحصل منها الجسم سواء كانت متناهية
او غير متناهية فان الواحد والمتناهي موجود فيه اي بينهما اما الواحد فظاهر واما المتناهي فلان اقل ما يحصل
الجسم من ثمانية اجزاء ولا شك ان المتناهي موجود فيه واعلم ان المقدمة القائلة بان كل كثرة متناهية يوجد
فيها الواحد والمتناهي مستدرك في الاستدلال لتمامه دونها فقوله نفرض كل عدد متناه من الكثرة لو
كان في الجسم كثرة غير متناهية لكان فيه كثرة متناهية فالكثرة المتناهية [illegible] يجب حجمها ازيد من حجم
الواحد او لكون [illegible] بالجزء [illegible] كل التاليف حينئذ المقدار والنظام لم يمنع بطلان التالي لتجويز التداخل
وتحرير المنع ان يقال ان اريد كل التاليف لا يكون حينئذ المقدار [illegible] الكلية [illegible] يلزم ان لا يكون كل
ما التاليف حينئذ المقدار سواء كان ذلك التاليف من اجزاء متناهية او غير متناهية فلا نسلم الملازمة وهو البين انه لا
يلزم من عدم ازدياد حجم المجموع المتناهي على مقدار الواحد ان لا يكون كل التاليف حينئذ وان اريد به الجزئية فالملازمة
مسلمة لكن نمنع استحالة التالي بل بعض التاليف عند النظام ليس فيه ازدياد الحجم وحاصله ان المنع [illegible] التداخل
في نفس الامر بمعنى ان الكلام [illegible] لم يزد حجم المجموع على مقدار الواحد لم لا يكون بعض التاليف حينئذ لا ازدياد
الحجم لكن التالي باطل وان لم تكن الاجزاء متداخلة والتداخل محال على ما مر [illegible] بل [illegible] العدد [illegible]
في الكل لم لا اجزاء وان تداخلت في الحيز في المقدار الا انها متغايرة بحسب [illegible] في التحقيق ليس [illegible]
اي ليس [illegible] التاليف [illegible] العدد ايضا لان الاجزاء في [illegible] الوضع لا [illegible] الحيز [illegible]
في نفس [illegible] لتساويها في [illegible] ولا في [illegible] المساوي في الملزوم يوجب التساوي في اللازم [illegible]
لان الاجزاء لو كانت متداخلة [illegible] في الوضع [illegible] الواحد [illegible] ذلك العارض [illegible]
الواحد يكون بعينها نسبة الى الجزء الآخر [illegible] فلا تعدد واعترض عليه الشارح بانا لا نسلم ان
تلك الاجزاء [illegible] او انها تداخلت في الحيز في الوضع لم يتميز بحسب العوارض [illegible] لم يكون [illegible]
معروضا لعارض [illegible] والآخر معروضا لآخر [illegible] بينهما بحسب [illegible] العارض [illegible]
من الجهتين [illegible] او انه [illegible] قاطع قطرا آخر [illegible] نقطة التقاطع في المركز ثم اذا قاطعهما قطر آخر
[illegible] نقطتان [illegible] النقطة التي هي اطراف [illegible] محمد [illegible] المركز متحدة في الوضع
[illegible] كل منها [illegible] بحسب العوارض [illegible] نقطة [illegible] بنقطة الآخر [illegible] مسلم
[illegible] نقطا متعددة [illegible] يقطع على المركز [illegible] نقطة [illegible] المشكل [illegible]
الخطوط واحد [illegible] الشيء [illegible] الكلام على [illegible] المنع فان ذلك
المثال [illegible] لتوضيح المنع [illegible] ايضا لو فرضنا [illegible] نقطة [illegible] عوارضها [illegible]

حال دخله في العوارض مع وحدة الشيء فبالاول حال داخله فما يجب التداخل التداخل له مسلم [illegible] الاتحاد
في العوارض مع وحدة الشيء فبالاول حال داخله فما يجب التداخل [illegible] لعل المراد [illegible] التعدد في الخارج
وفي [illegible] المنع بانه [illegible] لان الاجزاء اذا تداخلت [illegible] في الوضع وكل شيء يعرض احد الاجزاء في الخارج فهو
عارض للآخر وكل جهة [illegible] في الخارج فيكون جهة للآخر وهذا ضروري لا يمكن منعه لانا نقول [illegible] لا نسلم ان
الاجزاء اذا تداخلت [illegible] بحسب الوضع [illegible] بحسب العوارض الخارجية كلها غاية ما في الباب انها تكون
متحدة في العوارض الوضعية اي المتعلقة بالوضع [illegible] لكن لا يلزم منه ان يكون متحدة في جميع العوارض
[illegible] في العوارض العقلية [illegible] الوضعية [illegible] اشار بقوله [illegible] ذلك الى [illegible]
[illegible] المتناهي لم يكون ازيد من حجم الواحد [illegible] يكون الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء ولا شك [illegible]
[illegible] الاجزاء بعضها الى بعض في جميع الجهات يحصل حجم في الجهات الثلث يحصل جسم [illegible] اولا حجما في
الجهات الثلث حتى يحصل جسما [illegible] الجسم [illegible] على [illegible] ازدياد الثلث [illegible] الحجم [illegible]
[illegible] بينهما راجع الى الكثرة [illegible] مقتضى التعدد [illegible] بان يقال والمكنة [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] الجهات فان التقدير [illegible] الكثرة متناهية حجما فوق حجم الواحد واقل ما فيه لم يحصل
حجم في جهة فاذا اضيف اليه شيء آخر في جهة اخرى يحصل حجم في جهتين ثم اذا اضيف اليه شيء ثالث
في جهة ثالثة يحصل حجم في كل [illegible] فيكون جسما [illegible] وان كان صحيحا الا انه يحتاج الى [illegible]
ويشتمل على [illegible] اذ حصول الازديادات الثلث لا يتوقف على انضمام الكثرات [illegible]
انضمام اربعة اجزاء على ما ذهب اليه [illegible] المتكلمين اذا [illegible] الاتحاد
[illegible] الكلام [illegible] وان [illegible] الاضافة [illegible]
المعنى [illegible] الجسم المتناهي الاجزاء والجسم الغير المتناهي الاجزاء وهو بعيد [illegible] الصواب
لان اعتبار النسبة بعد تحصيل [illegible] الجسم المتناهي الاجزاء [illegible] الحاصل [illegible]
[illegible] استقام الكلام [illegible] الى الكثرة [illegible] الجسم المتناهي الاجزاء
او يراد الكثرة المتناهية قبل حصوله فان كان المراد الجسم المتناهي الاجزاء حتى يكون [illegible] الاضافة
النسبة بينه وبين الجسم الغير [illegible] الاجزاء يلزم اعتبار النسبة قبل حصول [illegible] وان كان المراد
الكثرة قبل حصول الجسم المتناهي الاجزاء امكن حمل الكلام عليه كما ذكرنا الا ان حمل
الكلام على ما [illegible] واستدراكه اولى واعلم ان [illegible] لو اقتصر على [illegible] العدد
كفاه في [illegible] انه لما حصل جسم متناهي الاجزاء فيكون بعض الاجسام [illegible]

هذا لا جواز الغير المتناهية والسالبة الجزئية تناقض الموجبة الكلية التي هي دعواهم لكن لم يقنع بذلك بل قصد اثبات السالبة الكلية القائلة لا شيء من الجسم بمتألف من اجزاء الغير المتناهية
لا يقال هذا الجسم صناعي والكلام في اجزاء الاجسام الطبيعية فالسالبة الجزئية لا تناقض الموجبة
الكلية لاختلاف الموضوع لانا نقول لو وجد شيء غير متناهية في الجهات وجرينا تضرون كلي
متناهية في سائر الجهات فيكون الجسم المتناهي الاجزاء موجودا في الطبيعة هو المدعى اذ لا طهر ما ذكرنا
لو جمعنا اجزاءها الى كان في قوله فكان جسم قاص بغير عدد الاجزاء اذ كان قاصيا بغير قدرة لم تخرج الثاني
ونا شبها لها كان الناقصة وهو جسم تكرر وهو غير جائز وهذا بحث لفظي اذا المعنى مليح يختلف
بحسب التوجيهين وهو انه ان كان للكثير متناهية حجم فوق الواحد يكون نسبة حجم الجسم المتناهي
الاجزاء الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناه الى متناه فهذا الشرطية ان لا تنتج اتفاقية
لم تنتج في القياس الاستثنائي ولو كانت لزومية منعناها غاية ما في الباب ان المشاهدة دلت على
ان نسبة الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه واما ان ذلك لازم من المقدم المذكور فهو ممنوع بل اللازم
ان يكون نسبة الجسم الى الجسم نسبة متناه الى غير متناه لانه اذا كان حجم الكثير المتناهية ازيد من حجم
الواحد فلا شك انه يزداد الاجزاء فيكون نسبة الجسم الى الجسم نسبة الاجزاء الى الاجزاء وهي
نسبة متناه الى غير متناه واكل قريب ان يقال كان في قوله جسم ناقص وفي قوله كان نسبة حجمه رابطة
والجهات صفة لجسم فلو كان للكثير متناهية حجم فوق حجم الواحد وانضم الاجزاء بعضها الى بعض
في الجهات الثلث يلزم ان يحصل جسم متناهي الاجزاء فنسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء
نسبة متناه الى متناه لان حصول الجسم لازم على ذلك التقدير والجسم في نفسه موصوف بانه
المركون فيكون حصول الجسم الذي صفته كيت في نفسه لا هو من اللوازم فان قيل الحاجة
في الاستدلال الى تحصيل الحجم في جميع الجهات ليحصل الحجم فانه يكفي ان يقال ان كان للكثير متناهية
من الاجزاء حجم فوق حجم الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزاؤه متناهية
نسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة المتناهي الى غير المتناهي لكنه نسبة متناه الى
متناه اجاب بان النسبة هي نسبة احد المقدارين الى الآخر فلو لا انا قلنا ان هذا المقدار من
ذلك المقدار او ربعه او غيره لكن فانما يصح اذا كانا من نوع واحد ومن كان المنسوب اذا
ضم اليه امثاله يصير مثلا للمنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان ينسب الى الخط ولا الخط
الى السطح ولا السطح الى الجسم فان الجسم ليس حاصلا من اجتماع السطوح ولا السطح من اجتماع

11

الخطوط ولا الخط من اجتماع النقط فليس كل حجم بمناسب الجسم ما لم يكن جسما فلو لم يحصل الجسم او لا لم تثبت
وفيه نظر لان الجسم لو كان متألفا من الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فكل عدد تفرض من تلك
الاجزاء فكل عدد تفرض من تلك الاجزاء بل اخذ منها يكون له نسبة الى الكل بالضرورة كالربع او غيره لكن الفرض
فلا احتياج الى تحصيل الجسم فتفطن واما قوله هذا استثناء لنقيض التالي فليس معناه انه نقيض لا استثناء
بل المراد انه نقيض له استثناء او يستلزمه اطلاقه فان الاسم اللازم على الملزوم فانه اذا كان الحجم يزداد بحسب
الاجزاء النافي والنظم وجب ان لا يكون نسبة متناهي الاجزاء الى غير متناهي الاجزاء نسبة متناه الى متناه وهو
التالي مع ان المطلوب ابطال ذلك او وجب النظر اولا التنبيه على ان الجسم متصل في نفسه فانه لو لم يكن متصلا في نفسه
لكان له مفاصل لا متناهية اما متناهية او غير متناهية وهما باطلان بالبرهان السابقين ولكن ما ثبت
الثابت بالبرهان السابق ان الجسم ليس له مفاصل لا ماله ينفصل عليه فانتقال الشيخ مجاز ان يكون له مفاصل
لا ماله ينفصل الا بالانفصال فلا يلزم ان يكون متصلا في نفسه فيفوت المطلوب في هذا الفصل ان بعض الاجسام
متصل في نفسه على ما اشار اليه الشيخ بقوله فقد وجب امكان وجود جسم ليس له بذاته مفاصل
لا ماله ينفصل فانه لو كان له مفاصل لما يتصل لكان اجساما كما لا يخفى واعلم ان هذا الكلام قال
الشارح فما ثبت ان الجسم يمتنع ان يكون مركبا من اجزاء لا يتجزى متناهية او غير متناهية ثبت ان جميع الانقسامات
الممكنة غير حاصلة في الجسم لانه لو حصل جميع الانقسامات الممكنة في الجسم فاجزاؤه ان لم تقبل الانقسام
وجد الجزء الذي لا يتجزى وان قبلت الانقسام فلم يحصل جميع الانقسامات الممكنة والمفروض خلافه
واذا ثبت ان جميع الانقسامات الممكنة في الجسم غير حاصل فالعالم لا يكون شيء من الانقسامات حاصلة فيكون
الجسم المفروض متصلا او يكون شيء من الانقسامات حاصلة فذلك الانقسام لا يكون الى ما لا يقبل الانقسام
بل الى ما يقبل الانقسام وهو الجسم المتصل فثبت ان بعض الاجسام متصل في نفسه غير منقسم والعلم
ان هذا البحث انما يظهر اذا اعتبرنا مطلق الجسم اما اذا اعتبرنا الجسم المفرد فاللازم ان كل جسم مفرد
متصل في نفسه كما بينا وحيث اعتبر الشارح الجسم المفرد فاللازم ان كل امكن له ان يقول لما ثبت امتناع
كون الجسم مؤلفا من اجزاء لا تتجزى ثبت ان لا شيء من الانقسامات الممكنة حاصل في الجسم بل ثبت ان كل
جسم مفرد غير منقسم بالفعل فما وجه العدول الى نفي الكل عن نفي كل واحد والى اثبات الجزئية عن اثبات الكلية
ثم ان الشيخ اورد في هذا الفصل مقدمتين احداهما ان الجسم لا يجوز ان يكون مؤلفا من مفاصل غير متناهية والثانية
ليس يجب ان يكون كل جسم ذا مفاصل متناهية الى ما لا ينفصل والاولى مهملة والثانية جزئية واعتبر في الاولى
لا يجوز ان يكون وفي الثانية ليس يجب ان يكون واورد المطلوب جزئيا واعتبر فيه الامكان فلا بد من بيان

العاشر في احد واحد منها فالى الامام انما ذكره في النقض الاول لا يجوز ان يكون الذي في قوة عشرة ان يكون في الثانية
ليس بحث ان يكون لان تركب الجسم من اجزاء غير متناهية ممتنع ان يكون في عشرة ان يكون واما تركب الجسم من اجزاء متناهية فلا
يمتنع ان يكون اجزاء الاجسام المركبة فظاهر واما الاجسام البسيطة فلامكان انقسامها الى الاجزاء فلا جرم لم يقل
بحث انه لا يكون بل ليس يجب ان يكون وهذا البحث تام لان تركب الجسم من اجزاء متناهية انما يمتنع لو كان منقسما الى اجزاء قابلة
للانقسام لكن الشيخ اعتبر فيما ان يكون [illegible] واما ان القضية الثانية جزئية فلانه لما ابطل
الموجبة الكلية ثبت السالبة الجزئية واما ان المطلوب جزئي فظاهر الشيخ لم يذكره [illegible] حقيقة وجزئيات
الاخرى فانه لما ثبت ان الجسم لا يشتمل على اجزاء غير متناهية ولا بعض الجسم لا يشتمل على اجزاء متناهية ثبت ان [illegible]
ما لا يشتمل على الاجزاء غير متناهية لا يشتمل على اجزاء متناهية فيكون بعض الجسم عديم المفاصل وفيه نظر لان [illegible]
[illegible] الجزئية والجزئيتان لا ينتجان شيئا [illegible] المقدمتين المهملة والجزئية [illegible]
وهو انه لو لم يصدق بعض الاجسام عديم المفاصل لكان كل جسم مشتملا على المفاصل وهو باطل اما على المفاصل الغير
المتناهية فلان الجسم ليس له مفاصل غير متناهية وهي المقدمة المهملة واما على المفاصل المتناهية فلان بعض الجسم ليس
له مفاصل متناهية وهي الجزئية فظهر صدق الجزئية [illegible] لا يقال [illegible] لا نسلم انه لو كان كل جسم مشتملا
على مفاصل لكان اما كل جسم مشتملا على مفاصل غير متناهية واما كل جسم مشتملا على مفاصل متناهية فان من الجائز ان
يكون بعض الاجسام مشتملا على مفاصل غير متناهية وبعضها على مفاصل متناهية وح لا يتم التوجيه فان قلت
[illegible] جعل اللازم جزئيا اشارة الى ان [illegible] القضية الثانية فان القضية الاولى [illegible]
[illegible] واللازم من الكلية والجزئية لا يكون الا جزئية [illegible]
كلية في نفس الامر لا شيء من الاجسام [illegible] من اجزاء متناهية لا يتجزى [illegible]
بطريق الشكل الثالث [illegible] اللازم جزئيا [illegible]
[illegible]
بعض الاجسام لا يشتمل على اجزاء [illegible] يشتمل على اجزاء اصلا [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] اللازم من المقدمتين [illegible] اتصال الاجسام [illegible]
الاجسام [illegible] الهيولى [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] الهيولى [illegible] جميع الاجسام [illegible]
ذلك [illegible] اتصال بعض الاجسام [illegible]
سؤال لا تقريره انه لما ثبت ان الجسم ليس بمركب من اجزاء لا تتجزى ثبت ان الجسم قابل للانقسامات الغير المتناهية

ثبت ان الجسم ليس [illegible] اجزاء غير متناهية [illegible] امتناع حصول جميع تلك الانقسامات بالفعل [illegible]
ان يكون بعض الاجسام عديم المفاصل لان كل جسم فرض [illegible] ان يكون منقسما [illegible] لكان يصدق الجزئية
اما على التقسيم [illegible] واما على [illegible] الانقسام اما ان ينتهي الى جزء لا ينقسم بالفعل او لا ينتهي
فان لم ينته فقد حصل الانقسامات الغير المتناهية بالفعل وهو محال وان انتهى الى جزء لا ينقسم بالفعل [illegible]
لا يكون قابلا للانقسام وهو ايضا محال [illegible] الجسم قابل للانقسامات الغير المتناهية [illegible] امتنع حصولها
بالفعل وجب وجود جسم عديم المفاصل [illegible] وجود جسم [illegible] بانه يجوز ان يكون [illegible]
الممكن [illegible] الوجوب [illegible] حصول جميع الانقسامات الغير المتناهية [illegible]
واجزاء الانقسامات [illegible] فكل جسم [illegible] يكون عديم المفاصل [illegible]
يكون [illegible] مانع خارجي [illegible] الجواب [illegible] السؤال السائل
فانه لم [illegible] كلام الشيخ حتى [illegible] الجواب [illegible] على الامكان مع ان
اللازم وجود جسم عديم المفاصل [illegible] الوجوب [illegible] الامكان [illegible] الوجوب
[illegible] ان امتنع الفك [illegible] الشرط [illegible] عرضيين [illegible] الجسم [illegible] الفك
[illegible] قبل الفك [illegible] الفك والقطع [illegible] عرضيين [illegible] الفك
[illegible] الفك [illegible] بالوهم والفرض فالجسم [illegible] الثلاثة
والوجهين لو امتنع الفك [illegible] والفرض [illegible]
في الثلاثة المذكورة في اول الفصول [illegible] القطع والكسر والوهم والفرض [illegible]
دخل في الوهم والفرض [illegible] الانفصال الخارجي [illegible] الانفصال في الخارج [illegible]
الجسم [illegible] الخارج [illegible] يكون شيء منه ابيض وشيء منه اسود [illegible] يكون شيء منه [illegible]
[illegible] الجسم على اجزاء غير متناهية بالفعل
في الخارج [illegible] فلا [illegible] الجسم [illegible]
وبعضه اسود [illegible] السواد [illegible] الجسم [illegible] البياض [illegible]
[illegible] العرضي واما بالنظر الى ذات الجسم
[illegible] الخارج [illegible]
[illegible] جسم [illegible] منفصل
[illegible] زوال [illegible] مسافة

واحدة

بحسب ما فاته كل جزء من الحدود الغير المتناهية واذا انعدمت الحركة صارت المسافة متصلة في نفسها
فلا شك في ان احتماله للانقسام بحسب الانفصال في الفرض العقلي لا بحسب تعين الانقسام في الخارج
نص عليه الشيخ في الشفاء بقوله ومن الذي بالفرض اختصاص العرض ببعضه دون بعض حتى اذا زال
ذلك العرض زال ذلك التقطيع مثل جسم يبيض لحظة او يسخن لحظة فيفصله بالبياض جزءا اذا زال
ذلك البياض زال افتراضه والذي اوقع في الاوهام ان احتمال الاعراض يوجب الانفصال في الخارج ولم
القوم ذاهبون اليه ما وقع في كلام الشيخ من جعله في مقابلة الوهم والفرض وذكر غيره ايضا منه فان المراد بمجرد
التوهم والفرض حتى ان الفرض بعضه لا انفصال بان يفرض انه اذا فرض الجسم شيء دون شيء واخر بحسب الغير كما
اذا كان بعضه حارا والاخر باردا وما ذكره من ما هو مشهور بان الشفاء من ان احتمال الاعراض يوجب الانفصال
اي المقصود بالفعل
بالفعل فهو ايضا لا يستلزم الانفصال الخارجي فان المراد بالفعل ليس هو الوجود في الاعيان بل ما هو اعم ولما
كان الاحتمال بحسب الافتراض امرا احتماله الانفصال بالفعل ولا في الفرض ربما تعرض بالبهم ان الاحتمال بحسب
الانفصال الخارجي اذا كان العرضان سارين كما في البلقة لوجوب المغايرة بين محل السواد ومحل البياض واما الاعراض
الغير السارية كالمماسة والمحاذاة فهي لا تقبل الا الانفصال في الوهم وهذا الفرق ضعيف لان العقل يحكم بان
غير غير المحسوس لا يبعد كما يحكم بان المحسوس غير غير المحسوس والمحاذي غير غير المحاذي وليس اوزنه هذا
الا خلافا لانفصال خارجيا لم يكن في القسمة افتراق في ذلك ولعله سهو او ما وجد في بعض نسخ الاشارات
واما باختلاف عرضين قارين كما في البلقة ويختلف عن جعل احتمال العرضين سواء كانا قارين او غير قارين عرضا
القسمة الفرضية حيث يتكلم على مذهب فيكون الحس هنا القسمة لم يقل الانفصال الخارجي كما في الفك والقطع
او في الوهم فاما بواسطة شيء اخر كما باختلاف الاعراض او بواسطة شيء اخر كما بالتوهم والفرض فاذا قد ثبت
ان الجسم ما دام لا يقبل القسمة وهو قابل للانقسام فاما ان يكون قابلا لانقسامات متناهية او قابلا
لانقسامات غير متناهية والاول باطل لانه انتهت القسمة الى احاد غير قابلة للانقسام كثيرة متناهية وقد ظهر
بطلانه فان ما على يمينه لا في جهة غير قابلة وما على يساره متصل بكونه فثبت انه قابل لانقسامات غير متناهية لكن
لا يلزم ان يكون قابلا للانقسامات الغير المتناهية الفعلية فان مقتضى الدليل لا امكان لتحصيل الا الانقسام الوهمي
بمعنى انه لا يجب الوسط الطرفين لا يقتضي انقسامه في الخارج بل في الوهم انما اللازم قبول الجسم لانقسامات
الغير المتناهية باحد الوجوه الثلاثة بل اللازم الواجب هو القسمة الوهمية بل احقها بالذكر لزوم
زاعم انه يقبل الانقسامات الغير المتناهية الفعلية فلا يحتج دليله اخر عليه في الجانب لم يكون قابلا للانقسامات
الغير المتناهية الوهمية ولا يكون قابلا للانقسامات الغير المتناهية الفعلية على ما هو مذهب نفي الجسم

12

وسيأتيك الدلالة على بطلانه فيما بعد وهذا ما يرد ما ذكرنا في احتمال الاعراض مطلقا فقد حصل
من المباحث المذكورة مسائل الحدوث هنا مستند على تقدم بعد بيان ان الاول الارتباط ان الجسم
محفوف بسطوح ما بينها هل هو جوهر الجسم الطبيعي ثبت ان الجسم الطبيعي كمية سارية فيه هي الجسم التعليمي — التعليمي
استدل على المغايرة بينهما بان الاشكال اذا توارد على الجسم الواحد كالشمعة الواحدة تجعل تارة
كرة واخرى مربعا او كاملا والواحد يختلف اشكاله بحسب اختلافه وفيه حفا في الجسم — كرة
باق بعينه مع اختلاف جميع اقطار الجسم فانه اذا جعل كرة مثلا كان له ثخن ثم اذا جعل مربعا بطل ذلك
الثخن وحصل ثخن اخر اصغر منه مع بقاء الجسمية بعينها فلا بد ان يكون هناك امران احدهما باق لا يختلف
والاخر بل يختلف هو الجسم التعليمي وهذا انما يتم لو ثبت ان الاجسام التي تختلف اشكالها متصلة
في نفسها لكنا اثبتنا بالبرهان ان الجسم المفرد متصل في نفسه فجاز ان لا يكون شيء من الاجسام المحسوسة
الا مركبا ويكون اختلاف اشكاله لانتقال الاجزاء من جهة الى جهة واما الجسم المفرد فلا يختلف اشكاله
الحجة الثانية قد سمعت ان الجسم التعليمي كمية قائمة بالجسم الطبيعي ممتد في سائر الجهات ثم انها لا تمتد
في تلك الجهات الى غير النهاية بل لا بد من انتهائها ففي كل جهة ينتهي بعرض السطح لانه لما ارتفع منها جهة
بقي امتداد في جهتين وهو السطح وانه ايضا لا يذهب في جهتيه الى غير النهاية بل ينتهي ففي اية جهة ينتهي بقي
امتداد في جهة اخرى وهو الخط وعند انتهائه بعرض النقطة فالجسم التعليمي يفنى عند السطح وهو يفنى عند الخط
الثاني عند النقطة فلا يكون السطح جزء الجسم التعليمي ولا الخط جزءا من السطح ولا النقطة جزء الخط
لما عرفت من انقطاع كل منها عند الاخر بل هاهنا صرح من صنف انها اذا عرفت هذا فنقول لما ثبت
ان الجسم الطبيعي متصل في نفسه قابل للقسمة بغير نهاية لزم من ذلك ان يكون الجسم التعليمي كذلك ضرورة انه ينقسم
بانقسام الطبيعي ان يكون السطوح والخطوط كذلك لانها عارضة له وفيه منع لان انقسام المحل الحال انما
يوجب انقسام الحال لو كان من الاعراض السارية والسطوح والخطوط ليست كذلك واتصال المقادير
غير لازم لما قد بان ان احتمال الاعراض لا يوجب الانقسام الخارجي فجاز ان يكون المقادير منقسمة
على الانحراف ويكون الجسم الطبيعي مع ذلك متصلا لا جزء له اصلا ثم اعلم ما علمت فيما سبق ان الجسم
متصل في نفسه محتمل للقسمة بغير نهاية وما كنت علمت ان بعض المقادير كذلك متصلة في انفسها محتملة
للقسمة الغير المتناهية وكان الواجب ان يقول ما علمت من احتمال الجسم لكونها كاحتمال الجسم — حال
لا احتمال المقادير او ورد اللازم واراد به الملزوم فقال ما علمت من حال احتمال المقادير يدل على من
حال احتمال الجسم قسمة بغير نهاية لم يقادير كذلك كما قال الحركة والزمان كذلك لان حصول العلم بالحكم

بينهما ... اللازم بينهما ... بالملازم ... حال احتمال الجسم

المقادير يتوقف بعد العلم باحتمال الجسم على العلم بوجود المقادير لم يثبت بعد فالمقصود من هذا ابطال المفصل
انه لما كان الجسم قابلا للانقسامات الغير المتناهية وجب ان يكون الحركة والزمان ايضا قابلين للانقسامات الغير
المتناهية وجب ان يكون الحركة والزمان ايضا قابلين للانقسامات الغير المتناهية لان الحركة والزمان والمسافة
متطابقة في العقل حتى ان كل قطع نفرضه في المسافة نفرض بازائه قطعا في الحركة وفي الزمان فالحركة الى نصف المسافة
نصف الحركة الى كلها والحركة الى ثلث المسافة ثلث الحركة الى كلها وزمان الحركة الى نصف المسافة نصف زمان الحركة
الى آخرها والى الثلث ثلث وكما ان المسافة قابلة للقسمة الغير المتناهية كذلك الحركة والزمان قابلان للقسمة
الغير المتناهية فان قلت ان اريد بالحركة ما هي بمعنى القطع وبالزمان ما هو مقدارها فهما [illegible] لا يوجد
في الوهم فلا يكون البحث عنهما في مقاصد العلم وان اريد بالحركة معنى التوسط وبالزمان [illegible]
فهو لا ينطبق على المسافة ويمتنع انقسامها فضلا عن ان ينقسم بانقسام المسافة [illegible]
القطع ومقداره وكانه اليه اشار بقوله وذلك لتطابقهما في العقل لكنهما امتدادان في العقل يجزم العقل بانه
اذا فرض في احدهما قطعا انقسم الى جزئين [illegible] في العقل اذ هما موجودان [illegible] في الخارج بمعنى
ان جزئين لو وجدا في الخارج لا يكون [illegible] احدهما متقدما والآخر متأخرا [illegible]
في الوهم الا اذا كان في الخارج امر غير قار الذات يحصل بحسب استمراره وعدم استقراره في العقل هذا
الامتداد ويحصل هذا الامتداد [illegible] دليل [illegible] شاهد على وجود [illegible] الغير القار
في الخارج فوجب البحث عن احواله والتنبيه على اثباته [illegible] الحركة والزمان امتداد [illegible]
[illegible] انقسامها الى الماضي والمستقبل والحال لا يصح لان الحال حد مشترك بين الماضي والمستقبل [illegible]
المشترك بين المقادير لا يكون [illegible] فان الحد المشترك بين الخطين مثلا لو كان [illegible] الخط لكان
اذا نصف كان الحد المشترك من النصفين [illegible]
لا يقال [illegible] ان الحال حد مشترك بين الماضي والمستقبل فان [illegible] متوسط [illegible]
ولا يكون حدا مشتركا بينهما لانا نقول الشيء اذا كان غير قار الذات لا يكون اجزاؤه مجتمعة في الوجود بل
[illegible] يكون احدها متقدما والآخر متأخرا [illegible] الحركة والزمان الا المتقدم والمتأخر والماضي
والمستقبل [illegible] فساد [illegible] على وجود الحركة في الحال [illegible]
الحال ليس الا [illegible] قوله والمقصود من هذا الفصل اثبات الهيولى [illegible]
الجسم متصل [illegible] الجسم [illegible] الاتصالية التي [illegible]
[illegible] الاتصالية [illegible] الاتصال [illegible]

لقوم

الآن السيال

قطع

14

[illegible] القدماء [illegible] الجسم ليس الا [illegible] المتصل هو بسيط في نفسه [illegible]
وذهب جماعة من المتأخرين [illegible] الى ان الجسم مركب من [illegible] الاتصالية و[illegible] آخر [illegible] الهيولى
[illegible] الاجسام [illegible] اجسام بسيطة [illegible] اجسام اما الهيولى والصورة [illegible]
[illegible] عند آخرين [illegible] العرض ومن هذا الفصل اثبات الهيولى [illegible] لغة والكمية
المتصلة اصطلاحا والثخن [illegible] الاشتراك [illegible] على حشو ما بين السطوح [illegible]
[illegible] السطوح [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] فالثخن [illegible] الاشتراك على ما هو [illegible] بين السطوح وهو فصل الجسم التعليمي
[illegible] الخط والسطح [illegible] الاجسام فان قلت الجسم التعليمي هو حشو بين السطوح
[illegible] الجسم الطبيعي [illegible] بين السطوح
حتى [illegible] المراد [illegible] المحدود [illegible] التوسط بين السطوح [illegible]
بين السطوح [illegible] الجسم التعليمي [illegible] الاتصال [illegible]
على معنيين [illegible] كون الشيء بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء [illegible] في الحدود والحد المشترك بين الشيئين
[illegible] يكون نهاية لاحدهما وبداية للآخر ومعنى الكلام انه يكون بحيث اذا فرض انقسامه يحدث حد مشترك
المشترك بين القسمين كما اذا فرض انقسام الجسم يحدث سطح هو حد مشترك بين قسمين او فرض انقسامه
[illegible] بين قسميه او فرض انقسام الخط يحدث نقطة [illegible] بين قسميه [illegible] المتصل [illegible]
يطلق [illegible] احدها فصل الكم [illegible] الكم المنفصل الذي هو العدد وثانيها الصورة الجسمية
واما اطلاق المتصل عليهما [illegible] الجسم التعليمي المتصل [illegible] الاتصال [illegible]
الجسم واما اطلاق عليه المتصل [illegible] المتصل على الصورة الجسمية والمتصل [illegible]
الصورة ذات الجسم التعليمي اطلاق الاتصال على الجسم التعليمي فاطلاق الاتصال على الصورة ايضا [illegible]
اسم اللازم على الملزوم واما اطلاق الاتصال على الجسم التعليمي وعلى الصورة [illegible] الجسم لانه
ذو اتصال [illegible] الشيء يتحرك بحركة آخر [illegible]
[illegible] الشيء ذا اجزاء [illegible] اللازم المعنى الاول [illegible] بالمقدار [illegible]
[illegible] الكم [illegible] المتصل [illegible] مستقر [illegible] وهو الجسم التعليمي والمتصل [illegible] المتصل
[illegible] عن [illegible] الخط والسطح [illegible] الجسم
[illegible] الجسم [illegible] المتصل [illegible]
التخين [illegible] اجاب بانه

قابل

مطلب الاتصال

تعليمي

لا حاول تفهيم هذا الحكم يعني القائلين بالجزء وكان التعبير عنهم بهم اعرف فقدمه لان الاعرف اقدم في التعريف
فان قلت كيف علمت ان الجسم حقيقة الجسم متصل وما علمنا ذلك فيما قبل اجاب فقال بل معلوم مما ذكر قبل
لانه ثبت بالبرهان ان الجسم متصل واحد من شأنه كونه ذا كمية وخاصة هناك كمية متصلة خفية فان قلت يجب ان
هناك كمية متصلة تخينة هي الجسم التعليمي لكنه لا يكفي ذلك في علمنا بان الجسم الطبيعي ايضا كذلك لو علمنا تغايرهما الجسم جسما
فانه ما لم تعرف مغايرته اياه لم يحصل اثباته له لان اثبات الشيء لنفسه لكنا ما علمنا ذكرنا فيما ... وقد علمت
اجاب بان من الواضح البين ان الجسم جوهر ... الكمية المتصلة التخينة اعراض فمن البين الواضح انه مغايرتها
والجلي الواضح من عوارض المعلوم وكانا كنا علمنا فيما سبق على هذا لكون ... وكونه ... الجسم
الجسم التعليمي ... لاتمام الكلام دونه ... هذا التوجيه مع انه مشتمل على ...
لان ... المتصل التخينة على تقدير انها في الجسم كيف تكون عرضا ... المطلوب
الا ... هذا المقام ان يقال جوهرية الجسم ... ذا جسم تعليمي ... جوهرية ... والمعلوم
بالبديهة المغايرة بين الشيء ... نعم لا انا نقول ... هذا التوجيه مع اشتماله على المصادرة على المطلوب ...
ومعنى ... الواجب ... ان يكون ...
وانما ... الجسم التعليمي ... العرض ... الجسم كان فيما سبق ...
العاقل ... الجسم التعليمي ... فيما سبق ... ذكره ...
ان يقال لما علمنا ان الجسم متصل في نفسه وعلمنا انه الاشكال عليه مع بقائه بعينه جزمنا ... واحد
... الجسم التعليمي وكان علمنا باتصال الجسم ... علمنا ذلك فقد علمنا ... لما وقد علم
... الا ... لكون ... بالبديهة ... المطلوب ... الدليل ... صورته ... كان يجسم
الجسمية ... مطلوب ... ان يكون ذلك الشيء غير صورته الجسم التعليمي ذلك يتوقف على ان الجسم جسم ...
... وانه قد يعرض له انفصال والاشكال قال الامام ... قد يعتقد ... الحكم ... الحكم ... بلغ
... الاجسام لا يعرض له الانفصال ... وفيه نظر لانه قد ليس ... بعض ... بعض
الحكم ... الجسم ... الانفصال ... ان بعض الاجسام يعرض له الانفصال
واعترض الشارح بان ... يعرض لها الانفصال ... البرهان
بيانه ... الانفصال ... الانفصال
الانفكاك ثم قال والصواب انه انما جعل الحكم جزئيا لان بعض الاجسام لا يعرض له الانفصال لعدم
طريان اسبابه ... الواجب ان يكون ... الاجسام ... عليه اسباب الانفصال والا ... جميع

١٥

الا ... في الجسم بالفعل وانه محال وهذا ايضا محال بناء على ان ... قد يعتقد جزئية الحكم ... ما
ذكر ... هذا المقام ان الجسم متصل واحد في نفسه قابل للانفصال واذا طرأ عليه الانفصال والاشكال
... الهوية الاتصالية بعينها بل ... وتحدث هويتان اخريان اتصاليتان ثم اذا اتصلتا
وحدث هوية اخرى اتصالية ... الهوية الاتصالية ... لثالث والهويتين ... اثنان
اخرى ... هذا الاشكال ... الهوية الاتصالية ... بعدم ... وتحدث
هويتان اخريان ... ويحدث هوية اخرى اتصالية ... العظم ...
الا ... ان الهوية الاتصالية هي التي ... ابعاد ... فيكون ...
والجسم بذاته ... متصل ...
الجسم المتصل الى جسمين متصلين او اتصل جسمان ... ذلك الجسم المتصل
... وجود متصل واحد ... الصورة ...
انعدام واتصال ... متصلين ... الجسم
... الخارجين ... الهوية الاتصالية ... انعدامها ...
... الهوية الاتصالية ... الهويتان الاتصاليتان ...
... بذاته ... على تقدير القول بانفصال
الجسم في نفسه لانه اذا انفصل الجسم المتصل الى جسمين متصلين ... مادة
... فان كان يلزم ان يكون ... الشخص موجودا ... ن
... الجسم المتصل ... على اجزاء
بالفعل ... الجسم المتصل في الفعلية ... موجودتين
انعدام اتصاله ... الجسم ... الانفصال ... اتصال
لكنه ليس ... بالعرض ... الاتصال الواحد ... اذا
... التصور ... الجسم المتصل الواحد ... بالفعل في الجسم المتصل الواحد لكان
مشتملا على اجزاء بالفعل ... بالفعل ... موجودتان
... الاتصال الواحد ... وجود الاجزاء بالفعل فيه ... بان الجسم غير
مشتمل على الاجزاء بالفعل ... باشتماله على الاجزاء لان اتصاله عبارة عن اجتماع الاجزاء
وانفصاله عن تفرق الاجزاء ... الثابتة ... هو الاجزاء ... صورة

فقد ظهر ان مدار البرهان على هذا الاصل وتقريره حيث قال ان الجسم متصل في نفسه وقد يعرض له الانفصال
فيكون ممكن الانفصال قبل حدوث الانفصال وهو قوة الانفصال فيكون في الجسم قوة الانفصال لكن الهوية الاتصالية
ليس لها قوة الانفصال لاستحالة اتصاف الشيء بمقابله فاذن القابل امر وراء الهوية الاتصالية يقبل الاتصال
والانفصال وهو الهيولى فقوله ويعلم ان المتصل بذاته غير القابل للاتصال والانفصال اراد بالمتصل بذاته
الصورة الجسمية فانها متصلة بذاتها اي جوهر من الجسم التعليمي على ما عرفته في الدرس السابق ولذا
اشار الى الهوية الاتصالية التي لم يعرض لها ابعاد ومقاطعه فانها هي الباقية بعينها مع توارد المقادير
ولو حملنا المراد به الجسم التعليمي الذي هو ايضا متصل بذاته لكان البرهان بحاله فانه يمكن ان يقال لما كان في الجسم قوة
الانفصال والجسم التعليمي ليس له قوة الانفصال فيكون في الجسم شيء آخر له قوة الانفصال والاتصال لا الجسم حامل
على الصورة الجسمية اذ المطلوب ان الجسم شيئا غير الصورة الجسمية لا ان ذلك الشيء غير مقدارها فالكلام
في اثبات المغاير غير الهيولى صورة الصورة بل في المغايرة بين الهيولى والصورة وفيه منع لجواز ان يكون المغاير حاملا
بل الدليل لا يتم الا بان جعل ان غير الصورة الجسمية لا يجب ان يكون هو الهيولى لجواز ان يكون هو الجسم التعليمي
فالقبول يكون هو بعينه الموصوف لا ... ان القابل بالحقيقة لا بد ان يجتمع مع المقبول والمزال
نعلم يقينا انه يقبل الانفصال بل قد يعرض له انفصال وانما فوجده فاذن في هذا القبول غير وجه المقبول قال
وكلام الشيخ الشارح صريح في ان المقبول هو الاتصال وبيانه لا تنافي المغايرة بين القوة والوجود بل
المقبول هو الانفصال فبينهما تنافيا. والجواب عنه ان الانفصال اذا طرأ فالمقبول ليس هو الانفصال
لانه عدم والعدم لا يكون مقبولا بل المقبول بالحقيقة انما هو الجسمان الحادثان عند الانفصال لانه
عدم والعدم لا يكون مقبولا بل المقبول بالحقيقة فلا يكون المقبول عند الانفصال الا الصورة الجسمية
وهيئتها الشكل التابع لوجودها وصورتها الجسم التعليمي اما اولا فلانه تابع للصورة الجسمية وهي
حتى كما ساوى لها في جميع اقطارها حتى كانه قالبها واما ثانيا فلان الاجسام التعليمية قد تتوارد
على الصورة الجسمية وهي هي كما ان الصورة الجسمية تتوارد على الهيولى وهي هي بعينها وهذا ايضا يدل
على ان الشيخ اراد هنا بالمتصل بذاته الصورة الجسمية لانه لو اراد به الجسم التعليمي لم يمكن حمل صورته عليه
ويتوجه عليه منع فان ... بانه انما يتم لو كان المقبول هو المتصل بذاته لكن المقبول هو ما يمتنع عليه الصورة الجسمية
عند الانفصال والمتصل بذاته ما هو قبل حدوث الانفصال فلا يلزم من كون المقبول الصورة الجسمية ان يكون
المتصل بذاته ايضا الصورة الجسمية وفي الكلام هنا امران احدهما ان قوله فاذن في هذا القبول
مشعر بانه نتيجة قياس مذكور فما ذلك القياس وثانيها انه ولما كان حقا ان في القبول غير وجود المقبول

لكن لا حاجة في اثبات المطلوب الى ذلك لانا اذا بينا ان الجسم يعرض له الانفصال فالقابل للانفصال ليس هو
الاتصال لما مر فيكون في الجسم شيء آخر يقبل الانفصال من غير احتياج الى بيان المغايرة بين قوة قبول الانفصال ووجوده
ما الحامل بعينه وما هو ظاهر الشيخ وعن الثاني ان اثبات الهيولى لا يمكن الا بتلك النتيجة لانا اذا قلنا الجسم يعرض
له الانفصال فاما ان يكون ... لو استدعى الانفصال محلا موجودا لكن الانفصال عدم والعدم لا يحتاج
الى محل موجود اما اذا بينا ان قوة قبول الانفصال مغايرة لنفس الانفصال وهي القوة امر ثبوتي تستدعي
المحل ... البتة ... وثبت شيء آخر هو الهيولى قال الشارح اما ان قوله فاذن في هذا القبول
لا يحاله محله وهو ليس هو الاتصال ... والوجود بالفعل ظاهر
نتيجة قياس مذكور بالقوة فلا حاجة الى التزام تقدير هذا القياس اذ المغايرة بين القوة والوجود بالفعل ظاهرة ... ليس عدم
وعلى هذا الذي يبقى لفظه فاذن معنى واما ان المطلوب لا يحصل بمجرد الانفصال فليس كذلك لان الانفصال ليس عدما
محضا بل عدم ملكة واعدام الملكات لها حظ من الوجود لا يتأتى ... مسلم ان الانفصال عدم ملكة بل لا معنى له
الا زوال اتصال الجسم فلا يستدعي محلا موجودا ... وقد ينبغي ... الانفصال الجسم المتصل الاتصال
هو انعدام وكذا المتصل بالمعنى ... انعدام عن شيء ... شأنه الاتصال ... الوجود
بالاتصال فيكون موصوفا بالتقابلين واما بيان المغايرة بين القوة والوجود ... احدهما انفصال ما لا ينفصل
بالفعل في الخارج الى الهيولى لان ... الاتصال اذا استدعت وجود الهيولى وكل جسم من الاجسام له قوة
الانفصال فيكون الهيولى موجودة في كل جسم فيكون البرهان كليا وفيه نظر ... كان المراد ذكر السؤال الثاني الوهم والتنبيه
لهذا الفصل غير موجها على ... الهيولى ليس مطلق الانفصال بل الانفصال الانفكاكي والمتصل ... جسم له
فرع الانفكاك والانفصال ... ان وجوه الانفصالات ثلثة الفكي واختلاف العرضين والوهم والفرض
فالانفصال الانفكاكي لما كان رافعا للاتصال الجسم في الخارج لم يكن بد من شيء آخر غير الاتصال قابل له واما الانفصال
بحسب الوهم فهو ليس برافع الاتصال في الخارج فلا يستدعي شيئا آخر في الخارج بل في الوهم اللهم الا اذا ثبت ان
الانفصال الوهمي يستلزم الانفصال الانفكاكي ولم يثبت بعد واما اختلاف العرضين فان قلنا انه يوجب الانفصال
في الخارج ثبت الهيولى والا فلا الجواب انه لو استدل بمعنى الانفصال على امكان الانفصال
فانه كما اوجب وجود الهيولى بخصوصه ثبت وجود الهيولى قبل الانفصال ايضا وهذا انما يتم لو كان الانفصال
باقيا في الانفصال وليس كذلك بل يبقى الانفصال ... ايضا الى الوهم ان الهيولى حصلت حال عدم
... الشيخ اثبات بقاء الانفصال بين المغايرة بين قوة الانفصال والصورة الجسمية عند حدوث
الانفصال وما ذكره الشارح لا يعطي الا فايدة الا ولى فالسؤال باق كما كان واعلم ان قوله فاذن
في القبول مشتمل على ... احدهما ان قوة ... الانفصال غير وجود الانفصال وثانيهما
ان قوة قبول الانفصال غير الشكل وثانيهما ان قوة قبول الانفصال غير المقدار في المعتبرة الا ولى

الانفصال م

والوجود م

على وجود الهيولى فربما يسبق الى الوهم ان وجود الهيولى مخصوص بحالة الانفصال م

لا ان عرضا ان لها دخلا في الاستدلال الا ان المعترض الاخرى لا مدخل لها فيه اصلا بل لا طائل تحتها
والبعض الشارحين ابحاث بالقادح في توجيه المعترض الاول ولم يخطر المعترضان الاخران لها بالبال وايضا
معوله وبكل التوقع لغير ما هو المتصل بذاته نخوض عن حوله وانت تعلم ان المتصل بذاته عند القائل بالاتصال
والانفصال في الصواب في توجيه الكلام ان يقال المراد بالمتصل بذاته ما هو الاعم من الصورة الجسمية والجسم
التعليمي والمنبسط بالفعل من الصورة الجسمية قبل الانفصال ومقبول الانفعال هو الصورة الجسمية لما
لا انفصال مع ولعين معقول بالفعل في هذا الحال بل الامكان اذا عرفت هذا فيقال الجسم يعرض
له الانفصال والاشكال ولما كان المتصل بذاته عند القائل بالانفصال اذن يكون فرع قبول الانفصال اي
مع قبول الانفصال غير الصورة الجسمية وغير شكلها وغير مقدارها فانها متصلة بذاتها والمتصل بذاته
لا يقوى على قبول الانفصال لانه اذا ورد الانفصال انعدم المتصل بذاته فكما يبطل الجسمية ويحدث
حسيتان اخريان كذلك يبطل الشكل والمقدار ويحصل شكلان ومقداران آخران ففي الاشكال ان يكون
المتصل بالذات قابلا للانفصال فالاشكال لم يكن الذي يمكن ان ينفصل هو المتصل بالذات فيحصل بكون الاشكال
امرا آخر غير الصورة الجسمية وشكلها ومقدارها لا مع قبول الانفصال واليه اشار بقوله وذلك الشيء
لغيرها ما هو المتصل بذاته فانه اذا استحال ان يكون محل مع الانفصال هو المتصل بذاته كان تلك
الشيء بعينه لا محالة وهو الهيولى وعلى هذا يكون كان ايرادا اقيا حكما والواو والظهر الاستدلال بقي
الانفصال نبه على ان اثبات الهيولى لا يحتاج الى الانفصال بالفعل في الخارج بل يكفي فيه امكان الانفصال
الخارجي حتى ان كل جسم على انفكاكه يكون مشتملا على الهيولى وان لم ينفصل بالفعل اصلا وسيجيء فانه
نفع الكلية فيما بعد عن قريب واعلم ان اهم الايام في هذا الباب جواب سؤال ذكره ههنا وهو انه لم
ان القائل بالاتصال والانفصال هو هو الهيولى ولم لا يجوز ان يكون نفس الجسم والاتصال والانفصال
عرضيين متعاقبين عليه وهذا السؤال يبتني ابطاله لانا بينا ان الجسم متصل في نفسه فلا شك ان الاتصال
هو هوية اتصالية ووقع الكلام في ان الجسم هل هو تلك الهوية الاتصالية فقط او فيه وراء تلك الهوية الاتصالية
شيء آخر قابل لها ثم اذا ورد الانفصال والمعلوم بالضرورة ان تلك الهوية الاتصالية لا يبقى بعينها مع الانفصال
فقد علمنا انها ليست قابلة للانفصال فقابل الانفصال لا شيء آخر وكان السائل توهم ان الجسم يكون
يتوارد عليهما الانفصال وهو توهم فاسد فاجاب الشارح تارة بان موضوع الاتصال والانفصال ليس
بجسم اخرى بان الاتصال ليس عرضا للجسم لما عرفت الجواب الاول الاول بعد موضوع الاتصال والانفصال
ليس في ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد الثلثة وكل جسم في ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد الثلثة فموضوع
الاتصال والانفصال لا يكون الاجسام اذا الصغرى فلان موضوع الانفصال يجب ان لا يكون في ذاته متصلا

الاتصال

ولا منفصلا والا لم يكن في ذاته متصلا لكونه في ذاته بحيث يعرض فيه الابعاد الثلثة بالعرض
واما الكبرى فظاهر وبعد ما ان الجسم في نفسه متصل قابل للانفصال اي المجاز بحيثيته يعرض له الانفصال
واما الاخر من الجواب الثاني واليه اشار بقوله والذين يجعلون المتصل عرضا يقولون ان الاتصال امر زائد
للجسم لانه لو لم يكن الجسم في ذاته متصلا لم يكن في ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد الثلثة فلا يكون الاتصال
عرضا واردا عليه والا لتقوم الجوهر بالعرض الوارد عليه وانه مجرد الجواب نظر وقد كان
يجعله آخر احدهما ان الاتصال لو كان عارضا للجسم ما دام طارحا بعرضه فاما ان يكون في الجسم اجزاء
فهو متصل في نفسه لم يكن اتصاله زائدا عليه واما ان يكون فيه اجزاء فيكون اتصاله عبارة عن اجتماع تلك
الاجزاء وليس كذلك وثانيهما ان الاتصال امر ذاتي للجسم مقوم له لان الجسم لو لم يكن متصلا في حد
نفسه فهو اما ان يكون باطلا ولا يستقيم الوجهان بالهيولى لان العقول لها في نفسها وجود متصل
الاجزاء والانقسام الذي يعرض لها الا ان يستتبع الصورة الجسمية فيكون الاجزاء لها اولا من قبل
الصورة الجسمية لا في نفسها نعم يمكن ان يقال على الوجه الاول المراد ان كل الجسم مع قطع النظر عن
الاتصال اما ان يشتمل على الاجزاء او لا يشتمل ان يشتمل على الاجزاء او لا في نفس الامر او لا يشتمل
على الاجزاء في نفس الامر يلزم ان يكون متصلا في نفسه واما الملزوم فلانه لو كان مجرد النظر عن العارض
مقتضيا لرفعه وليس كذلك فجاز ان مجرد النظر عن الاتصال ويكون عارضا له في نفس الامر وان لم
الى ان يقال فيلزم انه لو كان مشتملا على الاجزاء لكان الاتصال اجتماعها وانما يكون كذلك لو كانت الاجزاء متحققة
في نفس الامر مع انفصالها وهو ممنوع وعلى النقض الاخر انه يلزم منه عدم كون احد المتقابلين مقوما لم يكن المقابل
الاخر مقوما فان من الجائز ان يكون شيء من المتقابلين مقوما كالسواد والبياض في الوجه والكيف وغيرها فولده
وايضا ينبغي ان يعلم ان تعلم ان الصورة علة لوجود الهيولى فالتجرد الهيولى وكونها ذات وضع والوجه والتعدد وغيرها
والعوارض له بعرضها الهيولى بالذات بل بتبعية الصورة وهي وغيرها من العوارض تعرض الهيولى بالذات بل
وفرق بين الصورة وبين حالة بين السواد مثلا وهو حال من هذه الجهة فان كون السواد مشارا اليه بالاشارة
معنى اما هو بتبعية محل وكون الهيولى مشارا اليها متحيزا انما هو بتبعية حالها فهي انما يكون متصلة
واحدة او متعددة بالعرض لا بالذات بل يطلع الاتصال والانفصال وهي هي بعينها بخلاف الجسم والصورة فان
الاتصال لما كان ذاتيا لهما لم يجتمعا مع الانفصال بل اذا طرأ عليهما الانفصال انتفيا وحدث صورتان اخريان وجسمان
آخران والهيولى حال الانفصال هي بعينها حال الاتصال نظرا هو مناط الشبهة المورد ههنا فاذا قيل الاشكال
ان الجسم قبل ورود الانفصال مادة واحدة ثم اذا عرض الانفصال بقوة مادتان وصارت مادة في جسمين

لكان تعدد والماهية بعد وجودها بسبب الانفصال معد وجا الى ايجاد

فلو كان تعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضيا لا نعدامها محوجا الى مادة اخرى وهلم جرا فتقول الصورة الجسمية لما

كانت واحدة بذاتها كان تعددها مقتضيا لفنائها لا محالة فاحتاجت الى المادة بحيث تكون فانية فان قلت لا يلزم من احتياجه

بل انما يلزم عدم الصورة واذا تعددت لم ينعدم بل حل فيها صورتان وهو لا يستلزم بعينها غاية ما في الباب انه كان

الوجه عارضا لها والآن التعدد عارض وقد عرفت الاشارة الى الدفع وعارض الامام بانه لو وجدت الهيولى وحدها

لم يكن متحيزا او لا يكون والقسمان باطلان اما الاول فلانه لو كان متحيزا فاما ان يكون تحيزها بالاستقلال او على

التبعية فان كان بالاستقلال كانت جسمية فيلزم الخلف وايضا لا يكون احدهما بالجملة والآخر بالجملة اولى العكس

وايضا ان احتياج الهيولى الى محل لزم التسلسل وان لم يحتج الى المحل كانت الجسمية في غنية عن المحل لانها مثلها والا

كانت الهيولى متحيزة تبعا لتحيز الجسمية كانت الهيولى صفة الجسمية موصوفة لا يجوز ان يكون الامر بالعكس بل تحيز كون

الجسم حاصلا في اللون والطعم او غيرهما وان كان حصولها في الحيز تبعا لحصول الجسم فيه واذا كانت الهيولى صفة للجسمية

موصوفة اذ لو جاز ان يكون الامر بالعكس بل تحيز كون الجسم جاريا في اللون استحال حلولها في الهيولى واما الثاني فلان

الهيولى لو لم يكن حاصلة في الحيز لا بالاستقلال ولا بالتبعية مع ان الجسمية مختصة بالحيز استحال ان يكون الجسمية حالة في الهيولى

لما نعلم بالضرورة ان المختص بالجهة والحيز يستحيل ان يحصل فيما لا اختصاص له بالحيز والجهة اذ لا يلتحق ان انتقال الاجسام

حالة فيما لا يتناهى ثم وان لم يكن له اختصاص بجهة لا بالاستقلال ولا بالتبعية والجواب انا لا نسلم ان الهيولى لو كانت متحيزة

بالاستقلال لكانت جسمية مثلها وانما الاتحاد في بعض اللوازم لا يوجب الاتحاد في الماهية فاللوازم الثلثة لا يكون غير

لازمة اصلا سلمنا لكن لا نسلم انها لو كانت متحيزة بالتبعية كان صفة للجسمية بل هي موصوفة بها وتحيزها مشروط بحلولها

والمتحيز وان كانا واردين على التقسيم من حيث انه لم يقسم الا قول لا كان بالاطلاق نقول ان مراد الشارح على

المنع الثاني والحق غير منحصر على اقسام فيقتصر على المتحيز على ثلثة اقسام اما ان يكون متحيزا بالاستقلال واما ان يكون

متحيزا بالتبعية اما على سبيل حلوله في الغير او على سبيل حلول الغير فيه فلم لا يجوز ان يكون تحيز الهيولى لا بالاستقلال

بل تحيزها على سبيل حلولها في الجسمية بل انما يكون تحيزها بشرط حلول الجسمية فيها على ما هو الواقع وهذا وهم

وتنبيه ولعلك تقول ان تقرير الوهم لم ازل له المذكور على وجود الهيولى انما تم فيما يقبل الانفصال الانفكاكي واما

بان يكون كل جسم كذلك مما لا جسم ما يمتنع فيه الانفكاك كالفلك فحاصل كلام الشيخ في الجواب ان الامتداد الجسماني

طبيعة واحدة نوعية وثبت احتياجها بعض الصور الى المادة فلكل تحتاج جميع الصور اليها لان مقتضى الطبيعة

النوعية لا يختلف فانا قلنا ان الامتداد الجسماني طبيعة نوعية لا يختلف الا بامور الخارجية دون الفصول وكل ما يختلف

بالخارجات دون الفصول فهو طبيعة نوعية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان الجسمية لا تختلف

يكون لاجل ان بعضها حار وبعضها بارد ولا لان بعضها طبيعة فلكية وبعضها طبيعة عنصرية وهي امور يلحق الجسمية

خارج فان الجسمية في الخارج موجودة والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر وقد انضاف الى تلك الطبيعة

المشار اليها نفس الطبيعة الاحرى في الخارج بخلاف المقدار الذي يصلح ان يتصف شيئا معينا بعد ما لم يتنوع بان يكون

خطا او سطحا او ليس للمقدارية موجود او الخطية موجود آخر بل الخطية نفسها هي المقدارية المحمولة عليها والجسمية

مع كل شيء يعرض شيء مقوم جسمية فقط من غير زيادة واما المقدار فلا يوجد مقدار فقط بل يحتاج الى مصحح

حتى يعرض ان ينقسم اما خطا او سطحا فهذا ما ذكره في الشفاء ولهم فيه ان حمله على انها ليست في الخارج الا الفصول

بيان نوعية الامتداد الذي قال لا يشكل لم الصحيح الجسمية متعلقة بمختلفة في الخارج فاما ان يكون بالاختلاف

موجودات في الخارج او لا يكون فان لم يوجد في الخارج لم يتعدد في الخارج بالفصول ولم يوجد بالاختلاف في الخارج

فاما ان يكون غير الجسمية في الخارج او لا يكون فان لم يكن غير الجسمية ان يكون الجسمية في الخارج موجودا وحاصلا

الاخير من موجود آخر والموجود في الخارج من الجسمية لا يكون الا هوية الجسمية فيكون امر واحد الذات والوجود

في محال متعددة وانه محال بالضرورة وان كان ما به الاختلاف غير الجسمية في الخارج فالجسمية لا يتحصل في الخارج الا

الا حلول في المقدار الا يتقرر في الخارج الا بفصل يفصل واذا ثبت هذا فنقول جنس الجسمية طبيعة نوعية

لا شك وجوب تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت حاجته الى المادة لذاتها وجر الى تخصيص بالفصل

لم يكون الاحتياج اليها التشخصها فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالنوعية

فكما جاز احتلاف مقتضى الطبيعة الكنوعية بحسب احتلاف الفصول فلم لا يجوز احتلاف مقتضى الطبيعة

بحسب احتلاف الفصول فلم لا يجوز احتلاف مقتضى بحسب التشخصات لانا نقول من المعلوم بالضرورة ان الحاجة

الى المادة وقبولها لا يمكن ان ليس من جهة نفس الجسمية ولا الجسمية وبعض الجسمية انما هو طبيعة الجسمية وفيه

لم يكن بالمادة دخل في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لذاتها لا بعرضها الا لذاتها فان قلت اذا انتشر

بحاجته الى المادة لذاتها فما الحاجة الى بيان نوعيتها فان طبيعة اذا اقتضت شيئا من حيث هي فلذلك

لا يمكن ان يكون متحققا في جميع افرادها سواء كانت طبيعة نوعية او جنسية فقلت ما علمنا الا ان الجسمية

الخارجية ليست احتياجها الى المادة من جهة تشخصاتها واما ان احتياجها الى المادة من جهة فصولها

معلوم الانتفاء واما بعلمنا ان الجسمية طبيعة نوعية فانها لما كانت واحدة بالذات ولم يكن احتياجها

المادة للتشخص يكون احتياجها لذاتها المقتضية افرادها بخلاف ما اذا كانت طبيعة جنسية فانها يكون

حينئذ ذوات مختلفة الحقائق فامكن افتراقها في اللوازم من جهة الفصول وان لم يكن افتراقها من جهة

التشخصات هذا هو نهاية التحقيق في هذا المقام وقال الشارح نبه الشيخ على دوال الوهم بان بين ان

طبيعة الامتداد الجسماني نوعية انصالية لا يتبع ورود الانفصال عليها خارجا او وهما وقد يتكرر كل جسم

في سطح طرفيه عن ان يتلاقيا فيكون واجب القبول للانفصال وهو في الوهم فلا بد ان يكون كل جسم

علی ما تقبل الانفصال اذ الحاجة الیه لیست الا لکون الجسمیة هویة اتصالیة مع امکان عروض الانفصال
لها والاجسام متساویة فی هذا المعنی وان کانت مختلفة فی ان بعضها یمکن و بعضها ممتنع الی غیر
ذلک و نحن نقول لها اولا فلیس شیء من هذا بالتذکیر فی تنبیه هذا الشیخ لانه من شرح الحقایق
المتن بل هو ما ذکره بعینه لتتمیم البرهان کلام الشیخ شیء آخر فلا عرضه و اما ثانیا فان یخرج عنه الا انفصام
لا یشتمل مع الانفصال الوهمی انه لا یقبله بمعنی الا جزئ فقد بان بطلانه وان عنی انه لا یبلغه الوهم فالا لزم
الا وجه المفهوم فی الوهم و هو غیر مطلوب فی المطلوب هو المفهوم فی الخارج و هو غیر لازم منهما لجواز الاحتیاج
الی المادة لما کان لمعنی الجسمیة فقط فما الحاجة الیها الا انها نوعیة فاشتمل الکلام علی استدراک عظیم
و انما فصله قد بینا ان الطبیعة تکون باتی الاعتبارات فصلناه الی ما ذکر فی المنطق من ان الطبیعة ان توخذ مع
لا و اخری بشرط فان اخذت بشرط لا فهی المادة و ان اخذت لا بشرط تکون اما مبهمة غیر محصلة وهی
الجنس او محصلة وهی النوع و طبیعة الجسمیة لیست مادة لانها محمولة علی الجسمیات فلا شیء من المادة محمول
ولیس جنسا لعدم توقفها علی ما ینضاف الیها محصلة اتیانها متعین لان یکون نوعیة محصلة فان قلت
لا نسلم انها تتحصل بنفسها فلم لا یجوز ان یکون تحصلها بما ینضم الیها من الصورة النوعیة کما ان العامر ذکره ان الجسم
طبیعة جنسیة انما تتحصل و تتقرر بصورة فلکیة او عنصریة فنقول اما ان الجسمیة تتحصل بنفسها فقد
بیناه واما ان الجسم جنس فنفرق بین الجسمیة والجسم فان الجسمیة فی الخارج موجود والمادة موجود آخر وقد حصل
منهما لا محالة موجود ثالث هو الجسم فالجسمیة وان کانت متقررة فی ذاتها متمایزة فی الخارج عن جمیع ما ینضاف
الیها من الصور والاعراض الا ان الجسم لا یتقرر ذاتا محصلا الا اذا کان هناک امر محصل فلا یلزم
جنسیة الجسم جنسیة الجسمیة ثم کان سائل یقول الکلام ما تقدم عن قوله لانها طبیعة نوعیة فما
النافع فی ما هو یختلف بالخارجیات دون الفصول مع ان الطبایع النوعیة لا تکون الا کذلک اجاب بانه
جواب النقض بالطبیعة الجنسیة فانه لما قیل لا مراد طبیعة واحدة نوعیة فیتشابه مقتضاها امکن
ان یقال الطبیعة الجنسیة ایضا واحدة ولیس یتشابه مقتضاها فلم لا یجوز ذکر فی الطبیعة النوعیة
وجوابه الفرق بان الطبیعة مع جمیع الخارجیات محصلة والطبیعة الجنسیة فانها لا یقتضی شیئا من
حیث انها غیر محصلة وانما تقتضی شیئا اذا تحصلت بفصل فلا تقتضیه مع عدم ذلک الفصل وهذا لیس
بشیء لانه ان اراد بقوله الطبیعة الجنسیة غیر محصلة انها غیر محصلة فی الخارج فهو ممنوع لاتحاد الجنس
والنوع فی الوجود وان اراد انها غیر محصلة فی العقل فلا نسلم انها لا یمکن ان تقتضی شیئا فی الخارج والکلام
فی الاقتضاء الخارجی وکیف یکون کذلک وهم صرحوا بان الشیء اذا کان ثابتا للاعم وان خص کان للاعم

النوعیة لا یختلف الا بالخارجیات لانها او المقتضی مع جمیع

19

اوله و ما الوارث لا حق فانها العرض فالتحیز اذ انسب للجسم والانسان فالمقتضی للتحیز هو الجسم اولا
فقد ظهر ان الطبیعة الجنسیة یمکن ان یقتضی شیئا علی ان الفرق لیس مبنیا علی وجوب احاله فمقتضی الطبیعة
الجنسیة یمکن ان یقتضی شیئا بل علی جواز ... لا مانع لا نسلم ان طبیعة الا مقدار نوعیة و ذکره کما
نعلم غیرها الا انها حوهره قابل للابعاد ولکنه لیس حقیقتها بل لازم من لوازمها فلم لا یجوز ان یکون لها حقایق مختلفة
مشترکة فی هذا اللازم فان الاشتراک لا یوجب الاشتراک فی الملزومات سلمنا ذلک لکن لم انها محتاجة
الی المادة فی شیء من الصور فان الغائب بالبرهان لیس الا حلولها فی المادة بعض الصور و هو لا یقتضی وجوب
حلولها فی المادة فی بعض الصور بل یجیبه قادران لا یحل فی المادة فی بعض الصور ان حلت فی المادة فی بعض
انه معروض للوجود و فانها طبیعة واحدة مع انها تقتضی التجرد عن الماهیة فی الواجب والعروض فی الممکن و جوابه
اما عن الاول فلانا وان فرضنا ان طبیعة الا مقدار لم نعرفها بحقیقتها لکن نعلم انها هویة اتصالیة یمکن ان یرد
علیها الانفصال وقد تبین ان هذا القدر یکفی فی بیان احتیاجها الی المادة فلا یضر ما لم نعلمه و هذا هو الجواب
عن الثانی و عن الثالث ان الوجود لیس طبیعة نوعیة و الکلام فیها و لما فرق من الطبیعة الجنسیة و الطبیعة النوعیة
فی جواز اقتضائها اشیاء فی بعض دون بعض خلاف النوعیة اورد شکا و هو ان الطبیعة الجنسیة موجودة فی نوع نوع
فلا یخلو عن الفصل ماهیة موجودة فکون مقتضی الانواع متمایزة مع انها مختلفة فی اللوازم و هذا انما یتعلق
الا باعتبار الکلیات فان الجنس و النوع والفصل متحدة فی الجعل والوجود فلا یکون فی الخارج اشیاء متمایزة
مختلفة فی اللوازم فهو وهم و تنبیه او نقول یقول النظر الطبیعی ان تقدم هذا المنع علی المنع المتقدم
فنقال الدلیل الدلیل المذکور موقوف علی ان الجسم المفرد یقبل الانفکاک و لا نسلم ان الاجسام من الاجسام
المفردة قابل للانفکاک بل العقل ان الا انقسام الوهمی و انما قابل القابل لان انفکاک هو الجسم المرکب الذی سلمنا
ان شیئا من الاجسام یقبل الانفکاک فلا نسلم انه یلزم منه وجود الهیولی فی جمیع الاجسام فان من الجائز
ان یکون بعض الاجسام لا یقبل الانفکاک لا لعلة لکونها کان المنع الاول الغایات الجمع الا جزاء
علیه و المنع الثانی لا یشکل جدا و الا یسهل فی نظر التعلیم اقدم فلاسفة المتقدمین و المتاول من بعد ذیمقراطیس
فانه ذهب الی ان مبادی الاجسام اجسام صغار لا تقبل الانفکاک و ان کانت قابلة للانقسام الوهمی بحرکة
الی الاجتماع فتحصل الاجسام و الی الافتراق فتنعدم و قال ابو البرکات ان شیئا من هذا القول هو الذی
بناء علی ان الجسم المحسوق غایة السحق ان الذی فیه اجزاء صغار متشابهة و تقرر الجواب ان امکان القسمة
الوهمیة ملزوم لامکان القسمة الانفکاکیة لان القسمة الوهمیة تحدث اثنینیة ما فی الجزء المقسوم
و هو یقبل علی الآخر فلو امتنع الانفکاک فی الجزء المقسوم و امتناع الانفکاک ان کان لذاتها

فی اللوازم
دون بعض

فلم يمتنع الانفكاك الجزء المقسوم عن الجزء الآخر لان الاجزاء باسرها متشاركة في الطبيعة وان كان لخصوصها
امكن الانفكاك نظرا الى الذات فلا افتراق بين الاجزاء الوهمية والاجزاء في امكان الانفكاك واتيانه
لا افتراق بينهما في امكان الانفصال فلا دخل له في الجواب نعم احسن توجيه الشارح وهو مبني على تشابه الاجزاء
في الطبيعة ومن يكون كلاهما الزاما خارجا عن الحكمة فان قلت لا امل على لكون في العالم اجزاء متبادية
الاجسام باسرها متشابهة في الطبيعة فيكون بعض الاجسام يمكن الانفكاك وهو كاف في اثبات المادة فيمكن
توضيح هذا فيما … ذكره الشارح والاولى ان يقال ان تلك الاجسام … في الجسمية وهي الجسم مطلق فيكون
الجسم فلا بد ان يكون انقسامها الوهمية كذلك ممكنة الانفكاك بالانفصال الخارجي وانما لا يحكم الاشكال والحزم ربما
امتنع انفكاكها لمانع خارج عن طبيعة الامتداد كالصور النوعية للفلك او الارجاع والجسم الصغيرة الصلب
فانه ما دام كذلك امتنع عن طور الانفكاك واذا زال الصغر او الصلابة لم يمتنع عن قبوله لكون ذلك لا نظر بالمطلوب
فقط خارج عن طبيعة الامتداد واضح على ان حمل الاجزاء متشاركة في الحكم لا حمل تغايرها في طبيعة الامتداد
وليت شعري اذا بنى الكلام على تشابه طبائع الاجزاء لم جعل قوله نعم احسن جوابا يحل للسؤال الا ان الفلك والعنصر
فانه اذا قيل بعض الاجزاء ينفك عن بعض ويكون انقسامها غير مخالفة لها في امكان الانفكاك لانها متشاركة
في الطبيعة لم يتوجه ان يقال الفلك ينفك عن العنصر ويمكن انفكاك اجزاء الفلك لتشاركها في مفهوم الامتداد
اما لو كان مبنى الكلام على المشاركة فيه يتقوم السؤال وظهر الجواب اعلى ان امكان القسمة الوهمية ليس يعطي الا ان
كل جسم فرض فيه شيئان يمكن ان يتميز احدهما عن الآخر حتى يحكم بان هذا الجزء غير ذلك وهو كلام صحيح لان احكام
الكاذبة الوهمية لا خفاء ان هذا الحكم انما يصح لو امكن ان يكون له جزآن في نفس الامر … الجزء …
اذا نظر الى الجسمية امكن ان يكون له جزآن في نفس الامر يمكن الانفصال الخارجي وامكان الانفصال الخارجي
مستلزم للمادة فكل جسم مشتمل على المادة وهو المطلوب قال الامام لا نسلم ان الاجسام متساوية في الجسمية
على ما ذكر ولئن سلمناه فنقابله بما … الاجزاء يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر لكن كل واحد منها
ليس بجزء الطبيعة الجسمية … ان يكون بخصوصية كل واحد منها مانعة … ان تشارك الاجزاء في الماهية
كيف لا يجوز ذلك وعندهم ان الجسمية اذا انفصل انعدم الجسمية التي كانت موجودة وحدثت جسميتان اخريان
ثم اذا اتصل انعدم الجسمية التي كانت موجودة وحدثت جسميتان اخريان ثم اذا اتصلتا زالت الجسميتان وحدثت
جسمية اخرى وقد صح الاتصال على نصفي الجسم وامتنع على الجسمين وصح الانفصال على الجسمين وامتنع على نصفي
الجسم وهذا الامتناع ليس عن الطبيعة المشتركة بل عن خصوصية تلك الاجسام فلم لا يجوز ذلك هاهنا ايضا والجواب
ان هذا النظر في القسمة لو الماهية لا يتناول الجزئي الحقيقي او الماهية مستقلة لما هو … جوابه ما …

٢١

والمتبوع في حد ذاته … ان تكون … كليا نعم او عنى بالماهية الافراد والشيء كان صحيحا الا انه … والمتعارف
والتخلخل والتكاثف بطلان في المشهور عن التخلخل انتفاش الاجزاء واندماجها في الحقيقة على ان يعظم حجم
الجسم من غير ان ينضاف شيء فيه ويصغر من غير ان ينفصل شيء منه فلا دليل على امكان الحقيقيين وذلك لانه يجوز ان
للجسم … الهيولى لا مقدار لها في نفسها فيكون نسبة جميع المقادير اليها على السوية فجاز ان يكون الهيولى في وقت
مقترنة بمقدار اصغر وفي آخر بمقدار اكبر … او انقص الهواء … الهواء الذي … حتى لا
لامتناع الخلاء … تناهي الابعاد وهي احدى المقاصد … وههنا مباحث خمسة الاول ان تناهي
الابعاد وهو احدى من مقاصد العلم الطبيعي … او العلم الطبيعي باحث عن الاعراض الذاتية للجسم
الطبيعي من حيثية المادة … نهاية الابعاد عارض بعض الاجسام من حيثية المادة فيكون البحث عنه من العلم الطبيعي
الثاني ان اثبات محدد الجهات موقوف على تناهي الابعاد لانها لو كانت غير متناهية لم يكن لها حدود فلا يكون المحدد
موجودا الثالث ان اثبات محدد الجهات من مسائل الطبيعي كان الظاهر انه من مسائل ما بعد الطبيعة لانه بحث
عن الوجود الا انهم بحثوا عن الاجسام ان بعضها محدد وبعضها محدودة وتحديد الجهات … بخصوص
الا في الجسمية المادية الرابع ان بيان امتناع انفكاك الصورة عن المادة مبني على … وعن قريب ما يبتني
مما يعتقد الامام الخامس ان امتناع انفكاك الصورة عن المادة من علم ما بعد الطبيعة لان الملازم من عوارض
الوجود من خواص الاجسام وقد … الامام كان الشيخ … اثبات الهيولى … يتكلم بعده في احكام الهيولى اخذا
بانه لما بين تركيب الجسم من الهيولى والصورة اراد بعده ذكر … الصورة لا ينفك عن المادة ثم ان المادة
لا ينفك عن الصورة وكان البرهان الذي بعده على امتناع انفكاك الصورة عن المادة وهو ان كل جسم متناه
وكل متناه متشكل فاذن الجسمية لا ينفك عن التشكل والتشكل لا يحصل الا مع المادة فالجسمية لا ينفك عن
المادة فلا جرم احتاج الى تقديم البرهان على تناهي الابعاد … ان كل جسم مشتمل على الهيولى
فقد تبين ان الصورة الجسمية لا ينفك عن الهيولى بل هو عند التحقيق … الدعوى … ذكر الشيخ في
الشفاء … برهان الهيولى … العبارة … ان الصورة الجسمية من حيث هي صورة
جسمية محتاجة الى المادة … هذا الكتاب جوابا عن السؤال الاول لطبيعة الجسمية نوعية محتاجة
في بعض الصور الى المادة فيكون محتاجة في جميع الصور الى المادة وجوابا عن السؤال الثاني ان الجسمية
قابلة للانفصال الوهمي وكل قابل للانفصال الوهمي قابل للانفصال الانفكاكي فهو مشتمل على المادة وهذا كله
صريح في بيان ان الصورة لا ينفك عن الهيولى فكيف … ان … بعد ذكره … اذا كان المراد ذكر
ما ان حاجة الى بيان لزوم التشكل لم يكف ذلك ان يقال الجسم اذا كان متناهيا يكون محيطا به حد

معين والانحصار في حيز معين لا يكون الا لانفعاله والانفعال والاستعداد انما هو من قبل المادة والبحث

من المقدمات التي رتبها ليست مستلزمة الا ان الجسم مشتمل على المادة ولو كفى في بيان ان الجسمية لا تنفك عن المادة

فلا حاجة الى تلك المقدمات والا فبطل الكلام بالكلية والوجه المعتبر بحسب النظر الصحيح ان يقول لما اثبت ان

الاجسام مركبة من المادة والصورة ولا شك انها مشتركة في عوارض اراد ان يبين ان بعضها انما يعرض لها

بمشاركة من المادة كالتناهي والشكل والمقدار وان بعضها انما هو من قبل الصورة الجسمية كالوضع والتحيز لكن

لما لم يصح ان التناهي والشكل يعرض الاجسام لم يتبين انه عرض للمشاركة فلهذا استدعى الحاجة الى بيان تناهي

الابعاد ولما كان كله من لواحق اثبات المادة اورده ببيان عوارض المادة ليزداد التصديق بالمادة ثم ...

ثم بين عوارض الصورة في فصل تال لذلك الفصل ثم فرع عليها امتناع تجرد الصورة عن الصورة كما سيرة عليك

شيئا فشيئا ... وهو المسلم ... تناهي الابعاد مبنية على بيع مقدمات الدليل المذكور على تناهي الابعاد

كانت في سالف الزمان ان قال قوم لو امكن وجود الابعاد الغير المتناهية لصح ان يخرج من نقطة واحدة امتدادان

متقاطعان عليها غير متناهيين لكنها كلما امتدا يزداد البعد بينهما فلو امتدا الى غير النهاية يزيد البعد بينهما الى

غير النهاية فيكون البعد الغير المتناهي محصورا بين حاصرين وانه محال واعترض الشيخ عليه في الشفاء بانا لا نسلم

انه يلزم وجود بعد بين الحصرين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون

هناك بعد بالفعل غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد غير المتناهي

بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا ... كالعدد ... الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في التعاظم غير

المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة تحتها الا بواحد ... ان اشتهر احدهما لا بد من تعيينه فلنفرض

الخطين الذاهبين ... بحيث يكون وتر الزاوية القاطع فلا بد ان يكون ... في زيادة

البعد الى غير النهاية بكون الزيادات ... البعد موجود بغير نهاية ولنفرض ... الزيادات متساوية فلما كان

كل زيادة توجد ... موجودة ... فيلزم ان يكون بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية بالفعل ...

فيكون ذلك البعد ... وانه لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف ... المذكور

غير مخصوص ... فان اللازم ليس الا وجود زيادات غير متناهية متساوية لا وجود بعد مشتمل على تلك

الزيادات الغير المتناهية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد ... الا بقدر واحد متناه وايضا انما ... ان ثبت

بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا ... ثبت كان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات

متساوية او متناقصة ... زيادات ... المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية تكون ... البعد

غير متناه بالضرورة ولما لم يثبت لم يتبين الخلف سواء تساوت الزيادات او تناقصت ... في فرض تساوي

الزيادات ... كلام الشيخ ... على شرحه فقال اذا فرضنا ... مثلا لتلك

على الحصر الغير المتناهيين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية القاطع ثم فرضنا بعدا آخر ...

بقدر ... ابعاد ... ايضا ذلك المقدر ... الخطان ... البعد ... الخطين الى غير النهاية

فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة

عدد الزيادات الى عدد الزيادات ... ان عدد الزيادات ... البعد ... الزيادات

متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه بالفعل فلا بد من بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية المتساوية

على البعد الاصل ... ايضا ... عدد الابعاد ... البعد ... الابعاد ... يكون زيادة

البعد ... على نسبة زيادة عدد الابعاد فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد

... الابعاد ... غير المتناهي الى ... وايضا ... زيادة البعد على البعد الاصل كنسبة زيادة

الامتداد على الامتداد ... غير متناهية ... الزيادات متساوية ... متناقصة

ثم يلزم الخلف لان النسبة لا تكون محفوظة في ... فرض ... الانفراج بقدر ... الخط ... اختلف

الخطان الى غير النهاية ... الانفراج الى غير النهاية ... بين حاصرين ... الحصار ... سأل

نفسه ... المحال ... فرض ... الابعاد ... الساقين ... ذكر العقد ... اسقاط ... نا

... الساقين ... ذكر العقد واجاب ... الابعاد غير متناهية في جميع ...

الساقين ... او ... متساوية ... الخطوط

غير النهاية ... العالم ... اقسام ... الى غير النهاية ... الساقين ... ذكر

... زاوية ... فرضنا ... في موضع ... متساويتان ...

متساوي الساقين فيكون كل من الزاويتين ... قائمة فيكون مثلثا متساوي الاضلاع ...

الانفراج بين الخطين ... امتداد ... يكون متناهيا ... الستة ... غير متناه ... لم

الحصار ... بين حاصرين ... الفرض ... كل ... يفرض ...

... متناه ... فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لا ... الخطوط ...

والقسم ... العالم الى ستة اقسام يلزم الخلف ... الطريقة التي سلكها الشيخ ... واسهل ...

... الابعاد ... زيادة الامتداد ولا يحتاج الى ... زيادة الامتداد ...

فلنرجع الى شرح الشيخ ... والثانية انه يجوز ان يوجد بينهما ابعاد ... بقدر واحد على

ان التزايد انما على سبيل التساوي وعلى سبيل التناقص او على سبيل التزايد والتزايد على سبيل ...

لا يفيد الا ما يريد ان يقول ان الامتدادين لو كانا غير متناهيين كانت الابعاد المفروضة بينهما غير متناهية فيكون
الزيادات على البعد الاول غير متناهية وهي موجودة في بعد واحد وذلك البعد الذي يوجد فيه الزيادات الغير المتناهية
محصورا بين حاصرين ولو كانت الزيادات الغير المتناهية متناقصة لم يحصل ان يكون البعد المشتمل عليها غير متناه
اذا انضاف الى بعد [illegible] مثل البعد الاول نصف [illegible] ثم نصف النصف [illegible] الباقي ويزيد على البعد الاول حتى يكون بعدا
ثالثا وهكذا امكن ان يضاف الى غير النهاية لان الخط قابل للانقسام الى غير النهاية ومع ذلك يكون البعد المشتمل على جميع
تلك الزيادات متناهيا واجيب بان النصف [illegible] اذا كان [illegible] على سبيل التساوي فهو مفيد للمطلوب [illegible]
[illegible] المثل موجود في التزايد فاذا علم ان المطلوب يحصل من اعتبار المثل [illegible] حصول [illegible] الواحد [illegible]
الزائد معلوما من المثل بدون العكس [illegible] المثل [illegible] وان كان [illegible] للقسمة الى غير النهاية لكن خروج
جميع الاقسام الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه في الطول [illegible] المتزايد تزداد
[illegible] الاجزاء [illegible] كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وهو
الخلف [illegible] لم [illegible] وجود بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية لانه لم [illegible]
بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية لكنه ليس بخلف [illegible] من وجود البعد المشتمل على الزيادات الغير
[illegible] الا اذا [illegible] في تزايد الابعاد والنسبة [illegible] الكائنة الزيادات متساوية [illegible]
المطلوب [illegible] انه لما حصل المطلوب بمجرد المثل [illegible] الى الابد [illegible] زيادات [illegible]
[illegible] زيادات [illegible] يحتمل ان يكون هناك بعد [illegible] تلك الزيادات
لا بد ان يكون هناك بعد مشتمل عليها باسرها [illegible] القضية [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الزيادات يمكن ان يشتمل عليها بعد [illegible] القضية [illegible] كل زيادة توجد [illegible]
[illegible] المزيد عليه [illegible] واحد [illegible] المزيد عليه [illegible] امكان [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الزيادات الممكنة واما الشارح فقد [illegible] زيادات [illegible]
على كل زيادة [illegible] المعنى ان كل زيادة [illegible] كل مجموع زيادات [illegible] بعد واحد واما ان كل زيادة
[illegible] المزيد عليه [illegible] بعد [illegible] واما ان كل مجموع زيادات [illegible] المزيد عليه [illegible] واما ان كل مجموع
[illegible] فلانا اذا فرضنا عشر زيادات في عشرة ابعاد [illegible] ان يكون مجموع تلك الزيادات العشرة [illegible]
البعد الحادي عشر ولما كان كل زيادة وكل مجموع في بعد كان هناك بعد مشتمل على جميع الزيادات الممكنة الغير المتناهية
[illegible] يمكن ان يكون هناك بعد مشتمل على جميع [illegible] الغير المتناهية [illegible] ان يكون هناك
بعد مشتمل على المجموع [illegible] التعليل باللازم [illegible] عليه [illegible]

لا يحتمل الامور [illegible] ومكمل [illegible] الواردة وانه زيادات [illegible] الاصل كان [illegible] فهو [illegible]
كلام [illegible] انه لا بد من بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية لان كل زيادة من الزيادات الغير المتناهية في بعد فيكون
جميع الزيادات الغير المتناهية في بعد لانه زاد [illegible] مستدرك [illegible] ان يوجد بين
الامتدادين بعد لا يوجد فوقه بعد آخر ولا يوجد الا آخر وحيث اعتبر [illegible] وجد بعد مشتمل على
الزيادات الغير المتناهية ظهر الخلف لان المقرر [illegible] محصورا بين حاصرين [illegible]
[illegible] الزيادات [illegible] آخر [illegible] الملازمة [illegible] عدم البعد [illegible] الابعاد والمطلوب [illegible]
في الكتاب [illegible] يكون هناك بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية ويكون [illegible]
[illegible] لم يكن بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية لم [illegible] الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد لم يكن
جميع الزيادات في بعد لم يكن [illegible] الزيادات في بعد فيكون [illegible] يكون زيادة في بعد آخر [illegible] الابعاد
[illegible] امتداد [illegible] غير متناهية [illegible] الخلف [illegible]
بين حاصرين [illegible] البرهان [illegible] المنع [illegible]
كل واحد من الزيادات في بعد [illegible] جميع الزيادات في بعد [illegible] الحكم على كل واحد حكم على الكل المجموعي فان
[illegible] الزيادات في بعد [illegible] يكون [illegible] الزيادات في بعد [illegible] يكون كل زيادة في بعد [illegible] لا نسلم انه اذا لم يكن
الزيادات [illegible] في بعد [illegible] بعضها في بعد [illegible] المجموع ليس في بعد [illegible] بخصوصه لا نسلم السالبة
الجزئية [illegible] اذا لم يكن جميع الزيادات في بعد [illegible] يكون شيء [illegible] في بعد او يكون بعضها في بعد [illegible]
يصدق السالبة الجزئية [illegible] لا نسلم [illegible] سلب [illegible] عن المجموع [illegible] كل واحد [illegible]
[illegible] الكل ليس كذلك [illegible] الشارح بان [illegible] جميع الزيادات في بعد يكون
كل واحد من الزيادات في بعد [illegible] المنع [illegible] كل زيادة [illegible] مجموع في بعد [illegible] مجموع الزيادات الغير المتناهية
[illegible] مجموع [illegible] في بعد [illegible] المجموع [illegible] كل مجموع [illegible] فهو في بعد
[illegible] مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد [illegible] مطلق المجموع [illegible]
[illegible] لكل مجموع في بعد [illegible] وكيف [illegible] الكلية [illegible]
في اثبات المطلوب [illegible] كل زيادة في بعد [illegible] وقوع الابعاد [illegible] المقدمات
اصله [illegible] وكيف [illegible] الملازمة [illegible] عدم البعد الغير المتناهي [illegible] الابعاد [illegible] جميع
[illegible] لو لم يوجد بعد مشتمل على جميع الزيادات [illegible] يكون [illegible] بعد آخر [illegible]
في بعد آخر [illegible] كل زيادة في بعد آخر فيكون جميع الزيادات في بعد وهو محال [illegible]

لانه لو لم يلزم من انه لو لم توجد جميع الزيادات في بعد فبعض الزيادات لا يكون في بعد يجوز ان يكون كل زيادة في بعد

ولكن لا يكون الجميع في بعد واما ان كل مجموع زيادات في بعد فعلى تقدير تسليمه لا يلزم المطلوب رحمه الله ذكر الشارح

لا نطابق لا على المتن اصلا والحق في هذا المقام ان توجيه الكلام من الابتداء ان يقال لو لم يكن الابعاد متناهية جاز ان

يوجد امتداد غير متناهيين خارجان من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد بقدر

واحد وجاز ان يكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية ولان كل زيادة في بعد ممكنة ثم لم يوجد بعد مشتمل على

الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد مشتمل على تلك الزيادات يلزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه ... ولكن

لم يكن زيادة في الابعاد الغير المتناهية زيادة بعد غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت يكون حينئذ زيادة تزيد زيادة بعد

آخر فيه المتناهي الى المتناهي يكون بينه كل بعد الى آخر بينه عدد الزيادات لعدد الزيادات فيكون نسبة عدد الزيادات

الى عدد الزيادات نسبة المتناهي الى المتناهي يكون بينه فيكون عدد الزيادات متناهيا وايضا لما كان زيادة البعد متناهيه

بالضرورة ويتعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن في الابعاد زيادة بعد غير متناه لم يكن عدد الزيادات غير متناه فلان

الزيادات زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابعاد وهو يستلزم الاستواء وان لا كان زيادات فيما كان بعد اعظم مما فرض

اعظم الابعاد متعلق بوجه بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين فانه محال فان

قلت ان اثبت تناهي الزيادات ... الابعاد ... فرضنا غير متناهية بين ... حاجة الى ما يعد من المقدمات

... لم يتعرض الشيخ ... بل الزم ... فان قلت المحال لازم من المجموع والمحال لم يكن الجميع محالا مع امكان البعد

... واحاد ويلزم استحالة عدم تناهي الابعاد ... بالضرورة ان المحال ما نشأ الا من فرض عدم تناهي الابعاد

كانه قيل لو كانت الابعاد غير متناهية يلزم ان يوجد في الصورة المفروضة من الامتدادين بعد مشتمل على الزيادات الغير

المتناهية لا لزم محال فالملزوم مثله وقد يبنى ما قررناه ان تصوير البرهان لا يحتاج الى الانكلف ... فان قيل

يخرج من نقطة واحدة امتدادان يتزايد الابعاد بينهما بقدر واحد الى غير النهاية يكون اصل البرهان موضوعا ثم يلزم

من عدم تناهي الزيادات بالفعل ان يكون كل زيادة في بعد وان قوله فيكون بعضا كما امكان زيادات ... او التفاوت بين بعض

اشترطه في الحجة وان قوله ولان كل زيادة بعد الآخر ففيه تعليل وجه بعد مشتمل على جميع الزيادات

فانه لو يوجد لزم ان لا يكون بعض الزيادات في بعد وقد صرحت بهذا التعليل عبارة الشفاء وان قوله فيكون امكان

وجود المشتمل على مجموع اي عكس لا وجود بعد مشتمل على غير متناه من الزيادات الغير المتناهية ... ودخل له

في الاستدلال ... ان قوله فيصير البعد ... في الاخر ... فيكون امكان وجود

الابعاد ... عليها امكان ... الجهة ... اخر الابعاد ... بعد وجود بعد

مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية وهو آخر الابعاد فانه لو كان ... على جميع الزيادات

لكن وجود آخر الابعاد موقوف على تناهي الامتدادين ... لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب

24

صورة اخرى سابقة

بل انما حصل له صورة نوعية اذا كانت اولى به وهذه الاولوية انما حصلت بسبب

وهل جزء بهذا النقض آخر ليس في الكتاب الخاتمة قوله وقد يلوح من كلام الامام انه اول ... فيه

لانه لم يورد هذا النقض الذي يخصه من غير تعلق بالكتاب ثم قال ... لم لا يجوز ان يكون

الهيولى المجردة موصوفة بصفات متعاقبة بعد عدمه لحصولها بعد التجسم بحيز معين كما جاز ان يتصور بصور

متعاقبة مقتضية لتخصيصها بصورة معينة اجاب الشارح بان الهيولى مع تلك الصفات ان تخصصا

بموضع معين في غير مجردة ولا يكون شيء منها الحصول الا ... وضعا ولا غيره الامام ... بموضع

ان يقال لكل القضايا في تخصيص الهيولى بموضع الا اباعتبارها لموضع معين حتى اذا انتهى التسلسل الى الصفة التي

ثم استعدادها للوضع المعين في تخصيص الوضع المعين والحاصل ان السؤال ان اورد بطريق النقض الاجمالي

امكن دفعه بالفرق وان اورد بطريق النقض التفصيلي ثم منع اصل قوله ويحتمل ان يكون الذي ذكر

الحرفي بعنوان الثاني بالبرهان ان لا شيء من الهيولى مجردة يقارنها الصورة بالضرورة ... الى

على المطلوب ويقول لا شيء من الهيولى لاجسام مجردة عن الصورة بل على ان كل الهيولى مجردة ليست مقترنة بالصورة

بالضرورة ويعكس عكس النقيض الى ان كل هيولى مقترنة بالصورة ليست مجردة بالصورة ينضم الى قولنا كل هيولى

الاجسام هيولى مقترنة بالصورة ينتج كل هيولى الاجسام ليست مجردة بالضرورة ولا شيء ... التي

مجردة عن الصورة بالضرورة والمقدمة الاخرى فانها يقارن السالبة المطلوبة كان تخصيصه احسن

... بالاجسام انواعا لا تشكل الاجسام مختلفة بالحقائق وانما يعلم بالضرورة ... حقيقته ... النوعية

اللهم الا لكن قد علمنا انها متحدة في الجسمية فيكون اختلافها بامور وراء الجسمية وهي الصورة

وهو مراد ... ان الاجسام المختلفة الحقيقة تتنوع انما بحصول الاجسام وتنوع بها حتى ان كل جسم موجود في الخارج

مركب من مادة وصورة جسمية وصورة نوعية ... فصل وانما اورد ... ان الهيولى لا تعرى عن جميع الصور بل

تقارن واحدة منها ولا تفارق واحدة منها دائما ... فائدة ... الحكم لنعلم ان الهيولى

لا تفارق كل الصور وان امتنع انفكاكها عن كل الصور ... والقسم ... منهم ... الهيولى

انما تفارق بعض الصور ... الحكم ... افراد الموضوع لا ...

افراد ... وكلمة ... لم يكون ... صورة ... الجسم ... صورة جسمية ... وهيولى

نفسه ... وهو الصورة النوعية لان الاجسام تختلف بحسب آثارها مصدرا الآثار ليس هو الجسمية

لا شتراكها ولا الهيولى لانها قابلة فلا تكون فاعلة فتعين ان يكون امرا آخر وهو الصورة النوعية فان قلت

اذا كان المراد ان الآثار التي ... الاجسام ... فما وجه تخصيص ... الآثار ... الا ... عن

وامتناع قبولها فنقول لما كان المدعى ان الهيولى لا تخلو عن الصورة النوعية وانما يتبين ذلك لو ورد بكونه لا عيا
لان الاجسام لا تخلو عنها فصح انها لا تخلو عنها ولا تاثير لانها تختلف في قبول الانفكاك وترطيب الحار والبرد له
وانما ان الهيولى لا تخلو عن صورة ولم يقل الاجسام لا تخلو عنها اشارة الى البيان يعم كل من الهيولى والصورة
النوعية كل من الهيولى والصورة الجسمية هذا هو كلام الشيخ ورد الشارح في البرهان اقساما وتقريرها
ان بعض الاجسام تختلف في الاثار وتلك الاثار ليست في اجسة لذاتها ولا لان يكون الجسمية والهيولى او امور اخر
والاول باطل لان ما ذكرنا فهي امور متغايرة لها فاما ان يكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا محال لان المفارق
نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف تاثيره في الاجسام واما ان يكون مقارنة لها وهي اما
ان يكون متعلقه بالهيولى او لا يكون والثاني باطل لان تلك الاثار انفعالية والانفعال لا يكون الا في الهيولى
فتعين ان يكون متعلقه بالهيولى فاما ان يكون اعراضا او صورا والاول باطل لان تنوع الاجسام وتخصصها
يتوقف عليها اذ الاجسام انما تختلف بحسب اثارها المخصوصة بنوع نوع وتلك الامور مبادي لتلك الاثار
الانفعالية ~~والانفعال لا يكون الا في الهيولى فتعين ان يكون متعلقه بالهيولى فاما ان يكون اعراضا او صورا والاول~~
باطل لان تنوع الاجسام وتخصصها يتوقف عليها فالاجسام انما تنوعت وتخصصت بحسب اعتبار تلك المبادي
فهي متوقفة الاجسام بحصولها ومن المحال ان يتوقف تحصل الجواهر على الاعراض فاذن هي جواهر وهي الصور النوعية
لا يقال لم لا يجوز ان يستند المفارق الى سائر الاجسام على السوية ولم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية بالنسبة
الى بعض الاجسام دون بعض فان من الناس من ذهب الى ان لكل نوع عقلا مفارقا يستند اليها اثارها ومن
بينه وبين النفس بانها تتاثر وتتلذذ بحسب احوال الاثار بحاله فيدل عليهم من استناد الاثار الى الفاعل المختار وح
لم يكن وجه اثبات الصور فما ذكره في الاجسام يستلزم ان لا يلزم منه ان لا يصدر عن المفارق الا الاثار المختلفة وانما
يكون كذلك لو لم يكن للاجسام والهيوليات استعدادات مختلفة بحسبها يصدر عن المفارق الاثار المختلفة
كما يصدر منه الكمالات المختلفة الفائضة عليها لانا نقول يحصل الصورة لا يكون الاثار انما تصدر من
الاجسام فيبقى ان الاحراق لو استند الى النار والترطيب الى الماء والتبريد بكر وقولوا لم يكن في الاجسام الا الهيولى
والصورة الجسمية لم يحصل تلك الاثار من الاجسام فلا يكون فيها شيء هو مبدأ لتلك ح تكون هذا لا
يقسم مستدرك لان الكلام في اثار الاجسام فكيف يردد بين اثار المفارق واثار المقارن ثم ان ما
انما متعلقه بالهيولى لانه يكفي ان يقال لا بد من المقارنة للاجسام اما اعراض او صور والاول باطل
فتعين ان يكون صورا وهو المطلوب فان قلت المطلوب ان الهيولى لا تخلو عن صور فلو لم يكن متعلقة بالهيولى
لم يثبت المط فنقول تعلق الصور بالهيولى بل في استلزامها فالهيولى لا تخلو عنها بالعكس ثم لا يجوز ان

بلغ

يكون

٢٤

يكون تلك المبادي اعراضا فهذا لان تحصل الاجسام يتوقف عليها ومحال ان يتوقف تحصل الجواهر على
الاعراض قلنا بعدما تنزل عن توقف تحصل الاجسام عليها لا نسلم ان حصول الجوهر يستحيل ان يتوقف
على العرض بل المستحيل ان يتوقف على العرض القائم به واما على العرض القائم بغيره بشيء آخر فهو ممنوع فان
السرير يشكل انه جوهر وجسم مخصوص يتوقف على حصول الهيئة الاجتماعية القائمة باجزائه لا به ثم لم لا يجوز
جوهرية تلك المبادي ان يكون صورا وانما يلزم لو كانت حالة في الهيولى ولم يثبت بعد والحق ان اثبات الجوهرية
ههنا ايضا مستدرك فان حال الصورة النوعية مع الهيولى كحال الهيولى مع الصورة الجسمية فكما ان في اثبات
الهيولى ثلث مقامات احدها ان في الجسم شيئا وراء الجسمية هو الثابت مع الاتصال والانفصال وثانيها ان ذلك الشيء
محل للجسمية وثالثها انه متقوم بالحال حتى يكون هيولى بالحال صورة فكذلك فها هنا في اثبات الصورة النوعية
المقامات الثلثة اولها ان في الجسم وراء الجسمية والهيولى شيئا آخر هو مبدأ الاثار واللوازم وثانيها انه حال
في الهيولى وثالثها انه متقوم للمحل الموجود بدليل اثبات الهيولى المقامان الاولان اما ثبوتها فواضح واما حلول
الجسمية فيها فلما تبين من ان ما في المتصل والمنفصل ولا معنى للحلول الا الاختصاص الناعت اما دليل
اثبات الصورة النوعية فلم يظهر منه الا المقام الاول والقوم لم يتعرضوا اثبات المقام الثاني كان ذكر عندهم
ظاهر واما المقام الثالث في الصورة فيما يظهر من كيفية التلازم فان البحث عنه ليس مخصوصا بالصورة
فان البحث عنه ليس مخصوصا بالصورة الجسمية بل شاملا لها وللصورة النوعية كما ستعرف فظهر ان المطلوب
في هذا المقام يحصل بمجرد ما ذكره الشيخ من غير حاجة الى زيادة مقدمة فوائد وكذلك لا بد من استحقاق مكان
خاص او وضع خاص بعد ابطال ان علل وجود الصورة النوعية في الاجسام وتقريره ان الاجسام تختلف
في استحقاق المكان او الوضع اذ لا بد لكل جسم من مكان خاص كالحيز للفلك المحيط او وضع خاص كما
للفلك المحيط وذلك ليس للجسمية العامة المشتركة فيكون لامر زائد عليها وهو الصورة النوعية
ولما اثبت الشيخ الصورة النوعية من جهتي دليل مرة اجمالا فالاجسام في الكيفية دليل آخر مع
اختلاف فيها الا بين فهذا سند الكيف الا ان الصورة النوعية ولا مرا الواحد لا يقتضي اشياء مختلفة
بجهة واحدة فالصورة النوعية ولكل شيء واحد بالذات الا انها متعددة الجهات تقتضي كل جهة
ما يناسبها واليه اشار بقوله الصور تختلف باعتبار اثارها الى آخره ليس هنا ان الصور النوعية مختلفة
بحسب الذات حتى يكون المقتضي للكيف صورة نوعية والمقتضي لا ثر صورة اخرى بل معناه ان الصور النوعية
امر واحد يقتضي الكيفيات الخاصة بجهة المناسبة للكيف بعض الاثار ومن حيثية مناسبة لا ثر
ويقتضي سائر الاثار بجهة مناسبة لها والحكم ان الدليل يدل الحاصل ان للاثار مستندا في الاجسام

اما ان ذكر المبدا او اجزاؤه ومفردا ولا دلالة عليه ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد
وتحقق كونها مغايرة لتلك الاعراض الاعراض المغايرة للصورة النوعية لان استحقاق الاعراض عن وجود حصول
الاعراض غيره واستحقاق الاعراض جهة الصورة سيوضح ذكر بقاء الصورة وزوال الاعراض بعض الاجسام وتعاقب
ان يقول لما انتقل الى الاعراض حسب الاستعداد الحاصل مع الصور النوعية ومن البين الواضح المغايرة بين المبادى
والاثار فاي حاجة الى التحقيق بهذه المغايرة وايضاحها والجواب انه ما اراد المغايرة بين الاعراض والصور مطلقا بل
اراد الفرق بين استناد الاعراض الى مبادى في الاجسام هي الصور وعدم استناد الصور الى مبادى فطاق
الاجسام هي صور اخرى وذكر بين الاعراض فانه لو رجع الى السبب المقتضي لها باق في الجسم فان الماء اذا زالت
برودته عنه فانه السبب المقتضي للبرودة باق وهو الذي يعيدها برودة الماء عند زوال المسخن فلولا ان
في الماء سببا للبرودة محفوظ الذات لما عادت برودته بعد في الصورة فانها اذا زالت لا يعود عند زوال المزيل
كالماء اذا صار هواء لعارض عند زوال ذلك العارض لا يعود طبيعة ماء هواء والفاضل الشارح اورد
منها ان الاجسام كما اختلفت في الاثار والاعراض كذلك تختلف في الصور النوعية فلو كان اختلاف الاثار والكيفيات
لاختلاف في الصور النوعية وجاز ان يكون اختلاف في الصور النوعية لصور اخرى ويلزم التسلسل ثم اورد على نفسه
سؤالا تعرض مسبوق بمقدمة وهي انك ستعرف ان الاجسام العنصرية مشتركة في المادة بدلالة الانقلاب
العنصر عنصر فان ذاتها انما تتصور بصورة لانها كانت موصوفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة
اللاحقة واما الاجسام الفلكية فموادها مختلفة اذا تمهدت هذه المقدمة فللعاقل ان يقول اختلاف الصور
النوعية في العنصريات بحسب اختلاف في استعدادات في موادها المشتركة الحاصلة لها عند حصول الصورة السابقة
واما اختلافها في الفلكيات فبحسب اختلاف في موادها فان كل واحد منها لا يقبل الا الصورة الحاصلة لها فاجاب
بانه لم لا يجوز ان يكون اختلاف في الكيفيات والاثار في الاجسام بحسب اختلاف في الاستعدادات في المواد
من غير توسط الصور النوعية حتى يكون اختلاف في الكيفيات في العنصريات لان موادها قبل الاتصاف بكيفيتها
موصوفة بكيفية اخرى سابقة لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات لان مادة كل فلك
لا تقبل الا كيفيتها الحاصلة لها وحاصل الشارح وجهين احدهما انه ثبت ان الاثار الاجسام واعراضها
مبادى موجودة في الاجسام ولا يلزم من ذلك ان يكون لتلك المبادى مبادى اخرى في الاجسام حتى يلزم التسلسل
لجواز استناد تلك المبادى الى المفارقات وامتناع استناد اثار الاجسام الى المفارق في الاستناد
بعقل ما مر من مغايرة الاعراض لمباديها اي في استنادها الى مبادى في الاجسام وعدم استناد
المبادى الى مبادى اخرى في الاجسام على ما بينا وهذا جواب عن اصل السؤال وثانيهما ان
اختلاف في الكيفيات والاثار لا يجوز ان يكون للاستعدادات في المواد فانه لو ثبت ان اثار الاجسام وصفاتها

نوع الاجسام ويتصف سائر الاحوال المذكورة من كونها مقارنة للاجسام وكونها غير موادها وكونها
الكيفيات
متعلقة بالمواد ولا شك ان الاستعدادات والمواد ليس كذلك اما الاستعدادات ترد انما عند حصول
والاثار فهي يمتنع ان يكون متوقفة للاجسام اما المواد فلا يمكن الاحوال المذكورة كونها ليست بمواد ثم ان
تمثيل بمكان المبادى بالكيفيات او باجزاء اخر ولا مضايقة في الاسامي بعد ظهور المعاني فقوله الا انه ينبغي ان
ينسب اليها تعميم الحكم الاجسام اشارة الى الاستدلال على انها ليست باستعدادات وقد ... وقوله او الاعراض
الاعراض المذكورة الى الاستدلال على انها ليست بمواد لان الكائن لا يكون ماء ... عن السؤال
انما وهذه يتوقف على الاحوال المذكورة الا على انها غير المادة ما علم من المراد فقوله وسائر الاحوال
المذكورة ولا يلزم الاستدلال لزيادة في الكلام من غير توقف المرام عليه فان قلت الاستدلال باق
اذ يكفي ان يقال قد ثبت ان الكيفيات مبادى في الاستعدادات المواد يمتنع ان يكون مبادى فما في الكلام حشو
فسوق يقتضي الطريق غير لازم وحيث سلك هذا الطريق في الجواب الاول سلك طريقا اخر في الجواب الثاني
ولا ارتياب ان تعدد الطريق ادخل في اثبات المطلوب وعندك ان هذا السؤال عن ... عما ذكر الشيخ
وسبق توجيهه ان كلامه في مبادى الاعراض الاثار في اختلاف الاجسام فيها واختصاصها بها فاذ
قيل الاجسام اثار وصفات وهي احكام فلا بد ان يكون لها مبادى لم يتجه ان يقال لو كان لاختلاف الاثار
لاختلاف في المبادى لكان اختلاف في المبادى لمبادى اخر فان البحث لم يقع في اختلاف والاثار بل في نفسها
ولا يلزم ولا يلزم من استناد الاثار الى المبادى استناد لاختلاف فيها الى اختلاف في المبادى لجواز ان يجاد المبدا او احد من
الا ان عيب اختلاف في الاثار نعم لو وجه الكلام الى توجيه الكلام الامام بان قال الاجسام تختلف في الكيفيات
لانها لها اما ان يقبل الاشكال والالتيام والانفكاك بسهولة او يقبلها بعسر او لا يقبلها اصلا فاختلاف
الصور
اقسام الاجسام وهذه الكيفيات والاحكام ليس للجسمية المشتركة ولا للفاعل المباين بل لاختلاف
النوعية ورد عليه ان الاجسام كما تختلف في هذه الكيفيات تختلف في الصور النوعية فان وجب
ان يكون اختصاصها بتلك الصفات لصورة نوعية وجب ان يكون اختصاصها بالصور النوعية كما تختلف
لصور اخرى ولا مدفع لهذا السؤال على ذلك التوجيه لكنه ليس منطبق على المتن فان الشيخ اثبت
الصور مبادى الكيفيات حيث قال اما مع صورة نوعية فقوله لا تنفك الا اخرى فليس في ذلك

سبيل احد من الكيفيات بل بسبب تلك الكيفيات ثم ماذكره الامام ولئن سلمنا لما يدل على اثبات اجزاء بدون الصورة الجسمية والمادة في الجسم لكن لم قلتم بانه لا بد من اثبات ذلك في كل جسم فان الاجسام اما عنصرية او فلكية اما الفلك فلا يمكن القطع بان عدم قبوله الكيفيات المختلفة لاجل صورة ودليله لان تلك الكيفية لازمة للفلك فلو كانت الصورة موجودة فيه فاما ان يكون لازمة لجسمية الفلك او لا يكون والثاني محال اذ مبدأ اللازم يمتنع ان يكون ممكن الزوال وان كانت لازمة فلزومها اما لنفس الجسمية او لما يكون حالا فيها او لما يكون محلا لها او لما لا يكون حالا ولا محلا والاول باطل لان الجسمية ولما كانت مشتركة فيها بين الاجسام لزم ان يكون الصورة الفلكية مشتركة بينها بين الاجسام وانه محال ولم يكن الجسمية اجزاء حقيقية كافية وقد سقط اصل الحجة والثاني باطل لان الحال في الجسمية ان لم يكن لازما امتنع لزوم الصورة الفلكية بسببه وان كان لازما عاد التقسيم المذكور فيه ولزم التسلسل والرابع ايضا باطل لان ذلك الشيء اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا والاول باطل بالتقسيم المذكور حتى ينال لزومها لو كان لجسم او جسماني لكان اما الجسمية او الحال فيها او محلها او الخارج عن الحال والمحل وكذا الثاني لان نسبتها الجسمية الفلكية نسبة الجسمية عين ما قلتم بان يفيد اللزوم للفلك اولى ان يفيد لغيره وايضا لو جاز ان يكون لزوم الصورة المفارق فليجز ان يكون لزوم الكيفية له بلا توسط الصورة وفيما تحصله الاقسام الثلث من اصل التقسيم فتعين ان يكون لزوم الصورة لمادة الفلك فليكن لزوم الكيفية لمادته من غير توسط الصورة فان قلت هذا الاعتراض غير موجه لانه لو كان منع مقدمة من مقدمات الدليل فما هذا التقسيم ولو كان معارضة فالمعارض مدلل فكيف يقول المعترض في الجواب مسبوق بمقدمة وهي ان المعلل اذا اورد الدليل فالسائل اما ان يسلم جميع مقدمات الدليل او لا يسلم جميعها ولا شك ان عدم تسليم جميع المقدمات لا يكون الا بمنع مقدمة من تلك المقدمات وهو اما منع مقدمة على التعيين وهو النقض التفصيلي والمناقضة واما منع مقدمة من تلك المقدمات لا على التعيين وهو النقض الاجمالي وان سلم جميع مقدمات الدليل فاما ان يورد دليلا على نفي ما ادعاه وهو المعارضة ثم النقض والمعارضة كما يكونان في الدليل يكونان ايضا في مقدمات الدليل فيجوز ان يكون بالنسبة الى الدليل نقضا تفصيليا على سبيل الاجمال ومناقضة على سبيل المعارضة فنقول لا نسلم منعه اذا كان الدليل ظنيا لانه يجوز ان يتحقق الدليل دون المدلول ولو كان قطعيا لانه قد سلم الدليل فلا بد ان يسلم المدلول لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم وهذا ليس بشيء لان المعارضة لو ما تعين على انها في مقدمات دليل المدعي كما ذكرنا في القطعيات كما يستقيم ترتيب النقض والمناقضة على المناقضة ثم على المعارضة اذا ثبت هذا التصوير فنقول هذا الاعتراض نقض اجمالي وتقرير

اللزوم بذاته

ان الدليل على اثبات الصورة في الفلك ليس بتام لان اجزاءه من مقدمات لزوم وهو اما وجود محال من المحالات او اسقاط مقدمة من المقدمات والا فلا باطل وتعين منع مقدمة من المقدمات ومن ظهر لك معنى النقض الاجمالي لا منع مقدمة لا على التعيين واما العبارة فتبين لك اداء صنعتها وبما سهولة تبين الاشكال وصعوبة ابطال الصورة النوعية لكن لا حزن يجوز ان لا يحتاج اليها واما يحتاج لو كانت في وجودها وجه ممنوع اجاب الشارح بان الصورة النوعية ليست لازمة لجسمية الفلك اذ لو كانت لازمة لكانت اما لازمة للجسمية المطلقة او لازمة للجسمية المختصة بالفلك والاول باطل لان الجسمية مشتركة فلو كانت الصورة النوعية لازمة لها لكانت مشتركة بين الاجسام وهو محال والثاني ايضا باطل لان خصوصية الجسمية نوعيتها انما هي الصورة النوعية فهي ليست لازمة لها بل مستلزمة مستتبعة انا جاوح سقط القسمة المذكورة لانها بنائها على لزوم الصورة النوعية للفلك اذ قلنا بلزوم الجسمية لصورة الفلك لم يثبت بتلك القسمة لان لزوم الجسمية لصورة الفلك انما هو لتشخيص صورته الشخصي آخر واما استناد الصورة الى المادة فغير معقول لان القابل لا يكون فاعلا ولعل لو ورد هذا الكلام معارضة في مقدمات النقض الذي لم يتعين اصلا وفيه نظر لانا نقول يقبل الصورة النوعية لاختصاص الجسمية الفلكية لكونها باقية في كونها لازمة للجسمية المختصة غايته ما في الباب انها يكون مثل زوجية كيفية يكون لازمة بعد نوع اشكالها عن الجسمية المختصة لمنع الاشكال عن الشيء لا زمها وايضا مقدمة النقض ليست لزوم الصورة للفلك مطلقا بل على تقدير وجود الصورة فيه فان اراد بقوله الصورة النوعية ليست لازمة للفلك مطلقا فهو ايضا لا ينتج الا لازمة يمنع لزوم الصورة ووجودها في الفلك اذ انتفاء اللازم لا يستلزم كون الملازمة على انه يوهم كلام الامام حيث كل ممكن لو كانت موجودة في الفلك كانت لازمة لجسمية الفلك بما سبق اللازم ممنوع كما ذكر الشارح الكيفية تعين معارضة والسؤال وارد على قوله استناد الصورة الى المادة غير معقول لانا لا نعني فقد ظهر ان كلام الشارح في هذا المقام خارج عن التوجيه والحق في الجواب ان لزوم الصورة النوعية للفلك لنا انها ان اللزوم ربما يستند الى ذات اللازم كما يستند الى ذات الملزوم والى غيرهما وح يختار من القسمة اللزوم كانا لا يكون حالا في الجسمية ولا محلا لها ولا جسما ولا جسمانيا وهو ليس بخارج ولا محذور من نفيها يبقى الى غير ذلك من سقوط القسمة لو كان سقطها بل القسمة على ما هو الظاهر ومن كلامه وهو بين البطلان من ان التقسيم الى غيره يقال لو كان لزوم الجسمية لصورة الفلك كان هذا اللزوم اما للجسمية او للحال فيها او للمحل والخارج فان هذا التوجيه اللازم كما قرر ذلك ترديد

النوعية

في الملزوم ولو كان المراد ان الكلام في الاقسام لا يتم لجواز ان يكون لزوم الجسمية للصورة لنفسها ولو لسبب مفارق
بين الملزومين لو رود على لزوم الصورة للجسمية كما يرد على لزوم الجسمية للصورة ثم قال الامام نعم بيان
الحجة التي ذكرتموها يدل على ان في الاجسام امورا موجودة هي اسباب لهذه الاحكام لكن المطلوب ان فيها
صورا اخرى ومبادئ الاحكام لا يمكن ان يكون صورا لجواز ان يكون اعراضا فلا بد من الدلالة على ان تلك الامور
اسباب لوجود الاجسام حتى يثبت كونها صورا وهذا مناقضة والشارح لم يورده لان ما في الدليل اثبت
كونها صورا ثم قال واما الى الآن ما رأيت احدا منهم من اعلى اقامة البرهان على ذلك وغفل عن البحث عن كيفية
الملازمة فان نتيجة هي ان الصورة علة للهيولى في الوجه والمراد بالصورة هاهنا كل ما هو اعم من الصورة الجسمية والصورة
النوعية وهذا هو حيث قدم النقض بالوجهين ثم اورد المناقضة ثم المعارضة بوجهين الاول انها لو دلت الصور
محتاجة الى الجسمية لانها اما ان يكون حالة في الجسم او في الهيولى فعلى حلول الجسمية فالجسمية ان كانت حلوله
لها الزم الدور الا لم يكن صورا لانها لا يكون مقومة للجسمية وح وجوابه سلمنا ان هذه الصور ليست مقومة
للجسمية لكن لا يلزم منه ان لا يكون صورا لانه ليس من شرط الصورة ان يكون مقومة للجسمية بل شرطها
تقوم الهيولى وسيأتي بيان انها مقومة للهيولى من غيره ذكره واعترض الشارح بهذا الكلام ان تقوم
الهيولى بالصورة يعلم من بحث التلازم فاي حاجة الى اثبات جوهريتها هاهنا مع انه ليس لها فيما
وجوه الحاصل حتى يتعين صورة جوهرانية لهذا الفصل لا يعقل الا بعد تقدم ما تقدمه وهي ان الطبيعة النوعية
لو حصلت في العقل لامتنع حملها على كثيرين والتشخص لو حصل في العقل امتنع حمله على كثيرين فلو لم يكن
في التشخص امر زائد على الطبيعة النوعية لم يحمل على هذا الفعل وذلك لان المراد هو التشخص والتعين
وقد عرفوه بانه صفة تمنع وقوع الشركة في موصوفها فثبت ان التشخص حركته الى العقل والطبيعة النوعية
والتشخص هل هو كذلك في الخارج حتى ان في الخارج موجودين احدهما الطبيعة النوعية والآخر التشخص
او ليس في الخارج الا امر واحد بالذات في الوجود والحاصل في الخارج العقل بعد ذلك النوع مع الجنس فان
في النوع ليس زائدا على الطبيعة الجنسية اعني الفصل وهما متحدان في الخارج بالذات والوجود وقد
سبقت الاشارة الى ان هذا هو الحق لكن الاشبه بكلام القوم انه زائد على الطبيعة النوعية في
الخارج ثم ان النوع اما ان يكون معلولا لماهيته او لا يكون فان كان معلولا لماهيته كواجب الوجود تعين
انحصر نوعه في شخصه فان لم يكن فاما ان يكون للفاعل كما في انفصاله او لا فان يكون فان كثر كالعقل
كان ايضا نوعه في شخصه ~~فان لم يكن فاما ان يكون القابل كما في انفصاله~~ فانهم يقولون العقول انواع منحصرة
منحصرة في اشخاصها لا نعم لكنه لا بد من القابل فاما ان يعدد القابل فيتعدد بتعدده تشخص كما فان
له مادة ولا بد له من منفصل او تعدد القابل فيتعدد التعينات بحسب تعدد المواد ويتعدد هو عن نحو نقم

27
نوعية الطبيعة النوعية بحسب المادة لانه لولا المادة لكان الفاعل كما في انفصاله فلا بد ان يكون نوعه منحصرا
في شخص وقد فرضنا انه المتعدد وهذا خلف واذا تقرر هذا فنقول كلام الشارح انه قد ثبت ان الجسمية
ليست طبيعة نوعية بل هو نوع الحاصل فاذا لم يتعين ان الحامل لا يكون في تشخصها بل لا بد من اشياء اخرى وذكر
ان الاجسام العنصرية مختلفة في المقادير والاشكال فلو كانت الهيولى كانه فيها كانت الا مقادير والاشكال
متشابهة لاشتراك الهيولى في الاجسام العنصرية ولا يلزم منه تشابه الكل والجزء فان الكلية والجزئية
اعاضي بالمادة او بالمقدار بحا ذلك ان يكون الاجسام العنصرية التي يلزم منه مختلفة بالكلية والجزئية ويكون
مع ذكر مشابها يعني بحسب المقدار والمقدار عارض في التشابه في العارض لا يستلزم التشابه في المعروض
وهذا الكلام مشتمل على ثلاثة ابحاث البحث الاول في احتياج الصورة الجسمية في تشخصها الى الهيولى
وهذا الحكم مستفاد من الفاعل المذكور الا انها لما لم يتبين بعد بينهما ههنا بوجه آخر وقد اشار
الشيخ اليه بما سبق وفيه نظر فان الثابت بالبرهان ليس الا ان الصورة محتاجة الى الهيولى في تشخصها
وتشكلها فمن اين يلزم انها محتاجة في تشخصها اليها واحتياج العوارض اليه لا يستلزم احتياج الموصوف
اليه والبحث الثاني ان الهيولى لا تكفي في تشخص الصورة وما ذكره لا يدل الا على انها غير كافية في تعين
المقدار والشكل ولا يلزم منه انها لا تكفي في تعين الصورة من العارض انما تكفي في تعين الصورة ولا يكفي في
تعين الشكل والمقدار حتى يكون الصور متشابهة مع اختلاف في المقادير والاشكال ولكن ان يقتضي
عن التجنيس بان فاي معنى لاحتياج الصورة في تشخصها الى الهيولى الا احتياجها لكونها معروضة للعوارض
الخارجية الى الهيولى وما نقف عليه سياق كلامه يحقق ذكره واما ان نشابه الكل والجزء يعره لازم فما بيد
عظم الكل لوازمه واشتقاقا لالاذم فيلزم لا سيما الملزوم والحق ان اللازم هو التشابه فان
سترى على التعدد فلو كانت الهيولى العاصرة كافية في تعين الصورة لم يوجد الصورة الا شخصا جزئيا
والمقدار والشكل لما تقرر ان الهيولى العامة شخص واحد والبحث الثالث في العلل الاخرى التي اشار اليها
بقوله الى جنبات واحوال شفقة من خارج حملها الامام على العلل فان احدها والصورة الجسمية واحدة
المقادير والاشكال في الاجسام العنصرية المشتركة في المادة ليس الا بحسب احدها فلا بد من استعدادات احدها
فكذلك الا استعدادات بحسب استعداد اخرى حتى لا كل سابق سواء كان صورة او مقدارا او شكلا
وهو حمل المحيل لا يحق وحمل هذا الكلام على السؤال الذي يعتبر جوابه عن السؤال الاول اما لا نسلم ان لزوم
المقدار والشكل لو كان للحامل لزم الاستواء الاجسام العنصرية في المقدار والشكل لم لا يلزم لو
لو كان لزوم المقدار والشكل بمجرد الهيولى ليس كذلك بل والمقادير والاشكال سابقة معه وعن السؤال

الثالث اما اولا فلانه لو كان الاختصاص بكل كيفية لاجل صورة كان الاختصاص بكل صورة لصورة
اخرى من الصور سابقة معدة فعلى هذا ما نقله الشارح من ان الشارح للاختصاصات اشارة الى جواب
السؤال الاول لاختصاصات في المقدار والشكل وقوله والاختصاصات اشارة الى جواب السؤال
الثاني اي الاختصاصات في الصور النوعية على هذا لا حاجة للامام الى اثبات المعدات فان
سند المنع لا يلزم اثباته واما الشارح فقد حمل العلل الاخرى على العلل الفاعلية لتشخص الصورة
فان الامام علل على ما لا يدفع العلم القابل العلم الفاعلية فاولا فسر المعينات بالمشخصات فان
اجزاء العناصر متصلة بالمادة الكلية واذا انفصلت عنها حصل لها كمية مخصوصة وكيفية مخصوصة
فتشكل مخصوص من الاعراض الخارجية المكتنفة بها اي المشخصات كما اذا اخذنا جزءا من الجزء [illegible]
من ذلك المكان لا يتعين في الخارج الا اذا حصل له انقطاع من الجزء وكمية ونصيبه المخصوصات وفسر الاحوال
من خارج بالامور المتعاقبة التي يتدرج وجودها فان علل الاشخاص محتاجة اليها اشخاص لا بد لها ان تستمد الى
امور لا توجد الا معا واحدا فانها لو وجدت مترتبة يلزم وجود الشخص الواحد مرتين وانه محال ثم ذكر
ان المراد بالمعينات والاحوال المتعاقبة التي يتدرج وجودها فان علل الاشخاص محتاجة اليها اشخاص لا بد لها
ان تشتمل على امور لا يوجد الا معا واحد فانها لو وجدت مترتبة يلزم وجود الشخص الواحد مرتين وانه محال
ذكر ان المراد بالمعينات والاحوال المتعاقبة العلل الفاعلية لتشخص الصورة وهي القوى السماوية والاحوال
الارضية التي هي الصور السابقة والتغيرات الطبيعية والقواسر الخارجية وفيه نظر لان القوى السماوية
تأثيراتها وآثارها غير ثابتة ولا شك ان تشخص الصورة امر ثابت وغير الثابت يمتنع ان يكون علة فاعلية للثابت وكذا
القول في التغيرات الطبيعية والاحوال الارضية واما الصور السابقة فهي لانعدامها عند تشخص الصورة اللاحقة
فكيف يكون علة فاعلة لها وكذا القواسر الخارجية كما في نفصل بعض العنصر منه فان القاسر على الفصل بعد
حصول الصورة من المبدأ وايضا فقد فسر المعينات اولا بالمشخصات وليس من العلل المذكورة هنا
مشخصات فقد فسر المعينات هنا بالمعينات ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد من العلل الفاعلية
معدات الصورة الشخصية فان العلل المعدة معدودة في جانب العلة الفاعلية والفاعل نفس مشخص
الصورة او المقارنة لها بل معدات وعن الثاني بانه لم يذكر المشخصات في التفسير الثاني لانها مراد
فيه لما ذكره بقوله على ما سبق والحق المتعلم الذكي بعد ما مر ان كل ما مر [illegible] كافية في تشخص
الصورة بل لا بد فيه معها من مشخصات ومعدات لكن الشيخ وصف العلل بانها معدة [illegible] في المقدار
والشكل لان شك ان المشخصات لا تحدد القدر والشكل فان المتشكل الشيء لا تحدد بنفسه وايضا لما كان حاصل

١٣٤٠ ٢٨

كلام الشيخ ان الصورة محتاجة في تناهيها وتشكلها ومقدارها الى الهيولى وعلله بكون تلك العوارض محتاجة الى
امور اخرى فلعلها وراء امور اخرى تقع العوارض وكان الامام انما اقتصر على المعدات لاجل هذا
التدقيق وربما يختلج في الخاطر ان المعينات تصحيف المعينات والمعدات فان المعدات معينات للفاعل على الافاضة
فتحقيقه كون كل سابق علة معدة للاحق سر عظيم يقف القاصر وان لم يلزم الامام اثباتها لما قيل حيث
جعلها سند المنع الا انه جعلها السر وجب عليه ان يثبتها هنا فقد اخل بالواجب واما الذي ذكر الشارح من
ان المادة علة قابلة فلا بد معها من العلة الفاعلة فهو لا يتم لما تبين ان حادث من العلة الفاعلة العلة المعدة فنقول
كل حادث لا بد له من علة تامة لا يجوز ان يكون جميع اجزائها قديمة سواء كان ذلك الحادث صورة او عرضا مقدارا
او شكلا او غيرهما والا لزم قدم الحادث لاستحالة تخلف المعلول عن العلة التامة بالضرورة فلا بد ان يكون شيء من
اجزائها حادثا وذلك الحادث يحتاج ايضا الى علة تامة غير قديمة بجميع اجزائها وهذه الحوادث اما ان يكون متسابقة
او متساوقة لا سبيل الى الثاني لما ستعرفه فتعين ان يكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية بداية من الكلام ان
تلك الحوادث كلما خرج شيئا فشيئا من العدم الى الوجود يقرب المعلول الى ما هي العلة حتى اذا وصلت سلسلة
الحوادث الى المعلول توجد ولا معنى للاعداد الا هذا العود ثم ان هذا القرب والبعد لا يكون في العدم فلا
بد ان يكون في شيء موجود له تعلق بالمعلول وهو المادة والقرب والبعد بحسب اختلاف استعداداتها فاذن ثبت
ان كل حادث سابق معد للاحق في قابلها فان قيل السابق المعدوم اما ان يتوقف عليه اللاحق او لا فان لم يتوقف
عليه لم يكن معدا له والا فهو استعداد [illegible] لم يوجد اللاحق فظهر المعد عدمها عدم سابق [illegible] وعدم
ابدي في العدم والمعلول يتوقف على عدمها للاحق فلا يوجد المعلول الا اذا وجد السابق ثم انعدم واما الاسرار
التي يقتضيها القاعدة السرية منها ان ليس الحوادث بذاتها زمانية لان [illegible] كان كل حادث مسبوقا بحادث اخر
فلا زمان [illegible] ويوجد معه حادث [illegible] وهو ان الذي يقتضي [illegible] السر [illegible] اعداد كل سابق [illegible] مسبوقية
كل حادث باخر فلتصور [illegible] ان جعلها السر العظيم لترتب عليه هذا السر [illegible] ومنها انه لا بد من حركة سرمدية
لا بداية لها ولا نهاية اما انه لا بد من حركة سرمدية لا بداية لها فهو لازم من القاعدة لان الحوادث الغير المتناهية
اذا كانت متسابقة لا توجد الا في زمان متسابقة غير متناهية والزمان مقدار الحركة فيكون في الوجود زمان
مستمر وحركة مستمرة الى الغاية بداية واما انها لا نهاية لها فغير لازم من القاعدة واما اللازم منها لو لم يوجد كل
حادث حادثا لا الى نهاية فلا يلزم من قبل كل حادث حادثا لا الى بداية لكنه مبرهن عليه فان ارتفاع الحادث لا يكون
الا بارتفاع علته التامة المركبة من وجود وعدم ولا يجوز ان يرتفع الحادث ثم ارتفاع الوجود فان ارتفاع ذلك
الوجود ايضا لا يكون الا بارتفاع وجود اخر وهكذا وترتب الحوادث الغير المتناهية مسلم ترتب الوجودات

الى غير النهاية وهو التسلسل المحال فتعين ان لا يكون عدمها سابقاً ازلياً وارتفاع العدم الازلي لا يكون الا بوجود
حادث آخر حادث لحادث قبله لا يكون بعد كل حادث آخر الى غير النهاية فقد استغنينا عن البحث عن وجود الحادث وعليه الحكم الاول
وعن البحث عن عدم الحادث وعليه الحكم الثاني تفصيلاً بيان ما ذكره الامام واما ما قاله الشارح فظاهر حيث يقول
وعن لا بد من ان الحركة السرمدية واسطة بين عالم الثابتات والمتغيرات لانه لما ثبت ان حدوث الحوادث لا يكون الا بحسب
الاستعدادات المتسابقة والاستعدادات المتسابقة لا تكون الا في زمان بحركة مستمرة لا الى بداية ثبت استناد
حدوث الحوادث الى الحركة السرمدية حتى لو لم توجد لما حدث حادث بل لا يكون جميع الاشياء ازلياً ابدياً لان المبدأ
الاول لما كان تام الوجود كان معلوله ابداً ابداً وكذا معلول معلوله الى غير النهاية ولا موجود من الموجودات الا وهو
معلول المبدأ الاول بالذات او معلول معلوله فيكون جميع الاشياء موجوداً دائماً فلما انتهت سلسلة الثابتات الى
الحركة السرمدية استقر عالم الكون فان لها جهتين دوامها وتجددها فهي من حيث استمرارها ودوامها مستندة
الى علة دائمة الوجود ومن حيث تجددها تصير سبباً للحوادث لانها لما تحدث تبدلت اوضاع الجسم المتحرك بها
وبحسب تبدل الاوضاع تختلف استعدادات القوابل فيحدث الحوادث فهي واسطة بين العالمين لولا وجودها
لما انتهت سلسلة المبادي الدائمة الى الحوادث ولما ترتبت سلسلة الحوادث الى المبادي الدائمة فظهر واعلم
ان الهيولى متقومة في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة لا تخفى على من تأمل بعض الفصول ان المقصود منها كون
الصورة جزء من علة الهيولى والشارحان بنيا الكلام فيه على التلازم بينهما والشيخ ايضاً اشار في الشفاء الى
ان ثبت ان الهيولى متقومة في وجودها الى الصورة وانها ليست علة مستقلة تحصل المقصود ومع ذلك لا يبقى المقدمات
بلا حاجة الى اثبات التلازم اصلاً وايضاً فقد الشيخ ان يكون لا الهيولى [illegible] الصورة الى آخر [illegible]
لانه لو حذف عن البين لتم الكلام بدونه فانه لما تقرر علية الصورة كان قسمة تعينها الى الاقسام الاربعة والصواب
ان يقال الكلام في هذا الفصل لا يختص بالصورة الجسمية بل شامل للصورة النوعية لكن البيان بطريقين
احدهما خاص بالصورة الجسمية والآخر عام لهما اما الطريق الخاص فهو انا اذا نظرنا الى ذات الهيولى امتنع
العقل عن وجودها بالفعل غير متجسمة واذا نظرنا الى ذات الجسمية من حيث هي يجوز العقل ان يكون قائمة بذاتها فانه
لا معنى لها الا الامتداد السارية في سائر الجهات والامتداد الساري في سائر الجهات لا يلزم ان يكون حالاً في غيره نعم لما احتاج
عوارضه من امكان الانفصال ولزوم المقادير والاشكال وغيرها الى الهيولى ظهر انها متعلقة بالهيولى فقد ثبت
من ذلك ان الهيولى محتاجة الى الصورة في الوجود واما الصورة فليست محتاجة الى الهيولى في الوجود بل في العوارض
المشخصة وسيثبت الشيخ ان الصورة ليست علة مستقلة للهيولى وبين ما يتعلق بهما من [illegible] الى تمام الدليل [illegible] في الصورة
الجسمية اذ الثابت ليس الا احتياج الهيولى الى الصورة الجسمية واما الى الصورة النوعية فليست [illegible]

٣٩

غاية ما في الباب ان الهيولى ملازمة لها لكن الشيخ في الشفاء لم يرد الا بيانه في هذا الفصل الفرق بين ما يتقوم به
الشيء وبين ما يلازمه فقد بان ان قوله الهيولى متقومة مقدمة في الطريق الخاص ولا حاجة الى تغييرها في اتمامه
اقتصر بعضها عليها ثم اورد الطريق العام والتقرير قوله فالجسم [illegible] المجرد التعقيب وهو مبني على التلازم قال
الحاصل ان [illegible] سيقسم الى اربعة اقسام الاولى بيانها على ثلثة اقسام فان الصورة يكون اما علة مطلقة للهيولى
او جزء علة او لا علة ولا جزء علة بل آلة او واسطة فالاقسام ستة واقتصر [illegible] على المطلقة العلة التامة
او العلة الفاعلية فان اراد العلة التامة فالصورة اذا كانت محتاجة اليها [illegible] على [illegible] جزء علة لان
[illegible] اليه الشيء [illegible] وحده فما تاليها ولو كان المراد العلة الفاعلية فلا يحصر لان يكون
فاعلية مطلقة ولا جزء [illegible] لا يلزم ان يكون آلة او واسطة ولا شريك [illegible] الا بعناية [illegible] المراد العلة
التامة [illegible] العلة فان يكون واسطة او آلة [illegible] الصورة اما علة تامة او لا فان لم تكن علة تامة فاما ان يكون
واسطة او آلة او لا يكون واسطة او آلة او لا يكون فان لم يكن فهي جزء العلة [illegible] قسم الآلة والواسطة
عن جزء العلة [illegible] على انه [illegible] الاقسام [illegible] اجتماع الصورة وهو غير مذكور في المتن لا مراد [illegible]
[illegible] امثال [illegible] ان يكون [illegible] القسم [illegible] لو كان [illegible] القسم مراداً كان [illegible] اقسامها [illegible]
[illegible] لان [illegible] القسم على ما ظهر [illegible] القسم [illegible]
الصورة [illegible] القسم [illegible] احتمال [illegible] الى ابطاله واما الشارح فقد قدم على القسم مقدمة هي ان
المتلازمين [illegible] انما يكون لو كان احدهما علة موجبة للآخر او كانا معلولي علة موجبة [illegible]
تعلقاً لكل احدهما بالآخر كما سيأتي في المتضايفين والعلة الموجبة هي التي يجب بها وجود المعلول [illegible]
العلة على احد الوجهين [illegible] احدهما عن الآخر فلا تلازم بينهما واما [illegible] احدهما [illegible]
احدهما بالآخر [illegible] تقديراً [illegible] التعلق [illegible] ولا معلولاً [illegible] فانه اذا لم يكن احدهما
علة للآخر لم يكن احدهما معلولاً وتفصيل هذا الكلام ان يقال لو كان شيئان احدهما علة موجبة للآخر
يكون بينهما تلازم لانه لما كان [illegible] امتنع انفكاكها عن المعلول ولما كانت موجبة يمتنع انفكاك المعلول عنها
فالتلازم متحقق من الطرفين واذا لم يكن احدهما علة موجبة بل كانا معلولين [illegible] استنادهما الى العلة [illegible]
لا يكفي في التلازم بينهما [illegible] الموجودات [illegible] لكونهما معلولي لواجب الوجود [illegible]
الى العلة الموجبة ايضاً غير كاف في التلازم [illegible] المعلولات [illegible] لان واجب الوجود
علة موجبة لها [illegible] نعني بالعلة الموجبة الا ما يمتنع تخلف المعلول عنها [illegible] المعلولات [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible] ذلك [illegible] العلة الموجبة تعلق كل احدهما بالآخر [illegible]

بحيث لم يكون دائماً فإنه لو لم يتحقق التعلق في بعض الأوقات صح انفراد أحدهما عن الآخر في ذلك الوقت فلا يكون بينهما
تلازم فيتعذر اعتبار المثال زيادة التلازم لم يكن أحدهما علة موجبة للآخر فحينئذ إما أن يكونا معلولي علة واحدة
والثاني أن يكون لكل العلة موجبة والثالث أن يكون لكل واحد منهما تعلق بالآخر كما في التلازم منهما لامتناع انفكاك
كل منهما عن الآخر فلا حاجة إذن إلى اعتبار الأمور الثلثة الباقية واللازم غير دال عليها فإن قلت إذا
لم يكن أحد المتلازمين علة موجبة للآخر لم يكن علة له أصلاً فإنه لو كان أحدهما علة للآخر كانت موجبة له لامتناع
تخلفه عنه بحكم التلازم وإذا لم يكن أحدهما علة للآخر مطلقاً لم يكن أحدهما واجباً لوجوب الواجب فيكونان ممكنين لانحصار الوجود
وجميع الممكنات تنتهي إلى الواجب الوجود فيكونان معلولي علة ثالثة بالضرورة فنقول حاصل أن المتلازمين يكونان في
معلولي علة ثالثة فكيف أن الكلام في أن التلازم يقتضي ذلك وكون كليهما معلولي علة ثالثة في نفس الأمر لا يستلزم أن
يكون مقتضى التلازم ولئن سلمنا أن التلازم يقتضيه لكن من أين يلزم أن يكون تلك العلة موجبة وهي التي تقتضي
دوام تعلق كل منهما بالآخر ولم لا يجوز أن يكون تعلق كل منهما بالآخر بحسب ما تقتضيه كل وجه لا يلزم الدور كما سيأتي من قال
آخر لما اشترك العلة الموجبة لمعلولين يكونان مثله زيادة لانه كلما تحقق كل واحد من المعلولين تحقق
العلة وكلما تحقق العلة تحقق المعلول الآخر فكلما تحقق كل واحد من المعلولين تحقق المعلول الآخر وبعبارة أخرى كل واحد
من المعلولين ملزوم للعلة وهي ملزومة للمعلول الآخر فكل واحد منهما ملزوم للآخر ويمكن أن يجاب عنه بأن العلة إذا أصدر
عنها شيئان لا يكون صدورهما من جهة واحدة بل من وجهين فكل واحد من المعلولين لا يستلزم العلة إلا من جهة مصدريته
والعلة لا تستلزم المعلول الآخر إلا من جهة أخرى فلا يتكرر الوسط ثم قال كما ثبت التلازم بين الصورة والهيولى فلا يخلو
يكون أحدهما علة للأخرى أو لا يكون فإن كان أحدهما علة يقسم القسمة العقلية إلى الصورة والهيولى لكن الشيخ حذف
قسم الهيولى لأن التلازم يقتضي العلة الموجبة والهيولى يستحيل أن يكون علة موجبة للصورة إما أولاً فلأن الهيولى
قابلة والقابل من حيث أنه قابل لا يجب وجود المقبول وإما ثانياً فلأن القابل لا يكون فاعلاً أصلاً وكان الأول
مستدركاً لعلها اعتبار الأحكام التامة العلية والفاعلية لا قوة في القوة من حيث أنه قابل فالعلة التامة بعض الوجوه لأن
القابل لا يوجب وجود المقبول بحيث والفاعل مع الغير يجوز أن يحصل بسبب الصورة ثم يجب في الواقع لأن مجموع الأمرين
الفاعل والقابل إما من جهة الفعل فلأن القابل لا يكون فاعلاً لا مستقلاً ولا مع الغير وبقي أن يكون العلة هي الصورة
وبقي فيه الأقسام الثلثة التي ذكرها الإمام وإن لم يكن أحدهما علة للأخرى فإما أن يكونا معلولي علة رابطة
أو لا يكونا كذلك فإن لم يكونا معلولي علة تقتضي الارتباط بينهما فلا يكون بينهما تلازم وإليه أشار بقوله أو يكون
لا الهيولى بحيث عن الصورة ولا الصورة بحيث عن الهيولى فهذا هو الذي ظنه الجمهور أنه يجوز تحقق التلازم بين
شيئين لا يكون أحدهما علة للآخر ولا ارتباط بينهما كالمتضايفين ونبه الشيخ على فساد هذا الوهم
بقوله بل يكون بسبب خارج عنهما يقيم فإنه إنما اعتبر السبب الخارج ليقتضي الارتباط بينهما فيقتضي أن يكونا

كل منهما مع الآخر والآخر وللشيخ في هذا الكلام مقامات أحدها
معلولي علة رابطة فكذا العلة إما لم يتم ... فإن العلة الموجبة هي التي يمتنع تخلف
في نفسه لا يجوز أن يكون المعلول علة موجبة لامتناع أن يكون القابل فاعلاً
المعلول عنها فأما أن يكون يعتبر فيها الإيجاد كما اعتبر فيها الإيجاب أو لم يعتبر فإن اعتبر فيها الإيجاد فإذا لم يكن أحد المتلازمين
علة موجبة للآخر ولا حسن أن لا علة موجبة رابطة لم يلزم إمكان انفراد أحدهما عن الآخر لجواز أن يكون
أحدهما علة موجبة للآخر غير فاعلة ومع ذلك يمتنع تخلف أحدهما عن الآخر للإيجاب وأيضاً لم ينحصر عليه الصورة في
الأقسام المذكورة ضرورة أن الأولى ليست فاعلة ولم ينحصر القسمة في القسمين لجواز أن يقيم العلة الثالثة أحدهما
بالآخر وإن لم يعتبر فيها الإيجاد لم يلزم أن يكون الهيولى فاعلة على تقدير كونها علة موجبة وثانيها في قسمة عليته
الصورة إلى الأقسام الثلثة فإنه لما جعل الآلة مباينة للواسطة كان القسمة إلى أربعة أقسام ووجهها أن
الصورة على تقدير عليتها إما أن لا تحتاج إلى الهيولى في شيء غيرها وهي العلة المطلقة أو يحتاج فإما أن يكون علة
قريبة وهي الواسطة أو لا يكون فإن كانت تامة فالعلة القريبة متوسطها هي الآلة والأولى الشريكة ووقوع الشيخ
عن العلة التامة بالعلة المطلقة والأولى فإن العلة المطلقة التي تكفي في وجود المعلول بانفرادها من غير حاجة
إلى ضميمة والعلة التامة كذلك لأنه ولئن عن العلة بالواسطة والعلة التامة كذلك وأما قوله فتكون إلى
غير شريكه فهو ... كان يكون الأولى علة ... العلة الأولى إنه ... الشريكة وكذا قوله فتكون الآلة الواسطة
نعني بدون شريكه في تلك المرتبة وإنما ذكر هذه الأقسام لأن الصورة إذا كانت علة للهيولى احتمل الوجوه
أربعاً إنما علة تامة لامتناع تخلف الهيولى عنها امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة وإن يقال إنها علة
قريبة للهيولى أي علة فاعلة بالذات من غير واسطة واحتمال أن تكون آلة بين العلة الفاعلية القريبة فيجب
بقي أن الصورة لما لم تكن علة تامة لا يجوز أن يكون علة فاعلية مطلقة ولا آلة بين الفاعل والهيولى بل شيء آخر
يتم به الهيولى وهو الشريك ولأن الاقتصار على أنها فاعلية مطلقة ولا آلة بين الفاعل والهيولى إذا لم يكن علة
تامة بل جزء علة كافية وما انتهاء القسم الثاني وهو أن لا يكون أحدهما علة للأخرى حصر الشيخ فيما يكون بسبب
رابطة فإنه لما بين الشيخ أن المتلازمين لا يجوز أن يكون أحدهما علة للآخر بين أن يكون الحكم بسبب رابطة
وحصر الرابطة في قسمين واحتاج جميعاً ... أن المتلازمين ... لا يكون جزءه
علة فلا يكون من المتلازمين ما يكونان معلولي علة رابطة وهو أنه بعد أن يقال المثال زمان لا يقتضي تعلق
كل واحد منهما بالآخر فلابد أن يكون تعلقهما في الماهية أو في الوجود فإن كان تعلقهما بحسب الماهية فهما
المتضايفان وإن كان بحسب الوجود وجب أن يكون أحدهما علة للآخر ولا يلزم أن يكونا معلولي سبب يقيم كل منهما بالآخر
أو مع الآخر وهما معاً ولما كان من الظاهر البين أن تعلق الهيولى بالصورة ليس بحسب التضايف لا يعقل كل
ليس مع تعقل الآخر تعين أن يكون في الوجود ولا يكون علة للآخر فلذا اقتصر عليه الشيخ وهو المطابق لما في

وستطلع عليك فان قلت الجسم موجود في الخارج وهو مركب من اجزاء بل من الصورة الجسمية والنوعية
والهيولى فهو مستلزم للكل والجميع اجزائها وكل واحد من اجزائها مستلزم له وبينه وبين كل واحد من اجزائه
تلازم وليس احد الطرفين موجبة للآخر ولكن كل واحد من اجزائه علة تامة للآخر فالصورة الجسمية علة لوجود الصورة
النوعية فصورة كونها علة لوجود الهيولى ونحو ذلك وبين الصورة النوعية فبينهما تلازم وليس احدهما علة موجبة للآخر
فنقول انا لم نسلم ان احدهما علة موجبة للآخر لم لا يجوز ان العلة الموجبة كونها علة فاعلية وليس كذلك بل ان كانت
علة للآخر فلا يمنع كونها علة موجبة بالضرورة فظاهر انه يحتمل ان يكون مراد الشيخ ذلك اي المراد مقارنة
الصورة للصورة المقارنة فان الهيولى تفتقر الى الصورة المقارنة لا الى افتقارها للصورة وقد قال الامام والظاهر
مراد الشيخ ذلك لا غيره واما ما ذكر ان المراد من قيامهما بالفعل تشخصهما فهو فاسد والا كان احدهما من المقترنة
عن فعل الاخرى فان المطلوب ان الصورة شريكة لعلة الهيولى ولا دخل لمن المقترنة فيه فطى جواب وبعد
القضية مفتقرة الى الحجة بعد سوال الثالث فيما هو التلازم بين الهيولى والصورة ولا يلزم منه افتقار الهيولى
الى الصورة فان المتلازمين لا يجب ان يكون احدهما مفتقرا الى الآخر كما في المتضايفين لو وجب كونه علة
افتقار علم انه يجب ان يكون الافتقار من جانب الصورة فنقول قوله بل يكونان متضايفين ليس كما ذكر الامام فان
الذي ذكره كالمتضايفين لعله هو المراد وحله بانه سيتبين لزوم احدهما للمتضايفين بالنسبة الى الآخر فصل عليه
انه كلام على سند الشيخ وهو غير مسموع وتوجيهه ان اعتراض الامام بالحقيقة مناقضة ونقض المتضايفين
لكن المناقضة منع فعه ما سبق فيه ان المتلازمين لا يجب ان يكون احدهما علة للآخر اويكونا معلولي علة ثالثة ولا يجوز
ان يكون احدهما الى الآخر افتقار علم ان الاعتراض الى النقض فاجاب عنه ههنا وفيه نظر والحق في الجواب
ان تلك القضية ليست مبنية على التلازم بل على ان الهيولى يمتنع ان يوجد بالفعل بدون الصورة وقد اشار اليه الشيخ
في الشفاء حيث قال يعني ان يكون الهيولى اقدم من الصورة ليس لانه على ان ذاته لا يمكن ان يتجرد
منفكة عن مقارنة الصورة بل على ان ذاته يستحيل ان يكون بالفعل الا بالصورة وبين الامرين فرق
والفرق بين الآلة والواسطة جعل الامام الواسطة اعم من الآلة والشارح جعلها مباينة لها وجعل الشيخ
الماد واسطة بل علة وكره ان ايراد الكلام بكلمة العناد بين الامرين ان خص بينهما ان الآلة مباينة للعلة
المطلقة لكن الواسطة تكون مباينة للآلة فيما اويكون الا للهيولى متقدمة على الصورة الامام لما تبع الاقسام
وهي اذا ثبت التلازم فاما ان يكون الهيولى محتاجة الى الصورة او بالعكس او يكون كل منهما محتاجا الى الآخر او
مستغنيا عنه فجعل قوله فاما ان يكون الصورة من العلة المطلقة الا وقوله الى آخر اشارة الى الاقسام الثلاثة الاول
وزعم ان القسم الثاني محذوف لما ذكرنا وحمل قوله بالآخر على القسم الثالث وهو الاحتياج من الجانبين وقوله
مع الآخر على القسم الاخير وهو الاستغناء من الجانبين واعترض الشارح بانه لو كان المراد ذكر ما يخصه

للسبب الخارج لا فائدة فيه وكان الواجب ان يقول ثم يقوم كل واحد منهما مع الآخر او به وقوله بل بسبب
آخر يعم كلا منهما لاحتياجه اليه وهذا الاستدراك وارد على الشيخ لان ما استدل به على استحالة احتياج احد
المتلازمين بالآخر ومعه دال على استحالة قيام احدهما بالآخر ومعه وايضا يلزم المنافاة بين مورد القسمة
وهو التلازم بين اقسامه لان الاستغناء من الجانبين يباين التلازم وهذا وارد على الشارح في تفسير
احدهما ان قوله يقوم كل منهما بالآخر لا يشمل احتياج كل منهما الى الآخر لكان باب السببية فلا معنى له فاذن كل
منهما مع الآخر لا استغناء كل منهما عن الآخر حتى يقابل باب السببية والا فلا بد من تصويره والظاهر ان المراد بالسبب
ان كان مطلق السبب على ما هو الظاهر لم يكن قوله بل بسبب خارج بينهما على فساد تقسيم الجمهور وان كان المراد السبب
الرابط على ما حمل عليه فاقامته كلام احدهما مع الآخر هنا فيه لا دفعنا ان لا ارتباط بينهما والحق ان القسمة مطلق
بالاستغناء عن ضم قيد مع الطبيعة الكلية وعلى معنى الانفصال والا فتمام الانحصار لا ينافي مورد القسمة
في الاولى في الثانية والقسمة المستعملة في البرهان ليست بالمعنى الاول بل بالمعنى الثاني ولا اختلاف فيه
بل الكل الى القسمين مشتمل على ذلك في الحقيقة بل الاظهر ما ذكرته فلا يصح كلام الشيخ ان احد القسمين
موجب لما سلكته مع استغناء كل واحد منهما عن صاحبه ان لوجد السبب الخارج احتياج كل منهما الى الآخر ولا لقسمان
الذي ذكره الامام وهو الاستغناء والاحتياج مطلقا اعم مما بنى عليه كلام الشيخ وهو بعض الاحتياج
بالحكم عليه في تفسير الشارح هكذا وجهه وفيه اعتراف بان معنى مع الآخر هو الاستغناء من الجانبين
الشكل الاول للامام انه لا يلزم من ان يكون احدهما علة للآخر ان يكونا معلولي علة ثالثة لجواز ان لم يكن
وجود واجبين اما الوجه الآخر ان يكونا معلولين اويكونا معلولين لكن يكون كل منهما معلولا لعلة واجبة
وقد اشار الى جواب هذا الشكل بقوله وهذا لا يمكن ابطاله الا بالبرهان على امتناع وجود واجبين
فانه اذا امتنع ذلك وجب ان يكون احدهما من الهيولى والصورة ممكن الوجود فلما فرض انه ليس احدهما
علة للآخر كان الآخر ايضا ممكنا فاذا ارتقينا في العلل فلا بد ان ينتهي الى واجب الوجود فيكونا معلولي
علة ثالثة وقد اشار الشيخ في الشفاء الى هذا الايراد وسبق منا ايراد البيان فيما سبق واجاب الشارح
بان هذا الشكل هو الذي ... الجمهور من ان المتلازمين يمكن ان لا يكون احدهما علة للآخر ولا معلولي
علة ثالثة وقد مر في اشارة الى فساده ... وفيه ما مر واما الشكل الثاني فهو
ان قوله مع الآخر ما اراد به الاستغناء كل منهما عن الآخر وهو ينافي مورد القسمة وان اراد غيره فهذا
القسم يكون محذوفا واجاب الشارح بان المراد غيره ولا يلزم حذف قسم وانما يلزم حذفه لو كان
المورد يحتمله لكنه غير محتمل له لان الاستغناء عن الجانبين ينافي التلازم وهذا الجواب ليس بصواب

اذ لا يعقل وقوعه مع الاقرار استغنا. وليت شعري اذا لم يحمل عليه عاد البحث ام يقول انه مهمل
والصواب في الجواب ان احتياج الهيولى الى الصورة ليس مورد القسمة كما بيناه وليس سقفا. لكن لا يجوز
ان ساقا مورد القسمة والبرهان فقطعه اشارة واما الصورة التي تفارق الهيولى لو كانت الصورة علة
مطلقة للهيولى وجب انعدام الهيولى عند انعدامها لكن الهيولى مستمر الوجود لا ينعدم بانعدامها فان
قيل هذا البيان يدل على ان الصورة لا يكون شريكة العلة لانتفاء العلة المطلقة بانعدام جزئها فالجواب
ان شريكة العلة هي الصورة المطلقة لا المتشخصة وهي مستمرة الوجود فان قيل الصورة التي هي الصورة
شريكة العلة اما ان يكون موجودة اولا لا سبيل الى الثاني لان كل موجود متشخص فيكون شريكة العلة متشخصة
لكن الحاصل للمتشخص في العلية بل شريكة العلة ليس الا طبيعة الصورة من حيث هي هي فان قيل الموجود في الخارج
امران الماهية المطلقة والتشخص ليس الا الهوية الشخصية وليس في الخارج ماهية مطلقة عرض لها التشخص
حتى يكون في الخارج امران الماهية المطلقة والتشخص يمكن ان يقال علية الماهية المطلقة وعدم علية التشخص
بل ليس هنا الا امر واحد وهو الهوية الشخصية فهي ان كانت علة لا يكون مطلقة فالجواب ان المراد بعلية الصورة
المطلقة انه لا بد للهيولى في كل حين من الاحيان من صورة متشخصة يلحقها فشريكة العلة هي احدى الصور المتشخصة
لا على التعيين فان الهيولى لا يحتاج الا احديها من حيث انه معينة ولهذا لا يلزم من انعدام الصورة انعدام
الهيولى فان قيل العلة ليس نفس الصورة بل ماهيتها وانما تكون في الخارج الا بنفسه ويكون الا امر واحد
دائم الوجود يصلح لعلة العلة المطلقة واما ان الصورة ليست الا مطلقة ففيه ايضا اشكال وهو انه لا معنى
لعلة المطلقة الا ما يتوسط بين الفاعل ومنفعل القريب بانفراده كما ان العلة المطلقة منها يتوقف عليه
وجود المعلول بانفراده ولا يجوز ان يكون الصورة بانفرادها متوسطة بين الفاعل والهيولى حتى يستفيد
الفاعل الهيولى بصور متعددة على الكل في مطلقة ووجه التفصي عن هذا الاشكال ان الملك لا يعطي التوسط
بين الفاعل والمنفعل من حيث انها متشخصة كما في اطلاق العلة الا بالتحقيق يستدعي انها الآن مع التوسط بين
الفاعل والهيولى الجملة فقطعه وههنا ستاخر البرهان المذكور في العلان للكاتبي في مبدأ على الهيولى
والصورة يتعين عنه وجود الهيولى بتوسط الصورة وذلك لانه لما انشأ الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ثبت
احتياجها الى الصورة المعينة او الى الصورة من حيث هو صورة وقد تبين انه يمتنع احتياجها الى الصورة المعينة
لجواز انعدامها وبقاء الهيولى بعينها فتعين احتياجها الى الصورة من حيث هو صورة لكن الصورة من حيث انها صورة يمتنع ان
يكون علة مستقلة للهيولى لان الهيولى واحدة بالشخص وعلة الواحد بالشخص يجب ان
يكون واحدة بالشخص فعله بد ان يكون وراء الصورة المطلقة موجود مفارق يفيض عنه وجود الهيولى فاعلة

ان الصورة واعلم ان هذا هو نتيجة الفصل وقد صرح به الا خلاف من اشار فكيف صار ههنا سترا وايضا لا يلزم
من امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة افتقارها الى الصورة فان العلة يمتنع انفكاكها عن المعلول مع امتناع
افتقارها وايضا الحاصل المطلوب بمجرد نفس المقدمات فلا حاجة لما في المقدمات والمثال الا قسام حر
لا يخلص عن بعض الاشكالات الا بان يقال السر ههنا اتمام الدلالة في الصورة الجسمية بمجرد نفس
المقدمة اعني ان الصورة ليست علة مطلقة ولا الا مطلقة مع عدم حاجة الى المقدمات الاخر وقد مر تفصيله
في اول الفصل وقطعه الثانية ان الشيء الذي يكون مع المتاخر [illegible] اعلم ان ههنا بحث باعتبار ان احدكما
ما مع المتقدم متقدم والثانية المتقدم على المع متقدم والثالثة ما مع المتاخر متاخر والعيان فان ان الخبر ان
البني حاصلها المعية في التاخر واما العيان الاولى هي المعية في التقدم وقطعه ان الشيء الذي يكون مع المتاخر
متاخر وهذه المقدمة استعملها الشيخ في موضعين الموضع الاول [illegible] بعدم تحدد الجهات على [illegible]
المستقيمة الحركة [illegible] الجسم المستقيم الحركة [illegible] يكون متقدمة عليها او يكون معها واياما كان
تحدد الجهات متقدم على الاجسام المستقيمة الحركة [illegible]
الجهات فلان المتقدم على المتقدم متقدم واما على تقدير معيتها فلان المتقدم على المع متقدم الموضع
الثاني [illegible] امتناع علية الحاوي للمحوي فانه لو كان الحاوي علة للمحوي لكان متقدما بالذات على المحوي
والمحوي مع عدم الخلاء والمتقدم على الشيء متقدم على المع فيكون عدم الخلاء متاخرا عن الحاوي والمتاخر عن الشيء
مسبوق عن ذلك الشيء وكل ما هو متقوم على الشيء ممكن لذاته فيكون عدم الخلاء ممكنا لذاته هذا خلف [illegible]
[illegible] ان هذا النقل غير مطابق لمتن الكتاب ثم [illegible] ان الحاوي مع النقل الذي [illegible]
علة للمحوي مع المتقدم متقدم فيلزم ان يكون الحاوي متقدما على المحوي [illegible]
على المحوي بالعلية والحاوي ليس علة للمحوي فلا يلزم تقدمه [illegible] ان ما مع المتقدم لا يجب ان يكون متقدما
وما مع المتاخر [illegible] ان يكون متاخرا والفرق مشكل فان التاخر المعية مطلق على التلازم في الوجود او التصور
وعلى الاتفاق اما التلازم في الوجود فكما بين الجسمية والتناهي والشكل وبين الجسم المستقيم الحركة والجهة واما
التلازم في التصور فكما بين وجود الملا وعدم الخلاء على تقدير ان يكون عدم الخلاء معا في الوجود والخلاء
واعلم انك تقول الا ان الخلاء عدم الملاء [illegible] عدم عدم الملاء وعدم العدم عين الوجود
وان [illegible] فلا اقل من ان يكون لازما له واما الاتفاق فكما اذا صدر معلولان من علة واحدة
من غير تعلق [illegible] بالاخر [illegible] ما مع المتاخر متاخر اراد المعية التلازم [illegible]
احدهما متاخرا عن [illegible] او متقدما عليه كان الاخر كذلك [illegible] وحيث قال ما مع المتقدم ليس بمتقدم

لانا دا المعية الاتفاقية فان المتصاحبين اتفاقا اذا كان احدهما متقدما على ثالث ومتاخرا عنه لا يجب ان يكون
الاخر كذلك وفي هذا المقام بحث وهو ان المعية بازاء التقدم والتاخر فان كل شيء اذا انتسب الى شيء آخر
فاما ان يكون متاخرا متقدما عليه او متاخرا عنه او لا يكون متقدما عليه ولا متاخرا عنه فيكون معه ولما كان التقدم
والتاخر على انحاء خمسة كما سيجيء كانت المعية ايضا على تلك الانحاء فالمعية ليس معناها الا سلب التقدم والتاخر
لكن لا مطلقا بل المعنى الذي نسب اليه التقدم والتاخر حتى ان المعية الزمانية ان يكونا موجودين في زمان لا يكون احدهما
متقدما على الاخر والمعية الرتبية ان يكونا واقعين في الترتيب لا يكون احدهما اقرب الى المبداء من الاخر والمعية في
الطبع ان يكونا موجودين مع عدم احتياج بينهما والمعية في العلية ان لا يكون احدهما علة للاخر لكنهما معا كما في العلة
وهذا استشكال الشيخ يحتمل امرين ولعل وجه اشكاله انه اذا كان موجودان احدهما علة للاخر فمتقدم ومتاخر
والا لم يعتبر العلية فيهما فلا معية في العلية وان اعتبرت العلية فالشيء باعتبار العلية فاعلة متقدم والمعلول
متاخر فان كان هنا معية فلا يكون الا في التقدم في العلية او التاخر فلا يكون معية في العلية مطلقا وجعل التقدم
والتاخر في اعتباريهما ثالثا وليس يعتبر في المعية الا حال احدهما مع الاخر او وجه اشكاله ان المعية في العلية ان
كانا علتين لم يمكن ان يكونا بالقياس الى امر واحد ولو كانا معلولين فان فرضنا انهما معلولا علة واحدة لم يجز ان يكونا
معلولين من جهة واحدة وشرط واحد مع ان التحقيق يكون استنادهما الى العلتين فاذا كان احدهما علة لشيء والاخر
معلول لشيء آخر يكونان معا ايضا في العلية ولا موجودين الا واحدهما علة للاخر وكانا معا في العلية ولا يبعد
ذلك بل كل موجودين اما ان يكون احدهما علة للاخر او يكونا معلولي علة واحدة لانتهائهما الى العلة الواجب الوجود
واما المعية في الشرف بان يكونا متساويين في الشرف حتى اذا ازداد احدهما شيئا صار متقدما اذا تقرر
هذا فنقول ان اجرينا الكلام على ما هو المعروف في تفسير المعية فالمقدمتان في التقدم والتاخر المعية
الزمانيان يقينيتان ولو كانت بحسب العلية فامتنع المتقدم على ثالث وامتنع ان يكون متقدما عليه لاستحالة
احتياج علتين على معلول واحد وامتنع المتاخر عن ثالث لجواز ان يكون معلولا له متاخرا عنه الا انه يجب
ان ليس كل ما لا يكون علة ولا معلولا لمعلول يكون معلولا لعلته وكذا ان كانت بحسب الطبع فليس كل
ما لا يكون علة ولا معلولا لمعلول يكون معلولا لعلته وكذا ان كانت بحسب الطبع فليس كل ما ان يكون معه
ومع المتقدم او المتاخر احتياج يحتاج الى المتاخر او يحتاج الى المتقدم مع هذا التشكيك في التركيب
اذا كانتا المعية زمانية في التقدم والتاخر بحسب الطبع او العلية او بالعكس فالمقدمتان ولو كانتا متعلقتين
في البراهين كانتا بديهيتين مع ما سيجيء بل تصور المعية انما هي معنى وتصوير التقدم والتاخر لم ... لا
عليهما وان جرينا على تفسير الشارح باللازم والتصاحب بواحد آن الكلام على حاله فيما عليها نعرف مع

٣٤

ورد عليه بشان احسن التفصيل ان المعلول
ذلك انما كان المراد مجردهما على ما هو الظاهر من كلامه وسمعنا مراتبها الكمال لمعلولها ويستحيل
بعدم العلة المعجزة ومتاخر من العلة الغريبة ويمتنع تاخر العلة المعلول عنها بل كل علة مادة لمعلولها ... اما ما حر
ما حرها عن بعضها والاجزاء لا سوى الكل ما لهم فالمولد الجسمية فلم يكن متقدما على السافل والشكل ... وهذا
وجهها والجسم المستقيم الحركة لا يتقدم الجسمية بها اما في الجسمية او بيانا وجهها واذا كان المراد بالمعية التلازم والتاخر
فالحاجة الى هذا البيان ولو كان المراد بعض المعية بعينها لا ان يتفساد والسبب والمعية التقدم
... الذي ... ان لم يتبينا ان الجسمية لا يتقدم على الساعي والشكل كما كان المطلوب في صرح المقدمة
لم الساعي والشكل لاجل الجسمية او فيهما كلي ذكر لرسال الجسمية ليس علة لهما لانهما متاخر عنها فيكون ان
اما معهما او قبلهما فان الكلام بينها في ذكر الدلالة وايضا المدعى ان القصور ليس علة مطلقة سواء
كانت جسمية او نوعية والدلالة المذكورة لا تتم في الصورة النوعية لان الثابت بها ان الجسمية لا يمكن ان يكون
علة للتناهي والشكل واما ان الصورة النوعية ليست علة لهما فلم يثبت بما قبل ولا بما بعد ... اصلا
وهذا البيان يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة اشار اليه العلامة الى دفع المعارضة والمنع اما دفع
المعارضة فهو ان حاصل ما ذكرتم تاخر الشكل عن ماهية الصورة والذي يوجبه عدم تاخر الشكل والتناهي
عن الصورة المتشخصة من حيث انها متشخصة ما ذكرتم لا يصلح للمعارضة واما دفع المنع فهو انا بينا ان الصورة
لا يمكن الوجود من التناهي والشكل ولم يتعلق بها من حيث الماهية في تشخصها والحاجة اليه
فمنع ان يكون متاخرا عنها اعترضنا فرض عن الصورة المتشخصة فان قلت هما متاخر عن الصورة لانها عرضان
فانا لانهما من المشخصات احتاج الشيء الى ما يتاخر عنه احتاج بان يتاخر عن ماهيته الصورة ولا يبعد احتياج
الشيء الى تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته لا يختص تشخصه الا بين الوضع ولانها عرضين لها متاخر عنه
ومن الفصل ... تقول لها يعقل العوارض المتشخصة فان تلك العوارض لو كانت علة لم تتشخص بها
خارجيا ولو كانت خارجية فهي في تشخصه في الخارج ومن البين عند العقل ان يتشخص العرض الخارجي بلا وجود
على موضوع المعروض وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض وايضا الساعي بسببه بين الجسم والشكل
نسبة بين الجسم والشكل فهما ليس موجودين في الخارج فليست بيانا متشخصين وكذا الان حصول الجسم في المكان والوضع
نسبة مخصوصة لها ايضا معدوما في الخارج ولو فرضنا انها موجودة فان كانت مطلقة استحال ان يكون متشخصة
ولو كانت متشخصة فلذلك ولا انعدم التشخص بزوالها بل الحق ان المتشخص هو المبداء الفاعل فان التشخص
ليس الا نحو الهوية ونحو الهوية ربما يكون نفس الهوية ذاتها وهو واجب الوجود ولا يكون نحو
الهوية بالغير فكذلك الغير هو الذي يجعل نحو الهوية ولا نعني المتشخص الا هذا واما ما قيل
هذا انما يكون لو اراد ان المشخصات علة العلة لكنك ستعرف انه اراد بها الاعراض الخارجية اللازمة
للتشخص وقد تدفع الشبهات بينه في البحث نظر لان احدهما ان الصورة المتشخصة لما كانت محتاجة الى الشكل

والتشكل كانت متاخرة عنها لا محالة فدعوى كون معيتها او تقدمها على الصورة دعوى لا بد لها من الجزم بها
لازم الانتفاء فانه قبيح في نظر المناظر وحسن ذكره في صناعة البرهان وح سقط المقدمة الثالثة القائلة با
بان ما مع المتاخر متاخر من الاعتبار ايضا لعدم توقف البرهان عليه الباقي ان التناهي والتشكل من اعراض
الصور الجسمية وهذا البيان ايضا مختص بالامام ثم به الامام من ههنا ترك اكثر المتاخرين خصصوا
البعض بالصورة الجسمية قوله وفيه اشارة الى ما ذكرناه من حمل الوجود على ان معناه التشخص لئلا ينبو
استعماله في مقابلة الماهية بمعنى الكلام ان الصورة لو كانت علة مطلقة للهيولى لكانت سابقة عليها بتشخصها
وتعقلها بماهيتها وعلة تشخصها والمراد بعلة التشخص التي هي الا الاعراض المكتنفة فانه قد سبق
العلم بها بحسب ذاتها ووجودها واما باعراضها فغير لازم لانها متاخرة عن ذاتها فلا يلزم ان يكون متقدم
عليها باعراضها فلا يلزم ان يكون متقدمة عليها بتاخر عن ذاتها وتشخصها كانت تلك الاعراض علة لها
لا رتبة لتشخصها لزم من سبقها سبقها بالضرورة واما لم يقل لسبقها بوجودها وعليها مطلقا بل تشخصها
لان علة الماهية وعلة التشخص لان كلامه في هذه المباحث تقتضي تقدم علة الماهية على الهيولى
وتاخر علة التشخص عنها اما تقدم علة الماهية فلانه سيبين ان ماهية الصورة شريكة علة الهيولى
فبالضرورة تكون علتها سابقة اما تاخر علة التشخص فلما بين ان التناهي والتشكل من توابع الهيولى
فنبه ههنا بالتفصيل على الفصل بين الصنفين واما قوله حتى يكون بعده لكن من وجود الصورة في
الهيولى معنا ظاهر وعلى الرواية الثانية معنا حتى يحصل بعد ذكر الصورة وجه معا لوجود الهيولى اي
الوجه الموصوف بالمعا حتى يحصل بعد علية الصورة وتقدمها والا فاصل وجودها سابق على ذكره ان حين
بان هذا الكلام مع هذا التحصيل مستدرك لا دخل له في الاستدلال قوله على انها معلولة من جنس ما
يباين في انه ذات العلة اقوى عما قال لو كانت الصورة علة مطلقة للهيولى كانت سابقة عليها بوجودها
وتعقلها والا لم يكن وجود الهيولى عن وجود الصورة فقوله حتى يكون بعده لكن اشارة الى بيان الملازمة فكان
سابقة بعد هذا تقتضي ان لا يكون الصورة علة للهيولى اصلا لا مطلقة ولا بعضها لانها لو كانت علة لها
في الجملة لسبقتها في الوجود والعلية الا انه لا يمتنع ان يكون وجود الصورة وجه المقصود لعاقب ما لو وقف بعدها
على بعد حتى لا يقال ان المعلول اما معلول للوجود او للماهية وحين يكون معلول الوجود ان انفك من حيث كونها
موجودة في الخارج بخصوص وجود ولا نعني بكونه معلولا للماهية مع قطع النظر عن الوجود من حيث حكم المعلول
فانه محال بل نعني به ان الماهية اذا وجدت ما يوجد كان اقتضاء المعلول ولا شك ان الماهية لا تكاد تحصل
متى حصلت في العقل حصل شيء لا يكون بذاك الشيء والا لسبقه في الوجود وقد قاربه في وجوده هذا اطلق بل
معلولة للماهية وح ان كانت علة له مطلقا كان المعلول من احوالها وعوارضها كالعرض للثلاثة فيما ان
ماهية الثلاثة علة مطلقة للفردية وهي حال من احوالها وان لم تكن علة مطلقة جاز ان يكون المعلول من احوالها
كما مثلنا وبعض تمهيد المقدمتين بعد ما يحصل الدليل الا ان قيل ان الصورة لو كانت علة مطلقة سبقت بالوجود
والعلية انما يكون لو لم تكن علة بحسب وجودها وليس كذلك فان المعلولات منقسم الى المفارق
والمقارن لا يكون ان يكون معلولا للوجود والهيولى معلولة مقارنة للصورة ولا يكون معلولا لوجودها بل
لماهيتها وان لم تكن معلولة لماهيتها مطلقا لانها ليست من احوالها المعلولة يلزم عليتها هذا ما سنح
للخاطر في توجيه هذا المقام ونبين بعد ذكر حله توجيه الشارح بقوله ان الشيخ لا يذهب

الى ان الهيولى معلولة لوجود الصورة اورد ههنا على الامام حيث قال الهيولى وان لم تكن معلولة لماهية
الصورة الا انها معلولة لوجودها فان اللوازم المعلولة قسمان معلول الماهية ومعلول الوجود فقال كيف
يقول الشيخ الهيولى معلولة لوجود الصورة التي تزول وهذا يصرح بان اراد ان معلولية الهيولى لوجود الصورة
ليست في نفس الامر بل على تقدير علية الصورة فكانه قال لو كانت الصورة علة للهيولى لم تكن لماهية الصورة
علة بل وجود وجودها وح لا يكون ان يقتضي الحلول فيها فح لا فائدة لبيان المقدمة في الجواب لانه ثم ان قرئنا
ان الهيولى معلولة لماهية الصورة جاز ان يقتضي الحلول فيها بعد وجودها فقوله هذا الكلام لا يناسب ما ذكره
الشيخ اما اولا فلانه كلام ليس المنسية للعلية بل في نفيها واما ثانيا فلانه فيه انتقال من الكلام الى الكلام
في الامام وذكر في بورث الخبط في البحث واما ثالثا فلانه لما كان لا يستقيم على اصول الشيخ فان اصلاح الشيخ
ان تشخص الحال انما يستفاد من المحل ولو كانت الصورة علة مطلقة للهيولى استحال ان يقتضي الحلول فيها وان كان
تشخصها متقدما على تشخص الهيولى فتأخر عنه بل الواجب ان يقال لو كانت الصورة علة مطلقة للهيولى
لكانت سابقة بوجودها وعليتها على الهيولى ويلزم منه محال لكن هذا بيان لزوم المحال من جعل الصورة وهو
كونها علة مطلقة للهيولى محال لانه لو كانت علة مطلقة لسبقتها بوجودها فيستحيل ان تقارن وجودها
فيكون سابقة بالهيولى على الهيولى وانه محال واليه اشار بقوله على انها معلولة من جنس ما يباين في ذاته
ذات العلة اي لو كانت معلولة للصورة كانت مقارنة للصورة فيتقدم على الهيولى بما تقارنها ثم تشخص
ان يقال لو صح ما ذكرتم لزم ان يكون الهيولى معلولة لماهية الصورة لا بالجملة معلولة الصورة عندكم فاما ان
تكون معلولة للوجود او للماهية فاذا لم يجز ان تكون معلولة للوجود لم يكن بد من ان يكون معلولة للماهية لكنه
محال لما تقدم من الهيولى واحدة بالتشخص وعلة الواحد بالتشخص لا بد ان تكون واحدة بالتشخص فاجاب بان
الهيولى ليست معلولة لماهية الصورة على الاطلاق كذلك بل يلزم منه ان لا يكون معلولة لماهيتها في الاجسام ثم ان من
المعلولات بالمقارنة ذكر ان المعلولات كما تكون مباينة تكون ايضا مقارنة هذا غاية توجيه كلام الشارح
في هذا المقام وفيه ادراج دليل في دليل الا ان الغرض نقل الامام كما انه توجيه الامام دفع دليل على نقيض
التخمين لدليله وكل ذلك خلط من الكلام ونحن فيها توجيه الاقوال في حقه ليس من احوال المعلولة ما
فقد كنى بان ما ليس معلولا لماهيته وبقي الامام جميع كلام الشيخ على تقدير علية الصورة وفهم الشارح
على انها معلولة من جنس ما لا يباين على التقرير واخر قوله ولكن من احوال لا بحسب نفس الامر واما
نحو فقال وحينئذ جمع الكلام عن تعسف بعضه الاخر ومن الظاهر ان ظاهر كلامه ذلك فاذا كما سنح ولو حق
او العكس فهو يقول اذا كانت الهيولى بعد هذا السؤال انكم قلتم ان الصورة لا يتقوم بها وجودا الا التناهي
والتشكل وما يحتاجان الى الهيولى فيلزم ان يكون الهيولى علة للصورة لسابقة عليها لكن الصورة والتشكل

علة للهيولى فقد عاد الحال معلولة وانه محال واما الجواب فقد قرره الامام بانه ليس كل ما يحتاج اليه الشيء علة
وقد طعن فيه بان العلة لا معنى لها الا ما يحتاج اليه الشيء وهو مدفوع لان العلة ما يحتاج اليه الشيء في وجوده
والدور ثمت لان الهيولى يحتاج اليه الصورة في الجملة ولا يلزم منه ان يكون احتياجها الى الهيولى في وجودها وما يكون
الاحتياج في صفاتها فلا يلزم ان يكون علة وفيه نظر لكونها معلولة للصورة وقال الامام تقرير في السؤال عن ان العلة
ويقتصر على ذكر الاحتياج فيقال فيه بان الصورة لا تستوي [illegible] الا بالهيولى فيكون الصورة محتاجة
الى الهيولى ثم فلم الصورة شريكة العلة فيكون الهيولى محتاجة ومحتاج اليها فاحتاجت ومتقدمة معا اجاب الشارح
بان احتياج الصورة الى الهيولى في تشخصها واحتياج الهيولى الى الصورة في وجودها فالمتاخر عن الهيولى الصورة المتشخصة
والمتقدم عليها الصورة من حيث هي صورة مطلقة [illegible] في هذا الفصل كيفية تقدم الصورة محصل
كلامه في هذا الفصل مطلوبين احدهما بيان كيفية تقدم الصورة على الهيولى وذكر بان قال الصورة اذا زالت فان
لم يحصل عقيبها صورة اخرى انعدمت الهيولى فعقيب البدل تقيم الهيولى الصورة وفي هذا العنوان [illegible] يذكر
ان الصورة [illegible] الثانية [illegible] كيف هو ولو كان [illegible] كيفية تصير [illegible] مطلوبا
[illegible] المطلوب ههنا تقدم الصورة على الهيولى واما كيفية التقدم [illegible] العقيب
تذكر [illegible] احتياج تقدم الهيولى على الصورة [illegible] الصورة
على الهيولى ولو انعكست لزم الدور [illegible] الثاني ان الهيولى
لو كانت [illegible] للصورة لكانت متقدمة على الصورة [illegible] الصورة
الصورة بسبب ما يقارن وجودها فيكون سابقة بالصورة على الصورة [illegible]
الا [illegible] امتناع تقدم الهيولى على الصورة [illegible] الصورة كانت
وجودها [illegible] امتناع [illegible] الصورة للهيولى وامتناع [illegible] الهيولى للصورة [illegible] والحاصل
ان كلا من الصورة والهيولى ليست علة مطلقة [illegible] الصورة من حيث هي شريكة العلة [illegible]
ان يكون علة مطلقة [illegible] ان يكون شريكة للعلة [illegible] القابل لا يكون معطيا للوجود
لان شريك العلة لا يجب ان يكون معطيا للوجود فان الصورة مع شريكيه للعلة لا يعطي الوجود بل معطي الوجود هو المبدأ
المفارق [illegible] الباب انما يكون جزء العلة التامة والهيولى علة قابلة للصورة والعلة الفاعلية
التامة واما [illegible] المتقدم على الهيولى الصورة من حيث هي صورة والمتاخر الصورة من حيث
انها متشخصة فلا مناقضة [illegible] الصورة [illegible] لانه اذا زالت
المادة فان لم يحصل عقيبها بدلها انعدمت المادة لامتناع خلوها عن الصورة فعقيب البدل معيم للمادة بالبدل
فيكون الصورة مقيمة للمادة اعترض الامام بان [illegible] معقب البدل معيم للمادة بالبدل لا يقع على الاطلاق

ان ليس كل بدل لازم الحصول [illegible] لان ابدال اعراض الجسم [illegible] الشكل والمقدار [illegible] الحصول له
فانه اذا زال عن معين وحصل مقدار معين لم يكن يلزم ان يحصل بدل لا يمتنع خلو الجسم عنها فلو كان كل بدل [illegible]
[illegible] البدل مقيمة للجسم وانه محال والا لكان [illegible] الاعراض صورا مقومة للمادة وليس كذلك [illegible] معارضة
في مقدمة الدليل ويمكن ان يورد نقضا على الدليل [illegible] لزم ان يكون الاعراض اللازمة
للجسم مقيمة للمادة [illegible] الدليل فيها فانها اذا زالت فلو لم يحصل بدلها انعدم الجسم والمادة [illegible] ابدالها
مقيم للمادة [illegible] الابدال فيكون الاعراض مقيمة للمادة فتكون صورا وتقرير جواب الشارح ان [illegible]
الاعراض ليست مقيمة للمحل [illegible] في جسمية ولكنها مقيمة له في تشخصه فان امتناع
خلو الجسم عنها [illegible] احتياج الجسم اليها في تشخصه [illegible] لو كانت [illegible] للجسم كانت صورا قلنا
لا نسلم وانما يكون كذلك لو كان كل مقيم صورة والنسبة [illegible] العكس فان كل صورة مقومة وليس كل
مقيم صورة اما الصورة جوهر يقيم جوهرا [illegible] الاعراض افادت الحقيقة اعراضا واما قوله من حيث
هو اين ما [illegible] جواب سؤال [illegible] الجسم [illegible] احتياج الى [illegible] الاعراض افادت الحقيقة [illegible]
واما قوله من حيث هو اين في تشخصه يلزم انعدام الجسم بانعدامها وليس كذلك اجاب بان المتشخص
هو الاعراض المطلقة لا المعينة فالجسم محتاج في تشخصه [illegible] من حيث هو اين [illegible] من حيث هو اين
لا [illegible] بزوال الاعراض المشخصة ان كانت متشخصة انعدام التشخص [illegible] وان لم يكن
[illegible] ان يكون متشخصة لانا نقول التشخص [illegible] الخارج [illegible] حتى ينعدم التشخص
[illegible] المسماة بالمشخصات [illegible] التشخص من حيث هو انه تشخص وعليه [illegible]
امتناع [illegible] الجسم [illegible] احتياج الجسم اليه في تشخصه [illegible] ان كانت متشخصة
في الخارج [illegible] التشخص في [illegible] باعتبار لزوم التشخص [illegible] انما
متشخصة [illegible] السؤال الثالث ان [illegible] الاعراض محتاجة الى الجسم فلو كانت [illegible] للجسم لزم الدور الى الجسم
واجاب بانها محتاجة الى الجسم من حيث انه جسم والجسم المتشخص محتاج الى [illegible] الاعراض [illegible] دور
فلو قيل تشخص العرض [illegible] تشخص المعروض [illegible] في تشخصه الى العرض [illegible]
احتياج المعروض في تشخصه الى [illegible] المتشخص فلا محذور [illegible]
[illegible] ما ذكر ان معقب البدل لا يكون مقيما بالبدل [illegible] معقب البدل مقيم للمادة [illegible]
في تشخصها فان معقب [illegible] مقيم للجسم المتشخص [illegible] وان لم [illegible] الجسم من حيث هو
[illegible] في اقامة الصورة للمادة [illegible] الجواب غير موجه لان [illegible] الصورة مقيمة

هنا في وجودها فيكون المراد من اقامة الدليل لهاتين افتقارهما في وجودهما وكلام الامام ناظر الى ذلك لا يدل لحقهما في الوجود
لزم ان يكون الجوهر المركب منهما اللازم حقيقة للجسم والمادة في وجودها فيكون صورا اذ لا معنى للصورة الا حال تقوم وجود
المحل فالقول بانها تعم الجسم في تشخصه خارج عن التوجيه وكان الشارح ظن انه اثبت كون الجسمية صورة وكونها
مادة وههنا نثبت كونها مفتقرة للمادة وهذا سهو وما زعمه انه سهو ان الشارح ابطلها لمسالة ان الجسمية حالة بالغير
واما انها صورة وهو مادة فما ثبت في هذا المقام لو تم البيان واعلم ان المدعي اولا كان تشركه الصورة لعلة الهيولى وقد
ذكر في دليله اقسام ابطل بعضها وبقي ابطال البعض الاخر وحصل المدعي وهذا الفصل عار عما فسر الشارح اذ راح
احكام هذا البحث قبل اتمام الكلام الاول ولا شك في اخلاله بترتيب البحث كله فما فيه الاتمام فانه يتعلق بابداء افساد
الدليل معارضه ولا يجوز ان يكون شيئان كل احدهما بتمامه الاخر لان المتقوم الاخر متقوم عليه بالضرورة فيكون كل واحد
منهما متقوما على الاخر والمتقوم على المتقوم على الشيء متقوم عليه بالضرورة فيلزم ان يكون كل واحد منهما متقوما على نفسه
وانه محال ولا يجوز ان يكون كل واحد بتمامه مع الاخر لانه اما ان يكون لواحد منهما تعلق في الوجود بالاخر اولا فان لم يكن لشيء منهما
تعلق بالاخر جاز ان يقوم كل منهما بدون الاخر فلا يلزم في الوجود بينهما وان تعلق كل منهما بالاخر كان لكل منهما بانيه الاخر
فيلزم الدور وهذا كلام الشيخ ومما اعتمد في الترديد ان احدهما واما الشارح فقد اعتبر ذات كل واحد منهما ولا بد
من عدم تعلق كل منهما جواز وجود كل منهما منفردا عن الاخر لكن ليس يجوز تعلق ذات احدهما من غير تعلق في ذات الاخر ولا
لرجع الى القسم المتقدم وهو ان يكون احدهما علة للاخر فقد تطابق الكلامان وههنا نظر لانه تردد في اول البحث بين
ان يرد بتعلق كل من الشيئين بالاخر الاحتياج من الجانبين مع تعلقهما مع الاخر والاستغناء من الجانبين فان ارد بالتعلق الاحتياج
فهو تردد بين الاستغناء والاحتياج وعدمه وذكر فيه في الاستدلال لو كان [illegible] يلزم من تعلق كل منهما بالاخر [illegible]
في الاخر جاز ان يتم الشيء وان تعلق احدهما بالاخر فقط ثم اورد الامام منعا ونقضا بالمتضايفين واجاب الشارح
عن المنع بان المفهوم من كون الشيء غنيا عن غيره ليس الا صحة وجوده بدون الغير وهو غير صحيح فان الغني عنه
عن المعلول مع امتناع انفكاكها عنه وعن النقض بان المتضايفين معلولا علة واحدة رابطة بينهما اما المتضايفان الحقيقيان
فلانهما معلولا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة وكل منهما محتاج الى ذات الاخر فان الابوة تحتاج في وجودها الى ذات الابن
والبنوة تحتاج الى ذات الاب هي الرابطة الموجبة واما المتضايفان المشهوران فلانهما معلولا علة واحدة كالعقل
فكل منهما محتاج لا كله بل بعضه الى الاخر لا الى كله بل الى بعضه وهو الاضافة فيحتاج كل منهما الى الاخر بل الى ذات الاخر
جزئه حتى اذا نظرا اليهما انفسهما لم يكن لاحدهما احتياج الى الاخر قطعا نعم يكون بينهما تعلق ثم وهو مناط التلازم بينهما
وح لم لا يجوز ان يكون الهيولى والصورة معلولي علة ثالثة يتقوم كل منهما مع الاخر بحيث يكون كل منهما متعلقا بالاخرى فان
تشخص كل منهما موقوف على ذات الاخرى وذكر كافي بل زمنهما والمجموع ما بينهما يتعلق كل من المتضايفين بالاخر ان افاد
احتياج كل منهما الى الاخر فلم لا يجوز ان يكون الهيولى والصورة معلولين لثالث يقوم كل منهما بالاخر على وجه لا يلزم منه الدور

وان لم تفد احتياج كل منهما الى الاخر بل التلازم ليس الا تعلق كل منهما بالاخر فلم لا يجوز ان يستغنى كل واحد منهما مع عدم الاخر مع
تعلق كل منهما بالاخر بحيث لا يجوز ان يكون السبب الاول ان يقوم بالهيولى والصورة مع تعلق كل واحد منهما بالاخر
وهو لا يستلزم بطلان التلازم بينهما على ان المفضي يتحقق في المتضايفين بل هو لازم بالقضايا الممكنة في مادة العكس فالتلازم
الشرطيات وغيرها فان الى ابنه الواحد مثلا ينعكس جاعله وتلازمهما ولا يتوقف احدهما على الاخر فلو استلزم الاستغناء
صحة الانفراد لم يتحقق بين مضيفين بل لازم اصلا مطلقا وظهر وذكر جواب سؤال فرضنا وهو ان الشيخ قسم التلازم بين
اما ان يكون احدهما علة للاخر او لا يكونان معلولي علة يقوم كل منهما بالاخر ابتداء فالتلازم بين المتضايفين ليس من القسم الاول
فما يكون الجواب ولا من القسم الثاني لانه احال تقسيمه فاجاب بان المعية التي بين المتضايفين ليست من جنس ما نحن فيه
بطلانه فانها تقدم بطلانه فهو التلازم في الوجود والمتضايفان معا في التعقل والهيولى والصورة ليستا متضايفتين
واما تحصيله المصاحب حكم تلازم الهيولى بانه والصورة مقتبطه فان قيل ما كان الكلام في التلازم بين الوجودين وصورة
النقض التلازم بين الماهيتين ولا يتم نقضا فمعنى التلازم بين الماهيتين ما دار من احتياج قلنا عدم التلازم
بين الوجودين كذلك لان القول بين المتضايفين لا يقوم احدهما الا مع قيام الاخر وهو التلازم بين الوجودين وحاصل
هذا البرهان على طول ان الهيولى والصورة لما تلازمتا فاما ان يستغني كل منهما عن الاخرى فلا تلازم واما ان يحتاج احدهما الى
الاخرى بعلة اما ان يكون الاحتياج من جانب الصورة وهو محال او من جانب الهيولى فالصورة اما ان يكون علة مطلقة وهو ايضا محال
او جزء العلة وهو المطلوب وهذا منقوض بالاعراض اللازمة للهيولى كالشكل والمقدار والاين فان الهيولى في الشكل مثلا ... فان
ولا يكون الاستغناء والاحتياج الشكل فيلزم احتياج الهيولى الى الشكل فيكون الشكل صورة جوهرية وهذا الطريق المتصل الذي
اورده الامام على نصل بعينه بالمثل ومعارض بان الصورة حالة في الهيولى في ضمن الحلول احتياج الحال ودعوى الى المحل
فيكون جزء علته فيكون نوع المعارضة بان الاحتياج في الوجود لا ينافي الاستغناء بحسب ما هيه وهو لم يتوقف على تقدمها بقوده
المتقدم لتقدم الصورة وهو عود الى محض العموم فان الصورة لو لم تكن مقيمة للهيولى لم تكن صورة ولا محلها هيولى
وقوله في محل ... تقدم الصورة ابناء حقيقتها ليست علة للهيولى بل مع شيء اخر واما
ان علتها وتقدمها ... المتقدم لا على حقيقته
التقدم وكان مسندا كافي هذا المقام وقوله اشارة الى ما عسى ان يكون ذكر على احد الاقسام اعلم انه ثبت
ان الهيولى والصورة بلا زمان وظهر انه لا يجوز ان يحتاج الصورة الى الهيولى فلم يبق الا ان الصورة علة لوجود الهيولى
ولا يخ اما ان يكون علة مستقلة او لا يكون بل جزء علة والاول باطل فتعين ان الصورة جزء علة فالهيولى تحتاج في وجودها
عن الصورة وعن شيء اخر اذا اجتمعا تم وجود الهيولى ثم انه ذكر الشيخ مما اصله لوجهين احدهما انه لا فصل العلة
لا تتم لواحد بالشخص المستمر الوجود كالهيولى والثاني انه يفضي اصل وجود الهيولى وحيث كونها مادة القوة

فان قلت كون الهيولى بالقوة عبارة عن امكان وجودها مع عدمها فهنا امران امكان الوجود وهو غير مستعد له
شيء بالهو بالذات وعدمها وهو ليس من المبدأ فالاستعداد وجود الهيولى بالقوة الى السبب الاصل له معنى ...
الهيولى ما به الشيء بالقوة والشيء ههنا الجسم فان الجسم بالقوة عند الهيولى ويصير بالفعل عند وجود الصورة فالمراد
انه لا يعقل وجود الهيولى من حيث كونها متجسمة بالقوة حتى اذا حصلت بالصورة صارت متجسمة بالفعل بالقوة
في الوجود بل الجسم والصورة لا يعقل الا اخراج وجود الهيولى المستفاد من السبب الاصل بالفعل في الجسم
في قوته وهو كما ذكرنا موجودات مفارقة ننبه على ترتيب الموجودات في الانساق من الطبيعيات الى الالهيات
فان السبب الاصل لابد ان يكون دائم الوجود لدوام وجود الهيولى وان يكون مفارقا عن المادة فانه لو كان جسمانيا
جسمانيا اشتمل على مادة وصورة فيكون الصورة علة لما هو علة لها فان انتهى الى المفارق والا عاد محض المحالات
كالملزم ان تكون الصورة علة تامة للهيولى وهو محال وذكر المبدأ المفارق اما ان يتوقف تأثيره على الجسم في
المحالات ايضا اولا يتوقف فاما ان يكون واجب الوجود او العقل والا كان في الاجسام لكن لا ... صورها
عن واجب الوجود ... صدورها من العقل ... لم يكن جسم ... احسام ... مفارق ... موجد
الصورة الجسمية بتوسطها والغاية ... فقد حصل الانساق من عالم الاجسام الى عالم ... والشاهد
الى الغاية اما المعنى بتعقيب الصور فالمراد بالمراد منه الصورة المطلقة المحفوظة بتعاقب الصور
اما هو الصورة فاما الاقسام الثلاثة الهيولى توجد عن الصورة مع غيرها وهو اللازم من القسمة وقد صرح بذلك
في الشفاء حيث قال ... ان لم يكن علة وجود المادة سببا مع الصورة حتى يكون للمادة انا ... عن التي
تكون ... صورة البتة بل غايتها ... فيكون علة للمادة في وجودها ... التي
وصورة ... كانت ثم ان ... توجد عن سبب اصل ... الصورة
الفاعلية حتى ... الفاعلية للهيولى مجموع الامرين العقل والصورة ... الفاعلية
الهيولى ... البرهان لا يدل الا على انها جزء للعلة واما انها جزء العلة الفاعلية فالبرهان لا يساعد عليه
... المراد بالعلة في التقسيم العلة الفاعلية حتى يكون ... البرهان ... علة
فاعلية ... او لا يكون ... فاعلية ... كل منها ...
واذا كان ... علة فاعلية ... الهيولى والصورة ... العلة الفاعلية او ...
العلة ... لم يصح التقسيم الثالث ... العلة ... كل منها ...
تقدم احدهما ... ولم يلزم ... احدهما علة ... فاعلية ...
الا ... الشرطية لان المبدأ المفارق لا يكفي في وجود الصور المتعاقبة والا لكانت دائمة الوجود

فيتوقف فيضانها على حدوث شيء يكون سببا لاستعداد صورة صورة حدوثه ... الحادث يتوقف على حادث
آخر ... الحركة السرمدية ... الحركة السرمدية هي المعين للسبب الاصل
بتعقيب الصور ... الشارح لما كان المعين هو السبب المقتضي لتعقيب الصور والسبب المقتضي لتعقيب
الصور هو علة الصور المتعاقبة ... الحركة السرمدية لا يكون موجدا
... المبدأ المفارق واحوال اخرى تعاقبه ... لو كان المعين هو العلة ... للصورة
للصورة المتعاقبة ... الهيولى ... لم يكن الهيولى على ... ايضا ... كلام الشارح
الا ان الهيولى توجد عن السبب الاصل مع احوال اخر ... السبب الاصل
ايضا داخلة في المعين ... لان ... المعين ... ضرورية ايضا
المعين على سبيل الصورة ... الحركة السرمدية لم ... المقصود ... المقصود بيان ...
الاقسام الثلاثة ... لم يكن الصورة ... وكون علة الصورة ... الصورة ...
... اجتماع ... وجود الهيولى ... السبب الاصل والصورة ...
... لو كان المراد بالمعين الصورة ... الى السبب الاصل والمعين ...
... الى السبب الاصل ... الصورية ... بتعقيب الصور ...
علتها وهي الصورة المطلقة ... عن ... فان الصورة المتعاقبة الا الصورة
التي ... للسبب الاصل في اقامة الهيولى ... للجسم ... للسبب الاصل ...
التي ... الصورة الزائلة واما نوعها ... المخالفة لخصوصية الصورة الزائلة ... المادة
نوعا غير التي كان بالفعل ... احوال النوعية ... الصورة ... الامام اراد
... كيفية تشخص كل واحد منهما بالاخرى ... تشخص كل واحد منهما ... بذاته ...
... كيفية تشخص كل واحد منهما بالاخرى ... الا ان كل واحد منهما يتشخص بالاخرى
... عنه بانه كلام اشار الى الكيفية الا ان ما بينهما ... اراد ... تقرير
... الكلام ... هي ... لكل نوع ... لا اشخاص ... يتشخص بالمادة ... ورد
عليه سؤال وهو انه لو كان تشخصه بالمادة فتشخصها ان كان بمادة اخرى فيتسلسل
... ان يكون جوابا لهذا السؤال ... لا نسلم لزوم التسلسل بل تشخص المادة بالصورة
... تشخص الصورة في المادة فان قيل التسلسل وان اندفع الا انه يلزم الدور
الجواب ... بان تشخص كل منهما ... الاخر ... الدور ... لا يلزم ... لان

الكلام

يتشخص كل منهما بذات الآخر موقوف على انضمام ذات أحدهما إلى ذات الآخر وانضمام ذات أحدهما إلى ذات الآخر
موقوف على تشخص كل منهما لأن المطلق ليس بموجود وانضمام ما ليس بموجود إلى الغير محال ويمكن أن يمنع
نفي المقدمة بأن الوجود ينضم إلى الماهية ولا يتوقف انضمامه إليها على وجودها وإلا لكانت
الماهية موجودة قبل انضمام الوجود وأنه محال قال الشارح يتشخص الهيولى بذات الصورة
معقول لأن الهيولى إنما تتعين بتعين الهيولى لا بنفس الصورة بل بصورة ما وإنما يتشخص الصورة
بذات الهيولى بمعنى معقول لوجهين الأول أن نفس الصورة يمتنع أن تحل بها فيتعين الهيولى
بين متعلقة بتعين الهيولى بالضرورة والثاني أن الهيولى قابل فلا يكون فاعلا للتشخص فإن قيل
إذا استحال أن يكون الهيولى علة للتشخص فما بالهم يقولون كل نوع متعدد إنما يتشخص بالمادة أجيب
بأن المراد أن المادة علة قابلة أما العلة الفاعلة فهي الأعراض المكتنفة بالمادة المسماة بالمشخصات وعلى
هذا لا يتم هذا النقض لجواز أن يكون تشخص الصورة بذات الهيولى لا على أن ذات الهيولى فاعلة
لتشخصها بل قابلة فلا يكون كما أن تشخصها بالهيولى المعينة من حيث هي قابلة لا من حيث هي فاعلة
تشخص الهيولى بالصورة المطلقة فإنه من حيث إنها فاعلة لتشخصها لا قابلة لا يشكل أن يتشخص واحد
بالعدد والصورة المطلقة ليست واحدة بالعدد وقد تقرر أن فاعل الواحد بالعدد يمتنع أن لا يكون
واحدا بالعدد فامتنع أن يكون الصورة المطلقة فاعلة لتشخص الهيولى لا بالعدد ليس المراد
بكونها مشخصة وفاعلة للتشخص أنها مبدأ لتشخص الهيولى بل كونها حالة في الهيولى يشخصها إلا أنه
لها بنوعها وذلك ... أما انضمام الوجود إلى الماهية فهو في العقل ليس الموجودة في الخارج أمر
وجود وما نحن فيه ... المحصل الموجود في العقل ... فلم يتعين إلا على سند المنع
... المقدمة القائلة بتوقف انضمام أحدهما إلى الآخر على وجودهما ... لا يقبل
المنع والنقض ... ونبه لما يأتي أن الصورة متقدمة على الهيولى
بدون العكس ورد عليه سؤال وهو أنهما ... زمان في الارتفاع ضرورة أنه يلزم من ارتفاع كل
منهما ارتفاع الآخر فلا يكون أحدهما أولى بأن يكون متقدما على الآخر والآخر متأخرا ... وأن
... في الترتيب إلا أن رفع العلة متقدم على رفع المعلول كما أن في الوجود إيجاب العلة وهي الصورة ههنا
من الشيء الذي يوجد به ... الهيولى والصورة معا ... في العقل متقدم على إيجاب المعلول وهو الهيولى
... له ... في الدلالة ... كما دلت على تقدم الصورة وأنه ...
في ... الفلكيات ... ذكرها الشارح بيانا ...

زريع

٢٨

قال الإمام لأن من مقدمات الدليل المذكور أن الهيولى ليست محتاجة إليها وقد بيّنها بأن الصورة إذا زالت
لم يعقبها بدل وهذا لا يمتنع في الفلكيات لكن يمكن بيانه فيهما بأن العامل الذي يكون فاعلا ... المتكلم به
وأما قول الشارح ويتفاوت الحال أيضا بلزوم استعداد قبول الصورة وعدمه فمعلول لا يعلوله تعلية الصورة
والكلام فيها ... الكمّ عرض يقبل القسمة لذاته إما منفصل وهو العدد وإما متصل
فإما أن يكون غير قار وهو الزمان أو قار ... أنواع يتصل بها في النسبة نوع آخر هو النقطة أي نسبة النقطة
إلى الخط كنسبة الخط إلى السطح وكنسبة السطح إلى الجسم ... ينتهي بالسطح وهو بالخط ... ينتهي
بالنقطة ... نهاية الخط ... نهاية السطح وهو نهاية الجسم ... الوضع ... لا نوع الكمية
... المقدار ... ووضع ... الجسم ... ووضع ... الوضع في نوع الكميات
دال على أن المراد فصل الكم وهو كون الشيء إذا ... يتصل بعضها ببعض ... ترتيبا ... الواحد
منها ... مقارن للوجود ... الآخر وأما الوضع
بعرض النقطة ... كون الشيء ... الصورة الجسمية ... يستلزم الجسم التعليمي
... الجسم التعليمي ... البسيط ... باعتبار التناهي ... جسم ...
يكون ... البسيط ... البسيط ... باعتبار ... آخر بل
هو ... الجسم الطبيعي ... العرض ...
مطلقا ... الجسم التعليمي ... الجسم الطبيعي ... لا بعد
... الأجسام الطبيعية ... الأجسام التعليمية ... له
والتركيب ... الجسم ... البسيط ... بالبسيط ...
ثابت ... البسيط ... البسيط ... ثلثة ... جهة ...
الآخر ... الجسم ... السطح ... عن
الجسم ... وكان ذكر التقسيم والتنبيه وإنما قيد
أبعاد الواجد ... الخطوط ... جميع
امتدادات الطول والعرض والعمق ... الجسم بالسطح ... واحد فقط التي
كيفية لزوم السطح ... الجسم ... الجهات ... كل
جهة ... السطح ... الجهات فقط ولا شك
أنه ... الجهات ... الجسم ... الجهات ... عارضا
الجسم ... السطح

محسن قراتی

الا ذلك ولكونها الفوقية في ابعاد السطح بالحد اي انما سمي السطح بالحد اذا كانت نهايته في جهة واحدة فقط لانه لا يوجد
شيء ممتد في جهة واحدة ولو انتهى السطح في جهتين لم يلزم انتهاؤه بالحد كما في سطح الجسم وكون انتهائه في جهتين بالنقطة
ونقطة الاولى ما تقدم من لزوم الحد للسطح باعتبار التناهي لان المراد اعتبار التناهي في جهة واحدة فقط وقوله
والتناهي من المضاف المشهوري اما انه من المضاف فلانه لا يعقل الا بالقياس الى الغير واما انه من المشهوري فلانه من حيث
المضاف المشهوري لم يحمل على نفسه مضافا الى الاخر فلا يقال لا يوجد ابوة البنوة والتناهي مضاف بها ذو النهاية وعلى ان
يقال التناهي نهاية لذي النهاية و… التناهي ذو النهاية بالنهاية فيكون مضافا مشهوريا فلا يكون البسيط نهاية وحد فقط
لانها اذا كانت من المضاف المشهوري علم انه يصدق على الكم فان المضاف المشهوري ربما يصدق على الجوهر كالاب
بل على كل مقولة ضرورة ان الاضافة تعرض لكل مقولة من المقولات … اذا اخذ … مع الاضافة كان مضافا مشهوريا
محمولا على تلك المقولة قطعا والتباين انما هو بين الاضافة الحقيقية وسائر المقولات … السابع الجسم اذا انتهى
امران احدهما السطح والاخر النهاية ثم ان كلا منهما مضافة الى الجسم فان اضفنا الاول الى الجسم كان سطحا الذي
وان اضفنا الثاني كان نهاية لذي النهاية … مضافا مشهوريا … لم يعتبر مع الاضافة لم يكن مضافا مشهوريا
وان اعتبر مع الاضافة فالسطح ايضا مع الاضافة مضاف مشهوري … على النهاية … نعم … السطح الجسم
نهايته حتى يستدل على ثبوت السطح للجسم بثبوت نهايته فلا يكون السطح نفس النهاية بل … له … ليحصل
كلامه الرد على الامام اولا وتحقيق لمعانيه ثانيا بين السطح والنهاية ثانيا فان قلت عبارته … السطح
ليس نهاية لكنه … به … الجسم … الاخر … العكس … السببية …
وهذا اشار اليه الشارح بقوله … الفاضل الشارح جزءان من السطح والتناهي …
للجسم والا امتنع تصوره بدون تصورهما وليس كذلك لانه يتصور جسما غير متناه ولعله … تصور الجسم ثم
نثبت … من الهيولى والصورة … تصور الجسم بدون تصور اجزائه …
الشيء لا يستلزم تصور اجزائه … تصور الجسم كان … تصور الاجزاء هو الصورة …
الحقيقية وكيف ما كانت … فلم لا يجوز ذلك في السطح والتناهي … الاجزاء فيكون اجزاء العقل وهي الجنس
والفصل واجزاء الوجود وهي المادة والصورة وتصور الشيء لا يستلزم … الاجزاء العقلية … تصور الاجزاء
الوجودية بل … الاجزاء الوجودية … الاجزاء العقلية … الاجزاء الوجودية …
حدود الجسم … الابعاد الثلثة … الابعاد … الصورة …
نوع المقدمة … لم يرد … ان السطح والتناهي ليسا جزئين عقليين للجسم فان ذلك غير معقول …
الاجزاء العقلية … الجسم … الاجزاء العقلية
… التناهي … الجسم المنطقي

٤٩

بالطبيعة يكون جزءا واما السطح فلانه لازم للجسم باعتبار التناهي الخارج والجزء الذي لا يكون له عبث … العارض
بل الذاتي … السطح … اثنان الى ان السابق ليس
عن الجسم … السطح والتناهي … للجسم … السطح
جزءان عقليان … تصور الجسم عن تصورهما …
… كلام الشيخ على … السطح والتناهي … الوجود … السطح وا
لسائر الاجزاء العقلية … فلا يكون ذا سطح
… السطح والتناهي … خارجين
عن حقيقة الجسم كان ذا السطح والتناهي ايضا خارجا لان الموجود في الخارج خارج قطعا ذاتي …
… الامام وارد على السطح والتناهي فان … استلزام تصور
الجسم بتصور السطح والتناهي … استلزام تصوره تصور السطح والتناهي الجواب انه يمكن تصور
حقيقة الجسم بدون تصورها فان حقيقته … الهيولى والصورة وبعد تصور …
الحقيقة … تصور السطح والتناهي بل نتصور جسما غير متناه … الاشكال …
… الجسم … المتناهي لعدم تصورهما حقيقة الجسم … تصوره حقيقة الجسم …
غير متناه فان قلت … الجواب … السؤال على السطح والتناهي … الى السطح والتناهي …
… على ان الامام لم يفرق بين السطح والتناهي وبين السطح والمتناهي … لم … الاجزاء الوجود
وان سؤاله لم يرد عليه … التناهي اضافة عارضة للسطح اي القياس الى الجسم …
… ذلك … ثم … علمه … بانه … الجائز …
ويكون ثبوت ذلك … ثبوت ذلك المتقدم للشيء … المطلق …
الكل … الاوسط فيه … للاكبر … ثبوته … التناهي …
… السطح … ثبوتها للجسم علة لثبوت الجسم السطح … الشارح … التناهية … الحقيقي …
من المضاف المشهوري … السطح … حقيقية … التناهي …
… اضافة حقيقية … يكون اضافة السطح … العارض … الجسم الذي هو المعروض واضافة العارض الى المعروض
انما يتحقق للمعروض … يكون … الاضافة بسبب المعروض … اضافة العارض الى المعروض …
يكون … المعروض … اضافة العارض الى المعروض كان المعروض … محال …
الحق ما يتحقق … التناهي ثم السطح ثم اضافتها فليست النهاية عارضة للسطح بالقياس الى

بل يعرض الجسم اولاً ثم يعرض السطح بسببها قوله [illegible] بالكلية قوله ثم برهن بان لزوم الخط للسطح والنقطة
للخط ايضا بواسطة التناهي [illegible] اعراض [illegible] عدم التناهي [illegible] يقول كيف يكون السطح والخط عرضا [illegible] وقد
دل البرهان على تناهي الابعاد وهو [illegible] التناهي [illegible] اجزاء التناهي بحسب الوضع وهو كون [illegible] بحيث يشار اليه
الا طرف فهنا اشارة حسية والاخر التناهي في المقدار وهو كون [illegible] بحيث [illegible] محدود [illegible] والمراد بالتناهي هنا التناهي
في الوضع فان السطح والخط انما يتعينان بالخط والنقطة [illegible] في الوضع اي ذا الان [illegible] طرف يشار اليه ولكان
ذكر العرض هو الخط والنقطة [illegible] الوضع اي ذا [illegible] طرف يشار اليه فكان للطرف كسطح الكرة
الواحد ولا خط ولا نقطة فيه [illegible] في المقدار لامكان فرض [illegible] واذا قطعت الكرة او توهم سطح
يقطع الا ينقسم الكرة الى قطعتين [illegible] بسطح [illegible] فصل مشترك بين القطعتين [illegible]
فصل مشترك [illegible] القطعتان [illegible] واما اذا انفصلتا فلا اشتراك بينهما [illegible] قال الفاضل
الشارح لا شك [illegible] المكان حصول هذه النقاط [illegible] لوجود النقطة المركزية في الوسط بالقوة كوجود النقطة
والثلث والربع وسائر الاجزاء [illegible] مواضعها المعينة اعترض عليه الامام بان امكان حصول هذه النقطات
في هذه المواضع غير ثابت [illegible] هذه المواضع [illegible] اعراض مختلفة [illegible] الاعراض يوجب الانقسام
بالفعل يلزم وجود النقطة الغير المتناهية بالفعل والانقسام الغير المتناهي بالفعل وان لم يكن [illegible] الاعراض موجبا
للانقسام لم يلزم [illegible] والكرة حصول المركز والنصف [illegible] الانقسام [illegible] فان
المركز والقطبين [illegible] ساكنة وسائر الاجزاء متحركة لزم انفصالها [illegible] الكرة بالفعل فان لم يوجب [illegible] الاعراض
الانقسام لم يلزم وجودها اجاب بان الحكم بامكان وجود النقطة [illegible] المواضع [illegible] ضرورة [illegible] الى
تلك النقاط في تلك المواضع [illegible] مفروضة [illegible] لم [illegible] الاحكام [illegible]
اعتباريا وسؤال الامام الرازي بنا على ان الامكان وجود [illegible] قوله ثم برهن بان امتناع [illegible]
ما صدر الفصل بالكيفية [illegible] ان هذا الكلام [illegible] طبيعية [illegible] امتناع التداخل
للاجسام الطبيعية [illegible] التي [illegible] الاجسام [illegible]
مسائل العلم [illegible] العلم [illegible] الحكم [illegible]
المسائل [illegible] الذاتية [illegible]
الى برهان [illegible] الشكل الاول [illegible] جميع مسائل العلم [illegible]
الاستشهاد [illegible] الجسم [illegible] الحكم [illegible]
الاولى [illegible] الحكم [illegible] اذا شاهد الجسم [illegible]

جسم آخر ينفي عنه الجسم [illegible] بامتناع التداخل فان قلت فالحكم بامتناع التداخل مكتسب
[illegible] على المطالب والمكتسب [illegible] يكون بديهيا [illegible] الحصول [illegible]
بطريق الكسب [illegible] البديهية [illegible] المطالب لتحصيل المبادي [illegible]
[illegible] المبادي [illegible] الى المطلوب [illegible]
الهيولى فان [illegible] ذراعا واحدا [illegible] الكل مساو [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] ذراع واحد فان الهيولى [illegible] المقدار [illegible] متساوية [illegible]
ان يكون [illegible] ذراع واحد فان الجسم قد [illegible] مقدار [illegible] يكون له
مقدار [illegible] لم يكن له مقدار كالنقطة [illegible] التداخل [illegible] نقطة وجميع
النقطة [illegible] بالمركز [illegible] الوضع [illegible] كان له مقدار [illegible]
والعمق [illegible] ان وضعها [illegible]
2 [illegible] وانه محال [illegible] له مقدار [illegible] الطول [illegible] العرض والعمق [illegible]
على بعض [illegible] الجسم الى السطح [illegible] المقدار [illegible] مقدار
[illegible] الاجسام [illegible] الاجسام [illegible]
ما بينهما [illegible] ذراع [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] جسم محدود [illegible] جسم [illegible]
[illegible] الخلاء [illegible]
[illegible] البرهانية [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] الخلاء [illegible] الشارح [illegible] التعريف
للخلاء [illegible] الاجسام [illegible] الاجسام [illegible]
ان جعلنا [illegible] الخلاء [illegible] الجسم [illegible] الخلاء [illegible] البعد المفطور [illegible]
[illegible] البعد المفطور [illegible] الخلاء [illegible]
[illegible] البعد المفطور [illegible]
المراد بالخلاء [illegible] الخلاء [illegible]
في الخلاء [illegible] جسمين [illegible] بعد محدود [illegible] آخر [illegible] اصغر [illegible]

٢

الامر الواقع بين ملكين ما وقد ثبت الفصل للعدوم من البعد المتصل المفروض بلا مادة لان كل بعد حامل للقسمة الوهمية بالقوة
فيكون قابلا للقسمة الانفكاكية فيكون ذا مادة وهذا انما يتم لو كان من البعد المجرد شئ ينفك عنه وليس كذلك واما من البعد المتصل
فيتجه عليه لو كان الجسم اليه ملاقيا لم يمتنع بل يقبل دخل الجسم فيه فيلزم تداخل الابعاد والذي يقرر امتناع تداخل الابعاد الجسمانية
ولا يلزم منه الجسم لم يدخل في البعد المجرد عن المادة وانما يلزم لو انتفا في الحقيقة وهو ممنوع فظهر في مثل قولنا عرض كذا
في جهة كذا وهذا مخالف لما سبق من ان الحركة لا تكون في الجهة بل نحو الجهة والجواب انه مجاز والحقيقة ان الحركة في سمت مبادي
الى جهة كذا او الجهة هي التي يمكن ان يقصدها المتحرك على المسافات او يمكن ان يقصدها الاشارة الحسية في سمت الامتداد بالجملة
الجهة هي التي تقصدها الحركات المستقيمة او تقصدها الاشارات المستقيمة اي الجهة منتهى الحركات او منتهى الاشارات
ووجه المناسبة ان الجهات نهايات الامتدادات لا يخرج عن الامتدادات في المقادير حسب الحيث عن نهاياتها
وما قال الامام ان الجهة امر يعرض للقشاء كم من الخط والسطح امر عرضا ان النهايات فهو اعم من كلام الشارح وبيانه
على ان المراد انه لم يوم ان الجهة مقصد المتحرك بقصده والحركات ان كلا الشان متناهي عند شئ يمكن ان يقصده المتحرك
وهو العقل [illegible] لم تكن الاشارة امتداد يخرج من المسير وينتهي الى المشار اليه فهذا الامتداد اما ان يكون موجودا في الخارج او لا
لم يكن موجودا في الخارج وان كان موجودا يلزم ان يحدث كلما [illegible] جميع الامكان [illegible] قاطع بحجمها الا الخط
نهاية السطح بل جسم لان السطح نهاية الجسم والنهاية استحالة وجوابه انه [illegible] بهذا الامتداد ليس موجودا في الخارج
والذي المفروض [illegible] بهذا الامتداد ليس موجودا في الخارج [illegible] المشار اليه وموجود في الخارج غاية ما في
الباب انه لا يكون [illegible] الا امتداد في الجسم موجود [illegible] بيان الجهات ذوات الوضع
[illegible] في هذا الفصل ان الجهة ذات وضع [illegible] الكلي التي موقوفة عليها
كل جهة وذو وضع [illegible] ان الاكثر [illegible] الجدة
الا وسط [illegible] الشيخ
[illegible] الجهات [illegible] الكلام
ان الجهة لا بد ان يكون مشارا اليها لانه يقع [illegible] الحركة [illegible] الحركة ودات
[illegible] الجهات [illegible] حاصل ما قرر
ان الامتدادات [illegible] ان الحركات [illegible] ليس بمنتهى الى شانه
والحركات [illegible] الوجود [illegible] الامتدادات
لانه لا يجوز ان ينقسم [illegible] الجهة [illegible] لو كانت
منقسمة [illegible] الجهة [illegible] عدم انقسام الجهة
ولو [illegible] انقسامها [illegible] القسمة [illegible] المطلوب [illegible] الجهة فان الجهة
ما اليه الحركة فلو كانت الحركة في الجهة [illegible] الكبرى احقت ما كان

41

اي المقصد الكبرى بالمتحرك بالاول بل مقصود الجهة مقصد المتحرك في الحركة الاولى موجود [illegible] النقص [illegible] الكيف
وقصد المتحرك ليس بتمام ولا مطابق للمقصد لانه ليس تمام فلان مقصد المتحرك اما ان يعتبر ان يكون موجودا او معدوما فان
مقصد المتحرك في الاول يلزم ان يكون موجودا وان وجد فمقصد المتحرك في الكيف يلزم ان يكون موجودا او لا [illegible] واما
انه ليس مطابق [illegible] الجهة مقصد المتحرك لا التحصيل بل المحصل عنده [illegible] ولا خفاء
في ان مقصد المتحرك بالحصول عنده لا بد ان يكون موجودا واما الكيف فهو مقصد المتحرك بالتحصيل [illegible] لا يكون موجودا
ولا يريد حصل الحاصل بهذا [illegible] الفرق الواضح المطابق [illegible] الكتاب [illegible] المرشد الى الصواب

الفصل الثاني

قوله الاجسام تنقسم باعتبار الجهات اراد
بيان الاجسام الاول والثانية لما كانت الجهات اطراف الامتدادات [illegible] محدودة والمحدود هو الذي يقوم
المحدود بعينها والاجسام باعتبار الجهات اما محدد الجهات واما ذوات الجهات وهي التي تحصل في الجهات لا تعين
حاق الجهة [illegible] الاجسام الثانية [illegible] قبل الخوض [illegible] الجهات ستة
وسبب ذكر ان الابعاد المفروضة في كل جسم ثلاثة [illegible] طرفان [illegible] الفرق [illegible] عن
الانتكاس [illegible] الراس [illegible] الطبيعية [illegible] الجانب
الصور [illegible] الامام [illegible] الشفاء
[illegible] الجهة [illegible] وما
شمال [illegible] فوقا وسفلا [illegible]
ما يلي [illegible] كل جسم [illegible]
جهات ست [illegible]
باعتبار [illegible]
ولا [illegible]
في الانسان [illegible] والاجسام [illegible]
[illegible] الجهات الست [illegible] باعتبار [illegible]
ولما [illegible] الراس [illegible] الجهات
على اطراف الامتدادات المتقاطعة في الجسم [illegible] الراس [illegible]
وهذا باعتبار ما هو غير واجب اي انقسام الجهات الى الست انما هو باعتبار الامتدادات المفروضة في الجسم تقاطعها
على زوايا قائمة وهو اعتبار غير واجب اي انقسام الجهات الست انما هو باعتبار الامتدادات المفروضة في

في الجسم تقاطعها على زوايا قائمة وهو اعتبار بعيد والحاصل انا نجعل طرفا الامتداد ولا طرفا الامتداد العام على آخر فاطراف
الامتدادات جهات كانت متقاطعة على زوايا قائمة او لا وهذا اشارة الى ما هو المشهور لتحقق ان الجهات اطراف الامتدادات
لا اطراف الامتدادات القائم بعضها على بعض واطراف الامتدادات غير متناهية بحسب عدد وسلك الامام طريقا آخر
فان الحكم بان لكل جسم ست جهات ليس يتحقق لانه ان اريد الجهات بالفعل اقتضى الكرة التي لا قطع فيها ولا حركة
لا جهة لها اصلا اذ الجهة طرف الامتداد ولا امتداد فيها اصلا وان اريد الجهات بالقوة فمع الكرة بل في كل جسم
[illegible] بحسب الحدود المفروضة فيه لا بحسب الجهات ما ست وهذا الكلام صحيح لكنه قال بعد وجهات المضلعات بعدد
ما لها من الحدود النقطية والخطية والسطحية اي يسمى كل حد جهة او بعدد ما لها من الحدود الخطية والسطحية ان لم يسم
النقطية جهات هذا اذا كانت المضلعات اجساما اما اذا كانت سطوحا فبعدد جهاتها عدد خطوطها ونقاطها او بعدد
خطوطها كالمثلث جهات ثلث فان قلت المثل بجهات [illegible] ما يستقيم في السطوح على تقرير ان يكون
السطح جهات لكن الكلام في المضلعات الجسمية فالمثال لا يطابق المثل فنقول مراده المضلعات ما يتناول من الاجسام والسطوح
[illegible] لكن عدد جهاتها بعدد سطوحها ان كانت [illegible] طرف الامتداد [illegible] خطا
او سطحا او جسما تعليميا فتكون الخطوط والسطوح جهات وهذا الكلام من الامام مناقض لما ذكره اولا [illegible]
[illegible] وغير النقطة لو كان جهة لكان في الكرة جهة بالفعل [illegible] الشارح
[illegible] تسمية [illegible] انه [illegible] الجهة [illegible] الثابت بالبرهان
عدم انقسامها [illegible] الحكم [illegible] جهة اخرى [illegible] المراد
[illegible] الجهة طرف الامتداد [illegible] الاطراف جهات فيه ايضا [illegible]
آخر [illegible] الجهة طرف الامتداد [illegible] الجهة [illegible]
[illegible] والاشارة [illegible] الخارج [illegible]
الجهة [illegible] الاشارات [illegible]
بالنقاط لو كانت [illegible] الخارج لكان الاشارات [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] جهة الفوق [illegible] طرف الامتداد [illegible]
الجهات الست التي [illegible]
فلما كان [illegible] الجانب [illegible]
واما القدام [illegible] الجانب [illegible]
كما [illegible] القدام [illegible] الشارح
وهو [illegible]

هي [illegible] الخلف [illegible] واما في اليمين واليسار [illegible] القوي ضعيف
والضعيف قوي [illegible] الوجه في الموضع [illegible] الراس [illegible] اليمين يسارا
واليسار يمينا [illegible] الجانب القوي والضعيف في [illegible] واما الفوق والسفل [illegible]
[illegible] بالعرض [illegible] فانه ان كان المراد منهما ما يلي الراس [illegible] ما بالعرض
[illegible] في القطر [illegible] كلا منهما هو الجانب
الذي يلي الراس [illegible] الامتداد الخارج [illegible] كل منهما [illegible] الراس [illegible] الفوق ما يلي الراس والتحت
ما يلي [illegible] الفوق ما يلي الراس [illegible] التحت [illegible] والعكس [illegible]
وان كان المراد منهما ما يلي السماء وما يقابلها [illegible] بالعرض [illegible] هذا الكلام [illegible] الشيخ حيث اطلق
القول بان الفوق والسفل من الجهات [illegible] الشارح [illegible] الفوق والسفل [illegible] العرض [illegible]
[illegible] هذا [illegible] الى التصوير التي [illegible] المراد [illegible]
ما يلي الراس والقدم بالطبع والجانب الذي على راس الشخص القائم على طرف [illegible] الارض [illegible] القدم
بالطبع [illegible] الشخص القائم [illegible] الارض [illegible] القدم بالطبع [illegible]
[illegible] الارض [illegible] الطبيعي [illegible] الجانب الذي يلي راس الشخص [illegible] القدم بالطبع [illegible]
[illegible] بالطبع [illegible] الراس [illegible]
[illegible] طبيعية مع الجهة والنسبة الطبيعية التي [illegible] الجهة [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الشخص [illegible] الشخص [illegible] النسبة الطبيعية [illegible]
[illegible] الشخص [illegible] بالطبيعة [illegible] الشخص [illegible] الطبيعة [illegible]
اشارة الى [illegible] الجانب [illegible] الشمال [illegible]
ويحتمل ان يكون المراد [illegible] القدام والخلف [illegible] الجهات
الست الا القدام والخلف [illegible] الجهات الست [illegible]
مثل اليمين والشمال [illegible] اليمين والشمال [illegible]
[illegible] الفلك [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] اليمين والشمال [illegible]
هو القدام والخلف [illegible] الفلك [illegible] المراد [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] الحركة الشرقية [illegible]

يكون راسه في جهة القطب الجنوبي ويمينه الى المشرق ووجهه الى وسط السماء فيكون القطب الجنوبي علوه والشمال سفله والمشرق
يمينه والمغرب شماله ووسط السماء قدامه وما يقابله خلفه ويجب ايضا ان يكون الحركة بالعرض بان يكون راسه في جهة القطب الشمالي ويمينه الى
المغرب فتتبدل الجهات الا ان بعضه يحول في القدام والخلف على ما فرضه الشارحان انما هو بحسب الحركة الشرقية لا بحسب الاشارة
علينا باعتبارها واعلم ان الشيخ لما قدم هذه المقدمة على اثبات تحدد الجهات لان الكلام ما لم يبين في تحدد الجهات [illegible] فقال
حيث هذا الحد جدا او حدوده انما يتعين ويصحها بذكر الجسم وهو المحدد [illegible] يتحدد الجهات التي يشير الكلام
اليها الا في جميع تلك الجهات بل في تحدد الجهات الحقيقية منها وهي جهة الفوق وجهة السفل [illegible] المقدمة
فهذا ما [illegible] ثم [illegible] قبل الخوض في البرهان [illegible] وهي ان الجهتين الحقيقيتين
جهتان متعينتان بالطبع متقابلتان بالطبع اما انهما متعينتان بالطبع فلانا نرى ان الاجسام السفلية بعضها
يتحرك بالطبع الى فوق كالنار وبعضها يتحرك بالطبع الى تحت كالارض [illegible] فوق وتحت جهتان متمايزتان بحسب الطبع
على ان بعض الاجسام متوجها الى احديهما بالطبع والبعض الآخر الى الاخرى بالطبع واما انهما متقابلتان بالطبع فلان
الاجسام الطالبة لاحديهما بالطبع هاربة عن الاخرى بالطبع وايضا احديهما [illegible] بسبب الطبع والاخرى
[illegible] بالطبع [illegible] متقابلان [illegible] ان احديهما اذا كان غاية القرب من جسم يكون الاخرى غاية البعد عنه بالعرض
اذ [illegible] ان في الموضع [illegible] كلام الشيخ اولا ثم كلام الشارح لتحقق الفرق بينهما
[illegible] فاما كلام الشيخ فهو ان تحدد الجهة الحقيقية [illegible] اما ان يكون في خلاء او ملاء متشابه
[illegible] لا خلاء [illegible] في الواقع [illegible] لا يكون خلاء ولا ملاء متشابها [illegible] المتشابه
او [illegible] يكون جهة طبيعية [illegible] والخلاء [illegible] والملاء المتشابه [illegible] تحدد الجهة في خارج عن
الخلاء والملاء المتشابه ولا محالة يكون جسما او جسمانيا [illegible]
كان تحدد الجهة انما يكون بجسم [illegible] جسمانيته واحدا [illegible] يكون جسما واحدا [illegible]
[illegible] ولان [illegible] الجهات الحقيقية اثنان والجسم الواحد [illegible]
تحدد الجهتين [illegible] الجهة واحدة والمطلوب تحدد الجهتين [illegible] ان لا يكون بجسم واحد
من [illegible] ان تحدد الجهات [illegible] يكون احدهما محيطا [illegible]
متباينين [illegible] يكون [illegible] الجهتين
بالمحيط [illegible] غاية البعد [illegible]
البعد من المحيط [illegible] يكون الجسم المحيط في التحدد [illegible] غاية القرب
والجهة الاخرى وهي غاية البعد [illegible] فيكون الجسم المحيط في التحدد [illegible] من غاية البعد
المحاط واقعا في التحديد بالعرض حتى [illegible] المحاط [illegible] لا يكون

٤٣

البعد عن كره فيكون الجسم المحاط واقعا في التحدد بالعرض حتى لو فرض المحاط بحيث لا يكون في المركز لم يقدح في تحدد جهة البعد
والقرب [illegible] سواء كان [illegible] او خارجا عنه فان الصحيح [illegible] الى المحيط لا [illegible] ان يكون المركز
خارجا عن المحاط فلم يكن المحاط داخلا في التحدد بالذات فانه لو كان [illegible] داخلا في التحدد [illegible] لكان اذا فرض المركز خارجا عنه لم
يحصل تحدد جهة البعد [illegible] لا يكون تحدد الجهتين بالجسمين [illegible]
واما الثاني فلوجهين احدهما ان كل جسم يفرض من الجسمين المتباينين انما يتحدد به جهة القرب [illegible] جهة البعد فلا يتحدد
شيء منها لان البعد عن [illegible] جسم يفرض [illegible] ليس محدودا فان البعد اذا كان خارجا من الجسم فالبعد عنه الى [illegible] كان
كل حد يفرض انه غاية البعد [illegible] ابعد منه [illegible] اذا كان البعد [illegible] الجسم [illegible]
حتى يتعين [illegible] غاية البعد حتى ان كل حد [illegible]
محيطا وربما [illegible] هذا المقام بان [illegible] جسم الى آخر ابعاد [illegible] جميع ابعاده [illegible] دون
بعضها [illegible] ان [illegible] يتحدد به [illegible] الجسم والوجه الاول [illegible]
[illegible] ان [illegible] البعد المفروض غير محدود [illegible] الابعاد المفروضة [illegible] البعد الموجود [illegible]
واما الثالث فلانه ان اريد ان جميع الابعاد [illegible] بالجسم [illegible] الابعاد الموجودة [illegible]
من جهة السفل [illegible]
لا يتحدد بالجسم الآخر [illegible] جهة السفل [illegible] جهة الفوق [illegible] متقابلتان حتى
ان [illegible] جهة الفوقية [illegible] جهة التحت [illegible] جهة الفوق [illegible]
[illegible] ما ذكره الشيخ في الشفاء ان كل جسم من الجسمين المتباينين يتحدد [illegible] جهة القرب [illegible] يكون جميع
[illegible] جهة القرب [illegible] جميع الجوانب [illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم المحدد الحركة [illegible]
[illegible] الحركة المستقيمة [illegible]
[illegible]
[illegible] جميع ابعاد الجسم [illegible] محيطا [illegible]
[illegible] البعد جهات مختلفة بالنوع [illegible]
[illegible] بالنوع [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] بالعرض [illegible]
الجهات [illegible]
[illegible]

الامر حيث انه واجد لكن لا مطلقا بل من حيث المحاذاة لان جهة القرب يتحدد به واما جهة البعد فلا يمكن ان يتحدد بها لكونها خارجة عنه [illegible]
لا يكون محدودا لجهة [illegible] لا بد ان يكون في [illegible] وهو المركز فيكون المحدود محيطا وهو المطلوب [illegible] الجهة الى [illegible] التقسيمات بل الاكثر [illegible]
مستدرك اذ يمكن ان يقال الجهة [illegible] طرفا [illegible] فيتحدد [illegible] لم يكن [illegible] جسما او جسمانيا لان [illegible] الوضع لا يكون الا بذي الوضع [illegible]
ان ينتهي الى الجسم لكن كل جسم [illegible] ان يكون محدودا [illegible] ان يتحدد به جهة القرب [illegible] يتحدد به جهة البعد [illegible] جهة البعد [illegible]
اذ البعد عنه [illegible] الجسم الواحد لا يحدد جهتين [illegible] الا الجاحظة [illegible] جهة القرب [illegible]
وهو المطلوب [illegible] لم يتم [illegible] البرهان [illegible] الشيخ [illegible] التقسيم [illegible] الجهة [illegible] مشار اليها [illegible]
[illegible] اما محدود الجهات [illegible] الابعاد [illegible] اشار [illegible] الجهات الحقيقية [illegible] عندنا [illegible] جهات
موجودة [illegible] الجهات [illegible] جسم [illegible] الى [illegible] محدود الجهات [illegible]
[illegible] الجهتين [illegible] الجهة [illegible] استحالة [illegible] الى ان [illegible] العادية [illegible]
على [illegible] الابعاد [illegible] الخلاء [illegible] التقسيم [illegible] الجسم [illegible] جسماني [illegible] الطبع يكون
[illegible] فوق [illegible] فاما ما يتعلق بالمتن [illegible] الشرح [illegible] فالجهتان المتعينتان بالطبع [illegible]
[illegible] الجهتين [illegible] شي [illegible] مختلف [illegible] انه ليس [illegible]
[illegible] مشار اليها [illegible] قسم [illegible] قسم آخر [illegible] الشارح [illegible] انفصالا [illegible]
لان [illegible] البعد [illegible] استحالة [illegible] وهو [illegible] احد [illegible] اسطال
[illegible] بان يكون جهة [illegible] الشيخ بان [illegible] جهة [illegible]
لان [illegible] جهة [illegible] بالطبع [illegible] لانه [illegible] هذا [illegible]
[illegible] المتشابه [illegible] الجهة [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] المفروضة ايضا [illegible] توقف هذا الحكم عليه [illegible] الخلاء [illegible] المتشابه [illegible] الفرض [illegible]
[illegible] الواقع [illegible] الجهتان المطلوب تحديدهما [illegible] الطبع [illegible] هذا الوجه [illegible] المحدود [illegible]
[illegible] الجهات [illegible] المحدود [illegible] والجهتان المتعينتان [illegible]
وكون الجهتين بالطبع [illegible] الوجهين [illegible] المحدود [illegible] المتشابهة
[illegible] الجهتان المتعينتان [illegible] ان يكون [illegible] المحدود [illegible]
يكون [illegible] الجهة [illegible] يكون [illegible] مختلف [illegible] الشي [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الجهة [illegible] لا بد ان يكون [illegible] الجهتين [illegible] الطبيعتين
لا يكون الا واحدا [illegible] المركز [illegible] الجهة [illegible] الوضع [illegible] يكون الا واحد
[illegible] المركز [illegible] الشيخ [illegible] الشارح [illegible] الجهة [illegible]
[illegible] واما الجسم الواحد [illegible] الجهتين بجسم واحد من حيث انه واحد [illegible] الجسم الواحد من حيث انه واحد
لا يحدد الا جهة واحدة [illegible] الجهتان [illegible] من حيث انه واحد [illegible] القرب [illegible] امتداد [illegible]
المتقابلتان بالطبع [illegible] الجهة [illegible] جهتين [illegible] الجهتين بجسم واحد [illegible] الجهتين
[illegible] الفصل [illegible] لا [illegible] الشيخ [illegible] الجهتين [illegible] جهة [illegible]

يمتنع تحدد الجهة بجسم واحد من حيث انه واحد [illegible] امتداد [illegible] بل الجهتان بالطبع فوق واسفل [illegible] بالجسم الواحد من
حيث انه واحد جهتان بل جهة واحدة [illegible] واما الشارح [illegible] الجهتين [illegible]
[illegible] جهة [illegible] الجسم الواحد من حيث انه واحد [illegible]
[illegible] جهة واحدة [illegible] جهة القرب [illegible]
لان المحيط [illegible] امتداد [illegible] طرفي [illegible] الوسط الى الطرفين
امتداد [illegible] جهة القرب [illegible] البعد [illegible]
[illegible] والمفروض [illegible] الجهتان [illegible] الجهتان [illegible]
المفروض [illegible] الجهتين [illegible] عدم [illegible] الجهتين [illegible] جهتين [illegible]
[illegible] الجهات [illegible] الابعاد [illegible] الجسم [illegible]
في بعض الجهات [illegible] الابعاد [illegible] البعد الاخر [illegible] الجهة المخصوصة
[illegible] البعد [illegible] الجهات [illegible] البعد الاخر [illegible]
[illegible] الجهات [illegible] المفارق [illegible] جميع الجهات [illegible]
[illegible] جهات الجسم [illegible] الابعاد [illegible] تسلسل [illegible] اجمالي وتفصيلي اما الاجمالي
[illegible] بنقض [illegible] الابعاد [illegible]
على بعد آخر [illegible] واما التفصيلي [illegible] الجسم الاخر [illegible] الجهات [illegible] الابعاد
ليس اولى [illegible] الجهة [illegible] البعد الاخر [illegible] بصورة [illegible] حتى
[illegible] البعد [illegible] الجسم الاخر اذا [illegible]
[illegible] الابعاد المتساوية [illegible] البعد [illegible] الطبيعة [illegible] سائر جهات الجسم [illegible] بالصورة
لا يرد على الشيخ [illegible] الشارح [illegible] الجهات الابعاد [illegible] البيان
لم [illegible] البرهان [illegible] بيان امتناع الحركة المستقيمة [illegible] الفصل [illegible] امتناع الحركة المستقيمة
على محدد الجهات [illegible] محدد الجهات [illegible] الاجسام المستقيمة الحركة اما بيان [illegible] كل جسم [illegible]
الطبيعي [illegible] بالقسر [illegible] جهة [illegible] بالطبع [illegible] جهة [illegible] موضعه الطبيعي [illegible] حتى
[illegible] الجهة [illegible] الجهة التي [illegible] موضعه الطبيعي [illegible] الجسم المفارق
عنه [illegible] موضعه الطبيعي [illegible] الجسم [illegible] الجهة [illegible] الجسم [illegible]
الموضع [illegible] الجهة [illegible]
[illegible] موضعه [illegible] يكون [illegible] الجهة [illegible] الجهة [illegible] موضعه [illegible]

عليه الحركة التي تثبت اعني الحركة المستقيمة فيلزم ان محدد الجهة يمتنع عليه الحركة المستقيمة وهو المطلوب الاول وانه حين يكون
موضعه الطبيعي محدد الجهة لانه لو اي يمكن ان يكون موضعه الطبيعي واقعا ما الى جهة حتى اذا تحرك الجسم اليه فيقال انه
يتحرك الى تلك الجهة واذا تحرك منه فيقال انه متحرك من تلك الجهة لانا نعلم بالضرورة ان كل حركة مستقيمة من جهة والى جهة ويلزم
منه ان يكون محدد جهة موضعه الطبيعي لا معنى له صائرة الجهة الى الموضع الا ان الموضع واقع بقربها كما قررنا . واما المطلوب
الثاني فبيانه ان محدد الجهة متقدم على الجهة والجسم الذي من شانه ان يفارق موضعه الطبيعي متاخر لانه ليس متقدم على الجهة لانه
ان يكون من شانه الحركة الى الموضع الطبيعي او عنه والجهة لم توجد بعد فان قيل اللازم منه ليس الا ان الجسم من شانه
ليس متقدما على الجهة ولم يلزم منه ان يكون متقدما عليها فان الذات فيما تكلم هو المطلوب فيما ليس الا ان ليس مطلوب
هو ان محدد الجهات متقدم على الاجسام المستقيمة الحركة لا من حيث الذات بل من حيث شانها الحركة ولا يتوقف ذلك الا على ان الجسم
حيث شانه الحركة ليس متقدما على الجهة واذا لم يتقدم الجسم على الجهة فهو اما متاخر عن الجهة او معها وايا ما كان لا يكون محدد الجهة متقدما
عليه ... فان قيل ... في هذا المقام الفصل مطلوبين امتناع الحركة المستقيمة على محدد الجهات وتقدم
محدد الجهات على الاجسام ذوات الجهة ... بتقييد الحركة المستقيمة بالمقدمات الدليل ... الموضع الطبيعي
او اليه فان قال ان محدد الجهات يمتنع عليه الحركة المستقيمة فلان كل حركة مستقيمة ... محدد حركة مستقيمة
كانت الجهة متحددة ... الاجسام المستقيمة الحركة فلان محدد الجهة متقدم على الجهة والجسم الذي من شانه الحركة
المستقيمة ... تقييد الحركة ... الموضع الطبيعي والجواب ... ذلك
على الحاجة ... الى اثبات محدد الجهات ليس لتحديد الجهات مطلقا ... الحركة
بالجهات المتباينة بالطبع والجهات انما عارضت بالطبع لان الاجسام تطلب بعضها وتهرب عن بعضها بالفعل
فان الاجسام الخفيفة ما تحركها بالطبع الا فوق والاجسام الثقيلة تحركها بالطبع الى تحت فلو لم يكن فوق وتحت
بالطبع لما كان لحركة ... تحتاج الى اثبات المحدد الا لتحديد الجهات المتباينة بالطبع ... المواضع الطبيعية
للاجسام ولهذا قلنا ان الجهتين اللتين بالطبع هي جهة فوق وتحت ... الجهات
المتغيرة بالغرض ... الكلام ... امتناع الحركة ... هذا الكلام ... الكلام
في تحديد الجهات والكلام في تحرير الجهات ... الكلام في تحرير الدعوى ... معدوم عن الكلام
في هذا المقام ... اثبات المحدد ... ولا
في هذا المقام بان القائل ... الحركة ... الموضع الطبيعي ... التنبيه على ... محدد الجهات على
الاجسام المستقيمة الحركة فان ... الجهات ... الموضع العلوية والسفلية ... المحدد كان المحدد متقدما
من حيث ... الجهات الطبيعية على الاجسام من حيث انها ذوات جهات طبيعية لا من حيث ذاتها ...
ولم يعده ... المحدد متقدم على الاجسام من حيث انها ذوات الجهة ... واعلم ان تقدم محدد الجهات على ذوات الجهة
للشيخ في هذا الفصل ... تقدم محدد الجهات على الاجسام ذوات الجهة هل هو بالعلية او بمعنى اخر
الجهة انما قبل الجسم المستقيم الحركة ... البحث عن ... التردد ... محدد الجهات

على ذوات الجهة يحتمل ان يكون بالعلية وهو ظاهر وان يكون بالطبع فان رفع المحدد يوجب رفع الاجسام ذوات الجهة من حيث
انها ذوات الجهة لان رفع المحدد يوجب رفع الجهات ضرورة انتفاء المعلول بانتفاء العلة ورفع الجهات يوجب رفع الاجسام ذوات
الجهة من حيث انها ذوات الجهة ورفع الاجسام ذوات الجهة من حيث انها ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد ... محدد الجهات
... الوصف هو كون الاجسام ذوات لم يكن تقدمه عليها الا بالعلية وان لم يكن فيه تقدمه الا بالطبع ... التردد
في الكلام واما التردد الثاني ... يعقوب ... وهو ليس ... اخر ... اشكال الشيخ ... التقدم ... اخرى
... التردد ... على طريقة الرياضيين ... كلام ... بينهما ... وابقى
... الامام ... الخط السادس من الجزء ... تقدم الجهة على الاجسام
ذوات الجهة لا بعدم الخلاء مع وجود الاجسام ذوات الجهة من حيث انها ذوات الجهة فان تاخر وجود ذوات الجهة من حيث
انها ذوات الجهة ... تاخر عدم الخلاء ... عن الشيء ... انه ... تاخر وجوده عن وجود الشيء
لم يكن ... الا الامكان ... الخلاء ... ذاته ... انه محال ... الوضع لا يمنع تقدم محدد الجهات
على الاجسام ذوات الجهة لتاخر عدم الخلاء ... عن المحدد تاخر ... عدم الخلاء ... ذوات الجهة
فانه ... من وجود ذوات الجهة عدم الخلاء ... ليس يلزم من عدم الخلاء وجود ذوات الجهة ... الاجسام
لا ... لكنه لا يلزم ان يكون ... الاجسام ذوات الجهة ... الحركة على ... الجزم بتقدم الجهة على الاجسام
ذوات الجهة من حيث انها ذوات الجهة ضرورة ان يكون الاجسام ذوات الجهة ... على الجهة ... متقدم
قطعا ... ان يكون الجسم المحدد للجهات ... محدد الجهات لا يكون له موضع ... قد
... لا يكون له موضع اصلا ... على الاطلاق ... يكون له
موضع ... وهو ليس محيطا على الاطلاق ... المقدم ... واما ... المكان
بالسطح الباطن للجسم المحيط بالجسم ... المكان ... بنفسه ... الجسم ... الجسم
... الاجسام ينقسم الى محيط ... على الاطلاق ... محاط ... محاط ... وضع انه
... القسم ... ان يكون الجسم ... محيط ... القسم الثاني فله الموضع
والوضع ... الحكم ... البرهان ... على محدد
الجهات ... جهة ... المحدد ... ان يكون محيطا ... انه يكون محيطا على الكل
... ان يكون ... المحدد ... ان يكون له مكان ... ولم
يلزم منه ان لا يكون له مكان ... ان يكون له مكان ... الشارح ... تحقيق ... القسمة
وبنى الامر على الاحتمال لا ان غرضه تحديد الجهات ... ان يكون المحدد ... ان يكون ... احدها

محيطا بالآخر واما قلت الشكل ليس الا المحدد شيء واحد او شيئان بل لانه محيط على الاطلاق وغير ذا القصور اسار بقول العرض
يجوز بالجهات الطبيعية وهو حاصل سواء كان المحدد محيطا او محاطا واعترض ايضا بانه على تقدير البرهان لا يكون محدد الجهتين
جسمين يكون احدهما محيطا بالآخر فكيف يجوز هنا واجيب بان ما سبق هو انه لا يجوز ان يكون جسمان احدهما محيط بالآخر محدد
احد الحدين بالمحيط والآخر بالمحاط واما هنا فالمراد تحديد الجهتين بكل من المحيط والمحاط فان احدهما على التحديد ثم لم
التقدير لما لا يجوز ان يكون المحدد محيطا على الاطلاق وانه محاط الا انه محيط على الاطلاق انه كل واحد من المحيط والمحاط
ما قلت انه لم يثبت كرية المحدد الجهة هو المحيط على الاطلاق وعلى تقدير تسليمه ان المحدد الا وهو المحيط على الاطلاق
وغيره مما الفائدة في نفسه بانه والمعلول الا ما لم يتعرض لها الشيخ اصله واما الشارح فقد اشار الا انه الجزء يحدد
جهة قبل حتى يجمع المحاط الداخل تحددا بجهة جسم فانه اذا كان محيطا بالاجسام ذوات الجهة وفرضنا تحدد الجهات بالمحيط
كان المحاط ايضا يحدده بالجهات لكن بالعرض فليس المراد بالمحدد الاول الا ما يتحدد به الجهات بالذات ويشكله ليس الا في تركيبه
جهات الحركات المستقيمة على ما وصف على الاطلاق ثم لم ينتج ما قال لعل المحدد الاول هو القسم الاول ولم يقل هو القسم
عرضنا بان الحق ان المحدد الاول هو القسم الاول ومنها الشارح وذكر ان المحدد الاول لو كان محاطا لاحتاج في تحدد
موضعه الى غيره لان تحدد موضعه متقدم على موضعه ولهذا متقدم على موضعه فيحتاج الى آخر قبله فلا يكون هو المحدد الاول
وفيه نظر لان الكلام في تحدد الجهة لا في تحدد الموضع وتحدد الموضع لا يستلزم ان يكون محدد الجهات الحركات المستقيمة الا ولو
لم تكن جهة الفوق يمتنع ان يكون وراءه حاد ووضع لانه لو كان له فوق ووضع عنده لا شأن الى البعد لا شأن له بل هو محصور منتهيا
وتحدد الجهة لا يكون الا جهة الفوق لانها مقابل جهة التحت ما فرضنا جهة الفوق لا يكون جهة الفوق واما جهة التحت فاذا
تحددت الاشارة منها لا يكون الا جهة التحت بل الى جهة الفوق وذلك لانه ما سبب التي دون الذي يمكن ان يعود عليه في
بيان ان محدد الجهات هو الفلك الا وان قلنا بالوقوف ثم وجود ما عنه ان يحصل في حشوه سائر الافلاك فانه يحصل به وجه
طرفا القرب والبعد منه واذا كان في محدد الجهات ذكر لم يكن يعني بانه ذكر ولكن المحدد لا يعود وهذا هو الفساد
لانه لا يلزم من ان يكون الفلك الاول محدد الجهتين على تقدير عدم التحدد الا بعود وهذا هو الفساد لانه يلزم من ان ان لا يكون
يكون الفلك الاول محدد الجهتين على تقدير عدم التحدد على تقدير وجوده وما نقله الشارح من قول الحاكم في التحدد
بالعرض على ما مر وهو نقل غير مطابق ومع ذلك غير مستقيم لان ما فرضنا من تحدد الجهتين بالمحيط وبالمحاط وليس لم بالعرض
تحدد الجهتين الا بالمحيط فمن اين يلزم كفاية المحيط في الجهتين ودخول المحاط في التحدد بالعرض ثم قال الحكماء ان
نقول هذا الكلام انما يستقيم لو كان الفلك الاول متقدما في الوجود على غيره وذلك حتى يقال انه متى احتيج على المعلول
الواجد علتان مستقلتان بالعلية واذا كانت احديهما اقدم والاخرى وجب استناد المعلول الى الاقدم فقط وهو
من القائلين بان المراد من قوله حتى اجتمع على المعلول الواحد يلزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد فانه محال
بل المراد انه لما كان للجهة اعلان يمكن ان يكون كل منهما علة مستقلة بالتحديد على الآخر حتى احتمل ان يكون مستقلا علة
لتحدد الجهات واحتمل ان يكون الثاني علة مستقلة استند تحدد الجهات الى الاول لانه اقدم ثم قوله هذا الكلام انما

لان اشار به الى الدليل لم يتوضحه الشيخ
اشان الى التوهم وهو ان تحدد الجهات الفلك الاول واما اشارة الى الدليل
لان الفلك الاول كان في تحديد الجهتين سواء كان تحديده مستويا على التمام او غير مستقيم لان جهة القرب يتحدد
بمحيطه وجهة البعد بمركزه ولا اشار الى الذي كما دل عليه ظاهر كلامه كان معارضة غير تامة وانما تتم لو كان
استناد التحدد الى الفلك الاول لكونه اقدم وبه يندفع قوله اولها ما وجه تقدم المحيط على جواب
الشكل الاول ومقتضاه المحاط ولم يتقدم على المحاط في الوجود الا انه قد مر انه على ما في البعد يتجزئ موضعه
فيكون متقدما عليه من حيث تحدد الموضع وسيأتي له بيان آخر في ذيل هذا البحث حيث يبين تقدمه في رتبة
الابداع واما الجواب عن الشكل الثاني فبنقضين اجمالي وتفصيلي اما النقض الاجمالي فهو انه يقتضي ان
يكون تحركه بجهة الهواء ومقعر النار ومحدد المحاذ الهواء لان الهواء يطلب الحيز الذي هو مقعر الفلك او مقعر
النار والاول باطل والا لكان بالقسر في موضعه الطبيعي دائما فتعين الثاني فيكون مقعر النار محددا لجهة العلو
ولا قائل به واما النقض التفصيلي فهو انا لا نسلم ان النار اذا كانت طالبة لمقعر فلك القمر يلزم ان يكون مقعر فلك
القمر محددا للجهة غاية ما في الباب ان يكون محدد المكان الطبيعي لكنه لا يلزم من تحدد المكان تحدد الجهة ثم ان
الدليل على امتناع كون فلك القمر محددا للجهة انما هو على اصل المدلول وهو ان كل حركة مستقيمة جهة ولا الجسم
متمايزتان بالطبع اذا فرضنا متحركا كالنار على جهة النار لم يكن متحركا الى جهة الفوق فلفلك القمر لا يكون محدد الجهة
الفوق ما قلت النار خفيف مطلق وقد قالوا وقد قالوا الخفيف المطلق هو الذي يطلب جهة الفوق فيكون
جهة الفوق مقعر فلك القمر اجاب بان المراد به ليس انه يطلب ان يكون فوق جميع الاجسام بل فوق سائر العناصر
ولما كان هذا المكان جهة الفوق قيل انه يطلب جهة الفوق على سبيل الاتساع ونحن يقتضي ذلك المعارض
بانا لو فرضنا متحركا كالنار فلك الاعظم وانا نحكم جزما بانه يتحرك الى الفوق ولو استقل هذا الفرض لعدم
الشرط وهو الفضاء كذلك استقل ذلك الفرض بوجود المانع والاولى الا يستدل بالاستدلال الا شارة على ما مر
في الدليل من ان موضعه انما علمه من ان يكون متقدما في رتبة الابداع ظاهر هذا الكلام ان المحدد الاول متقدم
على ما دونه في الابداع والوجود لكن هذا يقتضي امكان تحليله ولا جزم اوله الشارح اولا بقوله لو سلم تقدم
بالتقديم تجديد المكان وثانيا الا هاهنا فقال انه ليس متقدما بالزمان ولا بالعلية ولم يكن محدد الجهات سائر
الاجسام لم يكن ايضا بالطبع فتعين اما بالشرف وبالرتبة وهو واضح الى ما دل الشارح من قبل لو سلم
اولا معنى للرتبة الا انك اذا نزلت من المحدد يكون وصولك اليه قبل الوصول الى سائر الاجسام لكن في موضع لم
يكن بالطبع مطرا ولو كان محدد الجهات سائر الاجسام كان متقدما بالطبع ولا يلزم من انتفاء التقدم انتفاء
التالي لجواز ان يكون تقدمه بالطبع من جهة اخرى فانه يحتاج اليه في تحدد المكان فيلزم من عدم المحدد انتفاء
سائر الاجسام من حيث انها متمكنة بدون التمكن لم يتقدمه بالطبع على تقدير تحديد الجهات بمثل هذا العز

وايضا الجهات المختلفه يعني جهات الحركات المستقيمه وليس لجميع الاجسام حركات مستقيمه فلا يكون الفلك الا ذا المحدد الجهات سائر
الاجسام فلم يبق الكلام على الشكل فيه فوقه ويكون متشابه ... بعضها لاجزاء فيكون حينئذ ... وذكر لانه قد ثبت
ان المحدد جسم واحد يتحدد وجهة القرب بسطحه وجهة البعد بمركزه فيكون حينئذ ... فيكون نسب اجزاء المفروضه اليهما
حتى لا يكون بعضها اقرب اليها وبعضها ابعد عنها وان لم يكن كذا النقطة غاية البعد عن المحدد ولا يعني بالمستديرة الا ذلك بعد ابانه
من قبلنا وانت الشارح ... اشتمل كلام الشيخ على امرين احدهما ان الاجزاء المحدد ... والاخر انه ... بيانه على
انه الاول ... المحدد ... لا يكون ... على اجزاء ... كانت مختلفه او متشابهه ... كانت
موجودة بالفعل كان كل منها مختصا بجهة ... الاجسام ... الاجزاء ... مختص بجهة من الاجسام الواحد ولا
يتاخر الجهة عن ... لكن المحدد متقدم على الجهة ... متقدمة عليه فيلزم ان يتاخر الجهة عن ... ولا يتاخر عنه ولانه على
وانما ... وجب ان يكون ... المحدد لا يحدد ساير الجهات بل جهات الحركات الطبيعيه فان اريد
انه يلزم اختصاص كل جزء ... بجهة من الجهات الطبيعيه فهو ممنوع ... وان اريد اختصاصه بجهة من الجهات
مطلقا فمسلم لكن الجهات ... المحدد هي جهات الحركات الطبيعيه والجهات التي ... مطلق الجهات فلا امتناع فيه
وايضا الجهات ... بل الجهات ... عنها بحسب الذات فلا يلزم محال ... الثاني ...
على دليل الاستدارة ... انه لو ... يلزم ان يكون المحدد ... انه لو كان ... بعض اجزائه اقرب الى المركز كالجزء
الذي يلي ... وبعضها ابعد عنه فيلزم تقدم الجهة على المحدد ... ايضا على ما ذكرتم ... بانقطاع
لا معنى يكون المحدد ... ان ... يكون الاجزاء المفروضه فيه بعضها اقرب الى المركز من بعض وهو باطل
مما ذكرنا انه يلزم ... الاجزاء ... غاية البعد ... المحيط ... المحدد
اختصاص الاجزاء بجهات ... لان المحدد ليس ... بل جسم ... يلزم ... جهات ... وبقوله
... الجسم ... هو الذي طبيعته ... الطبيعه والفرع شرع الشارح ... ببيان
... والطبيعه ... المقصود ... انه مبدا اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ... ما يكون
... مبدا اول لحركة جسم
... الطبيعه
... ملوكان
... الحركه ... والسكون ...
لا ... وانه ... على ... الحركه ... التوسط
... الحركه ... واسطه ... بينه وبين الحركه ...
... النباتيه والحيوانيه ... الاجسام ... بواسطة ... الاجسام
التي فيها ... الدفع ... الاجسام ... النفوس والاجسام ...
... النفس النباتيه ... العناصر ... مخصوصه ... الخضرة والبياض
... العناصر ... والنباتيه
... الكتب الطبيه فان
واما الكيفيات ... الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ... في الكتب
... الطبيعه ايضا ... الجسم بواسطة الميل ... الميل ... بواسطة الطبايع
... النفس ... العناصر ... بواسطة الطبايع وهي

محركه ايضا وقوله ما يكون فيه احترازا عن المبادي الصناعيه كالمبدا فانه مبدا الحركات الالات ... الا جزو الجنس وغيرها
وكان النجار والصانع فانهما مبدا لحركة الخشب وحركة ... على ... والمبادي الصناعيه ... الشعور فيكون
لخروج المبادي القسريه واعلم ان الحركة القسرية ... القاسر ... طبعا ... فالمقصود
ان الحجر هو الذي يتحرك الى فوق ... الحركه صادرة عنه ... القاسر ... الحجر بواسطة طبيعته فان الفاعل ... بواسطة ... لان
في الفعل بالقاسر ... وكون طبيعته ... القاسر ... الحركه القسريه طبيعه المقسور
لا القاسر ... الطبيعه ... من خارج ... الغرابه ... ما يكون فيه ...
... حتى ... الابقار
فاعلم ... لا ... بالذات ... بالعرض ... قد اعتبر
في التعريف ... المتحرك ... المبدا ... بالذات ... يتعلق بالمتحرك حتى يكون حركته بالذات
لا بعينه ... قاسر ... بالمتحرك حتى يكون حركته بالذات ... القيد احترازا عن طبيعه المقسور
فانها مبدا الحركة القسريه وليس يحرك بالذات بل بالقسر ... بالذات ... بالعرض
يحتمل ان يتعلق بالحركه ... بالعرض ... بالعرض ... احترازا
عن مبدا الحركه العرضيه ... انه جسم ... مبدا ... بحركته ... متحرك لا
بذاته ... طبيعه ... انها طبيعه جسم ... كالسفينه فانه
متحرك بالعرض وطبيعته مبدا الحركه العرضيه ... الطبيعه ... باعتبار ... المقام ...
... والحاصل ان كل جسم ... يكون لحركته وسكونه مبدا ... وسكونه اما بتوسط شي او لا
بتوسط فان كان بتوسط ... النفس الارضيه ... بتوسط طبايع العناصر ... ليس بطبيعته وان لم يكن بتوسط
فاما ان يكون ... المبدا في الجسم ... فيه ... كالمبدا ... ليس بطبيعه ... فاما ان يكون
مبدا الحركه بالذات ... طبيعه المقسور فانها مبدا الحركه القسريه ... بالذات ... القاسر
لم يكن طبيعه ... مبدا الحركه بالذات ... القاسر ... مبدا الحركه بالعرض ... بالعرض فان كان
مبدا الحركه بالعرض ... مبدا الحركه ... بالعرض ... بطبيعه
... الحركه ... الحركه ... مبدا الحركه الذاتيه ... الحركه العرضيه
... فان ... الحركه ... مبدا ... الطبيعه ... مبدا الحركه بالعرض ...
... التعريف ... مبدا الحركه ... الطبيعه ... مبدا الحركه بالعرض ... بالقسر
بل باعتبار الحركه الذاتيه ... العرضيه ... حركه ذاتيه ... بالعرض ... الطبيعه ... ساير الاجسام
... التعريف ... النهج ... الارادة ... النفس ... الفلكي ... النفوس ...
... الحركات ... النفس الارضيه ... الحركات ... الارادية ... الحركات
في الكم ... والكيف ... النفس ... بواسطة طبايع الاجسام ...
... الطبيعه ... الصعود ... عن ... النفس

ومقتضى الطبيعة فلو كان يحركها المكان بواسطة الطبيعة كانت محركة الجهة مقتضى الطبيعة فان قيل ملة الواسطة والمبدا
ان ينتوا فقا في الحركة نعم انما يحرك النفس الحركات الكمية او الكيفية بواسطة الطبائع فان النفس تستخدم الطبائع للحركة الا فطار
او في الكيفيات فتحرك ولا مخالفة بين الطبائع في تلك الحركات فالتقييد بالاولوية في النفوس بالقياس الى الحركات الكمية
والكيفية لا بالقياس الى الحركات الاينية فاذا قيد التعريف بالقيد من خرجت هذه الا عنها بايضا ولا يكون الا في المتحرك بالذات
لا بالعرض انما على نهج واحد او لا على التقدير فاما بارادة او لا فالحركات تنحصر في ستة اقسام فمبادي الحركات الذاتية تنحصر
العرضية في اربعة ثم في هذا الكلام نظر من وجوه احدها ان قسمة الحركات غير حاصرة لخروج حركة البعض عنها والحمل بانها يظهر بان
يقال الحركة اما عرضية او غير عرضية ان كانت حاصلة فيما وصف بها بالحقيقة او عرضية ان لم يكن حاصلة فيه بل فيما يقارنه وغير العرضية اما
لقوة خارجة عن المتحرك او غير خارجة والاولى القسرية والثانية الذاتية وهي اما بسيطة اي على نهج واحد واما مركبة اي لا على
نهج واحد والبسيطة اما بارادة وهي الفلكية او بغير ارادة وهي الطبيعية والمركبة اما ان يكون مصدرها القوى الحيوانية او يكون
والثانية الحركة النباتية والاولى اما ان يكون معها شعور وهي الحركة الارادية الحيوانية او لا وهي التسخيرية كحركة النبض وثانيها ان كان
مبدا الحركة لا على نهج واحد مع غير الارادة هو النفس النباتية ومع الارادة هو النفس الحيوانية لكان لكل حيوان نفسان لوجود الحركتين
فيه وثالثها ان النفس الفلكية خرجت بقيد الاولية لانها انما يحرك جسمها بواسطة طبيعته اذ لا مخالفة بين الطبيعة وبينه ولا
حاجة الى ترك عدم الارادة ولا فايدة في قيد السوية لا في رفضه الا جزا ولا يندفع الا بشئ عن هذا المقام الا بتلخيص
في الشفاء فان الاجسام انما يتحرك حركات ذاتية عن قوى فيها في مبادي حركاتها وافعالها في انها ان يحرك وتفعل بلا ارادة
او لا يحرك بارادة اصلا فان لم يحرك بلا ارادة اصلا فاما ان لا يكون مختلفة التحريك والفعل او يكون الاولى تسمى طبيعة كالحجر
في هبوطه والثانية تسمى نفسا نباتية كما للنبات في تكونها ونشوها فانها يحرك لا بالارادة حركات الى جهات شتى تعريجا وتحصيا
لا صعودا وتعريجا وتطويلا وان حركت بالارادة في الجملة فان لم يختلف تحريكها فهي النفس الفلكية كما للشمس في دورانها وان
فهي النفس الحيوانية وقد حررت الطبيعة بما ذكر فقولنا مبدا الحركة اي مبدا فاعلي تصدر عنه التحريك في غيره هو احتراز عن المواد
وقولنا اولا احتراز عن النفس فانه مبدا لبعض حركات الاجسام التي هي فيها بواسطة والمراد فاعل كل حركة لا كذا الذاتية
وباقي القيود علم مما مر فلما قسم القوى الى اقسام اربعة احدها الطبيعة ثم ذكر حدها بذلك يكون تحديدها بحث عنه
الا قسام الاخر ولاحظ في النسخ الاحتراز بلا عن ان النفس الفلكية تخرج عن الحد كما تخرج النفس الارضية ولا ورود
القسمة على القيد لا عن الحركة كما اورد الشارح اندفع سؤال الحجر لا بالنفس الحيوانية وركات هذا الحد لا غير ارادته
الا انها تحرك بالارادة في الجملة فان قلت لا اعتبر في مسمى الطبيعة ان يكون تحريكها من غير ارادة ثم يدخل الطبيعة
الفلكية تحت اسمها لان الحركة انما يحرك تصور العقل بلا ارادة بمعطى صدور الحركات الفلكية [illegible]
والطبيعة التي هي صورة النوعية فيقبل بلا شعور وهي مبدا اول لجميع حركاتها الذاتية فهي داخلة في الطبيعة لا
فوله والطبيعة الواحدة تقتضي من لا منه في قوله واحدا غير مختلف تعالى بقول فلذا انتهى الى الطبيعة تعلق
عن معنى عام لجميع الاجسام على ما يكون على نهج واحد من غير ارادة فالمراد من الطبيعة تعينها لركان معناه من انعام
فلا تم لركل ما هو طبيعته طبيعة واحدة لا تقتضي الا شيئا غير مختلف فان الحيوان طبيعته واحدة من كل الحيوان مع اختلاف
افاعيله ولو كان المراد المعنى الخاص وهي القضية ضروريا لانه لا يرجع الى ركل جسم تصدر عنه افاعيل على نهج واحد لا
تقتضي الا شيئا غير مختلف ولا معنى لا قتضائه لشئ غير المختلف الا ان يكون اقتضاء على نهج واحد لا تقتضي
الا ان لا تقتضي شيئا غير مختلف ولا يندفع هذا الاعتراض لا اذا اعتبر الكلام على العقد الذي نقلنا من الشفاء
فوله نعني بتبيجه لقوله الجسم البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة تقتضي شيئا غير مختلف

لا شك ان هذا الكلام يتناول الحق الا ويستلزم ما ذكرنا لان المراد من المقدمة الثانية ان كل ما فيه طبيعة واحدة
لا تقتضي الا شيئا غير مختلف حتى يكون الا نتاج بينا وعلى الا مام المقدمتان لا ينتجان ان الجسم البسيط لا يفعل الا شيئا
غير مختلف لجواز ان يكون له قوة حيوانية تصدر عنه اشيا مختلفة واذا تطلع ان المنع غير موجه لانه انتاج من الشكل الاول
وفي بعض الحواشي ان منع الا مام على المقدمة الثانية وكلام شرحه لا يرد عليه ومع ذلك هو ايضا ساقط لانه سيجيء
في الفصل الثاني بعد هذا الفصل ان كل طبيعة لا تقتضي لنفسها لم تقتض الا وضعا معينا وحيزا معينا وشكلا
معينا ولا يكون ذلك الا اقتضا دائما في وقت دون وقت او في حال دون حال وقال الشارح الا حيان المذكوران يسالا
عليه وضع المقدمتين بحيث يتنظم منه الكبرى القياس المذكور قياسا هكذا القوى الحيوانية تصدر عنها اشيا مختلفة والطبيعة
الواحدة لا تصدر عنها اشيا مختلفة ينتج ان الجسم البسيط لا يكون له قوة حيوانية ويمكن ان يقال في تركيب القياس كل ما له قوة حيوانية
تصدر عنه اشيا مختلفة ولا شي مما له طبيعة واحدة تصدر عنه اشيا مختلفة فلا شي مما له قوة حيوانية مما له طبيعة واحدة
وهو مع قولنا الجسم البسيط ما له طبيعة واحدة ينتج المطلوب وهذا الكلام على سند المنع فانه كان المتعرض للمنع لم يصح الى منع
كل اسعفا توجيه هذا المقام وهو ما ذكره الكتاب وكلام الا مام غير ما نحن بيان الشيخ اورد قوله فالجسم البسيط لا
يقتضي الا شيا غير مختلف يعني به على ما قبلها والي بينها هو ان البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا يصدر
عنها الا شيا غير مختلف وهذا لا يقرره الا ان الفعل الذي يقوم مقتضى الطبيعة الواحدة لا يكون مختلفا واما الفعل
فعل الجسم البسيط غير مختلف فعدم لا يجوز ان الجسم البسيط له قوة حيوانية لا طبيعة واحدة حتى يكون الا فعال الصادرة
عن ذلك الجسم بعضها لا يختلف هي افعال الطبيعة وبعضها مختلفة هي افعال القوى الحيوانية فلا يلزم ان لا يقتضي الجسم
البسيط الا شيا غير مختلف فعلى هذا ما ضبطه الشارح يصح نتيجة لقوله ان اراد انه نتيجة لها من غير تقرير بان مطلوبه
وان غير المقدمة الثانية بقوله وكل ما له طبيعة واحدة لا يقتضي الا شيا غير مختلف فهي ممنوعة وانما يصدق لو لم يكن مع
تلك الطبيعة قوى حيوانية وكذا المنع على قوله وما له قوى حيوانية لا يكون له طبيعة واحدة او على انه النتيجة انه لا شي
مما له طبيعة واحدة يصدر عنها اشيا مختلفة فكلام لم يندفع بما ذكر الشارح لا يقال لو كان في الجسم البسيط مع الطبيعة
الواحدة قوة اخرى يخالفها لكان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون جسما بسيطا لانا نقول ليس المراد من البسيط مركب
القوى الطبائع بل يكون في الجسم البسيط طبائع مختلفة حتى لو قدرنا ان يكون في النار طبيعة تقتضي حرارتها وطبيعة تقتضي يبوستها
واخرى تقتضي خفتها لم يخرجها عن بساطتها بسببا ولا اجزائها كلها بحسب تلك الطبائع بل المراد ان لا يكون اجزاء مختلفة الطبائع
كما صرح الشارح به ولا يخلص عن هذا الا شكال الا باعتبار عموم الا فعال الذاتية في الحد الطبيعة على ما مر فوله
يوضحان ان الجسم لا يخلو عن موضع وشكل طبيعيين حاصلين ان الجسم اذا خلي وطبعه فهو حاصل في مكان معين على شكل معين
وهذا العارض لا بد له من سبب وهو لما ليس الا طبيعة الجسم فهو مكان طبيعي وشكل طبيعي فلما اجزاء العنصر
ليس يقتضي مواضع معينة بل في امكنتها احيانا تفقت فان الجزء الفوقاني ربما يحصل في حيز من مكان الهواء وربما في
اخرا جيب بان المراد الجسم البسيط الكلي لا اجزاء البسائط فالجسم البسيط الكلي يقتضي موضعا معينا وشكلا
معينا والمراد بقوله اراده به البسيط والمركب البسيط الكل والمركب وحا تو هذا ان الشارح سيصرح بان
جزء العنصر ما دام متصلا عنه لا يكون في المكان الطبيعي فيه فكيف كان جزء البسيط اذا خلي وطبعه في حد مكان
معين كما ان كل البسيط كذلك فكيف صار هذا طبيعيا دون ذلك ليس بطبيعي ونعم لو كان جزء البسيط لو خلي وطبعه

لا يتصل بالكل فلا يبقى جزء اما دام جزءا موجودا فلم يخل عن الجهة لكونه حاجة في ان يتصف الجسم البسيط بالكل ثم انتقض
بالمركبات الواقعة في امكنة غير طبيعية كالماء الغالب دون اجزاء اخرى فانها الى جميع ما كان اجزاؤه على السوية فانه
مولفة من اجزاء البسيطة والمركب جميعا فانه لا يقال الشكل متشابه في جميع الاجسام المركبة والبسيطة فمعطى باعتبار الجهة
الهو والتشابه ليس في جميع الاجسام بل في البسائط فالمراد من الشيخ اورد هنا لبعض اجزائه علقة في البسائط والا هو تشابه
فيهما ولا ينافي هذا عموم الحكم بالوضع والشكل وقوله واشترط بعد ان شرطه زايد وليس كذلك لانه اذا عرضت تاني
عرض لم يكن خلق طبايعه فهو عطف تفسيري وحمل الامام القضية كلية واورد الوضع المعين فانه لم يورد الموضع
او ليس لكل جسم موضع بل كل جسم لو ورد خلى عن جميع الامور التي لا يحصل لها له وجب ان يحصل له وضع معين اي
لا بد ان يكون ذلك الجسم مختلفا لو كان يصاك جسم اخر لكان له نسبة الى الاخر بالقرب او البعد منه ولا بد له شكل معين لانه لا بد
ان يكون له بعد واحد كالكرة او حدود كثيرة كما في المكعب وقال الشارح المراد بالوضع هو المقولة دون ان يكون الشيء في القوله
لا المقولة في جميع الامام عليه لانه ينفصل بان يعرض مجازا الا ان ذكر الشكل يعني عن ذكر الوضع في كون الشكل هيئة اخرى
هذا المعنى هيئة الاجزاء فهو ما يعرض للجسم بعد الوضع وامكنه الا ان الامام بان حمل الوضع على المقولة الا انه صرح بان ذلك الوضع
المقولة الوضع المحقق ولا شك ان الوضع المعتبر لا يحتاج الى وجود امر خارج وايضا السؤال وارد على الموضع لانه انما
يحصل من خارج فان السطح الباطن الحاوي يجب ان لا يكون مقتضى طبايع الجسم واما اعتبار ذكر الشكل عن ذكر الوضع
يجب لا في غايته ان اعتبار الوضع سابق على اعتبار الشكل بل غايته ان الشكل معلول للوضع لكن ذكر المعلول يغني عن ذكر
العلة مطلقا ولو كان الطبايع مبدا لها او لوجبها لما لم يحصل الا بالفعل فان المبدا هو العلة الفاعلية
والفاعل لا مسلم المحلول لاحتمال التخلف لوجود مانع او بعدم شرط نعم لو اريد بالمبدا العلة التامة ظهر الفرق فان
القابلة لا يستحق الاستحقاق لا نسلم انه لا يستحق الا ان العلة التامة لا يتخلف عنها لكنهم لا يطلقون
المبدا على العلة التامة كما صرحوا به في تعريف الطبيعة والاولى ان يقال لو كان مبدا لذلك او مبدا لوجوبه لا جتمل ان
امتناع تخلفها لا يرخصه خلاف مبدا الاستحالة معطاه واعلم ان الجسم اما بسيط او مركب والبسيط لا يقتضي الا مكانا
واجبا لما يقتضي من ان البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي شيئا مختلفا واما حيز البسيط فمكانه حيزه
الكلام هذا انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور والخلاء ولو كان المراد به السطح الباطن لم يكن مكان الجزء
مكان الكل في جميع الصور فان شارحه كان المتدرج الذي هو جزء الفلك ليس مكانه مكان الفلك اصلا ونحو ابداع يقال
الاشتمال على ايجاد لا يكون مسبوقا بزمان وهو مقابل للاحداث وما يقابل التكوين والاحداث معا فان الابداع
اما ان يكون مسبوقا بمادة او زمان او لا فان لم يكن مسبوقا بهما فهو الابداع وان كان فان كان مسبوقا بزمان فهو الاحداث
وان لم يكن فهو التكوين فالاحداث ايجاد مسبوق بمادة وزمان كالاجسام الحادثة والتكوين ايجاد مسبوق بمادة دون زمان كالافلاك
وليس بينهما قسم اخر وهو ايجاد مسبوق بزمان دون مادة لان كل محدث فهو مسبوق بمادة ومن وقوله يقتضي بعد
حاله الابداع فيه نظر اما اولا فلان المركب ان كان المراد به مجموعه الا ان محلول لم يتقدم عليه زمانا ولا وجد
مركب اما ثانيا فلانه يجوز ان يكون البسيط قسرا وان كان البسيط القاسر صورة العلة وقوله لوجب حصول مكانه
ممنوع واما تخلو لو لم يتحمل الجسم الذي جوابه وان حصل مكان المركب فما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق او الحب

ممنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب مقتضية لحصوله في مكان المحلول فيه بل يفيد الصورة النوعية تبعا
منهم كلام انتقل الذهب ليس كثقل الاجزاء الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية واما مكان القسم الثالث فلا تنفق
وحصوله عنه لانه اذا لم يغلب شيء من الاجزاء اصلا كانت نسبة جميع الامكنة اليه واحدة فلا يستقل الشيء منها بل كل
حيث مع حدوث النسخ او اتساوت المجاذبات عنه بالجسم وقع يكون الضمير فيه يرجع الى المكان الذي اتفق وجوده فيه
ومعناه ان جزئيات العناصر الكلية اذا امتنعت ونقلت الى جزئيات القطع المعنا المتنسبة القصم وهو امر محال لا الكل
جزئيا محققا لما تبعه ان حصول الجسم في المكان بحسب استحقاق طبيعي في النسخ اذا تساوت المجاذبات عنه بالجهات ولا يجوز
القصيرة المكان اذ لا معنى له بل في المركب معنى ان مجاذبات اجزاء المركب متساوية فلا يدان فالحيز لا عنه لان المركب
بتساوي المجاذبات لان المجاذبات متفاوتة في المركب قوله ففي الشكل الذي يجب ان شكل البسيط مستدير لان
الشكل مقتضى طبيعة الاجسام والطبيعة في الجسم البسيط واحدة وتاثير الفاعل الواحد في المادة الواحدة لا يكون الا
يكون شكلا مستديرا لان الشكل المضلع مختلف يكون جانب منه سطحا واخر خطا واخر نقطة وفيه نظر لانا لا نسلم ان تاثير الفاعل
الواحد في القابل الواحد لا بد ان يكون متشابها ولم لا يجوز ان يكون له جهات باعتبارات يصدر عنه بحسبها في مادة واحدة افعال
مختلفة والثانية ان الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه الا الواحد ثم انه اورد على الدليل معارضة ونقضا اما المعارضة والنقض
اشار بقوله فان قيل ان الاماكن المختلفة يتقررها ان البسائط لا يجوز ان تشترك في الشكل المستدير لانا شرناها في الشكل
مسلم اتحادها في الطبيعة كما ان اختلافها في الامكان مسلم اختلافها في الطبيعة واجاب بان اختلاف المعلولات مسلم
احدها في العلل واما اتحاد المعلولات فلا مسلم اتحاد العلل فان تباين اللوازم مسلم تباين الملزومات بدون العكس فان قيل
الاشتراك في المعلول اذا لم يستلزم الاشتراك في العلة فبطريق الاولى ان لا يستلزم احدها في الحاجة اماكن استناد الشكل
الى الحصر المنحصرة كما امكن استناده الى الطبايع المختلفة لكن قد بينتم في الفصل السابق ان الشكل طبيعي اجاب فان
عرض الاشكال المعينة باعتبار عروض المقادير وعرض المقادير مستند الى الطبايع فلا يدل استناد الاشكال الى الطبايع
الشكل المطلق لكن ان يستند الى الحصة المطلقة حتى يكون الشكل المطلق بازاء الجسم المطلق والمعين بازاء خصوصية الجسم
اعني الصورة النوعية واما النقض اشار اليه بقوله ولقائل ان يقول يجب ان اجزاء الارض بسيطة وهي ليست مستديرة
الشكل والجواب ان الشكل اجزاء الارض ليس شكلا طبيعيا بل قسريا والكلام في الاشكال الطبيعية فان قلت لو كان
شكلها بالقسر فاذا خليت وطبيعتها وجب ان يعود الى الاستدارة اجاب بان يبوستها مانعة من العود فان قلت
لو كان اليبوسة مانعة من حصول الاستدارة وهي من مقتضيات الاجزاء الارضية فلزم ان يكون طبيعة واحدة مقتضية
لشيء ولما يمنع من حصوله وهو البتة استحالة بكذا اجاب بان المنع بالعرض وهو جائز قوله واعترض الفاضل الشارح
اعتراض الامام على الدليل المذكور بطريقه لاقول انا لا نسلم ان الشكل مقتضى طبيعة الجسم فان الفلك عندكم لا يقتضي وضعا
معينا مع انه لا يخلو عن وضع فلا يجوز ان لا يقتضي الجسم شكلا معينا وموضعا معينا مع امتناع خلوه عنهما والجواب ان
كل جسم اذا خلي وطبعه يحصل بالضرورة ان له مكانا معينا وشكلا معينا فيكون المكان المعين والشكل المعين من مقتضى
طبيعة الجسم بخلاف الفلك فانه لو خلي وطبيعته لا يلزم ان يكون له وضع لان الوضع له بالنسبة الى الغير وفيه نظر
لان لزوم الشكل والموضع للجسم ليس من طبيعة الجسم اما الشكل فلان لزومه للجسم هو موقوف على تناهيه

ابعاده ولا شكل الجسم لا يقتضي محض طبيعته ان يكون متناهيا وما يعرض للشي بواسطة ليس من [illegible] بالذات لا يكون يقتضيه
بالذات واما المكان فلانه لما كان سطح السطح الباطن للحاوي فلو لم يكن حاويه لا يقتضي ان يحصل له مكان والنظر الى طبيعته الجسم
لا يقتضي ان له المكان وهذا اقرب من الطريق الذي النقض بالفلك فانه بسيط مع ان له اشكال مختلفة اما اولا فلان
فلما يتضمنه الخارج المركز والمتمم والخارج المركز شكل آخر وللتدوير والكوكب شكل آخر مخالف له [illegible] الاشكال المختلفة
اما ان يكون قسرية ومعه لا يجوز ان يكون شي من احوال الفلك بالقسر اذ لا قاسر هناك [illegible] ان ينعطل الوجه الاول
ان يكون طبيعة فيلزم اختلاف في افعال الطبيعة الواحدة وان [illegible] لا اختلاف في الشكل فان جميع اشكال الخارج والمتمم
اشكال التدوير والقمر والفلك مستديرة غاية ما في الباب [illegible] الا شكل المستدير [illegible] لا يجوز [illegible]
الوجه الثاني الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تختلف فلو صح هذا الدليل لوجب ان لا يختلف اشكال البسيط [illegible]
مستديرة وقطعة متشابهة الاشكال والنظر مخالفة لما يقتضيه الاستدارة ليس معناه ان الاشكال غير مستديرة فانه ظاهر
البطلان بل معناه ان اشكالها مخالفة لمقتضى استدارة الفلك اي للشكل المستدير الذي للفلك والجواب ان اختلاف
الاشكال في الفلك ليس من صورة واحدة بل من اختلاف في الصورة النوعية كما يختلف باختلاف [illegible] القوابل
وقد حصل للفلك صورة نوعية تقتضي كريته شكلا لكن اتصل به صورة اخرى [illegible] خارج مركزا وتدويرا
وكوكب فحصل له اشكال مختلفة فان قلت حلول الصور المختلفة لا بد ان يكون لاختلاف في المواد [illegible]
استعدادات فان ذلك غير متصور في الفلك اجاب [illegible] ان يتصل صورة [illegible]
الاولى [illegible] العقول الفعالة [illegible] المركبات [illegible] القطرة الثانية
الكلية على الشي [illegible] لا يفارق اصلا كالصورة الفلكية لا يفارق [illegible] كالصورة الحيوانية
والنبات اذا فارقت [illegible] صورة اخرى نوعية بل [illegible] والصورة المعدنية
كالصورة المنوية [illegible] الصورة النوعية [illegible] صورة الفلك الكلي [illegible]
جميع اجزائه واما الصورة الاخرى [illegible] الخارج يختص به فيكون فيه صورة تامة كان فيه تركيب [illegible]
يكون بسيطا [illegible] يكون جزء الجسم [illegible] اخرى حتى اذا كان الجسم مركبا من [illegible]
كان فيه تركيب [illegible] يتعلق بالخارج [illegible] الا انه لا [illegible] الخارج فلا يكون الفلك
تركيب [illegible] الجواب [illegible] النقض لا بد ان يكون [illegible] اصل [illegible] وهو [illegible]
في الفلك ان يتصل به صورة مختلفة [illegible] اشكال مختلفة [illegible] البسائط [illegible] حتى يكون صورها
[illegible] مختلفة فلا يلزم ان يكون شكلها مستديرا وجوابه ان كل صورة [illegible] البسيط [illegible] واحد [illegible]
مختلفة [illegible] الا الشكل المستدير والاخر الصورة التي يتعلق بجميع الفلك و [illegible]
جميع اجزاء الفلك الكلي النوعية [illegible] الصورة [illegible] افراد المنوع [illegible]
[illegible] المنوع [illegible] هذا السؤال لا يرد في الخارج لان نوعية [illegible]
صورة الفلك بل فيه صورة اخرى [illegible] نوعيته على الصورة [illegible] نوعية الخارج [illegible]
على الصورة الاخرى [illegible] كان الخارج [illegible] الطبيعة للفلك ولا يكون الفلك بسيطا

ولو كان شيء بساطة الفلك الكلي مما الحاجة الى الحكم بان صورتين في الخارج والتدوير واعلم ان الامام قرر هذا النقض
بوجه آخر وهو ان متمم الخارج يختلف الثخن بحسب الاجزاء [illegible] بطبع [illegible] طبيعة الفلك
في [illegible] الشكل وايضا الفلك الكوكب [illegible] وكذلك الثقب في جانب من الفلك وقبل ترتكز
جانب فاختلف طبيعة الفلك [illegible] ولعل الشارح انما عبر بهذا التقرير الى [illegible] لان
الفعل المتشابه [illegible] الفعل [illegible] ان يكون [illegible] الفلك [illegible]
الطبيعة [illegible] يكون نوعا واحدا [illegible] اذا اشتمل الشكل على السطح والخط والطرق [illegible] المصنوعة
فانها [illegible] طبيعته [illegible] الاشكال [illegible] ان يكون بسيطة او مركبة فان كانت بسيطة [illegible]
يكون شكل الجميع كرة واحدة وان كان مركبا [illegible] الجميع كرات [illegible] وان كانت مركبة [illegible]
مختلفة فيكون الجميع ايضا مجموع كرات [illegible] النقض [illegible] الا [illegible] كان
الجميع كرة واحدة وان منع [illegible] ان يكون مع [illegible] الاجسام [illegible] الجواب [illegible] المصنوعة
ان كانت بسيطة [illegible] الجميع كرات [illegible] واحدة واحدة وكرة
لا نسلم انها اذا كانت مركبة [illegible] الجميع كرات [illegible] المركب [illegible]
[illegible] واحدة [illegible] وهو الذي يسميه المتكلمون [illegible]
[illegible] الخفيف والى السفل وهو الثقل [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] بواسطة [illegible] المقسور [illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] بالشدة والضعف والطبيعة لا تختلف [illegible] الحركة
[illegible] بالذات [illegible] الشدة والضعف [illegible] الحركة [illegible] الشدة والضعف
[illegible] زمان [illegible] في زمان [illegible]
السرعة والبطء [illegible] الشدة والضعف [illegible]
[illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
السرعة والبطء وهو ليس [illegible] الشدة والضعف [illegible] السرعة والبطء [illegible]
يقبل الشدة والضعف ايضا [illegible] السرعة والبطء [illegible] الكيفيات المحسوسة [illegible]
[illegible] السرعة والبطء [illegible] الحركة [illegible] الكيفيات [illegible] الكيفيات
النفسانية [illegible] السرعة والبطء [illegible] الحركة [illegible] الاضافة
[illegible] النفس [illegible] الطبيعة
لا يقبل الشدة والضعف [illegible] الشدة والضعف [illegible]
[illegible] الحركة الى الطبيعة [illegible] الطبيعة [illegible] الشدة والضعف [illegible]
[illegible] الطبيعة والحركة يقبل الشدة
والضعف هو الميل فانه [illegible] الجسم [illegible] الكبر والصغر
او في التخلخل والتكاثف

عند الكلام [illegible]
ضوار

كما ان سبب امر الحمل كون الميل فيه اكثر من سببه من الماء اقوى الاندماج والانضغاط كما في الحجر يكون فيه الميل اكثر من الميل في الخشب
والقطن المنفوش وما يجب احتماله من امور الخارجة عن الجسم كرقة الماء وغلظه فان قيل السبب الذي يستند اليه
الميل اما ان يكون قابلا للشدة والضعف اولا فان لم يقبلهما امكن استنادهما الى غير القابل فلا يجوز استناد الحركة
الى الطبيعة بالذات وان قبل الشدة والضعف فلا بد من سبب آخر فاما ان ينتهي الى غير قابل الشدة والضعف او
يتسلسل ويتعاقب [illegible] ولم يجز استناد الحركة الى الطبيعة بالذات لانها قابلة للشدة والضعف لم يمكن استناد الميل الى الطبيعة
بالذات لكونه قابلا لهما فلا بد من ميل آخر لاتصال اصل الميل من الطبيعة واما استناد شدته وضعفه فبحسب احواله من الاحوال الداخلة
والخارجة لانا نقول فلم لا يجوز ان يكون كذلك في الحركة ثم ان فخر المتاخرين [illegible] انه لا بد من امر متوسط [illegible] هو الميل
قلنا انه كذلك لكن ليس المقصود من هذا الكلام اثبات الميل فان الميل بديهي الوجود محسوس ومن البين الواضح [illegible] حركة
الجسم فانا نحس الميل في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء وفي الحجر المسكن في الهواء ونعلم بالضرورة انه يقتضي صعود الزق ونزول
الحجر ولهذا عنون الفصل بالتنبيه بل المراد [illegible] لم احتاجت الطبيعة في تحريك الجسم الى الميل والحكمة في ذلك [illegible]
في اول الكلام بقوله وسبب اختلافه الى ذكر وغاية توجيهه ان الطبيعة قارة الذات غير قابلة للشدة والضعف والحركة [illegible]
قارة الذات وقابلة للشدة والضعف ومن المواضع المشهورة من العلماء [illegible] تناسب المعلول فلما كانت الطبيعة في غاية البعد
عن الحركة لم يمكن ان يصدر عنها الحركة بالذات فاقتضت اولا الميل وهو قار الذات قابل للشدة والضعف فناسب الحركة من
جهة اختلافه بالشدة والضعف وناسب الطبيعة من جهة انه قار الذات فامكن ان يصدر الحركة عن الطبيعة بتوسطه ولا
يجوز [illegible] وهذا الامر محسوس في الحركات لان نتيجة الميل محسوس في حال الحركة وفي حال عدمها اما في حال
الحركة فكما اذا تحرك الحجر الى اسفل ولاقاه اليد في مسافة حركته ولا [illegible] الحجر مؤثرة في اليد [illegible]
للبدان الا اتصال [illegible] الطاهر [illegible] اليد الطاهر [illegible] اتصال السطحين [illegible] اليد [illegible] اذا وضع الحجر
[illegible] ذكر [illegible] اتصال السطحين بل بحسب ثقل الحجر فانه المؤثر [illegible] سطح الحجر ولا حركة بل [illegible]
الميل والى [illegible] وبحسب المانع واما حال عدم الحركة فكما [illegible] من الزق المنفوخ والحجر المسكن [illegible]
[illegible] لا ان الميل اذا احس به عند التمكن من منع الميل الجسم عن الحركة يكون محسوسا حال عدم الحركة [illegible]
للراوية الاولى [illegible] من المنع [illegible] بضعفه [illegible] فيه [illegible] الى [illegible] اذا اضعف الميل [illegible]
الجسم بحيث يمكن للمانع من منع الحركة واما الاحساس بالميل في حال الحركة [illegible] الكلام عليه فلم يختص الشارح [illegible]
الى الاحساس بالميل عند عدم الحركة بالراوية الثانية [illegible] بضعف فيه [illegible] الاولى [illegible]
[illegible] المنع [illegible] الراوية الثانية [illegible] المانع وتقوية [illegible] المانع يحس بالميل مطلقا سواء لم يتمكن [illegible]
المنع [illegible] بضعف الميل فيه فانه اذا كان الميل في الجسم في غاية الضعف [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الميل موجود في حال الحركة وفي حال عدمها ولا يكون [illegible] الطبيعة في الحركة [illegible]
بالميل حال عدم الحركة [illegible] مقتضي للحركة ولا يعني [illegible] للحركة لا بهذا [illegible] لما كان الميل هو
السبب القريب للميل لما كان سببا قريبا للحركة [illegible] بانقسام الحركة [illegible] الحركة تنقسم الى الحركة الذاتية
والحركة القسرية والحركة [illegible] تنقسم الى الحركة الطبيعية والنفسانية لذلك الميل ينقسم الى الميل الذاتي والقسري والميل الذاتي
الى الطبيعي والنفساني اما الميل الطبيعي فكميل الحجر عند هبوطه الى الارض [illegible] لما كان الميل هو السبب القريب

لا شك انه ممتنع ان يتحرك جسم واحد حركتين مختلفتين بالذات لان كل حركة تقتضي توجها آخر فحركتان مختلفتان تقتضيان توجهين مختلفين
المعقولات مسلم [illegible] العلاج ممتنع ان يجتمع في جسم واحد ميلان الى جهتين مختلفتين لان كل واحد منهما يقتضي انتزاع الجسم الى
جهة ويلزم من ذلك توجهه الى جهتين دفعة واحدة وهو محال ثم كان سائلا [illegible] الجسم اذا تحرك الى فوق الى جهة [illegible]
فيه ميلا قسريا الى جهة حركته القسرية وفيه ميل طبيعي الى جهة حركته الطبيعية فقد اجتمع فيه ميلان مختلفان اجاب بان القاسر [illegible]
[illegible] طبيعته مقهورة بالقياس الى القاسر لم يتحرك بالقسر واذا صارت مقهورة [illegible] ميل قسري [illegible] الميل الطبيعي
تحرك الجسم الى جهة القسر [illegible] الميل القسري [illegible] الضعف بحسب معاوقة الطبيعة وما فيه الحركة من الملاء والامور الخارجة
لكن لا معادل الى ايجاد الطبيعة الميل القسري و [illegible] الميل القسري [illegible] الجسم [illegible] السكون
الفاعل والمعاوقة ثم يحدث الميل الطبيعي ضعيفا ويزداد قوته الى ان ينتهي الى موضعه الطبيعي فان وقف سكون الجسم [illegible]
يلزم [illegible] بين الطبيعة وميل القسر [illegible] فاما اذا وقف لان لا يلزم سكون [illegible] متحرك [illegible] في الخط
السادس [illegible] الجسم اذا تصاعد بالقسر [illegible] ميل [illegible] الضعف [illegible] نوع [illegible] نوع اضعف الى
ان يبلغ الغاية ثم يوجد الميل الطبيعي نوعا بعد نوع فهل هذه الانواع صادرة عن القاسر والطبيعة او عن الفاعل الفياض
اجيب بان التحقيق يقتضي ان يكون انواع الميول القسرية صادرة عن [illegible] انه [illegible] الفاعل التام انه فاعل فلما كان
[illegible] الجسم [illegible] الميل [illegible] انواع الميول الطبيعية من الطبيعة وذلك [illegible]
[illegible] المذكور بين قوة الطبيعة والميل القسري بالتفاعل بين البرودة الطبيعية والحرارة العرضية [illegible] الماء [illegible]
[illegible] انه كما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة [illegible] ما كان فعل الطبيعة [illegible] كما [illegible]
اجتماع ميلين [illegible] اجتماع ميلين مختلفين في جسم واحد [illegible] الحجرين المتساويين اذا رمي [illegible]
[illegible] ضعيف كان صعود الحجر الذي [illegible] اسرع من صعود الآخر [illegible] الميل الطبيعي بحدوث الميل القسري
فلا معاوقة للميل القسري في الحجر [illegible] بالحركة [illegible] متساوية والجواب ان العائق هو مبدأ الميل الطبيعي وهو الطبيعة
[illegible] الميل الطبيعي [illegible] الجسم الكبير بالحركة القسرية اقل من الصغير لان مبدأ الميل [illegible] الميل [illegible]
العائق الخارجي [illegible] الميل في احد الحجرين [illegible] عن الحركة [illegible] الحجر الآخر [illegible]
[illegible] بقوتين [illegible] مختلف [illegible] لا يتقدم ولا يتاخر [illegible]
المتساويين [illegible] تعادلا [illegible] اجتماع الميلين [illegible]
[illegible] كل واحد من [illegible] وجدت [illegible] واذا اجتمعا [illegible] فلا يتحرك [illegible]
[illegible] فاذا كان الجسم الطبيعي في حيزه الطبيعي لم يكن فيه ميل لان ذلك الميل انما يكون الى الحيز الطبيعي [illegible]
[illegible] لان الميل الى الحيز الطبيعي طلب [illegible] الحاصل محال [illegible] بالطبع [illegible]

بالطبع في نفس جواب لانه لم يبرهن انه فلك الجزء انما يكون في موضعه الطبيعي امكان حركته قطعا منطبقا على مركز العالم
بو بعد جواب الشارح وجه المكان هاهنا المكان الطبيعي لانه لو كان حركته منطبقا على مركز العالم وبعدا
هو جواب الشارح وجه المكان هاهنا المكان الطبيعي لانه ليس بعادة ان يكون داخل الماء والهواء فقد يطل مكان ان
يكون داخل الماء والهواء بحسب المنطبق حركته على مركز العالم ومركز الثقل فالواجب الثقل عليهم لم يتبع جانب من
الجسم على جانب اخر وانه يشكل ان يعض الاجزاء المتصلة عنه ليس في داخل الماء والهواء بهم الحنيفة حتى يكون مكانه جزء
كان الكل بخلاف اما اذا كان متصلة ففيه وكانت الحركة بالميل القسري قال الامام دل هذا الكلام على جواز
اجتماع الميلين المختلفين في الجسم الواحد في البطو في الحركة القسرية اذا كان بسبب الميل الطبيعي جامعه لا محالة
لكن المراد مبدأ الميل الطبيعي على ما قرره الشارح فواضح يريد بيان ان الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدأ
ميل ما بالطبع قد تقدم على ان صح بيان البرهان اعانا اربعة البحث الاول الكليه كل فيها بلفظ اشبار زمانا ومسافة
وحد امر السرعة والبطو وكلام اليتبع متفقتين في واحد وبين الامور علو اختلفا في الامر الثاني اختلفا في الامر الثالث
على التناسب اي يكون النسبة من المختلفين في الامر الثاني كالنسبة بين المختلفين في الامر الثالث سواء كانت الحركات
من جسم واحد او من جسمين فقوله اذا اتفق كل واحد من هذه الامور واختلف الباقيان ليس بصواب لان اتفاق
كل واحد منها اخص والعام مبني بناقص الصواب اتفاق واحد واختلاف الباقيين واذا اختلف الباقيان بعروض
التناسب واجب حتى يعد قوله وقد يعرض للتحقيق وهو ليس الوقوع في كلام القوم وبيان ذلك ان الحركتين اذا
اتفقتا في واحد من هذه الاشياء واختلفتا في الباقيين فاما ان يكونا متفقتين في السرعة والبطو مختلفتين في الباقيين
على اتفقتا في السرعة والبطو المختلفتين في الباقيين او يكونا متفقتين في المسافة مختلفتين في الباقيين او يكونا متفقتين
في الزمان دون الباقيين فان اتفقتا في السرعة والبطو واختلفتا في الباقيين كان لاحدى الحركتين مسافة طويلة وزمان
طويل وللاخرى مسافة قصيرة وزمان قصير فنسبة الطويلة الى المسافة القصيرة كنسبة الزمان الطويل الى الزمان القصير
لانه كلما كانت الحركة كلما كان زمانها اطول كانت مسافتها اطول وكلما كان اقصر كانت مسافتها اقصر وان اتفقتا في المسافة
واختلفتا في الباقيين فاحدى الحركتين سريعة والاخرى بطيئة وكلما كانت الحركة اسرع كان الزمان اقصر وكلما كانت
ابطا كان الزمان اطول فقصر الزمان بازاء السرعة وطوله بازاء البطو فنسبة الحركة السريعة الى الحركة البطيئة بنسبة
الزمان القصير الى الزمان الطويل لان النسبة هي ان بين احد المقدارين المتجانسين من الاخر والحركة بالعرض انما
بحسب كمية المسافة وكمية الزمان ولما فرض اتفاق الحركتين في كمية المسافة فاختلاف الحركتين في الكمية وتناسبهما انما يكون
بحسب كمية الزمان لكن كمية الحركة السريعة هي الزمان القصير وكمية الحركة البطيئة الزمان الطويل فنسبة الحركة السريعة
الى البطيئة كنسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل وان اتفقتا في الزمان واختلفتا في الباقيين فالحركة

...فكلما كانت الحركة اسرع كانت المسافة اطول
السريعة مسافة طويلة والحركة البطيئة مسافة قصيرة لانه اذا اتحد الزمان فكلما كانت الحركة اسرع كانت المسافة اطول
فطعا وكمية الحركة المختلفة هي كمية المسافة فنسبة الحركة السريعة الى الحركة البطيئة نسبة المسافة الطويلة الى المسافة القصيرة
وقد ظهر من هذا ان طول المسافة وقصر الزمان بازاء السرعة وقصر المسافة وطول الزمان بازاء البطو وقوله المتوازي لانه قسام الثلثه
اعم من ان يكون واجبا او ممتنعا وان ادعى الوجوب لا بد ان يقرره البرهان بان اذا كانت الحركتان من جسمين البحث الثاني الحركة
لا تقتضي الزمان والزمان بنفسهما بل بحسب السرعة والبطو لان الزمان يشتمل على السرعة والبطو لانه من جهة من السرعة والبطو
غير موجودة وما لا وجود له ممتنع ثبوته في الخارج فالمستدعي للزمان هو الحركة مع حدود السرعة والبطو وقد نظر من وجهين
اما اولا فلانه لو صح ذلك يلزم ان لا يستدعي شيء شيئا بنفسه لان كل شيء الا من جهة ما علوم احد المقتضين لا يقتضيه كما هو غيره
غير موجود بل كل شيء من حيث انه لا يكون وصف موجود ابدون اللازم وما لا وجود له يستدعي شيئا ولا يزال يكون الاجد
لا الامر دخل في اقتضاء الشيء واما ثانيا فلان المراد من انه لا بد من اعتباره في تحقق شيء فلا يلزم انها غير موجودة
فيه شرط لا شيء فلم يلزم انها ليست موجودة لكن لا يلزم ان يكون للسرعة والبطو دخل في اقتضاء الحركة وعلى التقدير ان
يقال ليس المطلوب ان السرعة والبطو داخلة في اقتضاء الزمان بل ان الحركة لا تقتضي الزمان الا مع وصف السرعة والبطو
فان الحركة لا تقتضي الزمان الا اذا وجدت في الخارج ولا يوجد في الخارج الا اذا كانت سريعة او بطيئة وهذا القدر
كاف في تحرير البرهان البحث الثالث اصله ان السرعة والبطو في الحركات المتشابهة يكون بسبب اصله التخلل ولانه زاد في
حق ان الحس ان تخلل حركة سريعة سكنات منه قبل عروض نسبته لكل الحركات السريعة وان تخلل حركة بطيئة سكنات منه
مثلها واما الحركات طبيعية او قسرية فاصله في الحركات سريعة وبطو ليس في الطبيعية اذ لا تفارق بينها وان لا يشعر
لغلبة ولانه في القاسر لانه مفروض على اتم الاحوال بل لان المفروض حركة بتوقف واحدة فان قلت يستقر في النمط
الرابع ان الطبيعة تشعر اما بسلب الشعور عنها بانه يتعلق المراد والشعور بانه لا اصله في الحركة فان الطبيعة
تحركها مطردة على حالة لا اختيار دون الحركة الى ان يتحرك الا اسفل ولا يتصور ان يختلف افتضاءها وانما يكون اصله في السرعة
والبطو في الحركات الطبيعية والقسرية من المعارق لان الطبيعة والقاسر لا يقتضيان بالذات الا الحصول في المكان الطبيعي
او القسري لكنهما كان خارجا عنهما ما لحصول فيه فلا يكون الا بالحركة فهما لا يقتضيان الحركة الا لاقتضائهما الحصول في المكان الطبيعي
او القسري فلولا معاوقة فيه لكان الحركة واقعة لا في زمان لو امكن فلا يتعلق بالسرعة والبطو ولا حركة وما كان المعاوق
قسمين اما داخليا او خارجيا والمعاوق الداخلي يمتنع ان يوجد في الحركة الطبيعية فلا يمكن الا سنده الى ان اصله في الحركة الطبيعية
على المعاوق الخارجي بل يستدل باصله فيها على المعاوق الخارجي ويستدل على المعاوق الداخلي باصله في الحركة القسرية البحث
الرابع انما دليله بقوله ووجه الاستدلال ان يرتب الحركة لا توجد في الخارج الا سريعة او بطيئة ولا توجد سريعة او بطيئة
الا بحسب المعاوق فمتى كان اصله في السرعة والبطو لاجل اصله في المعاوقة كانت المعاوقة القليلة بازاء السرعة والمعاوقة الكثيرة
بازاء البطو فيكون

نسبة المعاوقة القليلة الى المعاوقة الكثيرة نسبة الحركة السريعة الى الحركة البطيئة وكذلك نسبة المعاوقة الكثيرة الى المعاوقة القليلة
نسبة الحركة البطيئة الى الحركة السريعة وايضا فنسبة المعاوقة الى المعاوقة في القلة والكثرة نسبة المسافة الى المسافة على التعاكس اي على
ان يكون القلة في المسافة بازاء الكثرة في المعاوقة والكثرة بازاء القلة حتى يكون نسبة المعاوقة القليلة الى المعاوقة الكثيرة نسبة المسافة
الطويلة الى المسافة القصيرة لانه قد تقرر ان نسبة المعاوقة القليلة الى المعاوقة الكثيرة نسبة الحركة السريعة الى الحركة البطيئة ونسبة الحركة
السريعة الى الحركة البطيئة نسبة المسافة الطويلة الى المسافة القصيرة او عند اتحاد الزمان يكون طول المسافة بازاء السرعة وقصرها
بازاء البطؤ فيكون نسبة المعاوقة القليلة الى المعاوقة الكثيرة نسبة المسافة الطويلة الى المسافة القصيرة وكذلك نسبة المعاوقة الكثيرة
الى المعاوقة القليلة نسبة المسافة القصيرة الى المسافة الطويلة اما الاول فلما ذكرنا واما الثاني فلانه عكس تلك النسبة وايضا فلان نسبة المعاوقة الكثيرة الى المعاوقة
القليلة نسبة المسافة القصيرة الى المسافة الطويلة لما ذكرنا ايضا نسبة المعاوقة الى المعاوقة في القلة والكثرة نسبة الزمان الى الزمان
في القلة والكثرة على التساوي حتى ان نسبة المعاوقة القليلة الى المعاوقة الكثيرة نسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل لان نسبة
المعاوقة القليلة الى المعاوقة الكثيرة نسبة الحركة السريعة الى الحركة البطيئة ونسبة الحركة البطيئة نسبة الزمان القصير الى الزمان
الطويل اذ عند اتحاد المسافة يكون قصر الزمان بازاء السرعة وطوله بازاء البطؤ وكذلك نسبة المعاوقة الكثيرة الى المعاوقة القليلة
نسبة الزمان الطويل الى الزمان القصير لما ذكر ... المذكور في المسافة فهذه ست مقدمات في هذا البحث ... حتى المسافة
ان نسبة المعاوقة القليلة اذا كانت بالنصف كنسبة ... نسبة المسافة الطويلة ونسبة المعاوقة الكثيرة اذا كانت بالضعف
كما يكون نسبة المسافة القصيرة ... من ... على عكس ما ذكر فانه اذا ... واحدة ... بالعظم
والصغر ... الحجر العظيم لكثرة المعاوقة فيه يقطع مسافة قصيرة والحجر الصغير لقلة المعاوقة يقطع مسافة طويلة فنسبة المعاوقة
الكثيرة الى المعاوقة القليلة كنسبة المسافة الطويلة الى المسافة القصيرة حتى لو كانت المعاوقة الكثيرة ضعف المعاوقة القليلة كانت
المسافة الطويلة ضعف القصيرة ... نسبة المعاوقة القليلة الى المعاوقة الكثيرة نسبة المسافة القصيرة الى المسافة الطويلة
فلو كان الاول بالنصف كانت الثانية بالنصف ... في احدى ... المقدمة الثانية ...
... اذا ... بعد تقديم الابحاث ... اثبات الدعوى بطريقين طريق نفي المعاوقة الخارجية وهي ...
والداخلية وهي الميل طريقا ... الميل اما الطريق العام فهو انا لو فرضنا عدم المعاوقة يتحرك في مسافة فلا بد ان يكون حركته لا في
زمان وهو محال او يكون حركته في زمان فلنفرض جسما اخر مع معاوقة يتحرك في تلك ... فيكون حركته في زمان اطول لان الحركة اذا كانت
مع المعاوقة يكون ابطأ من الحركة لا مع المعاوقة وقد تقرر في البحث الثالث ان الحركتين او النقصان في المسافة و اختلاف السرعة
والبطؤ اختلاف الزمان ايضا يكون طول الزمان بازاء البطؤ ولا شك في ان بين الزمانين نسبة فلنفرض جسما ثالثا له
معاوقة اقل ... اي يكون نسبة معاوقة كثير المعاوقة في زمان عدم المعاوقة الى ...
كثير المعاوقة ... تلك المسافة في زمان عدم المعاوقة لما تقرر في البحث الرابع ان كثرة الزمان بازاء كثرة المعاوقة
وقلة الزمان بازاء قلة المعاوقة حتى ان المعاوقة كلما كانت اكثر كان الزمان اكثر وكلما كانت اقل كان اقل فاذا كانت حركة

عدم المعاوقة في ساعة مثلا وحركة كثير المعاوقة في ساعتين كان حركة قليل المعاوقة ايضا في ساعة لان نسبة المعاوقة الى المعاوقة
نسبة الزمان الى الزمان ... عدم المعاوقة ... كثير المعاوقة ... قليل المعاوقة ... كثير المعاوقة فيلزم
ان يكون الحركة مع العائق كالحركة لا مع العائق ... الا ان ... عدم المعاوقة ... ويلزم ... الخلف
اي يلزم الخلف الا ان نفرض حركة عدم المعاوقة في آن فيكون حركة كثير المعاوقة في زمان وحركة قليل المعاوقة في زمان ... لا يلزم الخلف
هذا البرهان لو اقيم على اثبات الميل ... الاجسام الثلثة مختلفة ... يتحرك في مسافة واحدة ... ولو اقيم على اثبات
الملاء ... اجسام متحدة في الطبيعة والمقدار ... مسافات ... المقدار مختلفة ... لو فرض جسم واحد
يتحرك في تلك المسافات كان كذلك ايضا واعترضوا بانه ليس يلزم من كون المعاوقة ... نسبة الزمانين ... يكون
لو لم يكن زمان الحركة الا بازاء المعاوقة ... فان ... الحركة بنفسها قدرا من الزمان والمعاوقة قدرا اخر ... الخلف
المذكور ... الحركة مع العائق ... لا مع العائق ... المذكور ... الحركة ... مع الفرض المذكور لما كانت حركة عدم المعاوقة في ساعة
كانت الساعة بازاء الحركة بنفسها ... بازاء المعاوقة ... الى ساعة واحدة ... يكون حركة قليل المعاوقة في ساعة ونصف ساعة مثلا
... الحركة ... السرعة والبطؤ ... المعاوقة ... حركة ... مع المعاوقة ... الزمان بازاء
الحركة يكون بازاء المعاوقة ... ان الحركة لو وجدت لا مع السرعة والبطؤ في زمان ... بنصفه ... الزمان مع
... مع السرعة والبطؤ ... في اعلم ... البرهان ... على اثبات المعاوقة مطلقة ... على اثبات المعاوقة
الخارجية ... التخلص ... على اثبات معاوقة داخلية وهي الميل ... يكون حركة
عدم الميل مع معاوقة خارجية ... الزمان وقوى الميل يقتضي زمانا ... الميل وضعيف الميل زمانا
... الزمان بالنسبة ... اما الطريق الخاص فهو انه لو امكن ... بالقسر ... ميل فيه بالطبع لم
يكون الحركة مع العائق كالحركة لا مع العائق والتالي باطل ... عدم الميل يتحرك في مسافة بالقسر ... اخر فيه
ميل ... القوة القسرية ... تلك المسافة لا بد ان يكون زمان حركته اطول ... فيه ميل اقل ... يقطع الزمان
... مسافة اطول ... المعاوقة ... البحث الرابع ... المسافة ... المعاوقة وقصرها بازاء كثرة المعاوقة
... المسافة على نسبة الزمان اي يكون نسبة مسافة ذي الميل الضعيف ... المسافة الاولى ... مسافة ذي الميل القوي
الى زمان عدم الميل ... قطع الجسم الثالث المسافة ... الزمان ... المسافة ... الزمان ... قصر ...
مع ... نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان مثلا لو تحرك عديم الميل في ساعة ذراعا وقوي الميل ذراعا في ساعتين
فلو فرضنا ضعيف ميل يقطع مسافة اخرى يكون نسبتها الى المسافة الاولى نسبة زمان ... الميل الى زمان عدم الميل يكون حركته في ساعتين
ذراعين ... حركته في ساعة ذراعا كحركة مع العائق ... وهذا البرهان ... زمان ومسافتان ... البرهان
فانه ... مسافة واحدة وزمانان ... على نسبة ... المسافة الاولى على نسبة الزمانين ...

على امرين احدهما ان الجسم الثالث يقطع مسافة الطول وهو اول ثلاثة والآخر هو ان نسبة المسافة بالقياس الى المسافة الاولى على نسبة الزمانين
وهو بالقصر [illegible] اما قوله لان مع وجه الزمان يكون نسبة المسافة القصيرة الى المسافة الطويلة كنسبة الميل القوي الى الضعيف
فاعلم انه لا يتم [illegible] ولا نص القضية ثم تبين وجه تعلق بحثه بها اما الاول فهو انه تبين في البحث الرابع ان نسبة المعاوقة
الكثير الى المعاوقة القليل نسبة المسافة القصيرة الى المسافة الطويلة فيكون نسبة المسافة القصيرة الى الطويلة نسبة المعاوقة
الكثير الى المعاوقة القليل لان [illegible] النسبة على تلك النسبة والمعاوقة الكثيرة والقليلة تقابلهما الميل القوي والضعيف فيكون
نسبة المسافة القصيرة الى المسافة الطويلة نسبة الميل القوي الى الضعيف واما وجه تعلق بحثه بهذه القضية فهو انه
لما فرض المسافتين على نسبة الزمانين [illegible] امكان ذلك وقال لا شك ان بين الزمانين نسبة والميل كلما كان اضعف كان
المسافة اطول لان نسبة المسافتين كنسبة الميلين [illegible] ضعف الميل [illegible] وجه [illegible] الضعف
ما يقتضي مسافة اطول [illegible] على نسبة الزمانين [illegible] وقد عرفت [illegible] التمسك بالنسبة ضعيف لان نسبة المسافة
القصيرة اذا كانت [illegible] لا يكون فيه الميل القوي [illegible] انه لا حاجة في اتمام البرهان اليه اصلا لانه لما قطع ذو الميل
القوي [illegible] ذراعا وكلما ضعف الميل [illegible] المسافة فلا شك [illegible] الى ذراع [illegible] ازدياد ضعف
الميل [illegible] مسافة ضعيف الميل الى المسافة [illegible] على نسبة الزمانين [illegible] الطريق الاول
[illegible] عن الاعتراض بالكلية [illegible] ما في الكتاب وغفل الامام عنه حتى اورد الاعتراض عليه ووجه
ثالث وهو ان ضعف الميل لو فرض حركته في زمان قوي الميل كان يقطع مسافة اطول على القاعدة التي مهدها فنسبة
المسافة الطويلة الى المسافة القصيرة نسبة الميل الضعيف الى الميل القوي فلو فرض نسبة الميل الضعيف الى الميل القوي
نسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل لكان نسبة المسافة الطويلة الى المسافة القصيرة نسبة الزمان القصير الى الزمان
الطويل انه محال [illegible] على نسبة الزمانين [illegible] محال على القاعدة المذكورة [illegible] واما المحال
الزمان وهو وقوع الحركة في الآن [illegible] الطريق الاول [illegible]
[illegible] مخالفة [illegible] اشارة الى [illegible] الخط الا [illegible]
احتمال المقادير [illegible] واعترض الفاضل الشارح منع الاتمام [illegible] القابل لو كان
الجسم قابلا للحركة القسرية بلا مبدأ ميل كانت الحركة مع العائق [illegible] الزمان [illegible] الميل واعترض
[illegible] ومنع استحالة اللازم [illegible] الميل القوي وهو ممنوع [illegible] مراتب
الضعف [illegible] حتى يكون الحركة مع العائق [illegible] قطرات الماء [illegible]
اثرت في [illegible] الحجر [illegible]
في الكسر [illegible] الجسم [illegible] بانقسامه [illegible] الصغير [illegible]
المطلوب وان لم يكن قوي موثر [illegible] الاجزاء الصغيرة التي [illegible] الجسم [illegible] ان لم يحصل القوي

الموضع لم يكن للحكم الكبير قوة على ذلك الفعل وقد فرضناه كذلك هذا خلف وان حصلت القوة الموثرة انقسمت بانقسام المحل
وقع [illegible] الكلام المذكور [illegible] كل جزء من اجزاء الجسم [illegible] لا يكون موثرا [illegible] اتصال الاجزاء [illegible]
[illegible] الجسم الصغير [illegible] القوة [illegible] الموثر [illegible] الكلام فان القوة
[illegible] السؤال [illegible] الكلام المذكور [illegible] الطبيعية والحركات
الموثرة الحاصلة عند اجتماع الاول [illegible] الحركات [illegible] الحركة الفلكية
الفلكية واما قوله [illegible] محالات [illegible]
ميل عائق [illegible] كان طبيعيا كانت الصورة الفلكية علة للحركة وللميل العائق عنها وذلك محال وان لم يكن طبيعيا كان
جائز الزوال [illegible] وهو شرط الحركة الفلكية وجواز زوال الشرط يستلزم جواز زوال المشروط فيلزم جواز السكون على الفلك
وانه محال اجاب الشارح بان الكلام في القوى المنفعلة بانقسام محلها والمفروض عدم القوة عن الموانع الخارجية وقوع [illegible]
[illegible] عن مانع خارجي [illegible] الحركات الطبيعية بالقوة
[illegible] المعاوقة الخارجية [illegible] الحركات القسرية [illegible] في الملاء [illegible] والمراد بالجهة
ما هو المبنية على نسبة المسافتين [illegible] عليه [illegible] الحركات الفلكية
ليس [illegible] الوهم [illegible] الشكل والموضع او الوضع للجسم
طبيعي ولم لا يجوز ان يكون تخصيص [illegible] الاجسام [illegible] باسباب خارجية اتفاقية فانه لا جائز ان يكون لجزء من جسم مكان او شكل
[illegible] كل جسم [illegible]
[illegible] السؤال [illegible]
[illegible] الموضع او الشكل للجسم [illegible]
اجاب [illegible]
في [illegible] الاجسام [illegible] الجواب [illegible] الوضع [illegible] الموضع [illegible]
الموضع [illegible] والشكل والوضع [illegible] مختلفان [illegible] الاجسام [illegible] الموضع
المطلق [illegible] الشكل والوضع [illegible]
طبيعي [illegible]
وان كانت [illegible] اتفاقية [illegible] الجسم [illegible] وان كانت واحدة
طبيعية [illegible]
الزوال والموضع والوضع [illegible] القسم [illegible]

القسرية وقد ثبت ان كل ما يقبل الحركة القسرية ففيه مبدأ ميل طبيعي فيكون في الجسم ميل واما ما افرطه الحكماء
من قبيل القسم الثاني اما للوضع فلانه واجب للجسم الفلكي متحقق للجسم العنصري باعتبار طبعه لا واجب اذ امتنع خروجه عنه واما
الوضع فلانه اذا كان بمعنى قبول الاشارة او من المقولة فهو واجب واذا كان بمعنى المقولة فهو غير واجب فيه نظر لان زوال الوضع
عن الجسم لا يجب ان يكون بحسب حركته بل يجوز ان يكون بحسب حركة الغير فلم لا يجوز امتناع حركته ويزول وضعه بحسب حركة غيره
حصول كليات الاجسام في مواضعها الطبيعية واجب لعدم مقتضيها الا حصول المراد بالحصول العمومي المقارنة حاد لا كان
وجوب حصولها بحسب العقل لامكن استقلالها بالنظر الى طباعها فلا فرق بينها وبين الجزئيات في قبول استقلال الكليات لمنع يجب
الغير ليتحقق اصله واما استقلال الجزئيات فهو ممكن بل واقع وقيل المراد الا حصول الجملة وذلك لان خروج كل العنصر الى مكان آخر
اما ان يكون الى مكان طبيعي فيلزم ان يكون الجسم مكانان طبيعيان وهو محال واما ان يكون الى مكان قسري وهو ايضا محال اذ لا قاسر
هناك فعلته هو بدا اثبات ميل مستدير المطلوب في محدد الجهات مبدأ ميل مستدير لان الوضع ليس بواجب لشيء من اجزاء
المفترضة فيه بطبعه اما اولا فلان موضع جزء بحسب محاذاته لبعض الاجسام الاخا فيه ونحو حال له بالغير وكان كل
المحاذاة مع الوضع في كلام الشيخ اشارة الى هذا الوجه واما ثانيا فلان هذا القدر فلان بعض اجزائه ليس اولى بالوضع
بعض لبساطته فظهر ان الدليل لا يكون واجبا له فهو استفاد من ذلك الوضع ويكون فيه مبدأ ميل لما تقرر انه الا بقبل القاسر
لكون ذلك الميل لا يكون الى الاستقامة لامتناع الحركة المستقيمة على محدد الجهات بل الى الاستدارة فيكون فيه مبدأ ميل مستدير
مما ثبت ان المحدد مبدأ ميل مستدير علم انه متحرك بالاستدارة بالفعل لان مبدأ الميل المستدير مقتض للحركة المستديرة ويكون
المقتضي للحركة المستديرة موجودا والعائق عنها معدوم لان العائق عنها اما عائق طبيعي او خارجي لانهما معدومان اما
العائق الطبيعي فلاستحالة ان يقتضي الطبيعة شيئا ما يعوقه واما الخارجي فلان العائق الخارجي اما جسم ساكن او متحرك
والجسم الساكن لا يعوق لانه يماسه الساكن المتحرك عنه منع اما الجسم المتحرك فاما ان يكون حركته مستديرة وعدم منعه لحركة المستديرة
ظاهر او حركة مستقيمة او مركبة واما يعوق المحدد لو حرك حركة مستقيمة او مركبة وهما محالان على المحدد فقد ثبت ان العائق عن الحركة
المستديرة معدوم ووجد مقتضي لحركة فيها عن وجود العائق وجب الحركة فثبت القطع بكون المحدد متحركا بالاستدارة معدوم
هكذا سمعت هذا الموضع وفيه من النظر ما لا يخفى على انه لا يلزم من وجود مبدأ الميل مع عدم العائق وجود الحركة لجواز
تخلفها عنه لعدم الشرط كعدم [illegible] والفاضل الشارح اعلم ان الامام فصل هذا الفصل الى ثلثة
الاول في امكان الحركة المستديرة للمحدد ويحصل كلامه في بيانه ان بعض اجزاء المفروضة محاذ لبعض الاجسام وليس
الجزء اولى بتلك المحاذاة من سائر الاجزاء لتشابهها بل يمكن حصولها لسائر الاجزاء ولا يمكن حصولها لسائر الاجزاء الا
بالحركة المستديرة فقد امكن على محدد الجهات الحركة المستديرة والشارح عرض بقوله [illegible] بان شرحه لا
ينطبق على المتن وذكر ان الشيخ لم يتعرض لهذا لان الاستدلال على المحدد لا الاستدلال بانه بالاستدارة ولا حاجة له في بيانه
الى ذكر فانه لما صح استدلاله كان فيه مبدأ ميل لا مستقيم بل مستدير فبان الامام توقف على الكلام في امكان زوال الوضع

وامكانا

٥٥

وامكانا بحصول ذلك الوضع لسائر الاجزاء وكلام الشيخ لم يتوقف الا على الامكان الاول فلا مطابقة بينهما فان حصل بزوال الوضع
لا يحصل الا بحركة وحصول الوضع لسائر الاجزاء لا يكون بحركته لانا لو فرضنا الكل بهذا وضعه مع ما يتبع حركته بالاستدارة كجزء
من الاجزاء بحركات امكان تبدل وضعه اما ان يكون بامكان حركته او بامكان حركة جزء الاجزاء في الثاني محال [illegible] مستقيم يمتنع في كل
بالاستدارة كما سبق بيانه فيتعلق بانه ميل مستقيم ممتنع لما مر بالاستدارة بالطبع لا مطلقا ولكن لا تبدل اوضاع اجزاء
المحدد حال حركة جزء الارض في الجملة ولو فرض ان الكل وجد الميل الى ما بيننا بدا ولا ميل فيه لا يقبل الحركة وهذا الكلام من الامام بل
على قبول الحركة مطلقا كافيا في الاستدلال الثالثة وجود الحركة المستديرة له بالفعل وذلك على انه مما ادا بقا من الفصل ما قرره
الشيخ في النجاة من الاستدلال بوجود الميل على الحركة بالاستدارة وذكر ان الميل يقع بحركة والسكون لا عائق فيه عن قبول الحركة لانه
بسيط ومتى وجدت القوة المحركة بلا عائق وجب الحركة ولا يشترط في انه لا بد الا عن عدم العائق الطبيعي فيه الا بما ذكر
الشارح واعترض عليه ذكر بان المعلول امكانا لا امكان له بحسب ذاته والامكان الذي هو الاستعداد التام ولا يحصل
الا عند حصول جميع الشرائط وارتفاع الموانع فان اريد بقوله المكن يصح عليها الحركة المستديرة الامكان الاول فهو مسلم
لكن لا يلزم منه وجود مبدأ الميل فيه بان امكان احتياج الفعل مسلم وجود المحرك وان اريد الامكان الاستعدادي فهو غير
معلوم لان العلم بحصول الامكان الاستعدادي يتوقف على العلم بان فيه مبدأ ميل مستدير فان كان العلم بان فيه مبدأ ميل
يتوقف على العلم بالامكان الاستعدادي لزم الدور وفيه نظر لان العلم بان الجسم مستعد للحركة المستديرة لا يتوقف على العلم
بان فيه مبدأ ميل لان الاستعداد يرجع الى القابل لا الفاعل ومبدأ علة فاعلية للحركة على انه لا حاجة في اتمام السؤال
الى حصول [illegible] بل يكفي [illegible] الامكان الاستعدادي التام فهو ممنوع وليس له [illegible] من المقدمات المذكورة الدالة على
فعله واورد اعتراضات اخر في الدور [illegible] اعتراضه على قوله الاجزاء لما تشابهت في الماهية صح على كل منها ما صح على الاخر
وحصول الحيز [illegible] وان تشابهت في الماهية الا انه يحتمل ان يكون لشخصية احدها [illegible] وشخصيته الاجزاء ما نقله عنه وقد [illegible] قبل
مغايرة [illegible] بانه [illegible] اعتراضه على قوله لما ثبت وجود الميل في الفلك وجب ان يكون [illegible]
فان قال حصول الحركة القسرية [illegible] ميل عائق عن الحركة والميل العائق عن الحركة لا يجوز ان يكون مقتضيا للحركة ولا [illegible]
المذكور في الميل الى الطبيعة في الحركة وان فرض سكون الجسم فلا يلزم ان يكون مقتضيا للحركة [illegible] الاعتراض
الا [illegible] الامكان الذاتي [illegible] ثبوت المطلوب [illegible] الحركة [illegible] عدم وجود الميل
الطبيعي في الحركة القسرية [illegible] العناصر ليس فيها مبدأ ميل مستدير لوجود الميل المستقيم فيها [illegible]
مانع [illegible] فانه لا ميل مستقيم فيه ولا مانع فيه [illegible] الميل المستقيم مانع عن الحركة المستديرة
فاجاب بان المانع عن الحركة المستديرة [illegible] الميل المستقيم والميل المستقيم المركب لان الميل البسيط اما ميل مستقيم
او مستدير لانحصار الحركات في ثلثة وعلى هذا [illegible] الميل المستقيم [illegible] المانع البسيط [illegible]

في الواحد ولا انضم اليه المركب يكون المانع اثنين فيتعطل لكن الكف انما يمنعه لاجل الميل المستدير فيكون المانع بالحقيقة
واحدا وحاصل هذا الجواب ان الحركة القسرية لا تقتضي الا ميلا غريبا لكونها من المبدأ في العناصر بميل مستقيم لا مستدير وانما
في المحدد فهو مستدير لا مستقيم في فرع النقض على ان الاعتراض المذكور بالتزام صحة حركته على كانت غير متناهية والتي ميولا
ميولا غير متناهية ولا يلزم منه حركات غير متناهية بالفعل لجواز ان يكون اختصاصه ببعض الحركات دون بعض لا مرجح المحرك
ولقائل ان يقال يجوز هذا وليجوز ان يتحرك المحدد حركة مستديرة ويكون فيه مبدأ ميل مستدير لا يتحرك لا لاصلا لا مرجح الى موجد
ومعشوقه وقد مر ان تعاطي ان يتنزل النسبة من المتحرك الى الجسم على ما يلزم تبدل نسبته الى جزء ولو ذكر لا يحتمل بالحركة
ما لم يحصل تبدل النسبة لكن لعل كما هي اعاد ان نسبة الساكن الى المتحرك فان تبدل الساكن وجب تبدل نسبته على انه [illegible]
الى المتحرك لا يجب تبدل النسبة [illegible] بشرط ان [illegible] الحركة وفي المنطقة هذا وهو حاصل الكلام في هذا المقام قوله وهي
الاجسام المقتضية الميل [illegible] المركب بالاستقراء [illegible] الاجسام وجدنا فيها ميولا مختلفة
بعضها ميل [illegible] الى المكان واحد بل الى مكان [illegible] الانواع المختلفة في المكان ثم قرر هذا البيان
نوجه كل وصول الطبائع المخالفة لا تقتضي [illegible] مختلفة بشيء واحد او فيه نظر لجواز اشتراك الاشياء المتباينة في لازم
واحد اذا تقرر هذا فنقول الكون اما ان يكون في مكان غريب او في مكان طبيعي للكل فان كان في مكان غريب فلا بد ان يعود
الى مكانه الطبيعي حركة مستقيمة ففيه ميل مستقيم وان كان في مكانه الطبيعي فاما ذكر المكان قبل الكون لا محالة [illegible] الجسم
الذي فيه اخرجه من مكانه الى الخروج من المكان يكون بحركة مستقيمة والكائن [illegible] ذكر الجسم فهو ايضا قابل الحركة المستقيمة وانما
قوله فان قلت [illegible] معارضة [illegible] الجسم الكائن [illegible] لجواز ان يكون [illegible]
ما دام الكون اتصل به [illegible] سؤال والجواب ان [illegible] المكان الطبيعي على المكان الطبيعي [illegible] الامام [illegible]
على المنفصل القابل لحصول الصورة اما ان يكون في مكانها الطبيعي او في مكانها الطبيعي بان يقال ليس لكل [illegible]
[illegible] مكانها الطبيعي بان يقال ليس [illegible] بان هذا المنع غير متوجه لانه منع القسمة [illegible]
فكان الشارح اشار الى ذكر [illegible] والقسمة [illegible] واعلم ان هذا الدليل انما يجري في الاجسام التي لها مكان واما الجسم
الذي لا مكان له كالمحدد فلا يجري فيه على ان المقصود منه اثبات انه ليس [illegible]
الا [illegible] لست مكانية [illegible] ليس فيها ميل مستقيم [illegible] الجسم البسيط اي الجسم الذي [illegible]
ميل مستدير يمتنع ان يقتضي ميلا مستقيما سواء كان [illegible] وجود الميل المستدير [illegible]
لا نقرر ان الطبيعة الواحدة لا يجوز ان يقتضي امرين مختلفين واستدل الشيخ عليه بان الميل المستقيم يقتضي توجهه
الى الجهة والميل المستدير يقتضي صرفه عن تلك الجهة [illegible] ما يتوجه اليه بالطبع
قوله وعليه سؤال مشهور هذا السؤال [illegible] على دليل الشيخ بان [illegible] المحذور [illegible] بالطبع

فما يتوجه اليه بالطبع انما يلزم لو اجتمع الميلان في الجسم في حالة واحدة اما لو اقتضى ميلا مستديرا في حالة وميلا مستقيما في اخرى
فلا يلزم المحذور [illegible] الدليل للشارح ويقال الطبيعة الواحدة لا يجوز ان تقتضي امرين مختلفين بانفرادها واما
[illegible] فرتبا تقتضي كل الجسم يقتضي الحركة عند الخروج عن مكانه والسكون عند حصوله فيه فلم لا يجوز ان يقتضي ميلا مستديرا
وميلا مستقيما في اخرى [illegible] الدليل [illegible] دليل الشيخ لانه مبني على ما ذكر من الدليل فانه لو اقتضى
جسم واحد ميلا مستديرا في حين [illegible] وميلا مستقيما في اخرى لزم ان يختلف مقتضى الطبيعة الواحدة وذلك غير
جائز فاذا لم [illegible] وتقرير جوابه ان اقتضاء الحركة والسكون يرجع الى شيء واحد وهو اقتضاء الحصول في
المكان الطبيعي فان كان غير حاصل فيه اقتضى بحسب الحركة وان كان حاصلا فيه اقتضى السكون بلا [illegible] لان السكون
ليس شيئا موجودا تقتضيه الطبيعة [illegible] الا اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي اقتضاء الميل المستدير والمستقيم
فلا يرجع الى شيء واحد وهو اقتضاء الحصول في المكان او [illegible] الحصول في المكان [illegible] الجهات [illegible] العام
و[illegible] سائر الا [illegible] واما ثانيا فلان المطلوب بالحركة المستقيمة هو المكان المطلوب بالحركة المستديرة وهو
الوضع والمكان يمكن ان يكون طبيعيا تقتضيه الطبيعة [illegible] الوضع فانه لا يجوز ان تقتضيه الطبيعة لان كل وضع يفرض
ان يكون مطلوبا بالحركة المستديرة يكون مهروبا عنه والمطلوب بالطبع لا يجوز ان يكون مهروبا عنه بالطبع فالحركة المستديرة
الى الطبيعة والمستديرة ليست مستندة الى الطبيعة بل الى النفس الفلكية فاقتضاء الميل المستدير ليس هو اقتضاء المستقيم
[illegible] واحكم [illegible] بالحقيقة منع ونقض اما المنع بان يقال لا نسلم ان الطبيعة الواحدة لا يجوز ان تقتضي
امرين مختلفين وانما لا يجوز لو كان اقتضاؤها بانفرادها اما اذا كان مع شيء آخر فممنوع لجواز اقتضائها امرين ممنوع لا [illegible]
[illegible] واما النقض فما الحركة والسكون فان الطبيعة الواحدة تقتضيهما في الشيء وهما امران مختلفان وانما لم
يستند الميل الى الطبيعة ولا يلزم من اجتماع الميل المستدير والمستقيم في الجسم اختلاف مقتضى الطبيعة ولا الانصراف
والتعقيب بالطبع [illegible] لان [illegible] الطبيعة [illegible] بالطبع بل [illegible] الميل المستقيم يتوجه نحو جهة
المستديرا انصراف عن تلك الجهة ويمتنع ان يكون الجسم الواحد في الزمان الواحد متوجها الى جهة ومنصرفا عنها لانا
اما ان نعتبر التعقيب والانصراف بالطبع اولا فان [illegible] لا نسلم [illegible] اشكال وان لا [illegible] نقتضي الحركة المركبة لحركة الكرة المدحرجة
والعجلة فهو [illegible] لوجهين احدهما ان فيه ميلا مستديرا فيمتنع ان يكون فيه ميل مستقيم اولا ثانيا وجود الميل
المستدير فيه كان موقوفا على امتناع الميل المستقيم [illegible] عليه لزم [illegible] وانما وقعت هذه الورطة [illegible]
وانما [illegible] بما [illegible] استدلالان ثان وليس كذلك بل الشيخ يريد ان يثبت احكام المحدد لسائر الافلاك [illegible]
فان [illegible] ثابت بشاهد [illegible] فاذا ثبت ان ما فيه ميل مستدير لا يكون فيه ميل مستقيم ثبت ان لا ميل مستقيم فيها
ثم ان المحدد لما تقرر ان لا يقارن [illegible] نقررا ان لا ميل مستقيم فيه [illegible] ايضا [illegible] ذكره الامام [illegible]
اثبات الميل المستدير في المحدد لاثبات هذا المطلوب ليس كذلك بل لاثبات كونه متحركا بالفعل فان الا ارشاد ذكره [illegible]

على حركته بل حركتها لا ملكان الكوكب قوله من الكون والفساد ميطلوا بأسنة اركان من عج معنيي عن احدوث صورة مع زوال
اخرى على وجه بعد عدم وعدم بعد وجود وهو المنع من المعنى بقوله كالاما المجوّد كان بمعنى انه موجود بعد عدم لانه محدث
ذاتيا ولا يمتنع عليه العدم بعد الوجود لانه ممكن بحسب ذاته قوله فان امتناع الخرق لا يتعلق امتناع الكون والفساد
ووجهه بان الخرق عبارة عن الانفصال والانفصال الحسي بعد الجسمية التي كانت قبله حسبما اخر بان فهو يستلزم الكون
والفساد وكونه النمو مما كان يجب تفرق اجزائه بعضها عن بعض زوال اتصاله وكذا الاستحالة المؤدية الى فساد الجوهر قوله
معرفتها عن الكون والفساد واشار الشارح بقوله لا يتعلق بامتناع الكون والفساد وحده لا اصطلاح المتن
لمن يصح لان الاصطلاح في الكون والفساد على حدوث صورة نوعية وزوالها لا على حدوث صورة مطلقا وزوالها اي
بعد انشاء الوجود المطلق المستقيم لا الى امتناع الكون والفساد قوله من الحركة لانه المستقيمة اقدم من الحركة الكمية
بالطبع لانه ينبني من الحركة في الجوهر وهي الكون والفساد والخرق الا بناء مستلزم الحركة المستقيمة فاستثار الحركة المستقيمة
استثار الحركة في الجوهر ولا ينعكس فكون الحركة المستقيمة متقدمة عليها تقدما طبيعيا لان التقدم الطبيعي يعود الكون
انما هو بحسب لزوم استثار المتقدم انتفاؤه من غير عكس كما قالوا الجنس متقدم على الفصل بالطبع لانه يلزم من استثار الجنس
الفصل ولا ينعكس فكونه كذا واما قوله عند القائلين بها فهو احتراز عن قول المحققين في حركة الجوهر فان الماتن لو كانت
حركة في الصورة لكانت تحريكا اذ لا وسط والصورة انما يحصل انتهاء الحركة وتكون المادة في الآن الوسط خالية عن
الصورة هذا خلف وقد تبين من قبل ان الحركة الوضعية المستديرة اقدم من المستقيمة التي تبنى من الجهة متقدمة على حركات الاجسام
ذوات الجهة فما من حركة يتقدم حركة تامة فاية في الباب من حركة بعد الزمان لكن تقدم مامع المتقدم محتج زمانه عنه لا دوام
فعله الاول يتكلم ايضا على العنصرية كما ذكر الشيخ انما نجعل الاجسام العنصرية يقوى فيه نحو الفعل فهو فيه نحو الانفعال
وعده منها فهي يحسب البحث عن ثلثة انواع معنى القوى وهو معنى التهيؤ نحو الفعل والانفعال وعن كون القوى المعدودة
فسر الشارح وقيل المراد ما للمعين هنا للكيفيات وما تتبينا عنده موصوفا بها للفعل والانفعال فان الكيفيات ليست
هي الفاعلة للفعل ولا المنفعلة بل الفاعل موصوفا بها اي الاجسام التي قامت الكيفيات بها وكذا المنفعل فالمحترق
هو النار لا الحرارة والمحترق الخشب لا اليبوسة بل الاجسام انما يتهيئان ويستعد للفعل والانفعال لاجل الكيفيات
بها في مدة الاجسام نحو الفعل والانفعال ومبادئ التغير والتغيير ثم من قوله والحرارة والبرودة كيفيتان ملموستان شرع
في بيان القوى المعدودة واما قوله اي من المركبات مما قيل لتوهم انه لان الحرارة قد تجمع المختلفات وتفرق المتشابهات
في البسائط فان النار اذا اثرت في الماء تصاعد منه البخارات ليست هي اجزاء مائية مع اجزاء هوائية فان بعض
تعرف وتصعب بعوارض واتصاعد بعض الاجزاء المائية المخلوطة قوله لا ان تعريفها بها اي لان تعريفات
المحسوسات لا يكون الا بامارات لسهولة قبول الاشكال في تعريف الرطوبة او اعتبارات لازمة كما من شأنه احداث الخفة
والتخلخل في تعريف النار وههنا نظر لانه ليس يدل على انه تعريف الجزئيات من المحسوسات في التعريف انما هو بالماهية

والجواب ان الاحساس بالجزئي كاف في ادراك الكيفيات الجاسة اذا احس بالجزئي وانطبع صورته في خزانة الخيال انتزعت
النفس منها حتى تصير تلك الصورة الجزئية المحسوسة محلا لانتزاع الصورة الكلية من واهب الصور بحصول الجزئيات كاف
في حصول الكلي فلا يحتاج الى التعريف اما اللذع فكون الحار المفرط الحرارة او اصبع عن عضو تفرق اتصاله تفرقا متقاربا
الوضع حتى لا يحس بالم الجسم واما التخدير فهو تبريد العضو وهذا اشبه في قوله فيما بعد معانيها بعد الكيفيات من التبريد
من قبله ان يفعله من الكيف ولعل المراد البرودة المخدرة كما ان المراد باللذع الحرارة اللاذعة واما الطعوم فبسائطها تسعة
لان الجسم الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا والفاعل في الثلثة بالحرارة او البرودة او القوة المعتدلة فالحرارة ان
فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت
الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والقوة المعتدلة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة او الكثيف
حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة الغير البسيطة ونحن نقول لا شك ان العفوصة قبض لانه ان القابض يقبض ظاهر اللسان
والعفص يقبض ظاهره وباطنه واختلاف الطعوم بحسب الشدة والضعف اما ان تقتضي اختلافها في النوع اولا فان كان
مقتضيا اختلاف النوع فالطعوم البسيطة غير متناهية لان كل نوع من هذه الانواع له مراتب غير متناهية في الشدة والضعف
كالحلاوة والحموضة وغيرهما وان لم يكن مقتضيا للاختلاف في النوع فلا يكون العفوصة والقبض نوعين بل نوعا واحدا لان اختلافهما
بينهما انما هو الشدة والضعف اما قوله ما هو المشهور في الكتب الطبية فيشعر بانه من المباحث الطبيعية وليس كذلك لان المباحث
الطبيعية عن ما هو مذكور في الكتب الحكمية قوله والرطوبة فقد فسرها الشيخ في كتاب الشفاء بعضها لان هذا الرطوبة
كالماء اذا افتنا اجوله نجد فيه انعطافا بايسر وسهولة التشكل بعينه فالجمهور ظنوا ان الرطوبة هي الالتصاق وليس كذلك
ولذلك يا صوان التصاقا بالطبع يلزم ان يكون الدهن والعسل اطبع من الماء وهكذا الامام هذا انما يلزم لو كان الرطوبة ليس
الالتصاق لكنها عبارة عن سهولة الالتصاق بالغير مع سهولة الانفصال عنه ولا شك ان الماء كذلك هذا المعنى من الدهن والعسل
ويقول الحكماء في سهولة الالتصاق ممنوع بل انهما متساويان في سهولة الالتصاق اما سهولة الانفصال فهو متحقق فيهما
قطعا بل الدهن والعسل اسهل انفصالا من الماء والحاصل ان الرطوبة ان فسرت بالالتصاق بالغير يلزم ان يكون الدهن والعسل اطيب
من الماء كما ذكره الشيخ وان فسرت بسهولة الالتصاق يلزم ان يكونا متساويين للماء في الرطوبة لتساويهما في سهولة الالتصاق
فلم يبق للرطوبة الا سهولة التشكل فالرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التشكل بالغير سهل الترك له واما قوله
فليس كذلك تعريفاتها بحصول تسهل الكم نقل عن الشيخ انه لا يجوز تعريف الكيفيات المحسوسة بالاقوال الشارحة فكيف
عرف الرطوبة وهي من المحسوسات اجاب بان ذلك ليس تعريفا لها بل تفسير اللفظ والسبب في ذلك ان الجمهور يطلقون هذا
اللفظ على الالتصاق حتى لا يطلقون الرطب على الهواء اذ ليس فيه التصاق بالغير فنبه الشيخ على خطائهم بتغيير
اللفظ ولا يتأتى ذلك الا بذكر مفهومه واما قوله فالجمهور يفسرون الرطوبة بالبلة فصحيح من النقل لان الشيخ

بعد ما عرفت البلة بما نقل الشارح فإن الرطوبة قد تقال للبلة وقد تقال للكيفية وكلامنا هنا في رطوبة الكيفية ثم نقل
مذهب الجمهور وليس كلامه إلا أن الرطوبة الكيفية عندهم ليست إلا الالتصاق وعند كيفية التشكل هو قوله ذكر الشيخ
في الشفاء أن البلة هي الرطوبة في الشفاء أن ههنا رطب الجوهر وجبلته ومنفعلا وطبا لجوهر الجسم الذي يقتضي بجوهره الكيفية الرطوبة
والميل ما يكون مبدأ الجسم جاريا على ظاهره والمستمع ما يكون ماهيا إلى باطنه والجاف ما زايله الميل كما أن اليابس إذا بالرطب وأما الجاف
ولم يذكر البلة والجفاف في هذا الموضع لأنه لم يرد ههنا أن يعرض البحث مخصوصا بمعنى غير أن الجمهور ذهبوا إلى أن الرطوبة واليبوسة
هي البلة والجفاف فلم يذكرهما لأنه لا تحصيلهم وهو لا يريد البحث هو وهو لا يشتغل بالبيانات القياسية والمناقضات إلا عما
تحصيل للإمام أنه اشتغل بذلك في هذا الموضع مع أن الشيخ يأمر بالتأمل فيما ذكره في قوله نجد فيهما أنه لا يوجد إلا كون
بالتأمل بما يأتي من قوله ثم إن الكلام اقتضت ولحق البيان إنما البيان القياسي في تمثل ... الناس اتفقوا على أن الرطب
إذا اختلط باليابس أفاد استمساكا عن التشتت فلو أن الرطوبة كيفية لا تلتصق وبالعرض لم يحصل ذلك وأن الجفاف إذا
اختلط بالرطب يفيد استمساكا عن التشتت وأما المناقضة فلأنه لو كانت الرطوبة كيفية سهولة التشكل لكان
النار رطبا لسهولة قبولها للشكل أما الأول فلأنهم لم يفعوا أعراضا إلى الرطب يختلط باليابس يعيد
الاستمساك بل ذكروا أنه يوجد في بعض الأجسام الرطبة واليابسة وأما الثاني فلأنه نسلم أن النار سهل التشكل بالأشكال الغير
والشيخ قد صرح في الشفاء بذلك أن ما يدل على أن الرطوبة لا يجوز أن يكون كيفية سهولة الالتصاق أن الماء المسبوق
غاية السمو سهل الالتصاق فيلزم أن ... وليس يرطب هو ... وأما اللين في المعنى فيتبين عن وضعه بالانضغاط ويكون
لقوامه سيلان حتى يتغير عن وضعه ولا يمتد كثيرا احترز عن اللزج كالماء المالح فإن الإمام في الجملة إذا كان ... وسعى
بالصبر ... أنه ليس ... الحركة كالماء في سطحه ويتشكل التقعير الذي
فيه ... لم يكن ... ليس اللين في الصلابة ... وفي حاصل العنا إلى اللين هو كيفية تقتضي
بها يكون الجسم مستعدا للانفعال عن المشكل الخارجي والصلابة ... الكيفية التي يكون الجسم مستعدا
الانفعال عن المشكل الخارجي وهو الذي ذكر الشيخ وتفسير الرطوبة واليبوسة فلا يكون بينهما وبينهما فرق أجاب بالفرق
من وجوه أحدها أن الرطوبة واليبوسة من الكيفيات المحسوسة الملموسة واللين والصلابة من الكيفيات الاستعدادية
والاستعدادات ... على أنها ملموسة وفيه ... اللين والصلابة بمثل الاستعداد للانفعال وعدمه لأن الاستعداد
للشيء من مقولة الإضافة وليس أنهما ... معروضا الاستعداد لأنهم لمعروضهما ليس بمحسوس بالجوار لم يكن الكيفية حقائق
بعضها من الإضافة وهذا أعرضها بعضهم من الكيفيات الملموسة وثانيهما أن اللين والصلابة والرطوبة واليبوسة
يتغاير ... بالحس ... وما ذكره ... بعضها ... اللين يوجد
إلا للأجزاء الرطوبة سهولة التشكل ... على ضرب ... في اللازم لا يسلم الحد

الحقيقة والبه أشار بقوله والشيخ إنما ذكر أشار إلى آخرها وثالثها أن معنى الرطوبة غير معنى اللين لأن معنى اللين اعتبر
فيه قبول الانحصار من المشكل والقوام الغير السيال ولا يتبدل لقوامه ولا يتفرق بسهولة وقبول الانحصار هو معنى الرطوبة
والتفرق من الشكل الخارج ظاهره بأنها أن معنى اللين يشتمل على عدم التفرق بسهولة ومعنى الرطوبة على سهولة التفرق
والانفصال ... التفرق وإنما قلنا معنى اللين يشتمل على عدم التفرق بسهولة لأن اللين عبارة عن الاستعداد للانحصار
مع وجود القوام الغير السيال وعدم التفرق بسهولة وهذا المعنى يتضمن عدم سهولة التفرق فيه نظر لأن ... الغريبة
غير صحيح لأنه سهولة التفرق بسهولة وهذا المعنى يتضمن عدم سهولة التفرق والوصل إنما يعتبر في مفهوم الرطوبة
أولا فإن اعتبار لا يكون مفهوم الرطوبة حينئذ مفهوم اللين فلا يصح الفرق إنما الثالث أنه لم يعتبر لم يصح الفرق الرابع
مبني على اعتبار سهولة التفرق في مفهوم الرطوبة هو قوله والثالث وأما الهشاشة لما يقابلها وهي كيفية تقتضي صعوبة تشكل
وسهولة التفرق وذلك للكثيف وقلة الرطب صعف الماح هو قوله وهما يقتضيان كون الشيء مستعدا لأن ينفعل إنما ما يلي
... المزاج مبني على ما يقال الكيفيات الأربع وليس كذلك ... لم يقل الكيفية فاعلة أو منفعلة بل الفاعل والمنفعل
الجسم بتوسط الكيفية فيكون الجسم بتوسط كل منها فاعلا وبتوسط الآخر منفعلا وكونها كيفية فعلية والانفعالية مخصص
الحرارة والبرودة بكونهما فعليين والرطوبة واليبوسة بكونهما انفعاليتين مخصص بأنه يختص بقوة الحرارة ثم
... لأن الفعل بتوسط الحرارة والبرودة أظهر كما أن الانفعال بتوسط الرطوبة واليبوسة بكونهما أظهر ولهذا لم يعبر
الحرارة والبرودة إلا باللوازم الفعلية من إحداث الحقد والتحليل والجمع والتفرق ولم يعين الرطوبة واليبوسة إلا
باللوازم الانفعالية من قبول التشكل والتفرق والاتصال هو قوله أو جد به منتسبا إلى الحرارة والبرودة عطف
على قوله الكيفية كلا منهما إذا اعتبرته يعني إذا اعتبرت كلا من القوى الفعالية عن الحرارة والبرودة
... كل واحد منهما ... إلى الحرارة والبرودة
فالمراد فكل واحد منهما كل كيفية تعليقه عن الحرارة والبرودة حتى أن كل كيفية غيرهما فإما أن يكون تلك الكيفية منتسبة
إليها أو يوجد جسم يعرى عنها هو قوله إلا أجسام العنصرية الكيفيات المحسوسة يجب عدة الحواس الخمس والجسم ٢
وتخلو عن ... أقسام ... حتى يوجد جسم خال عن الكيفيات المبصرة ويوجد جسم خال عن الكيفيات المسموعة وجسم
خال منها عن الكيفيات المذوقة كما في الكيفيات الملموسة فإنه لا يوجد جسم خال عنها وذكر لأن ... الحواس
الأربع لا يتحقق الا بجسم متوسط بينها وبين المحسوس كالهواء فإنه لا بد من السمع والشم متوسط والماء
فإن الذوق متوسط وذلك الجسم المتوسط يمتنع أن يكون متكيفا بتلك الكيفية المحسوسة لامتناع أن يكون الشيء متوسطا
بين نفسه وبين مثله الواسطة بين الذائقة والمذوق يجب أن يكون خالية عن سائر الكيفيات المذوقة وإلا لكان ٥
الشيء كالواسطة وأما الملموسات فلا يحتاج إلى متوسط فلا يخلو الأجسام عنها وأما قوله أيضا هو إشارة

الحكم آخر لم يجوز خلوه عن المشاعر الا بعضها ولا يخبر اللمس بذلك كما لا يدرك من الحكيم وهو لم الملموسات نعم الاجسام التي
اللمس بعم الحيوانات بعضها وانما المحسوسات عوامله وقد يدل بذلك على غيرها فصار العنصر اما حارا او باردا وكل منهما
اما رطب او يابس وضرب الاثنين في الاثنين اربعة فظهر وقد يدل عليها انه عم غيرها ايضا بان العنصر اما خفيف
او ثقيل والخفيف اما خفيف مطلق وهو النار والا اضافه وهو الهواء والثقيل اما ثقيل بالاطلاق وهو الارض او بالاضافة
وهو الماء بوالك وهذا الفصل يشتمل على الاشارة الى ان اعتبار الانواع ثانيا اخص عن الاشارة الى المراد طلب ما يدل
على ماهيات العناصر الا شيئا استعمال لفظ آخر فان الاشارة الى المعارف هو استثبات التصديق والمراد ههنا الاستثبات
التصور فهو قسم وتشبهه به وتخيل وتصاعد النار اذا انتزع الماء يرتفع منه بخار وليس ذلك الا ان النار لطف
اجزائه وتخففها فتخلط باجزاء هوائية في الماء وتتصاعد الى حيز الهواء وتشبه الماء بالهواء هو صيرورته لطيفا
خفيفا وتصاعده الى حيز الهواء ولولا ان الهواء يحقق من الماء لم يتشبه به حتى ما يسمى ماء الامام في شرحه ما انقص سخونة
الماء يتحقق في النار اجزاء هوائية سخونة الماء بسببه انقلاب الماء هواء ولولا السخونة امر الطبيعي للهواء لما
كانت السخونة سببا لانقلاب الماء هواء وهذا الكلام وان كان جيدا في الاشارة الى انه لم ينطبق الكلام الشيخ
لان الاشارة الى تشبه الماء بالهواء وتشبهه ليس لكونه هواء فان الشي لا يكون شبيها بنفسه واليه اشار بقوله
لا يكونه هواء فان ذلك ليس تشبها فعليه لما كانت الحجة الا خير في الفصل المتقدم حتم على الاشارة الى
ما حاول فلا مكنه على تباين الصور شرع في ان الحركات العناصر حركات وهي طبيعية مختلفة لكن ههنا
اصل ما يرى الحركات العناصر يميل الى امكنة الكليات بالطبع بل بالقسر وذلك لما عرض العناصر اشكال الذي يحصل لها
او يدفع من الخلط لما سيجري منه مثل حركة جزء الهواء من مكان النار الى مكانه اما الى كل الهواء بحذبه او كل النار يدفعه
زوال العناصر كلها طالبة للحركة الا انه نقل ضعفه فيه بسببه الا خذ بدفع مستقبل فما ذكره الشيخ شكل هذا الذي
حمي حيلة بسقوط تغيرات الاجسام تغيرا ما في الصور او في الكيفيات وتغيرها في الصور لكون يتسد
آتي وتغيرها في الكيف استحالة زمانية وذلك ان الصورة منه لا يضعف ولا فلا كيف وان الصورة لو كانت
تقبل التضعف حاصلة في الا اشتداد في وسطه لا يحصل الصورة في نوع يجري مجرى الحال فلا ايقاعا الا اشتداد يخلو ان
حاليه من الصورة في الاول او لوسطه وانه محال وهذا المحال لا يلزم في الكيف لجواز خلو المادة عن الكيف وهذا
الكيف لا يعقل بنفسه وانما الحركة للجسم ولو خلاه الجسم عن الكيف في اول الا اشتداد او وسطه فلا حركة اي الكيف
صورتا اشتداد الحركة ما يتعادها فيه الحركة وتمام الكلام سيجيء ثم ان انواع الكون الفساد في العناصر الاربعة اثنا عشر
والشيخ اقتصر منها على اثبات اربعة انقلاب الهواء نارا وانقلاب الماء هواء نارا وانقلاب الارض نارا وبالعكس
فورد سوال ان احدهما لم الشيخ لم اختار بعض الانواع الاربعة دون غيرها والثاني لم المقصود من الفصل اثبات الكون
والفساد بين العناصر واشتراك الهيولى على ما يصرح به الشيخ في آخر الفصل بقوله فهذه الاربعة قابلة لا ستحالة .

89

بلغ

بعضها الى بعض وان الهيولى مشتركة واثبات الثلثة الاول كافية منها فلما صح ثبت الفساد في بعضها والكون في الباقي والجلو ب
اثبات الكون والفساد في جميع العناصر لا اثبات جميع انواع الكون والفساد في العناصر واما الثاني فلانه متى ثبت انقلاب الهواء
نارا ثبت قبول هيولى النار صورة هيولى الهواء ومتى ثبت انقلاب الهواء ماء ثبت قبول هيولى الهواء صورة الماء ومتى ثبت انقلاب الارض
ماء ثبت قبول هيولى الماء صورة هيولى الارض فثبت اشتراك الهواء بين الكل فما كفي الا انواع الثلثة في اثبات المطلوب بقي الغاية
في ايراد النوع الرابع فاشار الشارح الى جواب السوالين بان قال انواع الكون والفساد وان كانت اثنا عشر الا ان الانواع
الاولية ستة اذ الاطراف لا يتكون من الاطراف وكان قصد الشيخ اثبات الانواع الستة الاولية لكن التوعيين منها مشهوران
ظاهران فتركهما فبقي اربعة انواع في ثلثة ادوار احاب فادا قيل لم اختار الاربعة فنقول لانها اوليه والباقية بوسطها وكانت
اول الاوساط وادا قيل الاولياء ستة فلم اقتصر على الاربعة فنقول لشهرة الباقيين فان قلت عدم تكون الاطراف من الاطراف
منتقض ما قد يسقط في الصاعقة من انها اجزاء نارية فارقتها السخونة فهي اجزاء فهي اجزاء النار بعينه وتكون اجزاء ارضية
صلبة فيسقط المراد ان الاطراف لا تتكون من الاطراف في الاغلب وهذا كاف فيما قصد الشارح من بيان المناسبة ولو
كان حديث الصاعقة واقعا لكان في غاية الندرة واعلم انه لو بين انقلاب الارض ماء وانقلاب الماء هواء وانقلاب الهواء
نارا او بالعكس كان فيه حسن ترتيب ولو اثبت انقلاب النار هواء وانقلاب الماء هواء وانقلاب الارض ماء ايضا كان
البيان اظهر الانواع اما الاول فلظهوره في انطفاء النار واما الثاني فلظهوره في البخار واما الثالث فلظهوره في انقلاب المياه الى
الاحجار قوله فيما نشاهد عليه شبيهي اي استدل على تكون الهواء ماء بدليلين احدهما ان الاناء الفضي او النحاسي او ما اشبههما
او وضع فيه الجمد حتى يبرد جدا فانه يعرض على ظاهره قطرات الماء فتلك القطرات لا تخلو عن ثلثة اقسام اما ان تكون من داخل الاناء
او من خارجه فان كان من داخله فهو على سبيل الترشح وان كان من خارج فالهواء المطيف بالاناء فاما ان يكون قد انقلب فتكون
منشاوان كما ذهب اليه ابو البركات فانه زعم ان في الهواء المطيف بالاناء اجزاء لطيفة مائية لكنها لصغرها وحرارة الهواء
لا تقبل الجمود من خرق الهواء والنزول على الاناء فلما بردت الاناء الذي يليه زالت السخونة من الاجزاء المائية الصغيرة فتنقبض
وتثقل فنزلت في اجتمعت على الاناء وهذا باطل لان الهواء المطيف بالاناء لا يكفي لان يشتمل على اجزاء كثيرة مائية لا ستيما في
القيظ فان جزء الهواء وتبخرها وتصغرها على تقدير بعدها ثم من بعد الاجزاء يلزم اجزاء اسود او ما انقلادها وتقاطرها
او تتباعد حصولها لكن الوجود على خلافه وذلك اما الترشح فباطل ايضا لانه لو كان التوزيع بطريق الترشح لم يوجد الندي
الا في موضع الترشح وليس كذلك واليه اشار بقوله ولا يكون ليس الا في موضع الترشح فقوله ليس الا في موضع الترشح
تفسيرها بقوله لا تكون والانتقال ولا تكون في موضع الترشح بعينه انحصار الندي في موضع الترشح لانه لا يوجد
في موضع بل بين الانحصار وهذا معنى قول الشارح مدلول انه لم ينشيء وجود الندي عن الترشح الآخر ولما عم
الاقسام الثلثة وبطل القسمان ثبت القسم الثالث وهو قوله يهوى الهواء استحال ماء وتقرير سوال بعضهم ب

الامام انتم تجوزون الاستحالة في الكيف مع بقاء صورته النوعية فلم لا يجوز ان يقال الهواء اذا صار ماء [illegible] لان صورة الهواء
مدة ثم بل لانه تكيفيته من الحرارة والرطوبة الى البرودة والبلة ولم كانت الصورة الهوائية باقية وهكذا القول في سائر الانواع
وقد الشارح هذا انكار للحس فانا نشاهد قطرات الماء على اطراف الاناء فكيف يقال انها هواء ثم لو جوز ان يتكيف الهواء
بكيفية الماء مع بقاء جوهر الهواء فليجوز ان يكون جميع العناصر جسما واحدا تكيف بكيفية الهواء وبعضه بكيفية الماء بسبب [illegible]
ذلك البرد ولم يزل تلك الكيفية عنه فبقاء تلك الكيفية المائية مع زوال السبب الذي يقتضيها دال على [illegible] صورة مقتضية
موقفه وقيد [illegible] نحصل المركبات لو كان [illegible] هذا الاسم لو كان المراد بالاركان [illegible] المركبات وليس كذلك بل
اجزاء العالم وهي باعتبار ترتيب المركبات اسطقسات والاركان موطئة دوات الحركة المستقيمة اما خفيفة او ثقيلة على ما
الى ما ذكر من ان الخفة هي الميل الى الفوق والثقل هو الميل الى التحت اعلم انه لا يراد بالخفيف ما يكون طالبا لجهة الفوق [illegible]
يكن النار خفيفا لانه اذا حصل في حيز الارض تحرك عنه بالطبع ليطفو عليها وليس ذلك توجها الى جهة السفل بل الى جهة العلو
وهو الخفيف المطلق او لا يكون هو الخفيف الغير المطلق كذلك الثقيل ليس معناه ما يكون طالبا لجهة السفل فان الهواء
اذا حصل في حيز النار نزل عنه بالطبع وهو توجه الى جهة السفل بل المراد ما يكون اكثر حركته الى جهة السفل واما ان يكون جميع
حركته اليها وهو الثقيل الغير المطلق فانحصار الخفيف في القسمين والثقيل في القسمين ظاهر واما انحصار ذوات الحركة المستقيمة
في الخفيف والثقيل فليس بظاهر [illegible] والخفيف بالاضافة له معنيان احدهما الذي [illegible] اذا تحرك في اكثر المسافة الى الجهة
يكون فيه ميل صاعد والميل الصاعد هو الخفة فيكون خفيفا بهذا الوجه واذا تحرك في بعضها الاخر الى الجهة ففيه ميل
هابط والميل الهابط هو الثقل فيكون ثقيلا من هذا الوجه فهو خفيف بالاضافة فان قلت فعلى هذا يكون الهواء ذا حركتين
صاعدة وهابطة والحركة الصاعدة والحركة الهابطة متضادتان فيلزم ان يقتضي جسم واحد بالطبع حركتين متضادتين وانه محال
اجاب بان تضاد الحركات باعتبار تضاد ما منه وما اليه اما بالذات كالحركة من السواد الى البياض ومن البياض الى السواد واما بالعرض
كالحركة من العلو الى السفل وبالعكس وههنا ما اليه الحركتان واحد فلا تضاد ثم والثاني الذي اذا قيس الى النار كان ثقيلا
الى المحيط وهو عند المحيط ثقيل [illegible] غير النار يكون ثقيلا بالنسبة اليها لكنه ان كان متوجها الى المحيط كان خفيفا فيكون خفيفا
واما بان خفيفا ليس مطلق ولم يقل خفيف مضاف لوجهين احدهما ان النسبة الى خفيف مطلق وخفيف ليس بمطلق [illegible]
المعنى والاثبات فيكون حاصرا [illegible] القسمة الى خفيف مطلق وخفيف مضاف والثاني ان الخفيف الذي ليس بمطلق متناول
المذكورين والخفيف المضاف لا يقع في التحقيق الا على المعنى الاخير لان المعنى الاول [illegible] لا يريد حقيقة الخفيف وليس
من معنى الاضافة الى غيره [illegible] فان قلت فالهواء خفيف بالاضافة الى النار
وليس كذلك فنقول انما كان خفيفا بالاضافة لانه ثقيل بالقياس الى النار فيكون خفيفه الاضافة بالقياس الى النار
فان الخفيف المضاف لا يقع على الهواء الا بالمعنى الاخير [illegible] الخفيف المضاف على الهواء بالمعنى الاول

نكل

لكن لما دار الهواء ليس بخفيف مضاف الا بالمعنى الاخير والمعنى الاول لا اضافة فيه الى الغير وفيها نظر اما اولا فلان [illegible]
الحقيقي لا يكون بين السلب [illegible] كان احدهما مع سلب الاخر والخفيف المضاف مع سلب [illegible]
المطلق لا دائرا [illegible] الخفيف هو ما يكون اكثر مسافة حركته الى جهة الفوق واما ان يكون جميع مسافة حركته الى جهة الفوق او لا يكون
[illegible] حقيقية قطعا واما الثاني فلانه ان اريد تناول الخفيف الذي ليس بمطلق لمعنيين [illegible] ظاهر البطلان
واريد انه يحتمل كل واحد منهما على سبيل البدل فالخفيف ايضا كذلك كما صرح به من انه مشترك بالمعنيين ولعل المراد بعبارة السلب
الاضافة حتى ان الحصر في عبارة السلب ظاهر بخلافه في عبارة الخفيف المضاف [illegible] الى الغير وانما
المعنى الاخير وكان الامام [illegible] لان [illegible] حصر الاركان [illegible] لو قيل الجسم العنصري اما خفيف مطلق
او ليس اما ثقيل مطلق او ليس [illegible] بيان انحصارها في الاربعة واما لو قيل اما خفيف مطلق وهو النار [illegible] في الانحصار
ما لم يتبين انحصار الخفيف المطلق في النار ولا انحصار الباقية في العناصر الباقية [illegible] بيان الحصر [illegible] حاجة
وهي ان المكان الواحد يمتنع ان يستحقه جسمان بسيطان [illegible]
دون الحركة المستقيمة [illegible] في الخفيف المطلق والثقيل المطلق وغيرهما [illegible] العناصر [illegible]
[illegible] ذوات الحركة المستقيمة فلم يكن بيان انحصار الخفيف المطلق في النار [illegible] الثلثة الباقية [illegible]
ويشكل الفاضل الشارح [illegible] الحركة المستقيمة [illegible] في الاربعة [illegible]
خفتها وثقلها [illegible] اسطقسات المركبات [illegible]
من العنصر اما على الاول فان الهواء لا ميل صاعد فيه [illegible] الى الهواء [illegible] الى فوق
[illegible] تحت الحجر [illegible] الى الاسفل [illegible] الى فوق [illegible] ميل صاعد [illegible]
الحجر فان كان [illegible] الطبيعي [illegible] حركة [illegible] العالم [illegible]
اذا كان [illegible] والهواء [illegible] بالفعل واما على الثاني فان النار ليست [illegible] المركبات [illegible]
احدهما ان النار [illegible] والارض [illegible] والثقيلان غالبان على البدن [illegible]
[illegible] وكيف لا [illegible] ان حافظ البدن [illegible] مع [illegible]
اليه [illegible] المركب [illegible]
في المركب [illegible] العناصر [illegible] استعدادها
لغير الصورة النارية [illegible] الصورة النوعية النارية [illegible]
النارية [illegible] الشمس [illegible] الصورة [illegible] البسيط او صورة
المركب وصورة البسيط [illegible] الشعور والادراك وهي الصورة الفلكية [illegible] الصورة العنصرية واما صورة

المركب فاما ان يكون لها نشو ونما وهي الصورة المعدنية او يكون ولكن اما ان لا يكون لها حس وحركة وهي النباتية او يكون وهي
الصورة الحيوانية وجميع هذه الصور كمالات اولى لمان الكمال اما منوع او غير منوع والكمال المنوع هو الكمال الاول وانه
اول شي يحل في المادة ويتوقف على المزاج فانه يحل اولا في المادة لم يستعد به المزاج لحصول صورة منوعة وقد وقع
في اول الفصل بان الامزجة تعد نحو خلق مختلفة والجواب لم لا وليه بالقياس الى الكمالات الغير المتوقفة المترتبة
على الصورة وقيل قالوا النفس كمال اول لجسم طبيعي آلي وجعلوا انه يدخل فيه النفس الانسانية فلو كان الكمال
الاول اول شي يحل في المادة كانت النفس الانسانية حالة في المادة وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان المراد اول شي يحل
في المادة ان كان ساريا او المراد بالحلول التعلق بالمادة اعم من الحلول وغيره والحاصل انه اذا امتزجت العناصر وانفعلت
حصل للممتزج بعد ذلك صورة بها يصير ذلك الممتزج نوعا من الانواع وحقيقة من الحقائق مغايرة للعناصر ثم يترتب عليها
كمالات اخر وتلك الصورة المتعلقة بذلك المزاج التي جعلته نوعا هي الكمال الاول وليس بعد الاختلاف
اي اختلاف الاشخاص والانواع والاجناس الا بان يكون له سبب سببه اما الى الهيولى او الجسمية او العوارض
بالجملة او الصورة النوعية للبسائط ولم يكن الاختلاف اما بحسب نفسها او بحسب اجزائها او الاول باطل لانها
وان لم يعد الاختلاف عن اربعة لان الصور النوعية او بعدما كان كل واحد منها علة الاختلاف فلم يكن على اربعة
اختلاف فانه يعني لم يكن الاختلاف بحسب اجزائها في التركيب وفيما يعرض بعد التركيب امتنع التركيب وفيما يعرض
بعد التركيب هو المزاج فان الامزجة المعدة لفيضان الصور مختلفة بحسب ذلك ... فلكل جنس منها مزاج
كان المزاج مختلفا بحسب اختلاف ... ولكنها تما فلكل مزاج من امزجة الجنس والنوع
والصنف والشخص حد افراط وتفريط اذا خرجت عنها بطل التركيب ويسمى الا ... عرضا وهو عين
مساويهما بعرض للمزاج الشخصي حدا وعرضا للمزاج الصنفي وهو حد المزاج النوعي وهو حد عرض المزاج الجنسي
... وانما احتاج الى ذكر لكون الامزجة من الكمالات الثانية الصادرة عن الكمالات الاولى ...
مناف لما صدر الشيخ الفصل به من ان الامزجة ... يجعل بعد الصور النوعية فانها كانت تكون صورة عن الصور
التي هي الكمالات اولى ويمكن ان يجاب عنه بان الامزجة كالات صادرة عن صور البسائط فان الكيفية المتشابهة الحاصلة بعد
تفاعل العناصر اعني المزاج انما هي الكيفيات الصفية بالكسر والانكسار ... الطبائع
حصولها من الصورة النوعية ... انما حادثة بعد زوال كيفياتها ... فاعلى ان يكون
حصولها من واهب الصور بتوسط ... من الصور ... على سبيل
الحرية ... بيان المناسبة ... انما احتاج الى الفرق لان المزاج انما يحصل اذا كانت
العناصر في كيفياتها مع بقاء صورها ... بينهما ... واستدل على المعاوضة الجهة

61

والرطوبة واليبوسة والجهة
الثانية منها اعم لان الجهة الاولى تختص بكيفياتها الملموسة الاربع التي هي الحرارة والبرودة
الثالثة تعم الكيفيات فان الكيفيات مطلقا تقبل الاشتداد والضعف والصورة لا تقبلهما لكنها تختصه بالعناصر لا كيفياتها
تقبل الاشتداد والضعف والصورة لا تقبلهما وكيفيات الامر لان لا تقبلها والجهة الثالثة اعم منهما لانها تشمل العناصر والامر
اولا لان الجهة الثانية تختص بالكيفيات والجهة الثالثة تعم الكيفيات والكم وسائر الاعراض وتقرير الجهة الاولى ان الكيفية
تزول مع بقاء الصورة النوعية فان الماء يسخن فيزول البرد عنه وقد يعد يزول السخونة عنه مع ان مائية محفوظة
في الحالين قال الامام نقض الجهة لا يقتضي في سائر العناصر فان النار لا يتغير اذا بعد زوال الحرارة عنها والهواء لا يبقى هواء بعد
زوال الميعان عنها والارض لا يبقى ارضا بعد زوال اليبس عنها فان الشارح اذا دفعه بعدم العناصر لا تبقى بعد زوال
كيفياتها انها لا تبقى مطلقا سواء كان حال البساطة او التركيب فهو ممنوع وان اراد انها لا تبقى في حال البساطة فمسلم لكن
لا يلزم انها لا تبقى حال التركيب لجواز ان يكون العنصر مستلزما للكيفية حال البساطة حتى يلزم من انتفائها انتفاؤه ولا يكون
مستلزما اياها حال التركيب فهذا الكلام عند التحقيق استفسار ومنع على المنع فان قول الشيخ ولكل واحد من
العناصر صورة مقومة منها ينبعث كيفياتها المحسوسة يقتضي تحلله الفرق بين جميع صورها وكيفياتها وقول الامام
تقرير الجهة لا يتمشى الا في الماء وان بقاء صور سائر العناصر مع زوال كيفياتها ممنوع لانه لا معنى لعدم تمشي الجهة الا منع
بعض مقدماتها وتقرير الجهة الثانية تركيب القياس هكذا الصورة لا تشتد ولا تضعف والكيفيات تشتد وتضعف
فالصورة ليست بكيفيات والشارح منع المقدمتين معا لبس وهما ان انسانا لا يكون اشد انسانية من آخر وجاز ان
يكون اشد حرارة كانه يدعي انها بديهيتان حتى لم يتوقف الحكم فيهما الا على تصور الصورة والكيفيات وتصور الاشتداد
والضعف لا تحققهما واستدل الامام على حقية الصغرى فان الصورة لو اشتدت او ضعفت فعند الضعف لا يخ اما
ان يكون نوع الصورة باقيا اولا فان لم يبق نوع الصورة كان ذلك مبطلا للصورة لا ضعفها وان كان باقيا كان الضعف
من العرض والضعف لا يكون في ذاته فقولهم يكون الاشتداد في ذاته الى الاشتداد الذي كان في ذات الصورة لا تمال
وبقي ذات الصورة كما كانت والا فقولهم لا يكون ذلك انتقاصا للصورة فمفروض ضعف الصورة فلو كان الاشتداد
بمعنى الاشتداد الكائن المفروض لاشتدادها فاجتمع الضعف والاشتداد في حالة واحدة انه محال وقد منع في توجيه الكلام
ولو انتقل على الاشتداد ان يقال ان الاشتداد في العوارض لانه لزم بطلانها ونقض هذا الدليل بالكيف ولا يخفى هذا
الدليل بطلت الكبرى ان لم يصح فلا نسلم صدق الصغرى مع جواز ان لم يصح مطلقا لاخرى تسامح فانه لا يلزم من بطلان
الدليل بطلان المدلول بالاولى ان يقال ان منع معه معنى الاشتداد الاشتداد وتوضيحه الحمل على الغاية بانواع مختلفة بالحقيقة
متعاقبة متوجهة كل واحد منها في آن ولا يبقى شي منها آنين كما في الماء ... النار ... والضعف نقص ... الحمل
على الغاية بانواع وكذلك الماء المسخن اذا فارقه النار ... وتوضيحه الاشتداد والضعف ... الحركة
انما يتحقق اذا كان المتحرك حادثا في كل آن لا يكون له قبل ذلك الآن ولا بعده ... فلا يكون في كل آن

بعد حصوله في مكان مغاير لحصوله في مكان آخر وهذه الحصولات لا تستقر آنين فكذلك اذا تحرك في الكيف يكون له في
كل آن كيفية لا تستقر فاذا تبدل الحال كذلك على محل فلا بد ان يكون ذلك المحل متقوما بدون الحال فيكون عرضا حالا والصورة
فان المحل لا يتقوم بدونها فيمتنع تبدلها عليه هذا هو خلاصة الكلام لا يقال ان اريد ان الهيولى لا يتقوم بدون الصورة
هو ممنوع فان الهيولى شخص واحد مستمر على تعاقب الصور وان اريد انها لا يتقوم بدون مطلق الصورة فهو
مسلم لكن لا يمنع ذلك من توارد الصور الشخصية الجسمية والنوعية عليها لانا نقول الهيولى في نفسها لا يوجد الا
بالقوة والذات الغير المحصلة بالفعل يستحيل ان يتحرك من شيء الى شيء فلو تحرك في شيء لم يكن بد من ان يكون لها صورة بالفعل
فيمتنع ان يتحرك في الصورة بالضرورة ولنفسر الفاظ الشيخ عسى ان ينحط نقاب الخفاء عنها اما قوله بعد اعتبار المحل
الواحد الثابت فحال فانه غير قار يتبدل نوعيته اذا قيس ما ناوجد الحال الغير القار واعتبر تبدل نوعيته عند القياس
اشارة الى ان الكيفية الغير القارة لا وحدة في الخارج وتعدد الانواع تبدلها انما هو بالفرض عند فرض الآنات فحقايقها منها ما يوجد
في آن الا ما يوجد في آن آخر وهذا هو الكلام الفارق بين الانواع بالقوة والآنات المتتالية بالقوة وفي تبدل ما يوجد بينهما
وبقائه لو تحرك الجسم في الكيف فاما ان يكون له كيفية واحدة في الخارج او كيفيات متعددة فان كان له كيفية واحدة فلا حركة في الكيف
اذ لا معنى لها الا الانتقال من كيف الى كيف وان كان له كيفيات متعددة فان وجدت [illegible] منها الزمان آن واحد فينقطع الحركة
الحركة لا يتصور الا اذا كان للجسم في كل آن بعض حالة لا يكون له قبله ولا بعده ولو وجد شيء منها في آنين كان له حالة في آن يكون
الحالة فيما قبل ذلك الآن او بعده وان لم يوجد كل منها الا في آن واحد لزم تتالي الآنات فانه محال [illegible]
او لا يكون فان كان [illegible] فاما ان يكون الضعيف باقيا عند وجود الاشتداد او لا يكون فان بقي عند وجود الاشد لزم اجتماع
المثلين فان لم يبق بل يعدم [illegible] وآخر من نوع الضعف فيكون النوع مقولا بالتشكيك على افراده وانه محال واذا لم يكن الاشد
من نوع الضعف [illegible] الانواع لا شك انها آنية فاما ان يكون بين الآنات زمان او لا فان لم يكن يلزم تتالي الآنات وان كان
زمان لم يكن الحركة متصلة قطعا فقد بان ان الحركة في الكيف [illegible] هذا منقوض بالحركة في الاين والوضع فانه لا شك في تحققها
[illegible] فيهما فان الجسم لو تحرك في الاين فلا [illegible] اما ان يكون له في [illegible] المسافة الى [illegible] اين واحد او ايون متعددة فان كان
له اين واحد فلا حركة في الاين وان كان له ايون متعددة فاما ان يكون للجسم في شيء منها الزمان آن واحد فينقطع الحركة او لا
في كل منها الا آنا واحدا فيتتالي الآنات [illegible] الايون المتعددة آنية فاما ان يكون بين الآنات زمان او لا
يكون ولا مخلص عن الشبهة الا بان [illegible] الجسم [illegible] المسافة [illegible] اين واحد [illegible] وهو كونه متوسطا بين المبدأ
والمنتهى لكنه غير مستقر ويتعدد بتعدد [illegible] بحسب حدود [illegible] المسافة بالفرض فلا يكون تعدد الايون الا بحسب
الفرض فكذلك [illegible] كيفية واحدة [illegible] ان لا يكون له حركة [illegible] وانما يلزم ذلك لو كانت [illegible] الكيفية
لكن [illegible] كيفية الجسم [illegible] الا انها [illegible] بمعنى انها [illegible] كيفية اخرى [illegible] الكيفيات
الا بالقوة وانما قال [illegible] الكيفيات الغير القارة لا يكون افراد النوع واحدا [illegible]

62

واجابه انا لا نقبل الشدة والضعف ممتنع ان يكون النوع او الجنس مقولا بالتشكيك على جزئياته واعلم انه ليس كلما تحقق
حركة يتبدل انواع ما فيه فانه مخصوص بالحركة في الكيف لقبوله الشدة والضعف واما الحركة في الاين والوضع والكم [illegible]
فيها لا يتبدل افراد النوع واما قوله بحيث يكون ما يوجد في كل آن حدوثا متوسطا بين ما يوجد في آنين يحيطان بذلك الآن
فمعناه ان كل ما يوجد من انواع الكيفية في آن لا يكون هو ما يوجد في آن قبله ولا هو ما يوجد في آن بعده بل هو متوسط بينهما
لولا ذلك لم يتحقق الحركة واما قوله فالاخرى الشدة والضعف هو المحل الحال فبيانه انهم اختلفوا في نسبة الحركة الى
المقولات فالمحققون على ان الجسم يتحرك فيها ومنهم من زعم ان المقولة نفسها يتحرك حتى ان التسخن هو حركة الحرارة والتسود حركة
السواد [illegible] بعضهم [illegible] فقالوا الجوهر منه قار ومنه سيال وابطل الشيخ مذهبهم بانه اذا اشتد السواد
فان لم يبق ذلك السواد بعينه موجودا لمحال اشتداده لاستحالة اشتداد المعدوم وان بقي موجودا وقد عرض عليه زيادة
فهو ليس حركة في ذات السواد بل في عوارضه ولا شك ان هذا آن في حدوث الجوهر في نفسه فان نوقض بحركة الجسم في السواد
[illegible] باختيار ان السواد لا يبقى والجسم هو الذي يتحرك في طبقات السواد وهو موجود وان انعدم السواد لكن يرد
عليه [illegible] السواد لو انعدم فان لم يحدث آن انعدامه سواد آخر ينقطع الحركة ضرورة ان الحركة في السواد انما يستمر
باستمرار السواد وان حدث فان بقي زمانا ينقطع الحركة ايضا وان انعدم حدث آخر [illegible] الانواع متتالية آنية وبعود
الاشكال والجواب الحق [illegible] السواد ولا يلزم ان حركة في ذات السواد بل الجسم يتحرك فيه وهو غير قار [illegible] ما يقرر اذا
[illegible] الدليل الذي استدل به الامام على ان الصورة لا تشتد ولا تضعف [illegible] استعداد
الصورة نفسها وعدم ضعفها لا على عدم اشتداد [illegible] الصور [illegible] الكيفيات [illegible]
ولا تضعف واما [illegible] الجسم [illegible] واما الحال الذي يتبدل [illegible] المحل والمقوم [illegible] الصورة
على هوية الهيولى لا يتبدل الصورة فان تشخصها بالصورة المطلقة لا بالصورة المعينة [illegible] المراد بالهوية ليس هو
تشخصها بل وجودها بالفعل فان الهيولى قبل تبدل الصورة شيء موجود بالفعل كاملا وبعد التبدل شيء آخر موجود بالفعل
[illegible] الاشتداد والضعف [illegible] المتحرك [illegible] لا بد ان يكون بعد تبدل حالة هو الذي كان
قبل تبدل حالة فلو تحركت الهيولى في الصورة كان قبل تبدل الصورة شيئا وحقيقة وبعد تبدلها حقيقة اخرى فلا يكون
[illegible] لو تحركت في الصورة [illegible] فيتحقق [illegible] الا ان يحرك الحركة
ايضا [illegible] عليها الصورة [illegible] فلا متناع [illegible] الصورة [illegible]
تبدل الصورة في الحركة على محل هو قبل تبدلها هو بعد تبدلها ويحتمل ان [illegible] الحال المذكورة المقررة امتناع تبدل
الذي يتبدل هويته المحل [illegible] على محل [illegible] امتناع تبدل الحال الذي يتبدل هويته المحل
[illegible] على محل لا يتبدل هويته بتبدل الحال وايضا لو توارد الصور على الهيولى لزم تحقق حالة متوسطة بين كون الشيء

هو هو وبين كون هو ليس هو اما انه لا يكون هو هو فلان تبدل الصورة مستلزم تبدلها فلا [illegible] واما انه لا يكون
هو هو فلان تبدل الصورة مستلزم تبدلها فلا يبقى شي [illegible] واما انه لا يكون هو ليس هو فلان توارد الصورتين [illegible] يكون الهيولى
باقية على ما كانت فيكون [illegible] ولو تبدلت الصورة عليها [illegible] كونها ما بعد التبدل كما كانت قبل التبدل فيكون المادة
المائية عينها حال [illegible] مع كونها ماء وكونها ليست ماء وكونها ماء ولكون الشي هو بعد التبدل هو قبله وكونها ليست ماء
كون الشي هو بعينه ليس هو قبله [illegible] وايضا فان حركاتها وسكوناتها بالطبع لما كان للعناصر حركات وسكنات طبيعية
وقد مر ان الطبيعة هي مبدأ الحركة والسكنات فلا بد ان يكون لكل عنصر طبيعة هي مبدأ حركته وسكونه ثم [illegible] ليست المحسوسة
منبعثة عن صورها النوعية فيكون لكل عنصر صورة نوعية [illegible] ان الصورة النوعية هي الطبيعة بعينها [illegible]
المشهور والصحيح ان التي تكون الاشتداد والضعف [illegible] احد انواع الحركات [illegible] فان اشتدادها وضعفها
وكونهما من انواع الحركات لا دخل لها [illegible] الكيفيات عن الصور [illegible] العناصر اذا امتزجت لما كانت للعناصر كيفيات متضادة
فاذا امتزجت تفاعلت فيكون كل واحد منها فاعلا ومنفعلا ولا يمكن ان يكون فعل كل واحد منها وانفعاله من جهة واحدة
بل كل واحد منها يفعل بصورته وينفعل في كيفيته ولقائل ان يقول [illegible] فعل الصورة النوعية في مادتها [illegible]
بتوسط الكيفية فلو فعلت صورة في كيفية عنصر آخر كان بتوسط كيفيته [illegible] الكيفية المتوسطة [illegible] والكيفية
المنفعلة مغلوبة لا يقال [illegible] المنفعل ليس هو الكيفية بل المادة [illegible] في الكيفية لانا نعلم بالضرورة ان الكيفية
تنكسر [illegible] الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد تنكسر حرارة الحار وبرودة البارد فاذا كان الكسر بتوسط الكيفية
كانت الكيفية غالبة ومغلوبة [illegible] من جهة الصورة ومغلوبة من جهة المادة [illegible] قوله
[illegible] المزاج [illegible] كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت [illegible]
مطلق المزاج لان مزاج الزيبق في غاية البعد عن مزاج الكبريت [illegible] عن كيفيات متكسرة [illegible] بالانضاد
[illegible] على غير مصطلح المتكلم [illegible] غير ضرورة فان المركبات بعضها حارة وبعضها باردة وبعضها رطب
وبعضها يابس [illegible] بين السواد والبياض تضاد [illegible] بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
ثم [illegible] حاصل القول في المزاج [illegible] الصور النوعية واستحالة الكيفية [illegible] على اثبات لا استحالة
في الكيفيات [illegible] الحرارة والبرودة [illegible] الماء الحار يصير باردا وبالعكس [illegible] استحالة
النار والارض في اليبوسة واستحالة الهواء والماء [illegible] الصور النوعية [illegible] تحليل المركبات
[illegible] كانت موجودة فيه واما النار [illegible] المركبات
على العناصر ولا شك [illegible] في جميع الكيفيات [illegible] كل
[illegible] الكيفية [illegible] الماء الحار اذا اختلط بالماء البارد ينفعل

منه [illegible] انفعال البارد من الحار [illegible] الصورة المائية [illegible] فلولا ان تاثيرها في البارد بتوسط
الحرارة لم ينفعل البارد منها [illegible] كانوا يذكرون التغير في الكيفية [illegible] الصورة [illegible] الخليط [illegible] الاجسام
[illegible] على طبيعة اللحم واجزاء على طبيعة العظم واجزاء على طبيعة الحنطة واجزاء على طبيعة الشعير وهكذا [illegible]
[illegible] اجتمع منها اجزاء [illegible] المتشابهات بعضها الى بعض [illegible] تلك الطبيعة [illegible] الطبيعة
وكذلك الكيفيات التي [illegible] الاحوال التي [illegible] الكيفية كانت كامنة في الجسم [illegible]
[illegible] اذا [illegible] في الكيفية [illegible] اجزاء نارية [illegible] بسبب [illegible] النار [illegible] ان اجزاء
نارية [illegible] في الماء [illegible] اجزاء البارد [illegible] الحكم [illegible]
في الصورة [illegible] وكون [illegible] فان اللحم [illegible] كان [illegible] يكون [illegible] شي واما [illegible] الكيف
[illegible] اخر فان الماء [illegible] حارا والجواب [illegible] الماء [illegible]
صورة [illegible] الماء وكان باردا [illegible] بواسطة
مجاورة النار [illegible] البرودة عنها والتكيف بكيفية الحرارة [illegible] الحركة والخفيفة [illegible]
[illegible] ابطال المذهب [illegible] الكون والبروز [illegible] الكون [illegible]
[illegible] جسم باردا وهواء [illegible] الارض [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الطبيعة في الحرارة [illegible]
[illegible] النار المرئية [illegible] حاصلة [illegible] النار [illegible] باجزاء ارضية
[illegible] النار [illegible] اجزاء الارضية [illegible]
اصول الشعل يكون [illegible] النار [illegible] اجزاء الارضية
[illegible] الشعل [illegible] الاجسام الارضية [illegible] اليابس [illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] الحرارة اذا [illegible] الجسم الرطب [illegible] الماء [illegible] بخارا واذا [illegible] الجسم
اليابس [illegible] دخانا فالبخار اجزاء مائية [illegible] الحرارة [illegible] باجزاء هوائية
والدخان اجزاء ارضية [illegible] بالحرارة [illegible] البخارات [illegible] الهواء بل [illegible]
[illegible] النار [illegible] طبيعة [illegible] البخارات
[illegible] الارض [illegible] اجزاء هوائية [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الارض [illegible] البخار [illegible] اجزاء مائية [illegible] طبيعة
[illegible] للهواء اربع طبقات طبقة الهواء الحار [illegible] النار وطبقة الهواء الصرف وطبقة البارد [illegible] المطر والثلج

الغضة ذلك والطبقة المجاورة للارض ثم الدخان اذا ارتفع من الارض يعلو البخار لان جفافه للحرارة المصعدة الذي اذا
بلغ الطبقة الحارة من الهواء وقع فيه شعلة من النار وانعكست الى تحت في سمته ما وقع منه كان كوكبا انقض وهو المسمى
واذا استحال ما فيه من الحركة الارضية نارا صارت شفافة وغاب عن الحس فظن انها انطفت فاطفاء النار يقع على وجهين
احدهما بهذا وهو احالة النار الاجزاء الارضية التي تعلقت بها نارا من زوال الضوء ويصير شفافة والثاني استحالته
وانفصال الاجزاء الارضية عنها وهو السبب الاكثري في انطفاء النار عندنا واما قوله الذي كلما قرب النار من الى الاعلى
على ان النار شفافة في نفسها شفافة لان الدخان اجزاء ارضية وكلما كان الدخان اقل كان الضوء والحمرة الناتية اقل فانما
انما يحصل بسبب مخالطة الاجزاء الارضية واعلم انه قد صرح في ثلثة مواضع من هذا الفصل بان النار القوية تحيل الاجزاء
الارضية نارا وهو على خلاف ما تقدم من ان الاطراف تكون من الاطراف موطنه وكان مناسبا بحسب الجنس دون
النوع انما كان كذلك لو كان العنصر جنسا للمركب والجسم البسيط وليس كذلك فهذا قال والاصوب انما غير مناسب بحسب الصورة
لان صورة المركب مخالفة لصورة البسيط مناسبته بحسب الحاد لاشتراكها من الاجسام البسيطة والمركبة العنصرية في
ان الامزجة ذكر فصل … وجعل الجسم الكائن الفاسد استعمال الكلام من موطنه واعترض ايضا على قوله الاقرب
الاعتدال الاتمام كلام الشيخ مشعر بان المزاج كلما كان اعدل كانت الصورة الفائضة عليه اكمل وقد ثبت في علم
الطب ان اعدل الاعضاء الجلد لا صابع واخرجها لا اعتدال القلب فيجب ان يكون تعلق النفس بالجلد لا بالقلب واجاب
بان الشيخ قال يتعلق النفس الانسانية باعدل الامزجة ولم يقل الجلد الاصابع اعدل الاعضاء لا نسلم ان يكون اعدل الامزجة
بل اعدل الامزجة مزاج الارواح التي تقرب الاجزاء الثقيلة والخفيفة منها في التساوي في مراتب ما يتعلق النفس اولا بالقلب
التي تحصرها ثم سائر الاعضاء على حسب الحاجة وهذا غير مستقيم لان الشيخ صرح في مواضع من كتابه القانون ان الروح
والقلب من جملة البدن حار وان جزا ما يليه الى الافراط والخفيفان غالبان على الارواح والقول بقرب الثقيل والخفيف
فيها الى التساوي مما ينافيه قطعا بل الحق في الجواب ان كلام الشيخ في الاعتدال النوعي لا في الاعتدال العضوي فان تعلق
النفس انما هو بمجموع البدن صورة لم تخلقها بحسب التدبير التفرق وذكر لانتظام الاعضاء التي هي الالة في الفعل لتفيضا
النفس ليس مزاج عضو من الاعضاء بل هو مزاج جميع البدن اعني جميع البدن اعني مزاج جميع الاعضاء وذلك المزاج
اقرب الى الاعتدال من امزجة انواع الاخر واما الروح وتعلق النفس بالروح والقلب فذلك بحث آخر انما تعلق … البدن لان يتعلق
النفس بالبدن لا تستقل به الا بان يكون بالة … لما كان الصادر من الارواح التي منشاؤها القلب فان قلت
تفاوت الصورة في الكمال بحسب … قرابة الاعتدال حتى لم انكسار الكيفيات كلما كان اتم كان النسبة الى المبدا
اكمل والصورة الفائضة عليها افضل على ما صرح الشارح به فما هو وجه لم يكن الصورة الفائضة على الجلد اجل الصور
لانه اعدل الاعضاء وليس كذلك فقول الشيخ الاعتدال لا يستقل بصورة … لا تكفي فيها … بدمع ذلك

قوله النفس

وذلك ولم يكن الممتزج محتاجة لتقريب الصورة وثانيها انما العضو ليس كذلك
الثالثة في النفس الارضية للنفس الارضية وللنفس السماوية بمعنى آخر واسم النفس مقول عليهما على سبيل الاشتراك اللفظي
واشتراكا في معنى واحد وهو كمال اول لجسم طبيعي لكنه ليس بمعنى واحد لازم لكونه تصور السابقة والمحدثات نفوسا وليس كذلك
فللعلم بعينين انحطا ما النفس مختلف بل فضل للنفس الارضية والسماوية اما النفس الارضية اي كل نفس في الارض
النبات والحيوان فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة اما الكمال فهو ما يتم به النوع في ذاته او في صفاته اما ذاته
السيف فانما كمال الحيثية السيفية لا يتم السيف الا بها واما في صفاته كالحركة فانها كمال للجسم المتحرك لا يتم الا بها والكمال الاول
ما يتم به النوع في ذاته … ما يصير به النوع نوعا بالفعل وهو المنوع على ما مر والكمال الثاني ما يتبع النوع من عوارضه فالكمال
الاول متوقف الاثار عليه والكمال الثاني يتوقف على الملاءمات … يطلق الكمال الاول على معنى آخر وهو كمال لا يترتب عليه
كمال آخر كالحركة ولما الجسم … الطبيعة الجسمية لا داخل في العضل وهي علة … ولكن الثاني …
مشترك لا شيء اعني وصفه … ومن بعض الا شرطا شيء وصور كان …
على اشياء مختلفة وهو الحسي وان كان ذهنيا متحصله … فصول النوع اذا ذكرنا يتحقق ولا … النبات والحيوان ليس
كونه طبيعة الجسم بل جسم ولا انضم اليه امر صار به نباتا او حيوانا فحمل له اعتبار في احدهما انه صورة وهي الجسم النباتي
والحيواني وبهذا الاعتبار يكون جسم النبات والحيوان مادة وثانيها اعتبار انه كمال لما هو فيه … جسم …
انما حلت ونعت بانضمام … الكمال … غير … باعتبار انه صورة لان الصورة …
حالة والنفس … الانفعالية وانما عرف باعتبار انه كمال للجسم بهذا الاعتبار …
منها ومحققها وذلك ان الكمال لكون الجسم بهذا الاعتبار بحسب الماهية ثم ان عرفنا النفس كمال …
حسب خصوصها وما يعينها بل من حيث اضافتها الى البدن فلذلك بحث البدن في حدها كما يوخذ البناء في حد الباني
ولكن لا يوضع في جنسه من حيث هو انسان فلذلك صار النظر في النفس من العلم الطبيعي وان حاولنا نعرف ذات النفس
يجب علينا ان نفرد لذلك بحثا آخر واما الطبيعي فهو ما يقابل الصناعي واما الآلي فيجوز رفعه على انه صفة كمال اي كمال اولي
الحية والة وبعكس جره على انه وصف لجسم اي جسم يشتمل على الالات … فليس المراد بالالة اشتمال
الجسم على اجزاء مختلفة فقط بل وعلى قوى مختلفة مثل الغاذية والنامية والجاذبة والماسكة وغيرها فان الآلة
النفس بالذات القوى وبتوسطها الاعضاء واما ذي حيوة بالقوة فليس معناه ان الجسم يكون حيا فان النبات
ليس كذلك … انه مشتمل على الات يمكن ان يصدر بتوسطها وبغير توسطها افاعيل الحيوة من التغذية والتنمية
وتوليد المثل والادراك والحركة والاملاك ومن غير توسطها لان النطق وهو ادراك الكليات ليس بتوسط الالة
بل بالذات بهذا … الحيوة واما احترازاته فالكمال يشتمل سائر الكمالات مثل الحس … طبيعي احتراز

عن صور الاجسام الصناعية وقوله اي اجزاء بدنه مفردة وهي التي اختلفوا في انه هل لكل منهم حس ذهب الى ان لكل
من الافلاك نفسا ومنهم من يثبت لها النفوس الا فلا كلية والافلاك الجزئية عنه الالات لها اذا تمهد هذا فنقول
النفوس الفلكية يخرج من التعريف بقيد الآلي على المذهب الاول واما على المذهب الثاني فيقتصرون عليه واما على المذهب
فلا يخرج عن قيد في التعريف بهذا القيد لصدقه على المذهبين فانها وان كانت حالة في اول بدنه اجسام البسيطة لكن لا يصدر عنها
افاعيل الحيوة بالقوى بل يصدر عنها ما يصدر من افاعيل الحيوة واما تحقق النفوس الحيوانية فان كل فعل يعرض يكون
بالقوى للحيوان فليس الحيوان داخلا والتنمية والا في التغذية والا في التوليد والا في الادراك والحركة الا في ان ادرنا
الحيوة الافعال التي لا تتم الا بالحيوة فلا يكون التغذية والتنمية وتوليد المثل منها والمراد بها افعال الاحياء والمراد بتوقف على
الحيوة فان كان المراد جميع افعال الاحياء خرج من التعريف جميع النفوس النباتية وغير النفوس الانسانية من النفوس الحيوانية
وان كان المراد بعضها دخل في التعريف صور المعدنيات والبسائط لانها يصدر عنها بعض ما يصدر من الاحياء لانها
الى بعض الافعال وكانه اشار الى بفعل ما يصدر من افاعيل الحيوة وصور البسائط والمعدنيات خارجة بقيد الآلي
واما النفس السماوية فهي كمال اول لجسم طبيعي ذي ادراك وحركة بشعاع تعقله كما سيتبين في النفس الفلكية بعقله كلما
يستتبع ادراكا جزئيا وارادة جزئية في جرم الفلك وبهذا القيد يخرج النفس الارضية لانها كمال جسم طبيعي ذي ادراك وحركة في المتفكر
لانه في حقيقتها بالقوة في الجملة وليس كذلك النفس الارضية واما صرفه عن التعريف الاول لم يستقم على المذهبين قال الامام
زعم المحققون انه لا يمكن تعريف النفس بما يتلازم فيه النفوس الثلثة لانا ان عرفناها بما يصدر عنها كان الفعل في
نفسا وان فسرناه بما يفعل بالقصد خرج عنه النفس النباتية وان فسرناها بما يصدر عنه الافعال بالالات خرج عنه
النفس الفلكية والنفس لا يكون مقولا على النفوس الثلثة الا بحسب الاشتراك اللفظي وانا اقول انا انما شاهدنا احساسا
وتمييزا وتوليدا للمثل واحسسنا ما يدرك ويحرك بالارادة دائما وليس بدائم وليس ذلك لجسميتها فبقي ان يكون لها مبادى غير جسميتها
وان شكل تلك المبادى مختلفة في جوهرها بحسب آثارها المختلفة فان جعلنا اسم النفس لتلك المبادى المختلفة كان غير
الاشتراك في محالة واما انه لا يمكن تعريف النفس بحيث يعم النفوس الثلثة فذلك مسلم وقد صرح الشيخ في الشفاء بانه
كل ما يكون مبدأ لصدور افاعيل ليست على وتيرة واحدة عادمة للارادة فانا نسميه نفسا فهذا المعنى مشترك بين
النفوس الثلثة لان مبدأ افاعيل كذلك اما ان يكون مبدأ افاعيل لا يكون على نهج واحد وهو النفس الارضية او يكون مبدأ
افاعيل على نهج واحد لكن لا تكون عادمة للارادة وهو النفس السماوية وقوله ارجع الى نفسك ايها الانسان وجه التنبيه
الانانية وهي التي يشير اليها كل واحد بقوله انا فيها لو لكل جسم من الاجسام شيئا فان ذلك الجسم هو مصور انانية افعاله
لذلك البدن الانسان شيء من وراء البدن والاعضاء تعبر عنه بقوله انا وذلك لان كل واحد منا يدرك نفسه والمدرك شيء
عدا البدن وكل المدرك شيء عدا البدن فهو المطلوب يكون النفس غير البدن واجزائه اما المقدمة الاولى فمنبه عليها في
اول التنبيهات باربع حالات الاولى ان يكون له فطنة صحيحة سواء كان صحيح المزاج اولا فان رجع نفسه في هذه الحالة

لم يشك في انه مدرك لها مثلت الحالة الثانية لم يتعطل حواسه الظاهرة وهو حال النوم فان النائم يدرك نفسه حتى
اذا اصبح باسمه بعينه الحالة الثالثة ان يعطل حواسه الظاهرة والباطنة وهو حال السكر فان السكران لا تغيب عنه ذاته
فان قلت النائم في نومه والسكران في سكره لا يعرفون نفسها فانها لا تتذكر ذلك عند اليقظة والافاقة اجاب بقوله
والرم بى عنك الزائد في ذلك اي كل من النائم والسكران يعقله في ذاته الا انه ما يبقى على ذكره فنقول الحالات الثلثة يدرك
دونه الخصوصية وان جاز ان يكون له شعور بغير الحالة الرابعة لا يكون له شعور ببعض وذلك ان يتوهم نفسه في اول خلقته
صحيح المزاج والعقل لا يبصر اجزاءها ولا تتلامس اعضاءها بل يكون الاعضاء منفرجة ومعلقة في هواء طلق فانه يكون
في اول خلقته لئلا يكون له سابقة ادراك يتذكره وكونه صحيح المزاج والعقل لئلا يتوهم حرص ويتعطل عن نفسه وكونه بحيث
لا يبصر اجزاءه ولا تتلامس اعضاءه لئلا يكون له شعور بالبدن والاعضاء وفي هواء طلق لئلا يحس من خارج بشيء من
الاشياء ولا يشك انه في هذه الحالة يثبت ذاته فاذن اول الادراكات وكل واحد هو ادراك نفسه غيره واهلا عن الثبات
وهو مشتمل على ادراك بديهي يتصور نفسه والتصديق بانه موجود ولما كان ذلك لا يمكن ان يكتسب بحد او رسم لم يمكن
ان يثبت هذا بحد وبرهان قال الامام حاصل كلامه في هذا الفصل يرجع الى امران انه يعقل ادراك ذاته
في شيء من الاحوال اصلا ثم انه لم يبين هذه القضية ولم يحتج فيها الى البرهان وبعيد احتياجها الى البرهان ثم لم
يحتج عليها وايضا لم يبين انه لم يعقل ادراك ذاته بل لم يعقل عنه او لا ينعقد عليها الكلام في هذه المباحث
فنقول ينبه اولا ان يكون يعقل القضية اولية انا اذا عرضنا على عقلنا هذه القضية وهو انا ندرك انفسنا حالة النوم والسكر
وعند انفراج الاعضاء وعرضنا على العقل ايضا الكل اعظم من الجزء لم نجد القضية الاولى اجلى من القضية الثانية
بل لا يضاف انا نشك في القضية الاولى فلا يلزم بعضها بالحق اما انه مدرك لذاته وانه لو وصل الى علم او
ملك فانه لم يحصل له شعور بهويته وليس غيره وان حصل له شعور فاخالف يدرك انه يوم ما او يلق اولا يدرك الا انه
بدن او بلد مطلق واما بالجملة والا لم ينقبض عنه ولم ينبسط فتغني الاول لكن علمه بانه يوجد به علم بانها فلا بد ذلك
البدن والعلم بالاضافة موقوف على العلم بكل واحد من المضافين اما انه يمتنع عن ان تعقل عن ادراك ذاته فلان العلم عبارة
عن حصول ماهية المدرك فعقله بذاته اما ان يكون عبارة عن حصول صورة مساوية لذاته في ذاته وهو محال لاستحالة
الجمع بين المثلين ولانه ليس احدهما بالحالية والاخر بالمحلية اولى من العكس لتساويهما في الماهية وعليهم ان يكون كل
واحد منهما حالا ومحلا وانه محال واما ان يكون عبارة عن حضور ماهية تلك الذات لتلك الذات لكن حضور الشيء عند
نفسه يستحيل لان ذلك يقتضي ومناقات الحجتان غير برهانيتين والاولى اضعف وهن كل خطاب اما كسبية القضية
فلان الاولية لا يمتنع ان يختلف جلاء اما الجزم بها فهو بعض التصورات او بعدم العلم ببعضها او بحصول
تصورها لا على وجه مناط التصديق او بعدم الانس الى غير ذلك وتعين الفصل بالتنبيه بين الاول الذي هو القضية

عن مساعدة البرهان واما انه يجب بيان امتناع ان لا يدرك ذاته فغير حق لان المطلوب المغايرة بين النفس والبدن
وهو لا يتوقف على ذلك بل يكفي فيه انه مدرك لذاته في الجملة هذا هو الكلام في المقدمة الاولى واما المقدمة الثانية فقد
بيّنها في التنبيه الثاني فقسم المدرك الى المشاعر الظاهرة واليه اشار بقوله اهو مشاعرك مشاهدها والى المشاعر الباطنة
المراد بقوله وعقلك وقوة غير مشاعرك او لا وعقل دو قسمة الى الادراك بتوسط وبغير توسط فقوله المشاعر وقسم الباطنة
الى ما يدرك بتوسط الالة يدرك [illegible] لان ادراكها قسمان بل تقسيمان و بين الادراك ليس يعقل اخرى وان يتوسط شيء لا في الحالة
المفروضة واخرج جميع ما يجانس في ان يكون الادراك اما بالمشاعر الظاهرة او بشبه بها وبسط لكونه جائز ان يكون بالمشاعر الظاهرة
كما سيجيء في التنبيه الثالث ان المدرك غير محسوس فلا يكون الادراك بالمشاعر الظاهرة وانه في الفرض لم يكن غافلا عن جميع حواسه فتعين
ان يكون ادراكه لنفسه بنفسه من غير توسط فالمراد بقوله والباطنة هو العقل لانه يستحيل ان الادراك بقوة اخرى فقوله بلا توسط
بالباطنة لا بالمشاعر الظاهرة لانه لم يقسم الا بالتوسط وعدم الادراك بالباطنة فان ادراك الظاهرة لا يكون بتوسط وهو ظاهر وقوله على
وجه لا يتصور مغايرة بين المدرك والمدرك متعلق بقوله الباطنة بلا وسط الا انسان يدرك نفسه بالقوة الباطنة التي هي
نفسه بلا وسط ولا مغايرة بين المدرك والمدرك واعلم ان الدليل لا يتوقف على انه يعقل النفس بغير توسط لكنه لما كان من لوازم
الحالة المفروضة ذكره ومع لا ذهم آخر تبعا والغرض واما المقدمة الثالثة فقد فصلها في التنبيه الثالث من الظاهر انه في الحالة
المفروضة يثبت نفسه ولا يثبت لها طولا ولا عرضا ولا عمقا ولا كمية بتلك الحالة ان يحصل عضو لم يتخيل جزءا من ذاته ولا شرطا في
ذاته ومعلوم ان المثبت غير ما لم يثبت والمعلوم غير ما ليس بمعلوم فان قلت لما يثبت الا انسان يدرك نفسه وان المدرك ليس
شيئا من البدن يثبت ان النفس ليست شيئا من البدن ثم الحاجة الى المقدمة الثالثة فنقول اراد زيادة الكشف لا يشك الا يكتفا
بزداد بالمقدمة الثالثة وتقول الاستدلال بالمقدمة الاولى مع اخرى للمعرفتين الآخرين فكانه دليلان وتعرف لما اورد المقدمة
الثالثة لكونها مقدمة للمقدمة الثانية فان بيان كون الادراك ليس بالمشاعر الظاهرة انما هو الا ثبت عند كل السعى ان ادراك النفس
بتوسط شيء وعسى ان يذهب الوهم الى انه يقع ادراك الوهم والتنبيه عليه هذا هو الوهم الضعيف بقوله ومن العقد الذي
يثبت به صور الانواع فان الوجه الذي يثبت به صور الانواع هو الاستدلال بالافعال فانهم قالوا الجسم يشاهد في انواع
البسائط المركبات خواص مختلفة وكيفيات متغايرة فلا بد لها من مبدأ وهو ليس الجسمية ولا المادة بل شيء آخر وهو
الصورة النوعية فههنا اراد الشيخ ان يثبت وجود النفس لا من جهة انها مدركة بانفسها فانها من هذه الجهة لا يثبت بالافعال
بل من جهة انها مبدأ الافعال وكمال الصورة فعال لها الحركة والادراك استدل بها اليه واشار بقوله فالشيخ يريد في هذا
الفصل ان يستدل ببعض الافعال على وجود النفس لا فانه من حيث هو نفس وصورة الا من حيث انها مبدأ الافعال حتى
قال ان حركة فلا بد لها من مبدأ وليس الجسمية ولا المزاج بل شيء آخر وهو النفس الصورة واعلم ان الصورة النوعية هي
جوهر يتقوم شيعته نوع الجسم وقيل نوع احتراز عن الصورة الجسمية لانها وان قومت الجسم الا انها تقوم جنسه الجسم دون نوعه
التعريف النفس الانسانية لانها وان جعلت طبيعة نوع الجسم الا انها لا يقوم بها لكن اقبل وفيه نظر لانه يقوم الجنس

يقوم للنوع ولا نحو عنه الصورة الجسمية ولو عرف بانه جوهر يحصل طبيعة نوع الجسم خرج عنه ودخل فيه النفس
الانسانية فهذا الحد لا ينبغي قوله وان الطهران يريد ان يحال الحركة وقت الممانعة انما كان هذا اظهر لان حال الحركة لو اريد به التي عند
السكون لكان حال الحركة ما فيه الممانعة فيكون صالح الفعل مانع وقوله في جهة الحركة ايضا صالحه لانه انما يجب الممانعة فيجمع
على الفعل معنى لو وجه وانه غير جائز لا متناع ان يقتضي مقتض شيئا بعينه او اما اذا فسر حال الحركة فقوله لم كان حال الحركة
طرف زمان وفي جهة الممانعة فهو لا امتناع في ذلك وقوله تكيف بجسمه انما حصل الحس بالمدرك لان المزاج كيفية ملموسة
والوارد عليها ان كان كيفية ملموسة شبيهة به لم يحصل الادراك وان كان كيفية مضادة فسيقدم فلم يحصل الحس به فليس الكلام
ههنا الا ان مبدأ الادراك لو كان هو المزاج لم يحصل الادراك بالمحسوس كما صرح به الامام في شرحه قوله وعما سيقدم من على
الالتيام اي الجامع والحافظ متقدم على الالتيام اي الجامع والحافظ متقدمان على الالتيام المستمر المتقدم على المزاج المستمر
والحاصل الاستدلال على وجود الجامع والحافظ وجوده هذا الاستدلال لو كون البدن قبل بحسب اعتبار المشاهد اي هذا الاستدلال
من مقدمات مشاهدة فان كون البدن من الاسطقسات لا يعلم بتحقيقه في الفرع ولا ينبني عليه الا بانه وكون الجامع اذا
عدم متفرقا وعدم تداعي اجزاء البدن الى الانفكاك امر يحتاج الى علم بتواتر مشاهد كما سيذكر في الفصل الذي يليه ومن الظاهر
من القضية التجريبية الدالة على انه يمتنع الخروج ان العالم بالشيء على العلم بوجود الجامع وانما هي كالتتمة للدليل ذكرت
لم يرد الاحتجاج معقد وانما توقع الاستدلال بالمزاج لا بالقصد بل بالاول لان غرض الشيخ من هذا الفصل هو الاستدلال بالافعال
على وجود النفس كان الاستدلال عليها بالمزاج مخالفة لم يذكر فلا القصد بالحقيقة من الاستدلال بالمزاج ولا الالتيام الجواهر
ليس وجود النفس بل المقصود الحقيقي مغايرة النفس المزاج واما وجود النفس فثبت بالعرض وعلى ان يعلل الاستدلال
بالمزاج بالحقيقة الى الاستدلال بجمع الاجزاء وحفظها عن الانفكاك فيكون ايضا استدلالا بالافعال وبحصل جواب السؤال
المشهور ان النفس لكان المتقدم على المزاج بعد لا يوجد المتأخر عنه بعد المولود فوجود وكيف حدث الصورة قبل
حدوث النفس التي هي مجردة وهناك لا يكون ان يكون القوة المصورة خادمة للنفس الا ثم وكيف يكون كذلك وقد فاض على
المني في الرحم لتصوير الاعضاء وتشكيلها وتخطيطها بعد حدوث القوى المولدة المنفصلة على ما يشهد له الكتب الطبية
قوله فنجد لا يبقى ان الجوهر الذي نثبته في الفصل المتقدم الى هذا الفصل بل انما ثبت عن ان مبدأ الادراك والحركة
شيء واحد بمعنى غير كيفية ارتباطه بالبدن وعن انفعال كل منهما عن الآخر فيثبت وجوب المبدأ بقوله هذا الجوهر فيك واحد
وكيفية الارتباط بقوله فرع فان النفس كما سيأتي جوهر مجرد والبدن جسم فلعل ارتباط الجواهر بالبدن على وجه
الارتباط بالمبدأ للقوى البدنية بها افعالها المختلفة وانفعال كل منهما عن الآخر هو قوله فاذا احس شيئا الى آخر الفصل
قوله اشارة ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك يريد ان يبين ان ادراك الشيء حصول صورته
عند العقل وتقريره ان شك ان المدرك لا كان خارجا عن المدرك متمثل عنه حاصل فاما ان يكون ذلك الحقيقة المتمثلة
عنده هي الحقيقة الموجودة في الخارج او صورتها لا سبيل الى الاول والا لم يكن الشيء الذي لا حقيقة له في الخارج من المعدومات

الممكنة والممتنعة متحققا اصلا لا في الخارج ولا عند العقل لان معنى الوجود العقلي على ما ذكره المحقق الوجود الحقيقية
عند النفس وليس لها وجود خارجي متعين لم يكون الحقيقة الممتنعة صورة وهذا هو المطلوب واعلم ان للشي وجودين وجود
في الاعيان وهو الوجود الاصيل الذي يحصل منه الاثار ويترتب عليه الاحكام ووجود لا تاصل له بل هو كالظل للاول الخارجي
وهو الذي يعبر عنها بالصورة وكلام الشيخ انا اذا ادركنا شيئا فلا شك في تمثل عندنا ما لم يكون موجود بهذا الوجود [كله]
الخارجي والمتاصل في نفسه وهو باطل او وجود اخر غير اصيل وهو الوجود العقلي الذي يعبر عنه انه صورة ولنا في هذا المدعى
حاجة وهي ان الاشياء الخارج اعيان وفي العقل صور فليتصور هذا الموضع عن هذا الفقه وبه يحل الشبه المورد [في هذا]
المباحث منهم من استدل على المطلوب بانه اذا حصل لنا ادراك شي فان لم يحصل عنها اثر فيما لنا بعد الادراك لحاله قبله فلا
شي البطلان وان حصل اثر فان لم يطابق الشيء ولم يناسبه لم يكن ادراكا له فلا ادراكا له وان طابقه فهو صورة وهذا الكلام
وان كان جيدا الا انه لا دلالة فيه على ان الصورة ماهية المدرك بخلاف ما ذكره الشيخ قوله اما تقديم الادراك فلان الامام لما قدم ذكر [الخلاف]
القوى المدركة على القوى المحركة لان الحركة الارادية اما انقباضية او انبساطية والحركة الانقباضية بواسطة ادراك
الانبساطية بواسطة ادراك الملائم لاجل ذلك يتوقف الحركة على الادراك وعدم توقف الادراك على الحركة ذهب
جمع الى ان ينفك الادراك عن الحركة كما في بعض الحيوانات ولم يوجد ما يجوز انفكاك الحركة عن الادراك في شيء من
الحيوانات فلما كان الادراك متقدما على الحركة طبعا استحق التقديم وضعا ولما كان الكلام في القوى المدركة فرع عن
الكلام في الادراك استدرك … عن ماهية الادراك قال الشارح ولكن لم يقال ايضا الحركة متقدمة على الادراك لان الحيوان
انما احتاج الى الادراك لواسطة الحركة فانه يدرك الملائم ليتحرك اليه ويدرك غير الملائم ليتحرك عنه فالحركة غاية الادراك
والغاية متقدمة على ذي الغاية ولا يحتاج الادراك على الحركة لعدم احتياجها الى الادراك امكن انفكاك الحركة عن الادراك
كما في النبات وسيعلم ان تقدم الغاية ليس الا في التصور ما لا دام ليس الا ان ادراك الحركة متقدم على ادراك الملائم او
غيره واما ان الحركة نفسها متقدمة على الادراك فلا بل الحق بان الحيوان يدرك شيئا فيتحرك اليه او عنه فصرح بتقدم [الادراك]
على الحركة كما ذكره الامام وان ولي لم يعلل الانسان دائما يتحرك الى شيء ليدركه فيكون الحركة في الجملة متقدمة على الادراك
وهذا القدر كاف فيما قصد الشارح لانه يمكنه ان يقول ان اراد ان كل ادراك سابق على الحركة فهو ظاهر البطلان
وان اراد ان بعض الادراك سابق على الحركة فبعض الحركة ايضا سابق على الادراك فعموم الادراك عن الحركة في الجملة [ممنوع]
وجه التقدم في الوضع ثم قال فان بعض الادراك سابق على الحركة وبعض الحركة سابق على الادراك فما ينبئا على
لم اشار اليه بقوله ولكن يقال … الادراك على الحركة من حيث … بعدم احتياجها على الادراك بل احتياج الحيوان
اما احتياجها لاحتياجها الى الحي والحركة صارا متوازيين متساويين فهما في عدم الادراك انه انتهى التقدم
الطبيعي كما ذكره الامام … بل … فصل الحيوان فان الفصل
الحقيقي ربما لا يعلم بوضع مخصوص بعض لوازمه القريبة الواضحة فلا يعلم حقيقة فصل الحيوان وكان الحساس

٤٧

والمتحرك بالارادة ليس له في مرتبة واحدة وضعا موضع فصل الحقيقي فان لم يكونا فصلية في الحقيقة ولعل مراده هذا القدر فهو
كاف لاستشهاده تعريفا قوله واذا حضر شيئا عند شيء او مثاله للقابل لم يقول هذا اشارة الى ان ادراك المجرد
انما يحصل بنفسها في العقل لا بمثالها فانه في نفسه في مقابل مثاله فالحضور بنفسه لا يكون حضورا بمثاله لكن ليس كذلك لما
اولا فلانه … لم يستفيد … ان الارد الخارج عن النفس ان اريد الحصول صورة منه الحصول حقيقته واما ثانيا
فلانه لو حصل حقيقة المجرد في العقل فاذا تصور … يلزم حصول الحقيقة الواجبة عينها في تحليل وانه محال
والحق ان الادراك اما ادراك الماديات او ادراك المجردات اما ادراك الماديات فحضور منتزعة عن الحقيقة الخارجية
على التفصيل المذكور سابقا واما ادراك المجردات فاما ان يكون ادراك مجردات خارجة عن المدرك او ادراك مجردات غير خارجة
اما ادراك المجردات الخارجية فهو ايضا حصول صورتها ولكن لا حاجة فيها الى انتزاع واما ادراك المجردات الغير الخارجة [عنه]
حضور نفسها فقول الشيخ تصور لم يكون حقيقته يتمثل عند المدرك متناول للقسم الاول والقسم الثاني بتمثيله ما في التمثيل
ليس يجري حصول المثال حتى لا يتناول الا القسم الاول وبعض القسم الثاني بل حضور حقيقة الشي اما بنفسها او بمثالها
ولما كان حضور مثالها لا بد من ان يكون منتزعا عن الماديات اولا تتناول القسمين جميعا فقوله نفسه يقتضي تناوله بعض القسم
الثاني … اشكال فيه … ذلك احتاج في تعريفه الى ايراد ادراك الشيء وهذا الادراك فيه …
انه … الشيخ ليس تعريفا للادراك … تعريفه والادراك لم الشي ليس بمذكور في التعريف بل المعرف
وهو … ادراك الشي ولكن لم يجاب عن الايراد ان المراد بالتعريف ههنا ليس هو التعريف … المعرف وهو قوله [ادراكي]
الشي ولكن لم يجاب عنه الاول بان المراد بالتعريف ههنا المصطلح بل ما هو من اللغوي الذي هو تبيين الشي وتصويره
الثاني لم الشي … في التعريف بعينه لم يضر في قوله لم يكون حقيقته ثم الادراك لم كان عبارة عن تمثل الحقيقة [انما يكون]
في ذات المدرك ولو كان بالة … فما بها الادراك وهو … في القسم الاول … في القسم الثاني هو الذي يحكم الحقيقة
المتمثلة وهو معنى قوله يشاهدها ما به يدرك السؤال يستعمل المشاهدة في التعريف هو نوع من الادراك الموقوف
بالاخفى لان النوع اخص والجواب لم المشاهدة ليس مجرد الحضور والحضور اعم من الادراك العقلي والحسي [وليس]
فليس مجرد الحضور لا يكفي في الادراك فربما يحصل المدرك عند … النفس لا يكون مدركا لعدم التفاته اليه
والجواب ان الادراك ليس مجرد الحضور عند الحس بل الحضور عند النفس الحضور عند الحس او الصورة … [لم يكون]
لا حضور عند النفس وكلام الشيخ حيث اعتبر تمثل الحقيقة عند المدرك دال عليه قوله والعلم … فان
الادراك هو حصول شي عند النفس اما لحصوله في النفس او لحصوله عند الحس فحصوله عند الحس
لا يلزم لم يكون حصوله في الحس بل انما لم يكون حصوله فيه او حصوله في الة والة انما يحله كما في الابصار
فانه حصول الصورة المرتبة في الرطوبة الجليدية واما غيره لحصول الصور الخيالية عند الحس المشترك

فانه ليس حصوله في محل الحس المشترك بل في محل متصل به فوقه وان شئت المدركة الادراك مطلقا وهو حصول
الشيء عند المدرك اما ادراك حضوري وهو ان يكون نفس المدرك حاضرا عند المدرك واما ادراك انطباعي وهو ان
يكون صورته حاضرة عنده ولا شك ان المدرك اما ان يكون خارجا عن المدرك او لا يكون فان لم يكن خارجا عنه فادراكه
بحسب حصول حقيقته ولا يجوز ان يكون بحصول صورته وان كان خارجا عنه يكون ادراكه بحسب حصول صورته
لا بحصول حقيقته اما الاول فلانه لو كان ادراك النفس بحسب حصول صورتها لما بينها فلا امتياز لاتحادهما في الماهية
واللوازم والعوارض في الثاني اما ان الجلي لوجوب المغايرة بالضرورة وهلا وهي صفات النفس لو كان ادراكها بحصول صورتها
لاجتماع المثلان في محل واحد وانه محال ولهذا قسم المدرك في الخارج [illegible] المدرك الى غير الخارج ولم يقسم الى الذات
المدرك وغيره لان غير الخارج يساوي ذات المدرك وصفه القائمة واما الثاني فلانه لو ادرك حقيقة الشيء الخارج لحاصل
حصول نفس تلك الحقيقة او حصول مثاله والاول باطل كما حققنا [illegible] منهم من جعل الاضافة اعلم انا اذا ادركنا
شيئا فلا شك ان ذلك الشيء يتميز ويتحد عند النفس فلا يخ اما ان يكون ذلك الشيء في النفس او خارج عن النفس فان كان في النفس فهو الصورة
[illegible] وان كان من خارج النفس [illegible] عند النفس لا يكون الا بحسب اضافة النفس اليه لما تظهر الشيء عند النفس
الصورة المحسوسة [illegible] خارجة عنها لا فيها [illegible] لم يقوم بعضهم على دفع الاشكالات الواردة على
القول بالصورة ذهبوا الى ان الادراك اضافة للمدرك الى المدرك وهو باطل اما اولا فلا وجود الاضافة يتوقف
على وجود المضافين فلا بد ان يكون المدرك موجودا اما في الذهن فيكون صورة وهو الذي نحن بصدده واما في الخارج ولا يكون
المدرك الا موجودا في الخارج فلا يكون موجودا في الخارج لا يكون مدركا واما ثانيا فلانه يلزم ان لا يكون ادراك جهل
لان الجهل انما يكون اذا لم يكن المدرك مطابقا للخارج وقد تقرر ان كل [illegible] مدرك موجود في الخارج على ذلك التقدير ولا يقال
ما ذكرتم وارد على القول بالصورة ايضا فان الصورة المطابقة للمعدوم اما ان يكون صورة للاشيء او صورة شيء والاول
محال لان اللاشيء لا مثال له ولا صورة وان كان صورة شيء فاما ان يكون ثابتا في الذهن او في الخارج والاول باطل لان
الثابت في الذهن ليس ماهية المعدوم بل صورته والثاني ايضا باطل لانه يلزم وجود المعدوم في الخارج وهو محال
وايضا يلزم ان لا يكون ادراك جهلا لان صورة الشيء لا بد ان يكون صورة شيء موجود في الخارج والا لكان اما صورة اللاشيء
او صورة شيء ثابت في الذهن وقد بان [illegible] انا لا نقول انها صورة شيء في الذهن وليس معنى صورة الشيء ان
ذلك الشيء موجود في العقل وجودا غير اصيل لانها مثل الشيء فههنا العلم والمعلوم واحد متغايران [illegible] في الخارج
الا باعتبار [illegible] بالذهن [illegible] معلوم باعتبار ماهيتها [illegible] لا ان المعلوم موجود
فان العلم هو الصورة الحاصلة في العقل والمعلوم هو الموجود الخارجي [illegible] ما ذكره الشيخ ليس بتعريف
للادراك كما سبق لانه نقول معرفة الادراك بالمدرك ومعرفة المدرك موقوفة على معرفة المدرك فهو تعريف دوري
اجاب بان ما ذكره ليس بتعريف للادراك بل تعيين لمعناه فان النفس تعقل معاني متعددة منها معنى الادراك

68

لكنه بالا يعرف انه اي معنى من المعاني فاراد [illegible] ذلك عرفنا انه اسم لذلك المعنى دون غيره وفي تعيين معناه فائدتان
احدهما انه مقول على الاحساس والتخيل والتوهم والتعقل بمعنى واحد ليعرف حاله انه متواطئ عليها او مشكك
والاخرى ان [illegible] من الفلسفة فهموا من كلامهم ان المدرك الجزئيات الآلة وقد تبين مما لخصه الشيخ ان معنى الادراك
ان الادراك سواء كان بالآلة او بغيرها فصورة المدرك حاصلة عند النفس غاية ما في الباب ان الادراك ان كان بنفسها
فالصورة حاضرة في النفس وان كان بالقوة الحاسة فالصورة تحصل فيها او في آلتها والمدرك في كلا القسمين هو النفس
[illegible] من اعتراضات الفاضل [illegible] ثلثة اعتراضات الاول [illegible] فقال [illegible] انا اذا ادركنا شيئا تميز ذلك
الشيء عند العقل [illegible] ذلك الشيء يجب ان يكون موجودا في العقل لم لا يجوز ان يكون صورة قائمة بنفسها او ببعض
الاجرام الغائبة [illegible] النفس اليها او [illegible] والثالث انه لو كان الادراك
حصول صورة مساوية للمدرك في العقل فاذا ادركنا السماء حصل عندنا صورة مساوية للسماء فيلزم انطباع الكبير في الصغير
والجواب عن الاعتراض الاول [illegible] الصورة الذهنية لم يكن مطابقة للخارج كان جهلا [illegible] لو كانت صورة
ذهنية لحقيقة خارجية اما اذا كانت صورة ذهنية لم يتحقق لها في الخارج [illegible] فلا يلزم الجهل والشارح
لم يذكر هذا الوجه في الجواب لانه نبه عليه بقوله فيما سبق الجهل هو كون الصورة الذهنية الحقيقية الخارجية غير مطابقة
لها وثانيها ان الادراك [illegible] بالاضافة لان الادراك [illegible] بالمطابقة واللامطابقة ولو كان اضافة لامتنع
وجودها اذ لو كانت [illegible] لزم ان لا يكون الادراك الا موجودا في الخارج كما ذكر من قبل اذا امتنع وجودها امتنع وصفها
بالمطابقة واللامطابقة وفيه نظر لانا نقول لم لا يجوز ان يكون بعض الاضافات الادراكية موجودا في الخارج وبعضها
لا فيصح اتصافها بالمطابقة وعدمها والجواب عن الثاني اما عن احتمال كونها صورة قائمة بنفسها فلان الكلام [illegible]
في ابطالات [illegible] ان يكون لها صورة موجودة في الخارج [illegible] واما عن احتمال وجودها في الجسم
[illegible] العالم [illegible] في البراهين [illegible] القول بالصور القائمة بنفسها او بغيرها ان كانت كافية
في الادراك يجب ان يكون كل [illegible] وهو باطل وان لم يكف في الادراك فلا بد من حالة زائدة عليها للنفس
بها يحصل الادراك والادراك ليس تلك الصورة بل تلك الحالة والجواب عن الثالث انا لا نسلم انه لو حصل صورة
مساوية للسماء يلزم انطباع الكبير في الصغير انما يلزم لو كان محل الصورة صغيرا وصورة الكبير كبيرا وهما ممنوعان سند
المنع الاول [illegible] ثلثة احتمالات احتمال انطباع الصور في مادة الجسم [illegible] في القوى الجسمانية او في النفس
على قول من زعم ان الادراك حصول الصورة في النفس وان كان بالآلة ولا [illegible] الصورة الكلية واما
سند المنع الثاني فاحتمال ان يكون صورة الكبير صغيرة وان ساوته في الماهية كالكبير والصغير من افراد الانسان واستبعاد
انطباع الكبير في الصغير وارد على القول [illegible] في سائر الادراكات [illegible] والتخيل
واما في سائر الادراكات من السمع والشم والذوق وغيرها فلا [illegible] صغير ولا يلزم انطباع الكبير في

الصغير والكبير في الموضع مع تحصيل لما هيتها في الابصار فعلى القائلين بالشعاع و اما في التخيل فعلى
مذهب صاحب البركات هذا محصل ما ذكره وفيه ضعف اما اولا فلان صورة الانسان مثلا في التخيل والابعاد
لا تتصور لو كانت في الة او في النفس لكانت لا تنقسم او النفس متحققة سلب المقادير والابعاد لا تنافي صفته
لها و اما ثانيا فلانا نلاحظ الصور على ما كانت عليه من المقادير في الابعاد متمايزة الاقطار والجهات وكيف يكون
صغير لا نلاحظ الف ذراع فكيف يكون نصف ذراع لم يكن في جزء الدماغ لا دستقر في الجبال والتلال
والبحار والجماعات وجبال شامخة وتلال عظيمة ومسافات نائية ومحادات بل نصف الفلك بكواكبه على ان
قوله الاستبعاد ليس من ادلة كلام مستدرك لان السائل لم يورد السؤال على سائر الادراكات لا على سائر
الابصار على مذهب الشيخ في ذكر الكلام اصلا والحق في الجواب ان حصول صورة المقادير والابعاد
في الالة مسلم فان المقادير والكبر والصغر انما هي باعتبار تعينها لا بالصورة ففرق بين حصول الشيء في العقل
وبين حصول صورته فيه فان المحل بالنسبة الى حصير كبيرا او صغيرا و بالنسبة الى غايته حدود كما عاقلا
لا الادراك معنى احد بمعنى ادراكها في عقولنا وحدها الحالة التي لنا في تصور الموجودات من الحالة التي لنا في
تصور المعدومات والممتنعات واذا كان يجاب في تصور المعدومات بحوار تسام الصور فليكن جاريا في تصور
الموجودات لو كذلك ومنها حصول الاستدارة تقرير السؤال على ما ذكره الامام انه لو كان الادراك بحصول
المدرك عند المدرك فاذا عقل الاستقامة والاستدارة لزم الحرارة والبرودة كان العاقل مستقيما مستديرا حارا
باردا وانه محال اجاب بان الاستدارة اذا كانت جزئية فمحلها الالة وغايته ان الالة لم يكن بكذا الا مستديرة
لكن لا يلزم منه ان يكون العاقل مستديرا ولو كانت كلية لم يلزم ان يكون محلها مستديرا وهذا الجواب ليس كما ينبغي
لان السؤال لو وجه في الاستدارة الجزئية والاستقامة الجزئية يلزم ان يكون الالة مستقيمة مستديرة معا وانه محال
ولو وجه في الكليتين يلزم ان يكون النفس مستقيما مستديرا اذ ليس معنى المستقيم والمستدير الا ما فيه الاستقامة
والاستدارة وقد حصلتا في النفس بل الجواب ان المستدير ما فيه استدارة خارجية اي عينية لا ما فيه استدارة وكذا المستقيم
ما فيه استقامة خارجية اي عينية الاستقامة واما ما فيه صورة الاستقامة والاستدارة فلا يلزم ان يكون مستقيما مستديرا
ثم قال واما الحرارة فانها لا تقتضي كون محلها حارا فان الحار هنا صورة حصول الحرارة لا عينها سلمنا الحرارة انما
تعني الحرارة لكن لا نجعل حارا لو كان قابلا للحرارة فهو ممنوع ولو سلم انه قابل فانما يصير حارا لو كان خاليا عن
ضد الحرارة والجواب هو ان الحار ما فيه عين الحرارة لا صورتها وصورة الحرارة وان شاركت الحرارة
الخارجية لا في الحار نفسه ما فيه ماهية الحرارة مطلقا بل ما فيه الحرارة الخارجية و اما الجواب الثاني والثالث
ضعيفان لان الحرارة اذا حصلت في النفس فكيف لا يكون قابلا لها وكيف يجوز حصول ضد الحرارة فيها معا قطعه
و اما اجتماع الضدين فان الامام الحجة التي ذكرها الشيخ لم يتم الا ان المدرك حاصل في الذهن واما ان الادراك
ذلك الحصول او امر آخر وراءه فذكر بيان دلالة عليه والحق عندنا ان الادراك ليس عبارة عن حصول ذلك

الصورة بل عن حالة نسبية اضافية اما بين القوة العاقلة وبين ما هية الصورة الموجودة في العقل او بينها و بين الامر المتصور
في الخارج وانا انما قلنا لو شكلنا انا اذا ادركنا شيئا يتميز ذلك الشيء عند العقل و يظهر عليه بمعنى ادراك الشيء الا ظهوره
وتميزه عند العقل ثم لما يتميز ذلك الشيء المتميز موجود في العقل ولا معنى للصورة الا الموجود في العقل بمعنى ذكره جزما
لان الادراك ظهور الصورة وحصولها عند العقل وهذا امر جلي لا يحتاج الى بيان نظر ثم ولا بل على ما عندنا ان ادراك السواد
ليس عبارة عن حصول ما هيته الشيء لكان الحائط الموصوف بالسواد مدركا له لان السواد حاصل له والجواب ان الفرق
بين حصول العرض لموضوعه وبين حصول صورة المدرك للمدرك فان الاول الحصول بوجوده اصيل والثاني حصول
غير اصيل لا اصيل ومنها ان حقيقة الادراك لو كانت عبارة عن حصول الشيء للمجرد لكنا اذا تصورنا موجود الشيء جسم ولا جسماني
واعتقدنا حلول السواد فيه وجب ان نقطع في كون حكما لموجود عالما بذلك السواد وليس كذلك فانا نعلم العلم بانه يقع ليس بجسم
ولا جسماني ونعتقد فيه كل في انه يعلم ذاته ونعلم كونه فاعلا للجنس فعلمنا ان كون الشيء عالما مغاير للحصول ذكر الشيء ... هذه
الشبهة والجواب عنها ما قررناها الامام الشارح جعلهما شبهتين الشبهة الاولى ظاهرة وتقرير جوابها ان حصول السواد للمجرد
لا يكون حصول عين السواد وهو محال لانه على سبيل حلوله في الاجسام وان اريد حصول صورة السواد فلم لا يعقل
جزم نعلمه به ولا نه معنى العلم واما الشبهة الثانية فتوجيهها انا نعلم ان الشيء مجرد ونعلم انه مجرد حاصل لذاته ونعلم انه
فاعلية الغير حاصلة له فلو كان العلم حصول الشيء للمجرد لم نشكك في ان الشيء عالم بذاته وبفاعليته وتقرير الجواب ان حصول
الشيء للشيء يكون على وجه الحضور و على وجه لا على ذكر الوجه الاول بيان العلم مطلقا يحصول انه يتم لذاته وحصول فاعليته على سبيل
الحضور وقطع بكونه تم عالما بذاته وفاعليته واما التشكك للعموم تحقق ذكر العقيد وانما جعلها شبهتين لان الاولى علم الادراك
والثانية علم الادراك الحضوري و بينها على تخطئة الامام وصف المجرد بالسواد واقرأ شنع عليه بانه جهل وسبق في جهتها
ان تعقلنا لذاتنا لم يكون نفس ذاتنا او امرا زائدا عليها والاول باطل لوجهين احدهما ان تعقلنا لذاتنا لو كان نفس
ذاتنا فعلمنا بعلمنا بذاتنا اما ان يكون نفس علمنا بذاتنا او لا يكون فان كان وجب ان يكون علمنا بعلمنا بذاتنا نفس
ذاتنا الذي علمنا بعلمنا بذاتنا عين علمنا بذاتنا وعلمنا بذاتنا عين ذاتنا فيكون علمنا بعلمنا عين ذاتنا لكن علمنا بذاتنا حاصل
فيكون علمنا بعلمنا بذاتنا ايضا حاصلا بالفعل ولكن من سائر التركيبات ما يكون الامور الغير المتناهية موجودة بالفعل وهو
محال نوهمه والعلم بكل نفس علمنا بذاتنا لم يكن علمنا بذاتنا نفس ذاتنا لانه لو كان علمنا بعلمنا بذاتنا نفس علمنا
بذاتنا والمغايرة خلف فيه والجواب ان علمنا بذاتنا حقيقة الذات وبين الحقيقة مغايرة وتحقيقه ان علمنا بذاتنا الاحضرته
الذي ان ذاتنا حاضرة لذاتنا وليس لعلمنا الا امرا واحدا وهو الذات وهو ذاتنا لكن فيه تغاير بحسب الاعتبار فان ذاتنا باعتبار
انه حاضر مغاير له باعتبار انه حاضر له وهو باعتبار انه حاضر معلوم باعتبار انه حاضر له عالم ما تعدد ليس للعجب الا عتبار وهو ما
ينقطع بانقطاع الاعتبار فلا يلزم وجود الامور الغير المتناهية بالفعل الوجه الثاني ان العلم بذاته لو كان نفس ذاته لكان العلم

حصول الشيء للشيء لان حصول الشيء للشيء يقتضي تغاير الشيئين كما في الاضافة والاتحاد والجواب ان التغاير بحسب الاعتبار كاف
في العلم فان قلت فكيف التغاير بحسب الاعتبار في الاضافة والاتحاد اجاب بانه كما في الاضافة ايضا واما في الاتحاد فلان
لان المتحد عين ان يكون مغايرا بالذات مع الموجود فكل مسلوم التغاير بالذات ومنها ان الصورة تحصل في الخيال ولا يحصل
ادراكها الا اذا طالعنا الحس المشترك وكذا الصورة ينطبع في الجليدية والابصار لا يحصل الا في الملتقى العصبي ولذا
ابصرنا الشيء الواحد شيئين لان المنطبع في كل واحد من الجليدية شيء صورة اخرى فلا يكون الادراك بمجرد حصول القوة
ولا يلتقط الادراك بحث الصورة بل الادراك حال نسبته اضافية ما اذا ابصرنا شيئا فان نقوشنا الباصرة نسبة خاصة
الى نقوش الصورة يحصل في الخيال او الجليدية لمعة قوله والادراك يكون الحس المشترك او في ملتقى العصبين نسبة ادراك
وجهان وراء الاعتراض في ذلك الامام فقط فهو وانواع الادراك اربعة لان المدركات اما جزئيات مادية او غير جزئيات مادية
اما الجزئيات المادية فاما محسوسة او غير محسوسة والمحسوسات اما ان يتوقف ادراكها على حضورها وهو الاحساس
او لا يتوقف وهو التخيل وادراك غير المحسوسات هو التوهم واما غير الجزئيات المادية فاما ان لا يكون جزئية او كلية او يكون
جزئيات غير مادية وايا ما كان فادراكها التعقل الا انها اذا قيست بمدرك واحد كانت مطلقة لانه يحس ثم يتخيل
ثم يتعقل وسقط اعتبار التوهم لان الموهوم غير المحسوس والتمثيل بالابصار لانه الاظهر والا فالحس اعم من الابصار و
السمع او الشم او الذوق او اللمس فانا لما احسسنا شيئا حصلت عند الحس الا صورة الملموس مع حضور المادة و
بالغواشي الغريبة وكذلك الجواهر لا حر والبرد وهي الغواشي الغريبة العوارض التي يلحق بحسب المادة في الوجود
واما لوازم الماهية فلا تكون غريبة عنها ولا يمكن زوالها والغريبة بكل اذا ابعنا عن الماهية وثبت الماهية عند التعقل
والجزئية مختص بحال الاحساس والتخيل فجعل الامام قوله لو ازيلت عنه لم يؤثر في كنه ماهيته بغير الغواشي
معللا هذا بذلك عنها لوازم الماهية لان زوالها موجب زوال الماهية بل لا هي بالعكس فيما يمنع امكان زوال جميع
الغواشي الغريبة واختصاصها بحال الاحساس في التخيل بل المختصة بها الغريبة المتشخصة لكن لا ينبغي للغواشي الغريبة
بما ذكر الشارح قوله وقد اورد في هذا الموضع سؤال وهو انكم ذكرتم ان العقل يقدر على ان ينتزع من الاشخاص صورة
كلية مجردة عن جميع العوارض الغريبة وهذا الحكم مشتمل على امرين احدهما ان الصورة العقلية مجردة عن جميع العوارض
الغريبة والاخر انها كلية مشتركة بين كثيرين وهما باطلان اما الاول فلان الصورة العقلية جزئية حالة في النفس
جزئية حلول العرض في الموضوع فيكون تشخصها وعرضيتها وحلولها في النفس ومقارنتها لصفاتها عوارض لها وجليلها
عن ماهيتها فتلك الصورة لا تكون مجردة عن سائر العوارض الغريبة واما الثاني فلان الصورة الموجودة في نفس زيد
لا تكون حاصلة للافراد التي وجدت قبل زيد والافراد التي توجد بعد زيد لان وجودها في قوة في نفس
فلو كانت حاصلة لكل الافراد لزم وجود الكلي بدون الجزء وانه محال واذا لم تكن حاصلة لم تكن مشتركة بينها فلا تكون

كلية

واجاب بان الكلي المجرد عن العوارض غير الصورة العقلية فان الخبر كل هو الموجود في الخارج الا هو حجر للافراد
وهو ايضا في نفسه مجرد عن العوارض في الصورة العقلية لكانت جزئية الا انها لما كان المعلوم بها هو هذا الكلي قيل انها كلية مجردة
بالعرض والمجاز والحاصل ان الكلي المجرد ما له الصورة وانما تسمى الصورة كلية لانها صورة الكلي لا لانها نفسها كلية قوله
الشارح القول بان الكلي موجود في الخارج باطل اذ لا شك ان زيدا في الخارج انسان وعمرا انسان آخر فلا انسان المشترك
بينهما في الخارج اما ان يكون موجودا في كل منهما فيلزم ان يكون شيء واحد بالذات في امور متعددة وانه ضروري الاستحالة واما ان يكون
موجودا فيهما فلا يكون الموجود واحد منهما بعض الانسان بل جزء منه وبعض منه بعضه واذا انتفى الانسانية ليست
شيئا واحدا في الخارج فلا انسانية الواحد لا توجد الا في العقل كونها اعتبار الاعتبار بحسب الذات وهذا الاعتبار صورة
شخصية بعينها بتشخصه واعتبار بحسب مطابقتها للاشخاص وهذا الاعتبار كلية ومعنى مطابقتها انها لو تحققت في الخارج
بعين الاشخاص لكانت تلك الاشخاص لو تجردت عن المشخصات يحصل في العقل كان عين تلك الصورة وبهذا اسقط السؤال لان اما
الاول فلان المراد بتجرد الصورة العقلية ليس انها مجردة عن مطلق العوارض بل عن العوارض الخارجية والتي فيها
بالعوارض الذهنية لا تنافي ذلك واما الثاني فلان الصورة العقلية ليست الا للاشخاص الخارج ولا يلزم انها مشتركة لانها
اشتراكها ليس معناه انها حاصلة في جميع افراد الخارج بل معناه مطابقتها للافراد وهي متحققة والصورة العقلية بهذا الاعتبار اعني
باعتبار المطابقة هي التي سماها المتقدمون كلية وسماها المحققون والمتاخرين معقولة واما ماهيته وانه برئ عن اللواحق
المادية فقد عرفته في الدرس السابق ان الشيء اما ان يكون ماديا او غير مادي فان كان ماديا كالحجم والشكل واللون يحتاج في
ان يتعقل حتى يتجرد اولا عن موادها ثم يتجرد او يستعار ثم يتجرد بالكلية فان الصورة التي يحس بها يحضر عند المدرك مع المادة
واذا تخيلت يتجرد الا انها لا يحتاج الى المادة لو غابت او بطلت لم يبطل الصور الخيالية الا انها لا يتجرد عن اللواحق
الغريبة فانه يتخيلها على حسب الصورة المحسوسة على قدر معين وكيف معين ووضع معين واذا تعقلت تجردت عن المادة
ولواحقها واما الوهم فهو يدرك معنى كما مر من المعاني جزئية ماخوذة من الصورة وهي ليست باصلها المرتبة المدركات
في التجريد واما غير المادي فهو معقول بذاته لا يحتاج الى تجريد فقوله الشيء الذي لا يتعلق المادة اصلا ولا باللواحق
المعنوية فليس يمكن ان يلحقه شيء من خارج ذاته لحوقا غريبا فيقتضيه يشتمل على تكرار او استدراك لان قوله لا يتعلق
باللواحق الغريبة ان اريد به عدم امكان لحوق اللواحق الغريبة فكانه قال ما لا يمكن ان يلحقه اللواحق الغريبة
جنى لا يمكن ان يلحقها وهو تكرار وان اريد عدم لحوقها بالفعل فهو استدراك اذ يكفي ان يقال المجرد عن المادة لا يمكن ان يلحقه
غريبة ضرورة ان لحوقها لا يكون الا بسبب المادة والجواب ان المراد لوازم الماهية وقوله وهذا يصح بان لوازم
لا تسمى الغواشي الغريبة انما تتم لو كان مقصوده التي يلزم ماهية من حيث هي صفة كالشفقة للواجب الغريبة وهو
غير لازم لجواز ان يكون صفة بخصوصه وقوله ولا يمكن الشيء الا لم يمكن تفرع مع عدم لحوق الغريبة قوله

اجرد ما لم يجرد ولا يتفكر الا بالماهية فان تكلفت بحسب الحفظ فيلزم ان يلحقها في افرادها عوارض غريبة وعوارض
مشخصة والاخر انه معقول بذاته لانه لا يحتاج الى تجريد وانت تعلم ان الفرع الاول لا حاجة اليه في بيان المطلوب
الذي هو بصدده فهو ادخال اجنبي في البيان ثم كان بيانه يقول لما ثبت بالبرهان ان جميع العقول والنفوس مع انها
من المادة ولوازمها معقولة بذاتها فاحتاج بعضها لعلة من جانب ما هو من شانه ان يعقل فان استعداد ما للعلائق
الجسمانية يمنعها عن ادراكها ويظهر من هذا ان الجزئيات تعقل ذاتها وغيرها من المجردات لان ذواتها معقولة
بذاتها وليس لها عائق ومانع فكل مجرد عقل وعاقل ومعقول لذاته واما النفوس الناطقة فهي ايضا تعقل ذاتها
اذ لا عائق لها عن ذاتها واما غيرها من المجردات بعد التعلق الجسماني فيمنعها عن ادراكه وفي الصدر جوابه بل
يعود الى العقل وهو الظاهر واما اعادته الى ما هو بريء من الشوائب فهو المعقول فهو حسن لكون جوابه بل وجاب
عما استدرك او يكفي ان يقول واما البريء من المادة فهو معقول بذاته ولعل من شانه ان يعقل اي يعقل ذاته ثم ههنا
بحثان الاول انا اذا تعقلنا حيوانا والجسم فلا يخلو اما ان يعقل مادته او لا فان لم يعقل مادته ولا يحصل تعقل
ذلك الجسم لعدم تعقل جسمية جزئية وان تعقلنا مادته فالمادة لا يخلو من يعقل المادة وجوابه ان الموجود ثلثة
اقسام احدها العارض للمادة من الصور والاعراض وثانيها المتعلق بالمادة لا تعلق العروض كالجسم وكالنفس
المتعلقة بالمادة وثالثها المنقطع الوجود عن المادة لا تعقل في القسم الاول يحتاج في تعقلها الى التجريد عن المادة والقسم
الثاني لا يحتاج الى الانتزاع عن المادة لكونه غير مخلوط بالشوائب المادية انما يعقل بعد تجريده عنها واما القسم
الثالث فلا حاجة في تعقلها الى عمل اصلا الثاني ان كل المعاني التي يدركها الوهم مثل الحسن والقبح والصداقة
والعداوة ليست جزئية بل متعلقة بالجزئيات والتعلق بالجزئيات لا يوجب الجزئية والكليات لم يتعلق بالجزئيات لا
توجب الجزئية الا انها لا ينافيها والوهم لا يأخذ المعاني الا مخصوصة بحيث لو قدر تعري صورة الذئب
لم يتصور ادراك عداوته للشاة ولا ينافي ما قال انها بالجملة سواء كان هيولى او موضوعا ثم سال بان التجرد ولا
يمكن تعقلها معا لان لكل [illegible] المشكل المخصوص بصورتها فلا يكون المادة مانعة عن تعقل الحال والاجسام
بانه متى قبلت بعض العقل صور الماهيات المعقولة في العاقل كان المادة مانعة عن المعقولية لا غير وذكر
لان ما لا يقوم بمحل كان ما كان ذاته يكون حقيقته حاصلة لذاته فهو معقول لذاته لان ذاته عاقل لذاته وكل
ما يقوم بغيره لم يكن حقيقته حاصلة لذاته فلا يكون ذاته عاقلا لذاته فلا يكون معقولا لذاته لانه لا يحتاج كونه
الى عمل بخلاف غير المعقول لذاته فانه لا بد من عمل به عمل يصير معقولا بالفعل ونحن نقول انا ان المقتضى
لا يحتاج [illegible] تسليم المقدمات لم [illegible] تعقل الحال والمحل معا وذكر [illegible] وتفصيل الشارح
هو قوله كل قائم بذاته فهو عاقل لذاته بالحجة فان شرط تعقل الذات ادراك القيام بالذات في الوجود وذكر انه

ودليله

مطلقا كل حال يحتاج في كونه معقولا الى عمل بالقوة العقلية ويرد عليه ايضا النقض بصفات المجردات فانها معقولة والمجردا
بغير عمل وكلام الامام مبني على ان اللام في قوله فهو معقول لذاته صلة العقل واما الشارح فحملها على لام التعليل
وشرح بقوله وهو معقول بذاته فكانه هو الظاهر او معناه ان المجرد عن المادة وعلائقها اذا نظرنا اليها من شانه ان
يصير معقولا للغير ولا يحتاج فيه الى عمل ثم قال الشارح الجواب المراد بما قاله ههنا المعقول لا مطلق الحال لورود النقض بالصور
العقلية وصفات المجردات ومعنى منع المادة عن كون الشيء معقولا لان المادة من شانها ان يصير الاشياء الحالة فيها
اشخاصا فيه من حيث انها شخص ولا مواد الحالة فيها من حيث انها اشخاص فلا يكون معقولا لضرورة كونها واحدا واحدا
قابلا للانقسام الحسية وامتناع قبول الصور العقلية اياها واذا جرد عن التشخصات صارت معقولة [illegible]
قوله وهذه القوى ينقسم الى مدركة القوى الباطنة اما مدركة او معينة على الادراك والمدركة اما مدركة للصور ويدركه
للمعاني والمعينة على الادراك حافظة او متصرفة والحافظة اما حافظة للصور او المعاني وهذا الادراك دليل عن الحصر فلا شك
في احتمال وجود غيرها لكنا لم نعرفها من انفسنا الا خمسة بعد الحواس الظاهرة والغرض من التقسيم ضبطها واعلم
٢ ان تعين الافعال اعني ادراك الصور والمعاني وحفظها والتصرف فيها لا شك في وجودها ومن المستبعد الانسان
النفس تلك الصور والمعاني وحفظها والتصرف فيها لا شك في وجودها ومن المحتمل ارتسام النفس تلك الصور
والمعاني وحفظها لكونها جزئية جسمانية فلا بد لكل معنى من تلك الافعال من قوة جسمانية يكون مبدا له وهذا ضروري
لا سبيل الى انكاره لكن يحتمل ان يكون قوة واحدة تكون مبدا لتلك الافعال بحسب ما مختلفة فالغرض في هذا الفصل
بيان تعدد تلك القوى [illegible] والحاصل ان الموجود في الخارج نقطة دون نقطة لا شك انها لا [illegible]
ارتساما في الحس والاتصال للارتسامات لسرعة البصر لان كل [illegible] ارتسام للنقطة بحسب مقابلها [illegible]
حدود المسافة حتى اذا النقطة عن المقابلة زال الارتسام فلا اتصال للارتسام في البصر بل هو يتصل بكل الارتسامات
فيها حتى يرتسم فيها صورة النقطة في حد من الحدود يبقى فيها الى ان يتصل بها صورتها في جزء اخر وهي الحس المشترك الذي
او الخطوط [illegible] المحسوسات كانت مشاهدة [illegible] الكلام في الاول ذكر انه [illegible]
واما قوله والمقابلة لا يحصل في آن فهو كذلك لانه لو بقيت المقابلة في حد من المسافة زمانا لا ينقطع الحركة
والكلام في استمرارها وايضا لو كانت المقابلة في زمان لم يكن محسوسا [illegible] الزمان لا ينقطع فلا يكون المشاهدة
خطا ممتدا لكنه داخل في هذه المقدمة لا [illegible] بل يكفي ان حال تلك النقطة في كل حد من حدود المسافة
محسوسة مشاهدة لكل [illegible] اي حد فرض ليس لا يحسب بقائها في البصر حتى اذا زالت الابصار
فلا يكون اتصال الارتسامات في البصر بل الى الحس لا يحتاج الا الى [illegible] في جزء اول الاجزاء
مع بقاء المشاهدة واما المقابلة آنية او زمانية فلا حاجة اليه فيحل قوله لم لا يجوز ان يكون اتصال الارتسامات

توجيهه أن يقال لا نم أن اتصال الارتسامات أو الملتقى في البصر يكون في قوة أخرى لِمَ لا يجوز أن يكون في الهواء فإن
إذا حصلت في جزء من الهواء تشكلت ذلك الجزء الهوائي بشكل تلك النقطة فإذا انتقلت إلى المكان الثاني
عن ذلك المكان انتقل شبهها إلى ذلك الجزء الهوائي على ذلك الشكل فحسب انضمام اتصال الارتسامات في الهواء يتصل
الشكل في الآخر كما لو فرض المتعاقبون في محل واستخبر بأن اتصال التشكلات الهوائية لا يكفي في مشاهدة
الحدة بل لا بد مع ذلك من القبل سكون الهواء يكون النقطة واتصال السكونات كاتصال التشكلات في كان الإمام قابلا
ملوح لم يطابع شرحه ثم قال لم لا يجوز أن اتصال الارتسامات في البصر يتوقف على الارتسام في البصر على ذلك
فإن قلت ترتيب البحث يقتضي تقدم هذا المنع على المنع الأول حتى يقال لا نسلم أن اتصال الارتسامات
وليس كذلك لكونه لا نسلم أنه إذا لم يكن في البصر يكون في قوة أخرى لِمَ لا يجوز عنه وليس المنع
الإمام فإنه قال إنا نرى من القطر مرتبا على ما وجهه الإمام فإنه قال إنا نرى القطر النازل خطا مستقيما
الجواب لا ... المشاهد ليس بموجود في الخارج فلا يكون موجودا في قوة ...
فإما أن يكون في قوة البصر أو في قوة أخرى ... فيقال لا نسلم أن الخط ليس بموجود في الخارج بل
لاتصال تشكلات القطرة الخارج ... لكن لا يجوز ... الاتصال الارتسام
فيه والمغايرة للشارح توجيه الدليل وجب عليه تغيير ترتيب المنع ... أو الجواب
الأول وهو المنع الثاني ... ولما أن الشرط لو بقي ... الحظ ... لعدم ... في ذلك
الموضع وعدم ... الثاني ... وهذا لا ... الأولى ... لقوة المشاهدة
في الخارج بأن القوة إذا أدرك البصر ... فيدرك الشيء الغائب عن البصر
ليس هو لا ما أدرك البصر ... الجواب عن المنع الثاني وهو أن إدراك ... لا يقابل
ولا في حكم ما يقابل مستحيل ... أن النائم يشاهد في منامه أمورا ... والمرضى
يشاهدون عند تعطل حواسهم صورا ... في الخارج ... بل لا توجد إلا ... أمثالها والرؤيا
يتخيل في ... أوقاته أمورا لم يشاهدها أولم يشاهدها على سبيل المشاهدة وليس إدراك إلا إدراك
هذه النفس المشتركة ... يكون مشاهدا ... تخيلا ... واستدل على وجوده
الباطنة بعنى إذا رجعنا إلى أنفسنا ... المحسوسات إذا كانت حاضرة ارتسمت صورها في الحواس ... إلا
الحس المشترك وهو المشاهد ثم إذا غابت ذات المشاهدة ... لكن ... تلك الصور ... الخيال ولو
بقاؤها ... مجتمعة في قوة من القوى الجسمانية لم ... وهي الخيال ... في توقع ...
الدليل على تغاير القوتين ... احتجوا عليه بوجهين أحدهما أن الحس المشترك قابل للصورة القابل غير الحافظ

بحثه ومثال أما الحجة فلأن مبدأ القبول لو كان مبدأ الحفظ كان المبدأ الواحد مصدرا لأثرين والواحد لا يصدر
عنه إلا الواحد وأما المثال فهو أن الماء له قوة قبول الأشكال وليس له قوة حفظها وهذا الدليل منقوض بالخيال
فإنه لو وجب أن يكون القابل غير الحافظ لم يكن الخيال حافظا ضرورة أن حافظ الشيء قابل له ثم إن الحجة ضعيفة لما سيأتي
من إبطال أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد وأيضا ينتقض بالحس المشترك فإنه يدرك أنواع المحسوسات وبالنفس
تقبل الصور العقلية ويتصرف في البدن هذا ما ذكره الإمام والشارح غير تعرض له سوى عن ترتيبهما الوجه
حتى قدم ضعف الحجة على نقض الدليل وأخر نقضها وعبر عن النقض بالمعارض على ما هو عادته أجاب
نقض الدليل بأن اجتماع القبول والحفظ في شيء لا يدل على أن مبدأهما واحد لجواز أن يكون صوله بحسب المادة والحفظ
بحسب القوة في الأرض فإنها تحفظ الشكل لصورتها أو لكيفية اليبوسة وتقبله بحسب مادتها فكذا الخيال لا يمكن
في محل جسماني فقبوله لأجل مادته وحفظه بقوة الخيال وأما أن فيها شيء قبل على تغاير المبدأين للحفظ
والقبول فههنا ممنوع فإن الإمكان تحقق الحفظ بدون القبول إذا عرض آفة للمقدم البطن المقدم لا يدرك
الشخص صورة ما ويعود زوال المرض بعض الصور التي كان قبل المرض يحفظها فلا بد أن يكون مبدأ إدراك
الصور مغايرا لمبدأ حفظها وهذا الجواب لو صح فهو دليل برأسه غير ما نقله الإمام فإنه ليس يستدل
بافتراق القبول والحفظ على تغايرهما على تغاير مبدأيهما بالحجة والمثال ولو استدل بافتراقهما لم يحتج إلى الحجة والمثال
على أن قوله اجتماع القبول والحفظ لا يدل على وحدة مبدأيهما مستدرك في الاستدلال بل يكفي أن يقال يجوز أن
يكون تغاير المبدأين ... التغاير بل الافتراق في هذا الاستدلال فقد يكون الإدراك لا يحصل بمجرد حصول
حصول الصورة في الآلة بل بحصولها عند النفس بحصولها في الآلة فجاز أن يكون مبدأ الإدراك والحفظ واحدا ويكون
الصور حاصلة في القوة محفوظة وينعدم الإدراك لعدم حصولها عند النفس بافتراق القبول والحفظ
لا يستلزم تغاير المبدأين وأما قوله والمعارضة بالحس المشترك والنفس ليس بشيء لأن جواب النقض يجب
أن يكون بعدم ... على أصل الدليل ولا يجوز أن يكون الواحد مبدأ للكثير إلا بالواسطة أو بالجهات فليجز
في مبدأ القبول والحفظ يكون واحدا ومبدأهما ... على أن القبول انفعال لا فعل والحافظ يصدر عن قوة
واحدة فعل ويرد عليها انفعال وأما قوله ... الصادر عن الحس المشترك استثبات الصور معنا إلى آخره
يقتضيه الحس المشترك أمر عام وهو استثبات الصور مطلقا وقوله عند غيبة المادة يقيد مستدرك
لأنه لا يستثبت عند غيبة المادة في التخيل بل ستثبت الصور عند حضورها في المشاهد على ما حررناه كان لا يتم
لا يخفى الصادر الأخص كان الاستثبات الأثر والأخص غير صادر فيصل في اقتصارنا بيانا على الصادر أولا
أمر واحد والأمور الممكنة صادرة بالواسطة ويجوز أن يصدر عن الشيء الواحد أمور متكثرة بالوسائط

وهذا كما ترى فاسد لان الصادر من الشيء لا يكون الا امرا متشخصا واما ان يكون عاما ويصدر دوا سخصا اعم
خاصة فهو غير معقول الاولى ان يقال الادراكات انفعالات والذي يسبق من الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
لا انه لا ينفعل الا انفعالا واحدا فتوحد بل هو قابل من الشكل المثلث وفوق الماء يقبل الا شكلا ما
لا يحفظ الاشكال فالقبول مغاير للحفظ لمبدا القبول لا بد ان يكون مغايرا لمبدا الحفظ فهو اسم لا اصل
الافعال على اصلاف المبادي وكلي في بيان اصلاف الافعال اثبات الجزئية ولا حاجة الى اثبات الكلية وهذا غير
وارد لان المثال انما اورد دليلا على تغاير المبادي كما دل عليه الحجة لا على تغاير القبول والحفظ حتى يكفي اثبات الجزئية
ومن نتيجة الدال لا على تغاير المبدئين من اثبات الكلية والحجة انه كان يستدل باقتراق القبول والحفظ لا بتغايرهما
واستدل هاهنا بمجرد تغايرهما فعلمه الوجه الثاني ان لنا بالنسبة الى كل محسوس ثلثة احوال استحضاره
والذهول عنه ونسيانه وليس استحضاره الا بادراكه وحفظه ونسيانه بزوالهما حتى يحتاج الى تجشم احساس
جديد ولا شك ان الادراك في الذهول زائل فلو لم يكن فيه حفظ لم يكن بين الذهول والنسيان فرق فيكون قوة الحفظ مغايرة
لقوة الادراك ومنع الامام انه يدفع ما ذكره في قوله والصورة حالة الذهول غير حاصلة للمدرك ان اراد انها
غير حاصلة للحس المشترك الذي هو الة الادراك فهو ممنوع وان اراد انها غير حاصلة للنفس فمسلم لكن لا يلزم
عدم حصولها عند النفس عدم حصولها في الحس المشترك فهذا الكلام بالحقيقة يؤيد المنع لما مر آنفا ولك
منع آخر لم ينقله لغونه وهو انا لا نسلم ان الصورة لو لم تكن محفوظة في حال الذهول احتاج بتجشم احساس جديد في
النسيان وهذا لان محل الخيال جسم يتحلل دائما فينعدم الجسم لانعدام جزئه فلا يلزم انعدام القوة الحالة فيه
فضلا عن الصورة المحفوظة فيها مع انه لا حاجة الى تجشم احساس جديد بعد حصوله فاستدل الشارح على
وجوده اما على وجود الحس المشترك فلانا نحكم على هذا اللون بانه غير هذا الطعم او على صاحب هذا اللون
بانه صاحب هذا الطعم والحاكم بين الشيئين لا بد ان يدركهما فمدرك هذا الطعم وهذا اللون اما الحس الظاهر وهو
باطل لان كل واحد من الحواس الظاهرة لا يدرك الا نوعا واحدا من المحسوسات او غيره فيكون نسبة جميع المحسوسات
اليه على السوية وهو الحس المشترك وهذا انما يتم لو كان الحاكم هو الحس اما اذا كان الحاكم هو العقل فلا يجوز
ان يكون مدركا لهما مخصوصا صورتهما قوتي وهذا ملخص اعتراض الامام واما على وجود الخيال فلان هذا
الحكم كما لا يحصل الا بقوة مدركة للجميع لا يحصل الا بقوة حافظة للجميع وان انعدم صورة كل واحد من الشيئين
عند ادراك الاخر والتعالج اليه وفيه منع مانع بان الانسان اذا راى ما يدرك لونه وطعمه معا
اعتراض الامام انا نحكم على زيد بانه انسان فالحاكم بشيء على شيء لما لم يجب ان يدركهما والا يحس عاما لم يحس بطل
حكمكم وان وجب فالحاكم على زيد بانه انسان لا بد ان يكون مدركا لهما لكن المدرك للانسان الذي هو الكلي النفس

ويكون

فيكون المدرك لزيد النفس ايضا واذا كان النفس مدركة للجزئيات فلم لا يجوز ان يكون الحاكم بان هذا اللون صاحب
هذا الطعم هو النفس ايضا وح سقط الحجة وانما جواب الشارح بان النفس تدرك الجزئيات بالة الكتاب
بغير آلة معتمدة فلا يجوز ان يكون الحكم بين محسوسين آلتين هاهنا والذي يدل على بطلان الحس المشترك الذوق في
ادراك المذوقات فلو كان الدماغ يدرك المذوقات لكان الجذوع بالضرورة ولو جاز ان تعلق الذائقة بالدماغ في
الا ان نحو خلقه حادث بقاء الذائقة الكسرة والعقب ايضا اذا ادركت القوة الباصرة شيئا فلو ادركه الحس المشترك
ولم يكن الابصار الا ادراك للبصر فلا يكون ابصار الشيء ابصارا واحدا بل ابصارين على ان ابطال الخيال بان في خاف
في العالم وراء البلاد ولا شك من العبر المعروفة فلو انطبعت صورها في الروح الدماغي فاما ان يحصل جميع تلك الصور
في محل واحد فيلزم اختلاط الصور وعدم تمايز بعضها عن بعض او يكون لكل واحد من الصور محل على حدة فلا بد من انقسام
كل صورة في جزء غاية الصغر غاية عظم الصور وجواب الشارح مر الا وان الادراك ليس الحس كالذوق يحصل الذوق
ويحل الذوق لسبع العقب بالضرورة ولو كان الابصار ادراك الحس المشترك يحصل البصر فلا يكون ابصار ابصارين ففيه نظر
لما مر من مشاهدة المحسوسات بالحس المشترك كما يرغلها به والفرق بينهما ان الخيال ادراك الصورة الغائبة والمشاهدة
الا ولها مع الحضور في الجزء الجوف من الدماغ ليس هو الحس بل النفس بالحس لا نسلم ان ذوق النفس ليس بواسطة
الدماغ مع انه اذا الحقه آفة يبطل الذوق بحاله فان الحس الكيفية ولو كان الابصار لساله بادراك النفس بمجرد
حصول الصورة في الباصرة بل بحصول الصورة في العصبة المشتركة والحس المشترك الجواب عن الثاني انه قياس الصور
على الثاني انه قياس الصورة على الاعيان فالصور لم تزاد وتنقص في محل واحد لا تختلط او على احراء صغير من المحال الا مستبعد
سيما لا شاهد الا الحقيقة من اصطلاحه فان ادراك تلك المعاني دليل على وجود قوة تدركها بقي ان الدليل لم يدل
المعاني الجزئية لا يجوز ان يكون شيئا من الحواس الظاهرة وذلك ظاهر ولا الحس المشترك والخيال لانه لا يرتسم فيهما الا ما ادرك
من الحواس وتلك المعاني لم تتأد من الحواس ولا النفس لانها باطنة والا لم توجد في الحيوانات العجم ولا يدرك المعاني
الجزئية بما فيه النفس فلا يكون تعقلها فلا بد من قوة باطنة غيرها تدرك تلك المعاني وهي القوة الوهمية ولا يخفى
مما علمت ان المدرك للصور المحسوسات ومعانيها النفس لست مدركة لها بالذات لانها جسمانية فلا يدركها
الا بقوى جسمانية لكن الكلام في انه لا بد ان يكون ادراكها للصور بقوة وللمعاني بقوة اخرى فلم لا يجوز ان يكون ادراكها للنوعين بقوة
واحدة جسمانية كما ان ادراكها لانواع المحسوسات بقوة واحدة وهي الحس المشترك فعلى هذا ذكر علماء التشريح
اعلم ان للدماغ من مقدمه الى مؤخره انقساما الى ما يختص باسم الاجزاء وانقساما الى ما يختص باسم البطون اما
انقسامه الى الاجزاء فهو انه ينقسم الى ما يسمى منشاوره في المساحة جزء مقدم وجزء مؤخر ولما كان الدماغ قريب الشكل
من المثلث او المخروط فقاعدته في مقدم الراس كان مقدم الدماغ لاجل ذلك اعظم ويستدق الى المؤخر
ويكون

الجزء المقدم اعرض واغلظ وافضل الجزء المؤخر اضيق وادق والمؤخر حين يكون طوله كالنصف من طول المقدم وهو آ
الانقسام بحجاب حاجز من الجرم الرقيق من الغشاء الغليظ ولما كانت الارواح السبعة التي هي الاعصاب الدماغية موضوعة
في تجويف الدماغ كان حيّز الجزء المقدم انقسم بحصة المؤخر ولو لم ينبعث عن الجزء المقدم زوجان ومن المؤخر اربعة والزوج
الثالث من الجزء المشترك بينهما واما البطون فهو ان للدماغ تجاويف ثلثة اعظمها البطن الاول وشغل الجزء المقدم
وبعض الجزء المؤخر واصغرها البطن الاوسط وهو منفذ من البطن المقدم الى البطن المؤخر ثم من آخر حدود الدماغ ينفذ من مؤخر
الدماغ في ثقب الفقرات منحدرا الى الصلب وهو النخاع ومن ثم نبت العصب في مجار وحام في جنبيه موازيا ومصافيا
للاعضاء فان اعتبرنا جوهر الدماغ والنخاع فالدماغ كالعين والنخاع كالنهر منه والاعصاب كالانهار في الاطراف
الانهار وان اعتبرنا الروح النفساني الساري في الدماغ والنخاع والاعصاب فالدماغ كالعين والنخاع كالجدول
والاعصاب كالانهار الماخوذة من الجداول الكبارة الى الاعضاء كالمزارع اذا ثبت هذا التصوير فنقول اراد
الشارح لمرتبتي منشأ الاعصاب الحواس الاربعة الجزء المقدم من الدماغ فذكر فوق الشم في زائدتين تشبيهي
مقدم الدماغ وفوق الابصار في عصبين مجوفين ينبعثان عن جانبي الزائدتين بما الزوج الاول من الازواج السبعة وفوق
الذوق في السبعة الاربعة الزوج الثالث الذي منشاه الجزء المشترك بين الجزئين وفوق السمع في القسم الاول
من الزوج الخامس الذي منشاه الاعصاب الاربعة هو الجزء المقدم وفيه بحث لان الزوج الخامس لما كان منشأه
الا ان منشأ الجزء المشترك بين الجزئين فكيف يكون منبت قسم منه في الجزء المقدم وايضا صرح الشيخ في الكليات بان منبت
القسم الحامل للسمع من مؤخر الدماغ واما وقع في هذا الخبط لما رأى في بعض نسخ الكليات من هذا المقام بعينها
وهي خطأ والنسخة الصحيحة التي تعرض لها الشارح من هذا القسم منبته بالحقيقة الجزء المؤخر من الدماغ او نقول
لم نفرق بين الجزء المقدم والبطن المقدم فان مبادي الاعصاب الاربعة البطن المقدم الا في جزء المقدم وهو المراد
من قوله لانها في مقدم الدماغ لكن يتوزع الاعصاب عصبا الحواس الا البطون كما اشرنا اليه وما ظهر من مبادي
الحس الدماغ والنخاع ومبدا اعصاب الحواس الاربعة مقدم الدماغ ومبدا عصب اللمس اما باقي الدماغ والنخاع
فالروح المصبوب في مبادي الاعصاب التي هي الدماغ والنخاع آلة الحس المشترك وانما قال لاسيما الروح المصبوب
في مقدم الدماغ ولم يقل مطلقا في مقدم الدماغ لان بعض مبادي عصب اللمس ليس مقدم الدماغ بل باقي الدماغ
او النخاع واما قوله فان الحس المشترك كراس عين فهو بيان لقوله آلة الحس المشترك الروح المصبوب
في مبادي عصب الحس ويريد ان الحس المشترك كراس عين تنشعب منه انهار بسواقي اعصاب الحواس الخمس في انها
في الخارج فيها نفوذ الروح الحساس واذا انطبع فيها مثل المحسوسات اشتغل منها الى الارواح المصبوبة في مبادي
تلك الاعصاب اعني الدماغ او النخاع واتصلت بالروح المصبوب في البطن المقدم الذي هو آلة الحس المشترك

والخيال

والخيال وعند ذلك يتأدى مثل المبصرات وفي زمان آخر مثل المسموع وهكذا ثم قال لمعنى المتأدية لادراك اللمس مع اسلفة
الروح المنطبع فيه صورة المحسوس ويتاسفه الروح المشترك الذي هو آلة الحس المشترك والا فلا حركة لمثل ذلك الحاله
حركة الكيفيات لو تحركت الميل يتوقف ادراك المحسوسات على حركاتها وليس كذلك وهذا كلام من عند نفسه فانهم
اتفقوا جميعا على ان الصور تتأدى من الحواس الى الحس المشترك بالذي حكاه ان النار المجاورة لبعض اجزاء الماء ادا الى جميعها
وتادي الرائحة المشمومة في جزء جزء من الهواء الى القوة الشامة وفيه تكلف ثم وتكميل الادراك ايضا لابد من الفواد
بحصول مثل المحسوسات في الحس المشترك ومن جملة الحواس فلو لم يتأد منها اليه فكيف يتصور حصول المثل فيه
واما ما ذكره الامام من ان الروح الواقف لو حفظ الطعم الى ان يتصل بالحس المشترك وجب ان لا يفسد ذوق الطعوم
مسلك الروح الى الدماغ وهو وسط دماغه وفي مقدم الدماغ مثل ما لجرمة اللسان فتشبه حينئذ عدم الفرق بين الصور
والاعيان على ما قد مر ارادة من طه وقال الشيخ في الشفاء في صفة القوى الحسية ان الوهم سلطان القوى الحسانية كما
ان العقل سلطان القوى الروحانية لان حكم الوهم ليس بحكم فصل كما ان الجزئيات في حكمه جزء
مشوبا بالشوائب الحسية والتقيدات كما لو رأى شيئا اصفر حكم بانه عسل او حلو فيحكم فحكم العقل فانه مجرد
عن الشوائب ولما كان الوهم هو المستخدم لسائر القوى الحيوانية لا جرم يكون الدماغ كله آلة له لكن اولى خص بالبطن الاوسط
كل جانب منه فيه مدرك لا نعرفه بنا على ما تقدم من ان الادراك ليس مطلق الحضور بل الحضور عند المدرك في هذا
الجواب نظرا ذا عند من ان الحاكم بين الشيئين يجب ان يدركهما والحواس المتفرقة هو الوهم لا المتخيل وهو مورد لكل بالالات
على ما تقرر في الجواب عن الثاني حيطه وامرطه ان الشيخ ذكر في القانون ما قال الامام ههنا اي في القانون
لكنه في الشفاء بان لم يحكم بما في القانون ثم ما نحكم في الشفاء بان الحافظة هي الذكر حتى لا يلزم
يكون القوى شيئا وحاصل كلامه انه ربما يزول المعنى الجزئي من الحافظة وينساه فيقبل الوهم تلقيه المتخيل بعد صور وصور
بعد صورة من الصور المخزونة في الخيال فيثبت المعنى من بين الصورة في الحافظة ويذكر لان المعاني الجزئية لما كانت
ماخوذة من الصور فصدر نسيانها اذا عرض صورة بعد صورة يتذكر قطعا مواضعه فالحق ان الذكر كالصورة المحسوسات
ارتسامها في الحس المشترك مع حضورها وهو المشاهدة ثم انطباعها في الخيال ثم ادراكها في حال غيبتها وهو التخيل الاولي
الة بالقوتين وزوالها من لوح الخيال فيحتاج في ادراكها الى تجشم احساس جديد كذلك المعاني المتعلقة بالمحسوسات
ادراكها وهو شان الوهم وحفظها وهو شان الحافظة وزوالها عنها وذكر الشارح هلا حفظنا معنى المحفوظ بعد الزوال
عنها ولا يتم الا بالقوتين وامر رابع وهو استرجاع المعنى بعد زواله فانه اذا زال عن الحافظة يحتاج تحصيله الى حكم
جديد بل يعرض الوهم على نفسه صور الخيال ويدرك المعنى بتحقيقه في الحافظة فهذا استرجاع يحتاج الى ثلث اعمال
كما في نفس في الصورة هو شان المتخيلة وادراك المعنى المنسي هو شان الوهم وحفظه وهو شان الحافظة

ايمركزي

فعلم ان من لم يحتج في اثبات المدرك الى الطلق والاسترجاع الى اثبات قوة سادسة والحق انه فرق بين الذكر والاسترجاع وهذا
نسق المذكور بالمستجمعة في القانون وصرح في الشفاء بان الاستعادة في بيان معنى التذكر وكيفيته فان الذكر انما يكون بجزائيات
وصورة الى العقل والصور من الخزانة والاولى ان يبدل عبارة الذكر بالاستحضار كما صرح به في الخيال فوله وانما تعدى الكلام
على قدر اختصاص القوى بالمواضع المذكورة جادل واثبات ذلك بعجمه طبي وعالم بعرف الا طباء الا حدوث الا فة في التخيل والفكر
والذكر بعروض الفساد والتجاويف العلية لم يثبتوا الا تعين القوى الباطنة لم يعرفوا بين المدرك والحافظة والمدرك
الا عضاء بصوا التجاويف لان في الحلاق الا عضاء عليها بتسامح وبما احاب به عن اعتراض الامام وان كان على الظاهر كلام
الشيخ حيث عليه بان تعين الالة لان انه مخالف لما ذكره ومن ان الاستدلال على كون تعين الاعضاء مواضع
لما سيذكر انه الشيخ من تقدم قوة وتاخيرا اخرى وتوسيط ما انه صورته انما يبين بحسب الموضع قوله ثم اعتبار الواجب
بيان للترتيب بين القوى موكد لما قبله فان الواجب الحكمة المقابلة ان يقدم القوة التي تعنص صور المحسوسات وهي
المشترك والخيال ويؤخر القوة التي تعنص معانيها الى الوسط وهي الوهم او الى آخر الدماغ وهي الحافظة ويتوسط بينهما
القوة بالمتصرفة فيها بالتركيب بين الصور تارة والمعاني تارة والصور والمعاني اخرى وقد نسبة صور المحسوسات الى
الى الجرم من الاجسام اما علوية ونيتي بالاجرام واما سفلية ويختص بالاجسام فلما كانت صور المحسوسات الى
الى الروح لان الروح يكون من مادة الاخلاط ورقائقها ولما كان المعاني بالنسبة الى المحسوسات لطافتها وصفائها
بالنسبة الروح لا النفس او لا نسبة بين الجسمانيات فالحيوانات فالاولى ما هو تقدمه على ان الاستدلال على اختصاص
القوى بالمواضع المذكورة وذكروا ان الحس المشترك والخيال لما ناسب الحس الظاهر لتعلقهما بظواهر المحسوسات
والحس الظاهرة مقدم الدماغ فهو واخر القوة الوهمية والحافظة لبعدهما عن المناسبة الحس الظاهرة المتفرقة وسط
فيهما ثم اعترض عليه بان بيان خفاء له يعني بالمقام بالبرهان ووجوه ذكر فيها لان السمع والذوق موخر الدماغ
والذوق وسط فليس يجعل الحس المشترك مقدم الدماغ لكون الشم والبصر فيه اولى بان يجعله موخر الدماغ
والذوق وسط لكون السمع واللمس موخر مع ان الحاجة الى العمل اكثر وقد يجاب بان تعين القصيد حسب
احر الدماغ وكلام الشيخ في التجاويف فلا يرد عليه اصلا وقال الشارح ليس هذا بل اخر بل انه ليس الا بيانا
للترتيب تنبيها على العناية الالهية وذكر ان في موضع السمع في موخر الراس فيه نظر وهذا النظر غير وارد
لان الحق وجوده ونبت مقدم الدماغ لان الجزء المقدم من الشكل المعوم على ما انه يشكل فيه فهي بها في كتاب
وانا مع قوله وهذا الضعف منبت من الجزء المقدم من الدماغ وبه حس السمع هو الادراك انما قبل انه حكاه
ربما وقع من طغيان العلم او من الشارح قوله والحجة التي اقامها الا ما قال الشارح جرى على طريقهم
يعوصون النصر لا يدرك المحسوسات الماديات لا يدرك ظاهر الحواس الظاهر والباطنة فالتخلص ان النفس

نعو

هو المدرك بجميع الادراكات وذلك لان الانسان يمكنه ان يحكم بان هذا الملون هذا المطعوم هذا الملموس وبدهية العقل قاضية
بان الحاكم بين الشيئين لا بد ان يدركهما ثم يمكنه ان يحكم بان هذا الملون ملون وهذا الملموس ملموس فيكون مدركا لكل المحسوسات مطلوب
يدرك الكلي والجزئي مدرك لا دراكات النفس فيكون هي المدرك للمحسوسات اجاب الشارح بانهم معترفون بذلك وليس كلامهم الا ان
بانهم معترفون بذلك وليس كلامهم الا ان ادراك النفس للكليات بالذات وللجزئيات بالآلات الجسمانية حتى يكون الادراك ما
فيها موطنه وهو غير متنازع فيه الواقع ان اراد بالتناسب بالذات عدم التصادق على شيء فيكون بالمصادقة بين السلطان في ضرورة
امتناع صدق القوة النظرية على القوة العملية وان اراد به الا خلاف في الحقيقة فتعلقهما بالذات الحرى لا بوجه علوم احدهما
فان صفات الجوهر من العلم والعدد والحياة مختلفة بالحقيقة مباينه ويعلم الكلام في القوى الجسمانية لما كان عن مباينة بحسب
الموضع حتى كان شكل القوة حالة في موضع الاخر وهو مبادي الافعال مختلفة من انواع واما القوى النفسانية فهي لم تختلف في
الموضع بل هي قائمة بذات مجردة لم يتحقق بوحيتهما في كل فعل وانفعال كل منها اصلا وعدمها مناسبة فلا ينتقل فيها تعرض
ما لا يتحقق ووجه من قوله اما الماهية فاجتمعا التدبير لابد لانه يشكل للعقل الانسانية ادراك الاشياء ومفهوم للبدن
وهو مولدته فانبتوا للنفس قوتين مبدأ ادراك ومبدأ فعل من حيث الادراك عن اعلاها الى علوم المعلومات العامة الا دراك
بل نسبة الجهة الاولى منا قويه بالجهة الثانية موثر فالقوة التي يتأثر بها النفس لا شاء ناظر العقل النظري والعملي باعتبار
مصدر الا فعال ينبى العقل العملي والخلق والعقل على القوتين بالاشتراك لا حمل لفظ من الا ولى منهما الا فعال والثانية
مصدر الفعل والطرق الشاذ لا شر الشيء كونها قوتي النفس وهي انفعال الادراك الى قسمي ادراك امور لا يتعلق بعملها
وادراك ما بها متعلقه بالعمل الا جرم انقسم العقل النظري الى قوتين ادراك ومبدأ قوة ادراك الامور التي لا يتعلق بعمل
بالعمل كالعلم بالسماء والارض ومبدأ الحكمة النظرية على نحو القوة وقوة ادراكها الامور التي يتعلق بالعمل كالعلم بان العدل
حسن والظلم قبيح ومبدأ الحكمة العملية على هذه القوة لان مرجعهما العلم واما العقل فانما يصدر عنه الا فعال
بحسب استنباطه ما يجب ان يفعله واي كل مستنبط من حقوقه كليه ولما كان ادراك الكلي واستنباطه المقدمات
الكلية انما هو للعقل النظري فهو مستعين في ذلك بالعقل النظري اداة الله سائر و العلم منك لا مقدمة كلية
وهي من كل احسن يصله ويتوق واستحضارها عنه الى الصدق ويختص بان يتوق به الا صدق حتى كل حسن يصله ويتوق به
فيتبع الصدق يصل بعد هذا واي كل امر اما العقل النظري من العقل العملي لما اراد ان يوقع صدقا خاصا فهو
من سعته استخراج ذلك الجزئي من الاراء الكلية فانه يقول هذا صدق وكل صدق يصلح ان يتوق به فهذا الصدق يصلح
يتوقى به فهذا راي جزئي ادركه العقل النظري ايضا لكن العقل العملي انما يفعل هذا الصدق للعلم بكل الجزئي
فالعقل العملي بل النفس انما يصدر عنه الا فعال الا دراك حركته بل يبعث عن ارائه كلية عنده من مستنبط ومقدمات
تجربيته او مشهوره او بحركته قوله وهذه اشارة الى ان القوى النظرية خبيثة النفس من مطلبه الا انشر

الى نهاية اما استعداد الكمال او نفس الكمال والاستعداد للكمال اما استعداد ضعيف او استعداد متوسط
او استعداد قوي اما الاستعداد الضعيف فهو استعداد المعقولات كاستعداد الطفل للكتابة وهو العقل
الهيولاني واما الاستعداد المتوسط فهو استعداد المعقولات الثانية بعد حصول المعقولات الاولى كاستعداد
الامي لتعلم الكتابة وهو العقل بالملكة وحصول المعقولات الثانية اما بحركة الذهن وهو الحصول بالفكر
او بلا حركة الذهن وهو الحصول بالحدس والمراد بالاكتساب هاهنا تحصيل المعقولات الثانية من المعقولات الاولى والامر
يكون بالفكر او بالحدس الا انه يصح تسميته بهما فان قلت الحصر باطل بطريق التعلم فان الحصول به ليس بحدس
وهو ظاهر ولا بالفكر لانه يحتمل الخطاء ولا بالفكر لان المتعلم يحتاج الى المبادي المترتبة كما ان المعلم والمتعلم اياها فالمتعلم يكون
حركة من المعلوم لم يكن ايضا فهو حركة فالجواب ان المتعلم يتلقى المقدمات ... فيها ... المتعلم الاستعداد
باختيار فهو له حد المعلومات وترتيبها فهو ترتيب احد ... والمستفيض من العقل وهو ... به
يعينها الا الحركة الثانية فان جعلناها فكرا كما عرفه المتاخرون بالترتيب فلا يحتاج الا ... من لم يحصل ... واما
الاستعداد القوي فهو استعداد المعقولات الثانية بعد حصولها كاستعداد القادر على الكتابة وهو العقل بالفعل
واما الكمال فهو حصول المعقولات الثانية وهو العقل المستفاد والانسان ... في قسمته ... قال رحمه الله
والاكتساب يختلف قوة وضعفا فان كانت ضعيفة فهي الفكر وان كانت قوية فهي الحدس وان اقوى ... العقل
بالملكة ان كانت غاية القوة فهي القوة القدسية وذلك هو ... في جميع المفردات المذكورة في ... الترتيب
لكن لتلك المفردات ترتيب فيه حيث جعل الزجاجة في المشكاة والمصباح في الزجاجة ولا بد من بيان تطبيق تعديد
الترتيب على ترتيب المراتب لم يتم به الشارحان ... كل استعداد او استعداد الكتابة والاستعداد
والاستحضار وحضور المعقولات ولا شك ان استعداد الكتابة بحسب الاستعداد المحض واستعداد الاستحضار
بحسب استعداد الاكتساب فيكون الزجاجة وهي العقل بالملكة انما هي في المشكاة وهي العقل الهيولاني والمصباح بالملكة
هو العقل بالفعل في الزجاجة التي هي العقل بالملكة لانه انما يحصل باعتبار حصول العقل بالملكة ولا ...
انما يخرج من القوة الى الفعل بالفكر والحدس والشجرة الزيتونة اشارة الى الفكر والزيت في قوله زيتها اشارة الى الحدس
فهو كما يقتضي اشارة الى القوة القدسية فان قلت ... اشارات الى امور ... وبيانه انه وصف بحسن
يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار فلو كان الزيت عبارة عن الحدس يكاد يضيء عبارة عن القوة القدسية
لزم وصف الفكر بالحدس والقوة القدسية وانها امور ... لا يجوز وصف احدها بالآخر فقوله الشجرة
الزيتونة شيء واحد فانه يرتب الحرارة ... او في الزيت وصفا يكاد يضيء ... الاكتساب
انما هو بقوة ... وهي الفكر ... ثم اذا قويت كانت ... الى الغاية القدسية صار

ففي قدسيته بهذه الامور وان كانت متباينة بحسب الاعتبار ولا انها ترجع الى واحد كالشجرة الزيتونة واما قوله
لا شرقية ولا غربية فهو تنبيه على انها ليست من عالم الحس ... لا شرقية او غربية واما نور على نور فهو العقل
المستفاد فقد مثل نورا على نور بالعقل المستفاد وهو كمال النفس الانسانية في القوة النظرية تحقيقا لا سبيل الى معرفة
النفس ... كانه ... العامل الشارح انما قدم العقل المستفاد العقل المستفاد هو
حضور المعقولات الثانية بالفعل والعقل بالفعل هو ان يكون له ملكة الاستحضار ... ولما يكون اول ما ... اسس
النفس المعقولات ولا ... حتى ... ملكة الاستحضار ولا يحصل الا بعد ... والحضور هو
العقل المستفاد فيكون ... على العقل بالفعل ... انه لا اعتبار ... الاستحضار في العقل بالفعل بل القوة
على الاستحضار كافية ... المعقولات ... وهو قادر على استحضارها ... لم يكن عقلا بالفعل
... القوة النظرية ... ولا بد من ... على الاستحضار ... الاستحضار ... المعقول بالفعل
فهو العقل المستفاد ثم ... صار عقلا بالفعل ثم اذا استحضرها يعود عقلا مستفادا وهكذا اما العقل
... العقل بالفعل ... ولما كان ... وهو ... الامام ... هو انه ان عنى بالقوة
... النفس ... الى ... استعداد ... العلوم وبالعقل الهيولاني بعد الاستعداد
مع عدم المستعد له وبالعقل بالملكة استعداد المعقولات الثانية فالكلام صحيح ويكون ... اقسام ...
النفس بحسب ... الاخرى ... والحيوان وان عنى ... موصوفة ... صح ...
... استعداد ... العلوم فلا ... وذلك ...
... التناقض الصريح ... الحركة الثانية ...
واما اشتمال ... التناقض ... الحدس ... وسكون الذهن ...
الى المطلوب فيكون الشعور بالمطلوب متاخرا عن الشعور ... متناقض ... الشعور
بالمطلوب متقدما على الشعور ... بتصور ... المطلوبة والتصديق ... المطلوب
في الحدس مشعورا به ... ثم اذا ... مشعورا به ... تصورا
ثم يصدق به فالشعور المتاخر هو الشعور التصديقي والمتقدم هو الشعور التصوري ولا تناقض
... الحدس والفكر ... الى المطلوب بحسب الكيف والكم اما بحسب الكم ... البادية
... فان الفكر ... الحركة الثانية ... من المبادي الى المطلوب
... الى المطلوب ... في زمان طويل واما الحدس فلا
... حركة ثانية ... من المبادي ... وقوله النجم والشعاع والحركة

متفاوت بالكم والكيف اما في الكم فلان بعض الناس اكثر علوما من بعض واما في الكيف فلان بعضهم يكون اسرع زمان الحركة
وهذا يمكن توجيهه فان اختلافهم في الكيف انما اعتبر بحسب زمان الحدس الحادس بصنع المطلوب فيتصل بالعقل
الفعال فيفيض منه عليه المبادي المرتبة لا يشكل ان نفس الامور المتفاوتة انما تقع في زمان فقد يقصر هذا الزمان
وقد يطول واما الشارح فقد اعتبر اختلافهم في الحدس في الكيف بحسب زمان البادية وهو بعد زمان الحدس وكيف
يعقل ذلك ولعل توجيهه ان بعض الناس يمكنه في العلم المطلوب العلم بالمبادي المترتبة على سبيل الاجمال دفعة
وبعضهم يحتاج الى تفصيلها واحضارها بالبال وهو استدعى زمانا فيكون لا ولئن ... البادي والاخرى
تطول ولا قوال احلاف في الكيف يكون في الكثر الكثر والكل وهو المحتمل في الكم لا في الكيف الكل حركة في الحركة انما يختلف
بسرعة وبطوء فالاختلاف في الكيف ثابت لا من لا يتعدد الكل فلا يختلف بالعدد فان علمت ما الكل لا يتشابه
في السرعة والبطوء قبلت هذا مستبعد لاختلاف الاذهان والتأمل في الحدس النزاع لا قول وهو ان حمل
في الكيف لعدم سرعة البادية وبطوئها ووضع العدد اما عدم السرعة والبطوء فلتجرد عن الحركة واما وضع العدد
فلان الحدس يتعلق بمتوع النفس فكما كان النفس اقوى كان حدسها اكثر فلهم ثم شرع في تقرير حجة النفس بالبيان
المعقولات بما تثبت احوال ادراك ذهول ونسيان فان الادراك هو حصول الصور المعقولة في النفس والنسيان زوال
الصور المعقولة عن النفس بحيث يمكن تحصيلها الا بتحصيل كسب جديد والذهول لا يشكل انه زوال جملة
الصورة من غير تجشم كسب جديد فتكون الصورة اما ان يكون حاصلة للنفس اصلا ولا فرق بين الذهول والنسيان او
لا يكون حاصلة للنفس بعد حصولها في النفس او في غيرها لا سبيل الى الاول والالكان الذهول عين الادراك
اذ لا معنى للادراك الا حصولها فيها ويستحيل تحققها مع حصولها فيها فيستحيل ان يكون الشيء عند النفس ثم
تغفل عنه الصورة المعقولة ولا يحس بها او حاسبا ولا نفسا لان النفس في المعقولات بالفعل في بعض الاوقات
ولهذا لا يلزم حفظ الصورة المعقولة في وقت نشاء فلو كانت خزانة الصور هي النفس لم يكن لي ذكر وان
ههنا موجودا يرتسم فيه المعقولات بالفعل دائما وهو العقل الفعال فوله واما في القوة الوهمية لا يدخل
له في الاستدلال وان قرر الشارحان في حقيقته بل هو جواب سؤال فانه يمكن ان يقال كما ان العقل بالنسبة
الى المتعقلات تثبت احوال ثلاث كذلك الحس والوهم بالنسبة الى التخيلات وما يتصل بها الاحوال الثلث حتى
ان ادراكها حصولها عند الحس والوهم ونسيانها زوالها عن الحس والوهم وعن خزانتهما والذهول
زوالها عنها لا عن الخزانة كما ان الوهم وهو قوة مدركة في الجسم خزانة في الجسم بها يحفظ الاحوال الثلث
فلم لا يجوز ان يكون للعقل وهو قوة مدركة للنفس خزانة في النفس ايضا حتى لا يحتاج الى اثبات موجود
آخر مباين لجوهر النفس فحاصل الجواب ان الجسم يقبل التجزي فيمكن ان يكون الادراك في جزء والخزن في

لا جرم يختلف النفس بما اذا حصل فيها صورة فليس ذلك لاجل انها لا جسم لا عند المدرك وهو الادراك واما في الجسم فالحصول
في الخزانة ليس حصوله عند القوة المدركة فان قلت فالصورة التي في الخزانة انحصلت عند المدرك لم يكون ذكر
بان يتصل بعينها من الخزانة فان اسعاف الصورة والاعراض محال بل بان يحصل مثل تلك الصورة المخزونة عند المدرك
وحينئذ فمثل الصورة عند المدرك ليس من الخزانة بل من امر مباين يهب للنفس لما عاودت بعد الذهول تلك الصورة
المرتسمة في العقل الفعال تفيض منه الى النفس لكن قلنا ان فيضانها منه لم لا يجوز ان يكون عن امر مباين كان في الخزانة
فعول العقلاء لم يجعلوا ذلك لكنه لم يشكل ان الجوهر العقلي من شانه افاضة المعقولات اقتصروا عليه حتى لو يلزمهم اثبات عالم بلا
البرهان عليه فوله لان الخارج عن الجسم لا يكون مفارقا اي الخارج عن الجسم لا يلزم ان يكون عقلا مفارقا لجواز
ان يكون نفسا واما الخارج عن جوهرنا وهو النفس يجب ان يكون عقلا فوله اذا وقع بين نفوسنا وبينه اتصال
لما انتقش فيه اقترانا يرتسم فيه المعقولات اراد بيان كيفية حصول الاحوال الثلث للنفس القياس اليه فالادراك
بحصول الاتصال بينه وبين النفس ولما كان جميع المعقولات فيه منتقشة فادراك النفس بعضها منه دون بعض لاستعداد
ما يخصها بالنسبة اليه والذهول عنه بسبب ايقاع الفصل لاعراضها عنه الى شيء آخر اما الى البدن او الى صورة اخرى
كالمرآة اذا حوذي بها شيء ظهر فيها صورته واذا حوذي بها صورة اخرى زالت الصورة الاولى والنسيان بسبب زوال ملكة
الاتصال بسبب زوال الصورة المعقولة عن العقل الفعلي كما في الخزانة فوله لا فوله هذا الكلام يدل على وجود نفس
العلوم على النفس ذكر الامام ان حاصل الحجة الانسان يصير عالما بعدما لم يكن عالما بتدبير سبب وذلك السبب يجب ان يكون
عقلا وهذا بالحقيقة حجة اخرى اثباتها في الحجة التي في الشفاء ان حاصل تلك الحجة ثم اعترض عليه بانه لا يشكل ان ذكر ما جرى
بعده لم يكن انما يلزم ان يكون عقلا لو كان مجردا او علة فلو بدونه اثبات هاتين المقدمتين لجانب الشارح بان الحجة دلت
على انه محل الصور العقلية فيلزم ان يكون مجردا او على فلو بدونه اثبات هاتين المقدمتين لجانب الشارح بان الحجة دلت
على انه محل وسياق البرهان على ان كل مجرد عاقل ايضا الجاهل يمتنع ان يفيض العلوم بحاله في غير المعلوم فانه يمكن ان يكون
من جملة الامور وقوله على انه ملك حفظ النفس للمعقولات الى آخره تكرار لا لانه لما بحجة على انه محل المعقولات وانه مستدرك
طاهر عنه قال الفاضل الشارح ايه ينبغي ان يعلم وكان الامام بهذا البحث انسب بحثا لانه لانه يبحث عن تجرد النفس
وكان ذكر موقوفا على ان النفس ليس بجسم ولا جسماني ذكر دليله على ذلك من جملة الى عدة التجريد تخليصا للتقسيم والحجة
للس بهذا البحث بعينه مقصودا بالذات بل بالعرض قال الشارح عدة التجريد ليس من موضوع البيان تجرد النفس عن الجسمية
بل بيان احوال النفس بعد تجردها عن البدن وهذا البحث مقصود بالذات لان هذا الادراك من مباحث السور لاجل صحة
الشاهد به وانما وقع هذا البحث في العلم الطبيعي لانه بحث عن الاجسام الابدان لا نفس يصدر منها ضمن كيفية
فيها ولا انها جوهر مفارق الوجود عن الاجسام والجسمانيات فيما بينه لانه لم يتبين ان ولا انها شيء مغاير للبدن

وأما معارضته عن الحيثية فإنما ذكرها لينبه على أنه بعد بيان مغايرته للبدن كان بصدد بيان أنه كالمعقولات في أنه
آلية كالاحساسات وبحث ايضاح هذا البحث بوجه آخر لأنه لما لم يكن اعتباره بها ورد إليه بعد المعارضة عن النوع البحث
بعينها عن وجودها النفس في الحقيقة لأن [illegible] التخصيص لكن اعتبار من قوله اشارة إلى التمهيد أصل كلي من أن الحال
ان انقسم إلى أجزاء مختلفة الوضع يلزم من انقسامه انقسام المحل وإلا فلا والمحل ان لم ينقسم إلى أجزاء مختلفة الوضع لا
يلزم من انقسامه انقسام الحال وان انقسم إليها فإنما يكون حلول الحال فيه من حيثية انه ذو حيثية أخرى كان
من حيثية انه منقسم انقسم الحال بانقسامه ضرورة وأما قوله وقد شرع في تقرير الحجة بتقريرها على العقد المشتمل على بعض
المعقولات ليس بمنقسم إلى أجزاء متباينة في الوضع لأنه لو كان كل معقول منقسما إلى أجزاء متباينة في الوضع لكان ينقسم
بالفعل أو بالقوة فإن كان منقسما بالفعل كان تلك الأجزاء المتباينة في الوضع حاصلة في العقل بالصورة والحاصل في العقل
معقول فيكون أيضا مركبا من أجزاء متباينة في الوضع فيلزم أن يكون الصورة العقلية مشتملة على أجزاء غير متناهية بالفعل
وانه محال وعلى تقدير حصوله فهو مشتمل على المطلوب لأن كل جزء متناهية أو غير متناهية فالواحد موجود فيها بالفعل
وانه محال والواحد من حيث انه واحد غير منقسم إلى أجزاء فضلا عن انقسامه إلى أجزاء متباينة الوضع وإن كان منقسما بالقوة
فهو محال على ما سيأتي مع ذكر فالمطلوب حاصل لأن المنقسم بالقوة واحد بالفعل فيكون من حيث انه واحد غير منقسم إلى
أجزاء متباينة الوضع مع المعقولات ما هو غير منقسم إلى أجزاء متباينة الوضع فيكون محل تلك الصورة العقلية وهي النفس غير جسمانية
لا ينقسم أجزاء متباينة الوضع وكل جسم أو قوة جسمانية ينقسم إلى أجزاء متباينة الوضع ينتج أن النفس ليست بجسم ولا قوة
وهذا المطلوب لكن الشيخ جعل اللازم اشتمال المعقولات على أجزاء غير متناهية بالفعل بمعنى الفعل لا حال المنقسم
بالقوة فإنه سيثبته وأما قيل الجسمانية بالقوة لأنه ليس كل جسماني ينقسم إلى الأجزاء فلا يمتنع أن لا يدرك جميع الجسمانيات
لكن من الظاهر أن النفس ليست جسمانية فإنا نعلم بالضرورة قيامها بالذات فقوله محل المعقول الواحد هو محل سائر المعقولات
[illegible] ان النفس محل بعض المعقولات الشيخ [illegible] لأن الاستدلال لا يعرض وأجزاء المعقولات
واعلم أن الشيخ أطلق قوله بعض المعقولات غير منقسم ولم يرد به انه غير منقسم إلى الجزئيات لانه لم يثبت عدم الانقسام
إلى الجزئيات ولو انقسم يوجب عدم انقسام محله إليها ولو حصل يلزم أن يكون مجردا بل المراد عدم انقسام المحل إليها ولا
وعدم انقسام المحل إلى الأجزاء العقلية مجرد فيتوقف المراد وعدم الانقسام إلى الأجزاء الوضعية كما فسرنا وأيضا
ستنتج أنه يرتسم فيما ينقسم بالوضع ولو كان المراد الاستدلال بعدم انقسام الصورة العقلية إلى الأجزاء مطلقا
فإنه يلزم من عدم انقسام المحل قلنا اللازم ليس عدم انقسام المحل مطلقا فإنه لا يلزم من انقسام المحل مطلقا متباينة
انقسام الحال بل اللازم عدم انقسام المحل إلى أجزاء متباينة الوضع ويكفي فيه عدم انقسام الحال إلى الأجزاء بعدم
الوضع لأن انقسام المحل إلى أجزاء متباينة الوضع بعض انقسام الحال إلى أجزاء متباينة الوضع فلا استدلال

الانقسام

الانقسام مطلقا زيادة [illegible] في قوله واعلم أن ما ليس بمنقسم بالفعل أورد الشيخ بعد هذا الفصل سؤالا بين
فيه الشارح على اجتنابه بمنع الاستدلال [illegible] ذكر أنه أراد أن يثبت أن المعقول لا يجوز أن يكون منقسما بالقوة لأنه بما ليس بمنقسم
بالفعل لا يجوز أن ينقسم إلى المختلفات وذلك ظاهر لوجوه ينقسم إلى المتشابهات أما انقسام الشخص إلى الأجزاء أو انقسام
الجنس إلى الأنواع وهما انقسامان وأما [illegible] الأجزاء التي عنها انما [illegible] المراد منه الكلي إلى الأجزاء وكيف على
قسمة الكلي إلى الجزئيات [illegible] في الأجسام في الانقسام إلى الأنواع مختلفة فلا يدل [illegible] الانقسام إلى المتشابهات باعتبار
المراد انقسام الجنس إلى حصصه لأنواع وهي متشابهة في الطبيعة الجنسية لأنا نقول بعد الانقسام [illegible]
الشيخ في مقابل انقسام النوع إلى حصصه للأصناف في انقسام الجنس إلى حصصه انقسام النوع إلى الأصناف فلا يكون [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] الاجمال [illegible] على ما اشتمل السائل
العقل لا الانقسام وترتيب الكلام [illegible] لو لم يكن بعض المعقولات غير منقسم لكان جميع المعقولات
منقسما إلى الأجزاء غير متناهية بالفعل وانه محال ولا يلزم احاطة العقل بما لا يتناهى مع ذلك وهو خلاف المطلوب
وكان سائلا يقول [illegible] لا يجوز أن يكون المعقول منقسما بالقوة ويكون حاله في منقسم بالقوة وبعد الجواب
يعارض بانقسام الصورة المعقولة [illegible] الانقسام [illegible] وسيأتي [illegible] تقرير قوله [illegible]
[illegible] الاجمال وتقريره أن المعقول الواحد إذا انقسم بقسمين فلا يخلو إما أن يكون حصول القسمين في العقل
شرطا لكان حصول القسمين في العقل مغايرا لحصول ذلك المعقول في العقل ضرورة المغايرة بين الشرط والمشروط
[illegible] المعقول أمرا [illegible] القسمين فإنه لو لم يكن [illegible] لكان حصوله [illegible] أيضا ليس هو جزءا
[illegible] انقسام المعقول إلى القسمين [illegible] ذكر المعقول متعلق بماهيته
العارض كان حصوله حصول القسمين [illegible] يكون متعلقا بماهيته [illegible] العارض كان حصوله حصول القسمين
[illegible] يكون متعلقا بماهيته [illegible] العارض كان حصوله حصول القسمين [illegible] يكون متعلقا بماهيته
فيكون مخالفا للقسمين لا [illegible] الطبيعة الواحدة [illegible] متشابهين [illegible]
أيضا باطل إلا [illegible] الصورة المعقولة [illegible] العوارض الغريبة من امكان القسمة [illegible] القسمة
من امكان القسمة امكان الجمع والتفريق قبل الانقسام والتفريق [illegible] عروض المقدار [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] الصورة العقلية لما كانت متشابهة [illegible] تمام الماهية [illegible] الانقسام
حاصلة في العقل [illegible] الماهية [illegible] واحد [illegible] الانقسام [illegible] العقل الشيء [illegible]
في العقل [illegible] المعقولة [illegible] الصورة العقلية [illegible]
الصورة العقلية [illegible] ذاتية [illegible] الشارح في [illegible]

كلا واحد منهما بانفراده معقولاً للمقارن الشرط وفي التأمل لان كل واحد من القسمين بانفراده معقول ايضا لانه صار مقرونا

لجواز ان لا يكون حصول القسمين شرطا في معقولية ذلك المعقول ويكون كل واحد بانفراده معقولا وانما يكون الشرط معقولا لو كان

حصول القسمين شرطا لمعقولية كل شيء وليس هذا المعروض بل شرطية معقولية ذلك المعقول المنقسم وكذلك يجوز ان لا يكون حصول

القسمين شرطا ولا يكون كل واحد بانفراده معقولا والحق ان هذه حجة [illegible] اذ ليس [illegible] الا [illegible] الكتاب

انه تم بهذا الدليل [illegible] القسم [illegible] لا يمكن [illegible] لو كانت الصورة منقسمة بالفعل لم يكن

مجردة عن اللواحق المادية [illegible] الصورة المعقولة

مغشاة بالعوارض عن الانقسام والمقدار والوضع انه يلزم ان يكون الصورة المعقولة معروضة لهذه العوارض بالذات

ولا نسلم بل الصورة العقلية لما كانت قائمة بالنفس التي هي جسم مادي يعرض لها كما يعرض لمحلها المقدار والوضع بالتبع

والانقسام العارض [illegible] يلزم ان يكون معروضة لها بواسطة عروضها لمحلها [illegible] الصورة المعقولة

مجردة عن مثل هذه العوارض بل الترتيب انها مجردة عن مواد جزئياتها المحسوسة وعن عوارضها واما انها يكون مجردة

عن جميع العوارض المادية فلا قوله [illegible] الفرق بينهما حاصل في الصورة الحسية والخيالية منقسم الى الاجزاء متشابهة الوضع

فيكون [illegible] الفرق [illegible] واعلم ان الوضع ههنا [illegible] لا شأن الجنسية فانه لو كان

بمعنى [illegible] الانقسام الى الاجزاء [illegible] الوضع [illegible] الصورة العقلية [illegible] ولا يقوم

بذي وضع وايضا لا يصدق ان الصور الخيالية ذات وضع لان من الصور الخيالية ما هو معدوم [illegible] شأن الجنسية

الى المعدومات [illegible] بالوضع ما هو [illegible] الاجزاء التي هي الاجزاء [illegible]

قوله واعترض الفاضل الشارح هذان اعتراضان [illegible] لم لا يجوز ان يكون الصورة العقلية

موصوفة بعوارض غريبة [illegible] الصورة العقلية صورة شخصية حالة في نفس شخصية [illegible]

وعرضيتها ومقارنتها لسائر الاعراض الحالة [illegible] النفس [illegible] ماهيتها فلو استحال حصول الصورة العقلية في

الجسم لاستحال اتصافها بالعوارض الغريبة لاستحالة حصولها في النفس [illegible] ايضا وجوابه ان المراد بالعوارض

الغريبة [illegible] العوارض المادية [illegible] الصورة العقلية عن اللواحق لكن

في بيان [illegible] الصورة العقلية

هل ينقسم بانقسام محلها [illegible] كيف يكون [illegible] على وجه آخر فاذن

لا [illegible] واعلم [illegible] المراد بالوضع ههنا فقوله

لا شأن الجنسية [illegible] الصورة

الخيالية [illegible]

منقسمة

منقسمة الى اجزاء متشابهة الوضع او كانت [illegible] اشارة حسية كانت الاخرى كذلك على التفصيل الذي

مر واما الصورة وهي غير [illegible] في الوجود واذا وجدت في النفس [illegible] على انقسام احدها او وضعها

انقسام الاخرى ووضعها ونقل النسبة التي بينها وبين النفس هي الحلول فيه [illegible] انما لا نعلم انها ليست

حلول الصورة في المادة ولا حلول العرض في الجسم فان الصورة [illegible] اذ الصورة المادية لا يجامع الصورة

[illegible] والسواد لا يجامع البياض في صورها في العقل يجتمع بعضها مع بعض وايضا الصورة المادية العظيمة لا تحل

في المادة الصغيرة واما الصور النفسانية فقبول النفس منها العظيمة كقبولها للصغيرة وايضا الكيفية الضعيفة

تمحى عند حدوث الكيفية القوية [illegible] الصورة النفسانية القوية لا تزيل الضعيفة وايضا الصورة العقلية

اذا [illegible] في [illegible] الى [illegible] المادية فاذا [illegible] الى مثل السبب الاول

قوله واما اعتراضه المستفاد [illegible] عن دليل جسمية القوى الحسية والخيالية [illegible] المجرد لا يجرد

[illegible] المتشابهة الوضع [illegible] والمقدار والوضع

قوله [illegible] الوهمية [illegible] الشخص [illegible]

[illegible] المحسوس [illegible] المحسوس [illegible] الصورة المحسوسة [illegible] جسمانيا [illegible]

[illegible] المعقولة [illegible] صورة عقلية [illegible]

الى الانواع ان كانت طبيعة جنسية او الى الاصناف ان كانت طبيعة نوعية [illegible] القسمة [illegible] الكل

الى الجزئيات [illegible] الجزئيات [illegible]

واما لم يذكر الشيخ القسم الثالث [illegible] النوع الى الاشخاص [illegible] محسوس [illegible] الكلام

[illegible] الجزئيات [illegible] الكلي المنقسم اليها ولا يلزم من كون الجزئيات محسوسة ان [illegible] معقول [illegible]

[illegible] انقسام الجنس الى الانواع او انقسام النوع الى الاصناف [illegible]

بانقسام آخر [illegible] وما قوله ولو كان [illegible] العقلي الواحد

البسيط [illegible] في قسمة المعقول الى الاجزاء

[illegible] المعقول الى الاجزاء المختلفة كالجنس والفصل [illegible] الجزء البسيط حتى

لا [illegible] واعلم ان [illegible] المراد عدم انقسام المعقول الى الاجزاء المتشابهة

الوضع على ما تقرر من كلام الشيخ [illegible] انقسام المعقول الى مثل هذه الاجزاء [illegible] ذلك

قوله [illegible] قول الشيخ انه يعقل بالقوة القريبة الى الفعل [illegible] هذا السؤال [illegible] الدليل [illegible]

ان كل عاقل معقول [illegible] ان يكون يعقل المعقول بالفعل [illegible] بالفعل بل بالقوة ثم [illegible]

ولو كان يعقل بعضها بالفعل وبعضها بالقوة لزم تعقلها بالمكون عاقلا لبعضها وهو المطلوب لكن الكلام في الامام في صدر كلمته
الصغرى فاجاب الشارح بان يعقل بالفعل بالنظر الى نفس المعقول بالقوة وكونه بالنظر الى نفس المعقول بالفعل الا بان
ذكر كلام الهيولى بالنظر الى انها موجودة بالقوة وبحسبها فقال ان الصور موجودة بالفعل فوجب شرط سند لكن وهو
منابه بالكون ولا شك انه يقتضي الوجود الخارجي صرفا ان الموجود في العقل يكون قائما بالذات بل العقل والمطلوب
ان كل معقول اذا كان موجودا في الخارج قائما بالذات امكن ان يكون عاقلا فان كل معقول بالنظر الى ماهيته يمكن ان يقارن
معقولا آخر اما اولا فلانه ربما يعقل مع غيره واما ثانيا فلان معقوليته تقتضي كونه مقارنا للعاقل وقد ثبت ان كل عاقل
يكون مقارنا لمعقول آخر فلو قيل لا نسلم كون الشيء معقولا يقتضي كونه مقارنا للعاقل لجواز ان يكون المعقول نفس
العاقل ولا يكون مقارنا لا معقول الا دائما بمعقول بعضها المعقول مغاير للعاقل فان المدعي ان كل معقول عاقل لان المعقول
اما ان يكون عين العاقل او غيره فان كان عين العاقل فذاك وان كان غيره فان ماهيته ان تقارن معقولا آخر فان كان ذلك
المعقول موجودا في الخارج قائما بذاته فاما ان يكون ماديا او لا يكون فان كان ماديا كالجسم يستحيل ان يقارنه لما تبين ان المادة
مانعة من التعقل فلا لم يكن ان يكون معقولا لم يكن ان يكون عاقلا لانه لو امكن ان يكون عاقلا لا يمكن ان يكون معقولا وان كان مجردا ولا مانع
من ان يقارنه معقول آخر صورة عقلية فمقارنته للمعقول الآخر مقارنة للصورة العقلية ولا معنى للتعقل الا ذلك فهذا امكن ان يكون
عاقلا ثم في قوله وقوله اوشيء آخر كان محلا عن الصور المعقولة نظرا الى قولنا اللهم الا ان يكون ذاته حقيقة في الوجود
مستغنيا عن القيام بذاته والصورة العقلية ليست قائمة بذاتها ولا مانع والحق ان محلا ... اصل المعقول
لكان بما تقدم بذاته امكن مقارنته للمعقول الا عند وجود المانع كالمادة اوشيء آخر لو فرض لان ذكر الشيء موجودا في الواقع
وانما اورد سؤال الجواب الشارح ... وتنبيه وكلامه ... حقيقة ... لذاته لانه لو كان المراد بهذا الكلام بشرط
القيام بالذات لا مانع فيه بل الظاهر ... انه ... وكان ... من المادة او من المانع فانه قال لما ثبت ان
كل معقول يمكن شأنه ان يقارن معقولا آخر فان كان ذكر المعقول قائما بذاته انه لا مانع لمقارنته معقول الا اذا كان ماديا
المادة تمنع فلو كان ... كان قائما بذاته مجردا عن المادة ... امكن ان يقارن الصور العقلية فيمكن ان يكون عاقلا ...
وتقرير الكلام ... بالعلم ... باعتبار ... بان عقله لذاته ليس جزءا من عقله لغيره ... منتقلا
جزءا لشيء ... لان عقله لذاته ... عقله لغيره الا انه في ضمن ما يلزم عقله لغيره فانه يستلزم عقله انه
وهو ... عقله لذاته لان الصور الموضوع جزء من التصديق ... فاذا كان المراد ... يلزم ذكر انه
وهذا انما يتم لو ... عقله لذاته لكنه قال امكان عقله لذاته وامكان تصور الموضوع ليس جزءا لامكان التصديق
نعم الا ... لانه ... جزء الشيء ... ضمنه فانه ...
ليس ... منه ... في قوله ... انه ... ولا حاجة الى تقدير ... آخر ... هذا الكلام ... على

توجيه الشارح من الظاهر انه ليس له دخل في الدلالة على ان كل معقول عاقل واقاع على توجيه الامام منتقض لان المراد ان كان مجردة
عاقل لذاته ونثبت ان كل مجرد يمكن ان يقارنه معقول آخر لم يحصل منه الا ان المجرد يمكن ان يكون عاقلا للغير ولا يتم التقريب الا بان عاقل في
ضمن عقل الغير يعقل الذات لما مر من المقدمة الاولى وتقريب الكلام ان يعكس ان كل مجرد عاقل للغير وكل عاقل للغير عاقل لذاته فيجب
اثبات الدعوى الاولى بالثانية بقوله وفي ضمن ذلك امكان عقله لذاته وحينئذ يستدرك لكن هذا التوجيه بالنسبة
الى الفاضل الشارح المقصود من هذا الفصل بيان ان كل مجرد فانه يمكن ان يكون عاقلا اي عاقلا لذاته حتى يطابق المطلوب وحينئذ
يثبت ان كل مجرد يكون عاقلا ومعقولا لا تعينه الفصل واما بيان صدق المقدم فلان كل مجرد فانه يمكن ان يكون معقولا وجاز
ما امكن ان يكون معقولا وحده امكن ان يكون معقولا مع غيره ولما امكن ان يكون يعقل مع غيره امكن ان يقارن ما هيته ما هيته غيره
عن ان يعقل الشيء هو حصول ما هيته في العقل مقارنا لمقارنته فلو توقف امكان المقارنة عليه لزم تاخر الامكان عن الوجود وانه محال
ولا يتوقف المجرد ويمكن ان يقارن المعقول سواء وجد في الخارج او في العقل لكن مقارنة المجرد في الخارج للمعقول ليس الا التعقل فامكن
ان يكون المجرد عاقلا وهو المطلوب واما تقرير الاستدلال فان يقال لا نسلم ان كل مجرد معقول بالامكان ولا دليل عليه ولئن سلمنا ولكن لم
اقتران | لا يجوز ان يكون معقولا يصح ان يعقل مع غيره سلمناه لكن لا نسلم ان يعقل المجرد مع الآخر يستلزم اقترانهما لا يستلزم الا كون صورتيهما
ولا يلزم من صحة اقتران الصورتين صحة مقارنة المجرد لها الا ترى ان يلزم التعقل واما يلزم ذلك لو كان تصور المعقول مساويا لماهيته
سلمناه لكن لا نسلم ان امكان مقارنة المجرد المعقول يتوقف على حصوله في العقل قوله تلزم حصوله في العقل هو المقارنة قلنا مقارنة
المجرد المعقول الآخر مقارنة احد الحالين للآخر وحصول المجرد في العقل مقارنة الحال للمحل ولا يلزم منه امكان مقارنة المجرد للمعقول
مقارنة المحل للحال التي هي التعقل ولئن سلمنا تساوي بعض الانواع وانه يلزم من صحة المقارنة بالمعنى الا وليس صحة مقارنة المجرد
للمعقول بمعنى انه يمكن ان يكون محله لا يكون حيث المجرد في العقل واما اذا كان المجرد موجودا في الخارج
فيمنع ولئن سلمنا فلم لا يجوز ان يوجد في الخارج لازم مانع عن ذلك اجاب عن السؤال الاول بان تلك المقدمة يمكن
ما تقدم من قوله وانما تصور هي عن النسبة الحادثة الى آخره فالاعتراض هاهنا عدم مناسبة هذا الكلام لم يبق
فيما تقدم برهان هو غير المنع ورود هذا المنع على توجيه الشارح فانه لا يحتاج الى الاستدلال بتلك المقدمة في بيانه لم يجب
عن السؤال الثاني لانه عرف فيما سبق من انا اذا ادركنا شيئا فلا بد ان يكون ذلك الشيء عند العقل وهذا المعنى هو الذي
سمي تصورا معلوما لكن مساويته للشيء في الماهية لم يكن للمدرك ذكر الشيء بل الآخر ولا يعلم انه ضروري واجاب عن السؤال الخامس
بان الاستدلال لمطلق المقارنة فان الشيخ لما ادعى صحة مقارنة معقول لمعقول آخر استدل عليه بوجهين احدهما
انه قد يعقل مع الغير وهو مقارنة الحالين والثاني مقارنته للعاقل وهي مقارنة الحال للمحل فاستدل بصحة احد النوعين
على صحة المقارنة المطلقة وذكر كلاما في تقرير الحجة لانه لما ثبت مطلق المقارنة بين المجرد والمعقول فاذا كان المجرد
موجودا في الخارج فلا شك انه يكون قائما بالذات فامكن مقارنته للمعقول لا يكون مقارنة احد الحالين للآخر ولا مقارنة الحال للمحل

لقيامه بالذات فلا يكون امكان مقارنته للمعقول امكان مقارنة المحل للحال وهو التعقل فيمكن ان يكون عاقلا وهو
المطلوب لم يجب عن السؤال الرابع لان الشيخ لم يستدل على عدم توقف صحة المقارنة على الجسم العقلي بما استدل
عليه بل هو دليل من عند نفسه ولعترض على ما اختير عنده على انه لو ثبت صحة المقارنة المجرد للمعقول العقلي الكلي وهو معقوليته
المجرد التي هي مقارنته للحال سقط هذا السؤال الرابع لان صحة هذه المقارنة لو توقف على حصول المجرد في الجوهر العاقل
وهو غير هذه المقارنة لما هو صحة الشيء عن وجوده وهو محال وهذه الملازمة لا غبار عليها وعن [illegible] السؤال الخامس
لا يرد ايضا على ما قرره الامام لانه ما التزم صحة النوع الثالث من صحة احد النوعين الاولين بل لزوم صحة التعقل صحة
مقارنة المجرد الخارج للمعقول فانه قال لما لم يتوقف صحة المقارنة على الوجود العقلي امكن المقارنة في الوجود العقلي
والخارجي معا فاذا وجد المجرد في الخارج امكن مقارنته للمعقول ولا شك ان مقارنة المجرد الموجود في الخارج للمعقول ليست
الا التعقل فقد امكن عقلا وذكر مع على مقدمة لم يوردها المعلل بعد هذا الكلام لا يكاد يتم لانه لا يلزم من عدم توقف
صحة المقارنة على الوجود العقلي صحتها بدونه لجواز ان يتوقف عليه ولا ينفك عنه ولئن سلم لكن لم لا يكون ذلك وصحة مقارنة
الحال في المحل او مقارنة الحال للمحل اذا لم يتوقف على الوجود العقلي يستحيل ثبوتها والمجرد موجود في الخارج ضرورة استحالة
حلول الموجود الخارج واما السؤال السادس فهو ايضا غير وارد على الترتيب الذي ذكر لانه قد سلم ان صحة
المقارنة لا يتوقف على الوجود العقلي وانما ثابتة في الوجودين فعند وجود المجرد في الخارج يلزم صحة المقارنة وليست
يمنع هذا بعد التسليم الا انه لما كان [illegible] على ما ذكر الشيخ بعض اجوبة فحاصله ان امكان مقارنة المعقول للمجرد
بالنظر الى ماهيته فاذا وجد في الخارج امتنعت المقارنة لانه محال وهذا الجواب على ان الشيخ حينئذ [illegible] ماهيته
وتقريره ما ذكر الشيخ ونورد ما يتوجه في هذه السؤالات عليه بتلخيص الكلام وتحقيق المرام فنقول [illegible]
محل لم يقارن معقولا آخر بالوجهين فاذا وجد في الخارج فما لم يخرج عن الحقائق امكن ايضا ان يقارن المعقول فيمكن ان
يكون عاقلا وللسائل ان يقول ما المراد بامكان مقارنة المعقول للمعقول ان اردتم امكان مقارنة الحال للمحل او امكان
مقارنة الحال للمحل فمسلم ان المعقول يمكن ان يقارن معقولا آخر بان يصير هو محلا للحال او احدهما مستدعي للعقل وهو
ظاهر وان اردتم مقارنة المحل للحال فهو ممنوع والوجهان لا يدلان على امكان المقارنة بالمعنى الاول دليل وذلك
لا يسلم امكان المقارنة بالمعنى الثاني لا يمتنع ولئن سلمنا ان امكانه للمعقول بعد وجوده في الخارج لا يكون المقارنة
لكنه حينئذ التعقل لجواز ان العقل ممتنع لا يجوز ان يقتضي المقارنة الخارجية اصلا فيحقق الخارج فاجاب عن
السؤال الاول بانه يستلزم تعقل المقارنة وعن الثاني بان امكان المقارنة هو عين [illegible] امكان المقارنة
من حيث الماهية وعن الثالث بما سيجيء واما السؤال [illegible] فجعلها في ورودها على هذا الوجه
توجيه الامام فمخالف لما في الكتاب والله اعلم بالصواب [illegible] ولعل تقول ان اصل ما ذكره لا [illegible]

ان هذا السؤال في الصور العقلية المادية اظهر فانها اذا كانت في الخارج كانت عاقلة وماهيتها العقلية هي ماهيتها
الخارجية فلا تكون عاقلة واما الصور المادية فاذا كانت موجودة في الخارج فانها تمنع عقلها فاذا وجدت في
العقل تجردت عن العلائق دال المانع فلا تصير عاقلة فاجاب بتقرير السؤال فيها على بيان مانع على العقل دون الله فلعلها اشتغل
فايرادها ارشاد الى التنبيه لا بسبيل الجواب لو صح ان الصور العقلية سواء كانت مادية او لا غير اصلية في الوجود العاقل
لا تتزلزل من متصلة في نفسه ولا ذكر في الجواب ان احدى الصورتين ليست بعقول للاخرى ولا اراد آخر بعقول لاولى اعترض
الامام بان الصور العقلية مختلفة في الحقيقة اما اولا فلا امتناع اجتماع الامور المتماثلة في محل واحد واما ثانيا فلانها
صور الماهيات المختلفة وهي المطابقة لها وح لم يمتنع ان يكون بعضها اولى بالحلية وبعضها بالحالية الا يرى ان الحكم لما كانت
للطبيعة الماهية لا جرم كانت محلية الحركة للبطء اولى من العكس فكذا هاهنا هذا على ان الامام وقد نوقش انه ظن ان المراد
الشيخ الماهية تقتضي محلية احدهما وحالية الاخرى فقال الشارح المعترضة الصادقة ان كل حال ومحل فهما مختلفان
لان كل مختلفين حال ومحل والا لزم ان تكون الحركة محلا للسواد والسطوح محلا للحركة بل المختلفان يكون حالا اذا كان نعتا
وصفة لمخالفه الآخر فكان سائلا يقول لم لا يجوز ان يكون بعض الصور العقلية نعتا وصفة للاخرى فح يكون الصورة
العقلية عاقلة فاجاب بانه لا يجوز ذلك لو جاز احدهما ان الصورتين متساويتان في النسبة الى المحل الذي هو الجوهر العاقل
لان كلا منهما متميز فيه فلو كان احدهما نعتا للاخرى كان احدهما حالة في المحل والاخرى حالة بالواسطة فاختلف نسبتاهما
والثاني ان كلا واحد منهما يجوز ان يعقل عن الاخرى بحسب ماهيته ومعقوليته فلا يكون احدهما نعتا في الاخرى وفيه نظر لان اللازم
البين للشيء لا يمكن تعقل الملزوم بدونه فالكلية غير صادقة واعلم ان السؤال الامام ليس الا هذا وهو انا لا نسلم ان بعض
الصور ليس باولى بالمحلية واما يكون كذلك لو كانت متماثلة وليس كذلك بل هي مختلفة فلم لا يجوز ان يقتضي بعضها المحلية والبعض الآخر
الحالية كما في الحركة والبطء ولكن الجواب ان المختلفين اما يكون احدهما حالا في الآخر لو كان نعتا وصفة له وذلك في الصورتين
محال واما باقي الكلام فخارج عن التوجيه فلا [illegible] فاستدل على الجزء المشترك القسم الثالث جاز مشترك وهو مخلوق
فانا نقول اضافة الحال الى الحال فاستدل على الجزء المشترك بالقسم الثالث لم يصرحوا باستلزام تحقق الخاص تحقق العام
وعلى الجزء الخاص بالعرض لانه فرض كونه موجودا في الخارج مستقلا بنفسه ومقارنته للمعقول لا يكون الا مقارنة المحل للحال
فاعلم واعلم انه لو تحكم جواب سؤال الرابع فقولكم يمتنع ان يكون الصورة العقلية قابلا للاخرى لعدم استقلالها
اجاب هناك الحكم ليس بمجرد عدم الاستقلال بل مع عدم اختصاص احدهما بالقابلية و الآخر بالمعقولية والقوى
الحيوانية فما اختصاص بالقابلية بالنسبة الى الصورة الحالة و الاظهر في الجواب ان القوى الحيوانية لما ان حلت فيه
وان كانت غير مستقلة بقوامها حلت في الصور العقلية فظهر الفرق فعلمه واعترض ايضا تقرير الشيخ قال
الجوهر المستقل اذا قارنه معنى معقول كان له بالامكان جعله متصورا وهذا يدل على ان التصور والتعقل
امر وراء المقارنة والا لكان اذا قارنه المعنى المعقول لا يكون متعقلا له بالامكان بل بالفعل والا بجعل متصورا

وح تسقط اصل الدليل لتوقفه على ان التعقل نفس المقارنة اجاب بان المعنى المعقول اذا قارن النفس مع العوارض
الغريبة وتكون النفس في تلك الحال عقلا هيولانيا كانه ما انطبع فيها ما اخرجه من القوة الى الفعل ثم اذا حصل تجرد
للنفس تجرده عن العوارض الغريبة انطبعت في النفس ويصير عقلا بالملكة فيكون انطبع في الحالة الاولى وقارنها المعنى المعقول
مع العوارض لها بالامكان الخاص تجرده عن العوارض وجعله متصورا حتى ينطبع فيها فيصير ههنا المقارنة مع العوارض تعقل
بالامكان الخاص وفي سائر الصور المقارنة عن العوارض تعقل بالوجه بعد كل النفس الامكان العام لعينها والمقارنة في قوله
اذا قارنه معنى معقول شيء مقارنه مع العوارض في التصور بعد المقارنة المجردة عن العوارض فالمقارنة مع العوارض ان
المقارنة المجردة عن العوارض لم تغاير التعقل للمقارنة وفيه نظر لان المعنى المعقول ان لم ينطبع في النفس لم يقارنه
المقارنة لعينها هي مقارنة الحال للمحل والصورة غير حاصلة في النفس وان قارنه لم يكن مع العوارض الغريبة وكان كلام الشارح
لا المحسوس البديهي اذا انزع من آلة حساسة الى التخيل يكون مع العوارض ومع ذلك يكون لمقارنة ما الى النفس لحصوله في النهار
يكون النفس عقلا بالملكة فالمراد بالمقارنة في قوله النح اذا قارنه معنى معقول تجرد التعلق والاتصال لانه يطوق
لانه يطرق الخلو والمعنى المعقول المعنى الذي يستعمل بالتجرد وعدم تصور التمام العناية والاوضح من هذا ان يقال المراد
الجوهر المستقل بعقل اذا قارنه معنى معقول في العقل امكن له جعله متصورا كان مشابها انه اذا وجد في الخارج
متصورا وحصل بالحقيقة اعادة تقرير قبل قوله وانه يمكن ان يقال ان هذا الجوهر يمكن توجيه هذا السؤال بوجهين الاول
منع تحقق المقارنة في الخارج بان يقال نسلم مقارنة المجرد للمعقول الا في محله في الخارج لكن لا نسلم تحققها في الخارج وانما
واما يستحيل لو كان شرط المقارنة موجودا والمانع عنها مفقودا وهو ممنوع وهذا السؤال الا في الوجه الاول في الامام
واشار الشارح الى جوابه على سبيل العموم في هذا التوجيه فكيف اما اولا فلان المفروض امكان التعقل فعقله انما يتم ما قالوا الا ان
كل مجرد هو ان يكون عاقلا وعدم العقل لمانع ذكره واما ثانيا فلان الجواب في توجه لما كان الا استعداد المقارنة لازم
للماهية قوله في سقط اصل السؤال قلت لا نسلم بل هو باق لان الاستعداد يكفي في تحققها بل يكون متوقفا على المقارنة بعد وجود
على امر آخر وهو عدم المانع او وجود الشرط الثاني منع امكان المقارنة في الخارج وقبل تقريره لابد من تمهيد
وهو ان الموجود في العقل غير الموجود في الخارج والا لم يكن للماهية وجود عقلي ان تصور ادلة فصل الا ان هو الا انها
في الخارج وايضا الموجود قائم بالذات فلو كان عين الصورة العقلية لكان العالم بالذات عين العالم بالغير وعن القائم
اذا عقل الشيء عاقلان او اكثر فلو كان الموجود في العقل عين الحقيقة الخارجية لكان الاعراض الواحد في الماهية الا ان يكون
الاول هو هاهنا في الخارج بل الا في كونها شخصا من الماهية النوعية فان قلت فالحقيقة الخارجية المجردة حقيقة اذا
وجدت عند العقل كان لها شخصان بل اذا وجدت عند العقل المعقول كان لها اشخاص فحالها اشخاص في بدن
يكون كليا فالمجرد الحقيقي كلي بعد ويعقل فهو اعم تعدد الوجود الى الكلية انما هي بحسب تعدد الماهية اذا
تحقق هذا التصور فنقول سلمنا ان المجرد يمكن مقارنته لمعقول وهو موجود في العقل لكن لم قلت انه يمكن مقارنته

المعقول وهو موجود في الخارج غايته ما في الباب ان امكان مقارنته للمعقول بالنظر الى ماهيته النوعية لكن يمكن ان
للشيء بالنظر الى ماهيته النوعية لا يجب ان يكون ممكنا بالنسبة الى جميع الاشخاص فان وجود الجسد ممكن للماهية الانسانية
غير ممكن لسائر اشخاصها فلا يلزم من امكان المقارنة للماهية امكان المقارنة للماهية الموجودة في الخارج اما العدم شرط
او وجود مانع وفي قوله النح بحسب ماهية النوع اشارة لطيفة الى ان الصورة المعقولة والموجود شخصان للماهية
الحقيقية الخارجية لما كانت تمام الماهية الموجودة في الخارج وتمام ماهية الصورة العقلية كانت كالنوع
لهما وهو الكلي لهما منسوبة الى النوع لا نوع الحقيقة ثم لما جاز ان يكون في شخص هذا النح كل واحد من اقسام
عدم الشرط ووجود المانع واقتصر النح على احدها حيثما لتوهم هو المانع تعرض الشارح لبيان لمية الاقتصار
وذكر ان الماهية المرتسمة في العقل لما لم يكن بنفسها مانعا عن المقارنة واما الماهية في العقل مع تجردها عن سائر
اللواحق الغريبة فلا يوجد فيها شيء يكون شرطا للمقارنة وكان ما به الاتصاف في الماهية المعقولة
مجرده عن اللواحق الخارجية لكنها معتبرة بالعوارض الذهنية فلا يجوز ان يكون شيء منها شرطا لانه فلا ان المقارنة
فاجاب بان الماهية العقلية لها اعتباران احدهما انها تعقل امور خارجية فتكون مجردة عن اللواحق الخارجية
الغريبة الذهنية وقد سبق ان كليتها بالاعتبار الاول دون الثاني والنظر ههنا انما هو الى الاعتبار الاول وهو
الماهية التي اذا وجدت في الخارج فانت تراها وهي بهذا الاعتبار غير مقترنة بالعوارض الغريبة والشرط
فلا يكون امكان مقارنتها لاجل الشرط فلهذا اختص كلام النح بالمانع فان قلت عدم اعتبار الشيء ليس
عدمه فالعوارض الذهنية وان كانت غير معتبرة في النظر الا انها موجودة فلم لا يكون شيء منها شرطا للمقارنة فنقول
امكان المقارنة انما هو بالنظر الى الماهية مع قطع النظر عن سائر العوارض الذهنية فلا يكون لشيء منها دخل
في عروض الامكان ومحال المنع باق فلا يرد تقرير الجواب لان استعداد المقارنة اما ان يرجع الى الشيء او
بحصوله الا عند الارتسام في العقل وحينئذ اما ان يكون مع المقارنة او بعدها او قبلها والاول باطل لان
مقارنة يكون حصول الاستعداد قبل المقارنة فيكون الاستعداد للنفس الماهية لكونها معقولة والماهية
المعقولة مجردة عن جميع اللواحق الغريبة فلا يكون لها شيء غير الماهية يفيد الاستعداد فسقط الشك
توجيه الشارح وفيه نظر من وجوه اعترض ما ذكر ان الماهية المعقولة مجردة عن اللواحق مطلقا وان كانت مجردة
عن اللواحق الخارجية ولو تم هذا الكلام لاستلزم ان يقال الاستعداد للماهية اما بالذات او بالغير والثاني
باطل فتعين الاول فيكون الاستعداد لازما وان كان ما ذكره الشارح ما يلوح من كلامه ان القسم الثالث وهو ان
الاستعداد المقارنة قبلها مطلوب ليس كذلك لان التقرير ان الاستعداد ليس الا عند الارتسام في ان يكون لزوم
الاستعداد في تقرير انحصار الاستعداد في حالة الارتسام وهو خلاف المطلوب فتوجيه كلامه ان يقال الا ان الاستعداد
على تقدير انحصار الاستعداد اما الا ان يكون غير حاصل الا عند الارتسام الثاني باطل لانها مستغنية الا قول

الثالث ان القسم الاول مستدرك لانه يكفي ان يقال استعداد المقارنة اما مع المقارنة او بعدها او قبلها والاول الاول
والثالث هو المطلوب الرابع انه سيصرح بان الاقسام مقارنة منحصرة في هذا البحث لان المقارنة الماهية المعقولة
يكون بمعنى القسم الثاني وهو ما لا يكون الاستعداد حاصلا الا عند الارتسام الى الثلثة اقسام غير منحصر لان الاستعداد
في لا يكون الا مع المقارنة فلا ينقسم الى قبلها وما بعدها بل يكفي ان يقال الاستعداد اما لازم في الوجود او غير حاصل
الا عند الارتسام وهو بالجملة ان الارتسام مقارنة فيكون استعداد الشيء معه وانه محال ثم انه اراد منطبق الشيء
على ما شرحه فقال وقوله وان كان اما يكتسبه عند الارتسام في العقل اشارة الى القسم الثاني المنقسم الى الاقسام الثلثة
الى قوله فيكون الاستعداد اما مستفادا مع حصول الاكتساب اشارة الى القسم الاول والثاني قوله فيكون عطفا على قوله
بالنسبة وانما كان هذا اشارة الى القسم الاول لان معناه لم يحصل مع الاكتساب وهو ملزوم لحصول الاستعداد مع
لانه لما كان حصول الاستعداد مع اكتساب الاستعداد والاكتساب الاستعداد انما هو حال الارتسام على ما هو المقرر
فيكون حصول الاستعداد مع الارتسام والارتسام هو المقارنة فيكون حصول الاستعداد مع المقارنة فلما كان الارتسام حصول
الاستعداد مع الاكتساب عبر به عنه اقامة للملزوم مقام اللازم واما قوله قبل هذا والارتسام في العقل والاكتساب
بالنسبة الى قوله مقارنة الماهية المعقولة وما يحتاج اليه ثم لانه ما ادعى الا ان قوله الشيخ وان كان انما يكتسبه
العقل اشارة الى القسم الثاني وانه ينقسم الى الاقسام الثلثة فظاهر انه داخل لتلك المقدمة في نفاس الدعوى ثم يصح
ههنا في بيان ان قوله فيكون الاستعداد مع حصول الاكتساب اشارة الى القسم الثاني ذكرنا وكان الاولى ان يجيب الى الجهة
وكان قوله في بيان المعنى عند الارتسام في العقل الذي هو المقارنة اشارة الى هذا التوجيه الا انه لم يكن وصف الارتسام
بالمقارنة فائدة في بيان المعنى ويمكن ان يقال المراد حصول الاستعداد مع الاكتساب المقارنة كما قرره الامام فان الاكتساب
الاستعداد لما كان دائما الى الاكتساب المقارنة عبر به عنه لكنا نوجهنا لكونه اضاع القول في القارنة فقوله وكان حصول
الاستعداد مستفادا مع حصول الاكتساب للعطف كما وجهه بقول الشيخ والا فيه توجيه الواو والفاء فان المعنى ان
المانع منه لو لم يكتسب الاستعداد الا عند الارتسام وكان حصول الاستعداد مع المقارنة يلزم محال ثم قوله
ان قوله فيكون لم يكن استعداد للشيء حتى حصل ما يستعد له اشارة الى ما ذكرنا هذا القسم فقوله وهو المانع بصفة
في تاخر الاستعداد عن الحصول فيلزم ان يكون بطبيعة على كون الاستعداد مع الحصول وقوله ما يستعد له يمكن ان يكون
المجهول اي حصل الشيء لم يحصل استعداده ويمكن ان يكون بصيغة المعلوم ثم يكون بمعنى ما صرح في لان وظاهر انه داخل الشيء
وما يستعد هو عالما في الماهية بتاويل الشيء اي حتى حصل الشيء ما يستعد الماهية له ولابد من تفصيل قوله او لم يكن
للشيء وقد كان عطف على قوله فيكون الاستعداد اما مستفادا مع حصول الاكتساب لانه اشارة الى القسم الاول وعلم وجهه
انه قال فيكون لم يكن اولم يكن ثم قال الامام وحاصله ثم توجيه الحجة ان هذا الاستعداد اما ان يتوقف على الارتسام في العقل او
لا يتوقف فان لم يتوقف فهو اما حاصل في العقل او في الخارج كان الاستعداد زمانا للماهية في ..... او لا يتوقف على الارتسام

ملزوم توقف استعداد المقارنة على وجوده فيلزم احد الامرين اما تاخر الاستعداد الشيء عن حصوله وحدوث الشيء من
غير استعداد له او محال لان فيهما مرجحه واما كان انما يكتسبه عند الارتسام في العقل على توقف الاستعداد على حصول
المقارنة فقد تقرر المقدمة بالبصيرة وحصول الاكتساب الاستعداد باكتساب المقارنة كما بيناه وكلما وقع قوله
او لم يكن بمعنى التساوي والاحكام لمناسب الواو والواو اصلها والحالان في زمان معا او حرمها ثم قرر بيان استلزام
توقف استعداد المقارنة على الاقسام توقف استعداد المقارنة على وجودها اجمالا بين المراد من المقارنة مقارنة الصورة
المعقولة لصورة اخرى حالة محلها الاخرا مقارنة الصورة لغيرها ثم بين فان اراد الاول فالملازمة بالجملة
لانه لا يلزم من توقف صحة الحال على حلولها في المحل توقف صحة مقارنتها على وجود المقارنة فانه اذا وجد احد التصورين
بدون الاخرى فصحة المقارنة حاصلة ونفس المقارنة غير حاصل وان اراد الثاني فالملازمة صحيحة لان الارتسام في العقل
مقارنة مخصوصة فلو توقف استعداد المقارنة على الارتسام يلزم بالضرورة توقف صحة المقارنة على حصولها الكلي غاية
هو انه يتوقف هذا النوع من المقارنة وهو حلولها في المحل على الارتسام ولا يلزم منه صحة ان تقارن غير مقارنة المحل
للحال مع انه هو المطلوب في هذا التقصي نعم ما نبهنا عليه انظار احدها انه لم يعد حصول الاستعداد عند
الارتسام توقفه على الارتسام وذكر عدم اللازم لجواز ان يحصل الاستعداد عند الارتسام ولا يتوقف عليه بل
يكون الارتسام لازما له وكل ملزوم لا يحصل الا عند حصول اللازم ويجوز ان يتوقف عليه بل يتوقف على اللازم
وثانيها ان المراد من المقارنة المقارنة المطلقة وصحة مقارنة المقارنة المطلقة كما قيده في الاستعداد ولكن يمكن ان يقال
لو اريد مطلق المقارنة اعم من ان يكون مقارنة الحالين او مقارنة الحال للمحل فغاية ما في الباب انه يتوقف صحة المقارنة المطلقة
على الارتسام توقف صحة المقارنة المطلقة على وجود المقارنة الخاصة لكن لا نسلم انه محال وانما المحال توقف صحة المقارنة على وجودها
وثالثها انه قرر اجمالا مع قول الشيخ ونيتها وترك المترجم متسرو هذا الشارح وليس بين لانه قرر كلام الشيخ بالملازمة
من التقسيم ثم اعترض عليه والاعتراض لا يتوجه من كلام التقسيم ورابعها انه نفى قول الشيخ من كون هذا الاستعداد
قبل المقارنة فهو للماهية له مدخل في توجيهه اصلا وعلى كلام الشيخ فيه ما نقضه اسولا الا وان انه لما قرر لزوم امكان المقارنة
في الحالين كما ان حاصل استدلاله ان مقارنة المعقول الماهية ممكنة في العقل فيكون ممكنة في الخارج ومقارنة المعقول في الخارج
التعقل ممكن ان يكون عاقلة وفي الاخر قوله اشتراط القيام بالذات ولو استثنى اما دون الثاني انتقض بسائر الماديات سواء كانت
قائمة بالذات او بغيرها فان الماهية المعقولة منها يمكن ان يقارنها معقول اخر فيلزم مقارنتها في الخارج لان امكان
في العقل الامكان في الخارج ممكن ان يكون عاقلة الثالث النقض بمقارنة الحالين ومقارنة الحال للمحل فانها ممكنة في العقل
وهذا الامكان اما ان يكون لازما او حاصلا الارتسام الى الاخر الدليل لكن يستحيل تحققها في الخارج لقيام الماهية بالذات

الخارج

والفعل انما هو في المفارقة العالية ما امكن للشيء في العقل امكن له في الخارج فليتأمل فوائده وهو حق بلا شك آخر كلامه باستلزام

استعداد الماهية لمقارنة العقول استعداد الماهية الخارجية لها ورد النقض بالطبيعة الجنسية فانها مستعدة لمقارنة فصل

في نوع غير مستعدة لمقارنة آخر والجواب ان الطبيعة الجنسية استعداد لمقارنة سائر الفصول ومعه الاستعداد ثابت لها ما دامت

على طبيعتها الجنسية مع كونها غير محصلة فكيف الماهية النوعية مع كونها محصلة اذا كان لها استعداد فلا بد ان يبقى لها

ما دامت على طبيعتها النوعية وفي هذا الكلام [illegible] الماهية كالنوع بالنسبة الى المحققات الموجودة في الخارج

[illegible] الحركات المنسوبة الى النفس النباتية بعد تمام الكلام في ادراكات النفس شرع في حركاتها وحركاتها اما حركات النفس

النفس السماوية او حركات النفس الارضية وهي يصدر عنها اما بشعور وارادة وهي حركات اختيارية او لا بالشعور واما

ان يكون تصرفها في مادة الغذاء وهي الحركات المنسوبة الى النفس النباتية لوجودها في النباتات كما في الحيوانات فحينئذ يسمى قوى طبيعية

واما ان لا يكون كذلك كالحركات [illegible] عن عروض الكيفيات النفسانية وهذا القسم لم يذكره الشيخ والقوى عند

الاطباء [illegible] انها اما ان يكون مع الشعور وهي القوى النفسانية او لا مع الشعور [illegible] الحيوانية وهي القوى

الحيوانية اولا وهي القوة الطبيعية والقوى الطبيعية اربع غاذية ونامية ومولدة ومصورة لان فعلها اما لاجل الشخص او لاجل

النوع وما لاجل الشخص اما لبقائه وهو الغاذية او لكماله وهو النامية واما لاجل النوع اما ان يكون لتحصيل المادة وهي المولدة او تحصيل

القوام وهي المصورة وما اراد الشارح التنبيه على وجه الحاجة اليهما [illegible] واعلم ان الحرارة الغريزية هي الحرارة النارية

سائر البدن التي بها النضج والطبخ وسائر الافعال في [illegible] المعدة [illegible] ونقص الفضول [illegible] الكبد [illegible]

[illegible] الكيلوس ويحصل الاخلاط وكذا في العروق وفي القلب يلطفها حتى انه يتميز الدم [illegible] الروح ويعطى

مستعد لقبول القوى وكذا في سائر الاعضاء واختلفوا فيها فذهب جالينوس ومن تبعه الى انها الاسطقسية النارية التي

في البدن وكانت في اخلاط سائر الاسطقسات [illegible] وقوتها والنار وقال ارسطو وجمهور المتاخرين انها حرارة

سماوية افيضت على البدن مع فيضان النفس ولا تعانيها السماويات بل تناسب جوهر السماء حتى يستتبع قوى محييه ويحصل

الحياة [illegible] بالاجسام السماوية في قبول الحيوة وهذا هو الحق اما اولا فلانها تفارق بالموت ولا تستقصية باقية

ولذلك تسود البدن ويعفن واما ثانيا فلان الحرارة الغريزية كلما ازدادت ازدادت الافعال الطبيعية جودة [illegible]

الانسان [illegible] وليس هذا شان الحرارة النارية فانها تضر بالانفعال عن الاستعداد واما ثالثا فلان

الاجسام [illegible] والبارد اذا [illegible] امتزجت تفاعلت في انعزمت حرارتها وبرودتها بالمزج حرارته كيفية متشابهة

فلم يكون بعد الحرارة المحسوسة في سائر البدن واما رابعا فلان نفس الحرارة [illegible] الاغذية الغليظة حتى [illegible]

اجزاؤها [illegible] اللطيفة ولا شك ان الحرارة لا تكون كذلك [illegible] ولا تعطى الحرارة النارية يشتوي

لحوم البدن [illegible] الاعضاء و[illegible] السمي [illegible] الحرارة في اذ [illegible] يابسة [illegible] نوع آخر

ىالف

٢١

14

[illegible] بالحقيقة الا مستقصية ومن ثم عرف بانها جوهر حار لطيف عن انواع حافظ لكمالات البدن ولاجل انها آلة للطبيعة

في افعالها [illegible] الحرارة [illegible] ولا يقال بيوسته عرضية [illegible] الرطوبة دون اليبوسة [illegible]

عرضية ولا يقال بيوسة عرضية اذا عرفت هذا عرفت ان الشارح اشار الى مغايرة الحرارة الغريزية الحرارة النارية بعطف

انعالها على حصول الاحراق الحار [illegible] فالحرارة ان تعقل [illegible] وهو قليل جليل لكن عبارته تسامح من وجوه اخرى

[illegible] وتبعها بصاحب [illegible] ان الحرارة الغريزة حادثة من [illegible] وانها من [illegible] حرام

الفلكية [illegible] المراد [illegible] بواسطة فيضان النفس [illegible] تحققها [illegible] كالات البدن والثالث للنفث

[illegible] الكيفية بل الجوهر الحار [illegible] الحرارة الغريزية عليه بالمجاز والحقيقة انها كيفية قائمة من الحار الغريزي القائض على البدن

[illegible] فالمراد ان تعقل [illegible] الرطوبات [illegible] الحار الناري [illegible] الرطوبة [illegible] الحارة لكون [illegible] بواسطة

كيفية الحرارة وهذا تعرضت في المزاج وكيف يوثر ويحصل [illegible] وغيرهما الجاذبة القوة الطبيعية اما ان يكون فعلها بنفسها او اخرى

ومن المخدومة او تفعل قوى اخرى وهي الخادمة فالغاذية مخدومة لان فعلها ايراد بدل ما يتحلل وهو ليس بفعل قوى اخرى لكنها باعتبار

الرابع [illegible] اما يتحلل خادمة للتناسب والجاذبة واخواتها خادمة صرفة او ليس لها فعل الا للغاذية والقوة النمو [illegible] تناسب

الاقطار الزيادة اي بزيادة الجسم في الاقطار الثلثة وهو الطول والعرض والعمق بما يناسب بقضية للشخص وبأن ذلك الزيادة الى

[illegible] مقصود للطبيعة وفي وقت مخصوص هو سن النمو والنمو يختص بمبدأ الى سنا الاربعة واما السمن [illegible] موافقة

[illegible] ان التمدد في زيادة الطول [illegible] العرض والعمق [illegible] سن النمو [illegible] موافقة [illegible] اذا

[illegible] سائر الاعضاء حتى [illegible] سن النمو [illegible] القوى تنقسم الى مولدة ومصورة [illegible] يحصل

[illegible] ويميز الدم [illegible] القوة المصورة [illegible] الرحم وهي القوة المغيرة [illegible] المني

[illegible] الاعضاء حتى [illegible] الرطوبة [illegible] المصورة [illegible] عضو

[illegible] الخارجية [illegible] الاعضاء [illegible] المغتذى يحصل [illegible] ثم حصلت كيف

[illegible] جوهر العضو ويصير جزء [illegible] ثم [illegible] قوى [illegible] والملصقة والمشبهة

والغاذية اما المجموع [illegible] المغيرة [illegible] الثلثة لكن الشارح

[illegible] خادمة للغاذية كان [illegible] جوهر العضو [illegible]

المولدة الثانية [illegible] الغذاء [illegible] العضو [illegible] الغذائية والا لا

يلزم [illegible] عبارة الشارح [illegible] القوى [illegible] المولدة للمثل [illegible] المولدة والمصورة وهو يقسم

[illegible] والعنى ولعله جعل القوى المولدة مشتركة بين معنى عام وهو القوى المتصرفة في بقاء النوع وخاص

وهو المحصلة للمادة [illegible] فالمقسم عام والقسم خاص لكن هذا الاصطلاح غير معتاد فيما بين الاطباء والذي

دعاه الى انه جعل المصنون قسما من المولدين الشيخ لم يذكرها مع اتمام القوى الطبيعية لكنه لما لم يذكرها الا انها قسم
المولدين حيث تم فعلها لانه ما قسم منها واما قوله والغاذية والمنمية بعدما ان المولدين لما قدمه اشار الى ان الغاذية
في الورس السابق على كانت المادة المعدة للتوليد لا بد لها من الواجب تشخص كامل جعلت النفس المولدة لها
لما كان ذات قوى تضعف من المادة التي يحصلها الغاذية شيئا فشيئا فيزيد بمقدارها في الاقطار منها القوة المضيفة
الواجبة في الاقطار هي القوة النامية والنفس المدبرة لتلك المادة التي هي النطفة هي النفس النباتية على ما ذكر في الاول
المتكون من النطفة يكون لها في اول الامر صورة معدنية ثم حصل لها بحسب الاستعداد نفس نباتية يكون لها غاذية
ونامية وهي حمل الغاذية والنامية الحادثتين على غاذية المولود ونامية وقوله يأتي تفصيل الحق الى الجواهر
وانما هو بعد حصول النفس النباتية وهو صريح انه لم يتكلم به احد بعده وايضا يقتضي ذكره ان يكون المراد من المولد في قوله
المولدين للمثل بعض بعد القوتين المعقبة وهو بناء في تقسيمها الى المجمع ومفصل كلام الاطباء ان الحادثة على غاذية او
نامية اما حدوث الغاذية فلان المني جرم غذاء لا ينتفي واما حدوث النامية فان معظم الاعضاء يتوسع [illegible] الى
الى الهيئة الصالحة للتوليد ولولا ذلك لكون المني [illegible] الشهوة الا بعد معظم الاعضاء قوله [illegible] ايضا
القرب من تمام النمو ليس [illegible] لان سن النمو غايته الى الثلاثين والتوليد يكون في سن الشيخوخة ايضا والحق
حصوله بفصل من المادة التي يحصلها الغاذية شيء يتصف به المولد ثم ذكر الشارح قوله لانه بما يصدر عما يصدر عنه
النباتية من غير عكس لكنه خلاف الظاهر قوله واعلم ان مبادي الحركات مبادي اربعة لانه لا بد في الحركات حتى
ان يتصور الشيء نافعا يحصل ادراك [illegible] ثم ينبعث من ذلك التصور شوق الى تحصيل ذلك الشيء او دفعه ويحدث من ذلك
عزم الى الفعل فيتحرك الاعضاء اليه والشوق ليس من القوى المدركة لان معها ليس الا الادراك [illegible]
الشوق كما يدرك ان في طعام [illegible] الا انه يشتاق اليه بسبب [illegible] الغذاء والعزم انما يحصل بعد الشوق ويكون
ربما يكون الشخص متوقا الى الغاية من غير عزم كما اذا منعه جبار او امر اخر وكذلك انما ينفك العزم عن الشوق كما اذا كان
عن الحركة مع انه مشتاق وعزمه في تحصيل مطلوبه فاذا كان كل فعل ارادي مسبوقا بهذه الا فعال الاربعة وتبين انها مختلفة
يمكن انفكاك بعضها عن البعض جزم انها لا بد لها من مبادئ مختلفة فالتصور للنفس بحسب العقل العملي والشوق
كان الى جلب نفع [illegible] القوة الشهوانية وان كان الى دفع ضرر فهو بحسب القوة الغضبية والعزم بحسب قوة
والتحريك [illegible] في العضل فاذا توهم نفع شيء او ضرره اطاعته القوة الشوقية ما حركت الشوق
ثم اذا تم الشوق اطاعته القوة العازمة فينهض القوى المحركة المنبثة في مبادي العضل المتصلة بالاعضاء عند
ومن الاعصاب وتحرك الاعضاء المخصوصة بذلك الفعل [illegible] والعازمة كما [illegible] الاصابع
العزم على الكتابة وكما اذا اردنا بيان المعلوم فيطيع القوة الشوقية ثم العازمة ثم القوة المحركة للعضل
اللسان فيعبر عن معانيها قوله اشارة الى ان الحكم الذي [illegible] يوجه هذا الدليل [illegible]

وضع

٨٥

وضع او جهة توجه اليه الفلك بالحركة المستديرة يكون تركه لذلك الوضع او الجهة هو عين التوجه اليه فلو كانت الحركة المستديرة
طبيعية يلزم ان يميل الفلك بالطبع عما يميل اليه بالطبع فيكون المهروب عنه بالطبع بعينه مطلوبا بالطبع في حالة واحدة وانه محال
وهذا التوجيه غير وجيه لان ترك وضع او جهة ليس توجها الى ذلك الوضع لا نفعل منه بتركه بل غايته الى وضع حتى والمتروك ليس
هو المطلوب بالاولى ان يقال في توجيهه الفلك بالحركة المستديرة يطلب وضعا ثم يتركه ويطلب وضعا ويتركه لا يتصور من غير ارادة فان
طلب الشيء وتركه لا يكون الا باختلاف الاغراض وهو لا يتم الا بالشعور والارادة واما الطبع من غير ارادة يمتنع ان يكون شيء احد مطلوبا به
ومهروبا ولو كان وقيل بقوله او المهروب عنه بالطبع مقصودا بالطبع اي الذي يهرب عنه هو الذي كان مقصودا بالطبع اعا
قوله هذا ايضا تنبيها على انه يمكن ان يعبر عنه بعبارتين قوله واعلم ان [illegible] محمول [illegible] يطلق على الكثير المحصور
ما يكون جزئيا فان كل احد من هؤلاء الكلي ولكنه غير [illegible] هؤلاء الناس اي جماعة من الكلي محصورين حتى كان [illegible]
كل واحد من هؤلاء الكلي محمولا على الكثيرين محصورين مع انه جزئي وفيه نظر لانه لو كفى هذا الحمل لجاز ان يكون الشيء محمولا على الكثيرين غير محصورين
ولا يكون كليا كما اذا قلنا كل واحد من الكلي يريد بالكلي افراد الكلي الغير المتناهية كانه محمول على الكثيرين غير محصورين مع انه جزئي والغلط
انما نشأ من لفظ الحمل فان مراد الشيخ بحمل المعنى على كثيرين صدقه على كثيرين على سبيل المواطاة وهو هو والحمل في المثال المذكور ليس الا في
اللفظ وان اتفق المعنى فان كل واحد من هؤلاء الكلي لا يصدق على شيء اصلا بل انما يطلق ويراد به كل واحد من هؤلاء المحصورين
بل ان الحلاف اللفظ وان اتفق المعنى [illegible] المثال [illegible] هؤلاء الكلي بانه جزئي مع انه محمول على الكثيرين محصورين يقول اولا
يكون قوله كل واحد مشتركا لا دخل له في التمثيل وثانيا ان اريد بحمل هؤلاء الكلي على الكثيرين محصورين انه صادق عليهم فهو ممنوع لان
المحمول المحكوم جزئيا وان كان بمعنى اطلاق لفظه عليهم فهو مسلم لكنه خارج عن المقبل لانه يريد ان يمثل بجزئي يصدق على الكثيرين محصورين وايضا
لا شك ان مراد الشيخ بالحمل على الكثيرين الحمل على واحد واحد منهم وهؤلاء الكلي لو فرضنا انه محمول على العدد المحصور ليس محمولا على واحد
واحد منهم واعتبار القيد انما يظهر لو كان هناك معنى يحمل على واحد واحد من محصور ولا يكون كليا لكن هذا ممتنع والحق ان هذا القيد ليس
الا اعتبار [illegible] المتنبه على ان الكلية ليست بالنسبة الى الافراد الموجودة في الخارج التي يجوز انحصارها في عدد بل الى الافراد الموهومة الى غير حد
قوله [illegible] فالحركة الغاية انما تقتضيها الحال التي تمايل الشيء الى اخر ما ذكر لا يدل الا على ان الحركة ليست مقتضى الطبيعة المتحركة لذاتها ولا يدل على
ان الحركة غير مطلوبة بعينها وانما الشبهة انما نشأت من حيث انها فان هذا القضيا ان رجع الى الاول فهو مسلم لانه لا يقتضي لذاته
الحركة واما ان رجع الى الحركة فعلى ان الحركة لا تقتضي الحركة لذات الحركة فهو اول المسألة ولا دليل عليه فانه يجوز ان يكون الحركة مقتضى الطبيعة
لا ان الطبيعة بل بتوسط شيء اخر فلو كانت الحركة مطلوبة لذاتها لا بتوسط مطلوب اخر هو غاية او لمية وهذا فرق على ان لا نفع عن الحق
ان العاجمة انا نعرف المقدمة ان الدليل على ان الحركة ليست الا التأدي والتنقل الى الغير فامتنع ان يكون مطلوبة لذاتها قوله لقوله
تعريف الحركة كان سابقا معقول انهم صرحوا في تعريف الحركة بان الحركة كمال اول بل الحركة كمال مطلوب بالذات فكيف يكون الحركة مطلوبة
لذاتها وجوابه انه ليس كل كمال مطلوبا بالذات وتعريف الحركة اذا تامل يدل على انها كمال ليس مطلوبا بالذات مادام ما يخرج من القوة
الى الفعل والحركة كذلك الا انها تمتاز عن سائر الكمالات من وجهين احدهما ان سائر الكمالات اذا حصل الشيء بها بالفعل لم يبق بعد فيه
ما يتعلق بتلك الكمالات بالقوة فان الشيء الاسود بالقوة اذا صار اسود بالفعل لا يبقى جهة السواد فيه بالقوة بعد ان كان قبلها
اذا حصلت وصار الشيء بها بالفعل يبقى بعد فيه ما يتعلق بتلك الحركة شيء بالقوة الباقي في سائر الكمالات اذا حصلت بالفعل لا يقتضي
ان يكون شيء اخر بالقوة يكون بتلك الكمالات متأدية اليه والحركة اذا حصلت بالفعل يقتضي ان يكون شيء آخر يكون تلك الحركة متأدية اليه فيوجد
الحركة يتعلق بتعقيبي قوة الباقي منها وقوة الامر المتأدي اليه فلما كان ماهية الا شيء كل من الحركة وسائر الكمالات هو الكمال وماهيته

الاعتبار عن بعار انكاه لا تشكل واحق من العوض انكل يعرف الحركة كمال يحصل للجسم بعدما بالقوة في شئ من ذلك الكمال يكون حصوله
لذلك الجسم من حيث انه بالقوة في شئ من ذلك الكمال يكون حصوله لذلك الجسم من حيث انه بالقوة في شئ من ذلك الكمال لكن يستدعي ذلك
ذلك الا ولى [illegible] ويحمل على القوة الثانية ويكون معناه انها كمال اول للجسم بعدما بالقوة في شئ آخر وهو حصوله للجسم من حيث انه بالقوة اوالرابع
في ذلك الشئ وهذا القيد احتراز عن الصور النوعية كالانسانية فانها كمال للجسم الذي بالقوة في الكمالات الثانية كالتعقل
والتعجب والكتابة وغيرها لكن حصوله لا يتعلق بثبوتها وعدمها ولما كانت ماهية الحركة تقتضي المادي الكمال الثاني لا جرم احتيج في تعريفه
بالقوة الثانية وقيل الكمال الاول ولية وايضا القوة الاولى قوة موهومة والثانية قوة محققة وتعريف الحقيقة الخارجية بالامور
الخارجية اولى قوله والتعبير بباقي الكلمة [illegible] سؤال او صورة المطلوب لما كان [illegible] ينقسم الى الجزئي والكلي والحق انه
لا حاجة الى التعرض [illegible] التعريج [illegible] تنتشر حركة الفلك ارادية فالمقصود منها ليس نفس الحركة بل الوضع لانها
حركة وضعية [illegible] الوضع المقصود اما جزئي او كلي والاول باطل [illegible] الثاني والقصد الى الوضع الكلي يستدعي تعقله بالقوة
الحسابات ليس [illegible] العقل فيكون للفلك نفس مجردة وهو المطلوب قوله الرأي الكلي لا ينبعث عنه شئ [illegible] للفلك
ارادة عقلية ولا شك ان المراد الكلي نسبته الى سائر الجزئيات [illegible] فلا يتخصص منها جزئي وجزئي [illegible] الكلية ولا بد
له من ارادة اخرى جزئية [illegible] الارادة العقلية [illegible] الشعور الكلي [illegible] الارادة الجزئية [illegible] الشعور الجزئي [illegible]
من الارادة الكلية ارادة جزئية [illegible] الشعور الكلي [illegible] شعور جزئي [illegible] الرأي الكلي لا ينبعث عنه شئ مخصوص [illegible]
بالرأي الكلي الارادة الكلية او الشعور الكلي [illegible] قوله فانه لا يتخصص [illegible] منه دون جزئي آخر هو البرهان عليها
وقوله [illegible] مخصص [illegible] ان الجزئي من الكلي [illegible] الكلي اذا تخصص بمخصص [illegible] جزئيا فانه اذا اريد بذل
الدرهم [illegible] هذا الدرهم [illegible] بالشعور بهذا الدرهم وارادة بذله وفيه نظر لان المراد والكلي بذل الدرهم مطلقا
المشعور به شعورا كليا وبذل هذا الدرهم [illegible] مشعور [illegible] انه ليس بجزئي فان بذل هذا الدرهم [illegible]
والمقيد بهذا الدرهم [illegible] الشخصية [illegible] الخيول [illegible] مطلقا [illegible] اللحم او الخبز وهو ارادة
كلية [illegible] جزئي [illegible] الارادة الكلية والجواب انا لا نسلم [illegible] صدور هذا الفعل [illegible]
الارادة الكلية [illegible] جزئيا [illegible] ارادة جزئية [illegible] واما قوله وجد [illegible] فقد [illegible]
الجواب دونه [illegible] يكون جوابا السؤال [illegible] جزئي [illegible] الارادة الكلية فانه لو وجد [illegible]
[illegible] اجاب بانه [illegible] لكونه بالنوع وهو الذي [illegible] فيقوم [illegible] ارادة اخرى جزئية
به واقول [illegible] فلا شك [illegible] لكن [illegible] جزئيا ولو فرضنا [illegible] الغداء
الغداء الجزئي لا [illegible] جزئية الفعل فان الفعل [illegible] الغداء الجزئي [illegible] الغداء الجزئي قوله وكذا
في قطع المسافة [illegible] النجم عن العلم الكلي والارادة الجزئية [illegible] الارادة الكلية [illegible]
تصور الحركة عن الارادة الكلية على وجود الارادة الجزئية [illegible] شئ والمثال انه اذا اراد [illegible]
[illegible] تصور الحركة [illegible] مسافة [illegible] المسافة ثم اراد قطعه فاذا قطعه [illegible]
حد آخر [illegible] الارادة الجزئية [illegible] المسافة [illegible] الشيخ [illegible]
الى مسافة [illegible] مسافة [illegible] الشيخ [illegible] التصور الكلي [illegible] الخطوة
عنزلة التصورات الجزئية [illegible] المذكور [illegible] الجزء [illegible] المسافة [illegible] قطعه قوله
وهذا [illegible] فانه اذا اردنا [illegible] حتى [illegible] ثم [illegible] في السلسلة في الافعال
[illegible] الشئ [illegible] ارادة [illegible] التصور الكلي

15

مشعور بحرتي [illegible] وهو الفعل ثم ينبعث من التخيل شوق من القوة الشهوانية او الغضبية ثم ارادة اوكراهية
من القوة العارفة ثم ينبعث القوة المحركة ثم [illegible] العضل فيتم الفعل كما في بذل هذا الدرهم على ما ذكر وفيه نظر السابق لان بذل
هذا الدرهم ليس بجزئي بل كلي [illegible] جزئي وذكر [illegible] الكلية قوله والجواب ان ادراك الجزئي قبل وجوده وهو
حصوله [illegible] الخيال [illegible] حصوله في الخارج [illegible] ادراكه قوله والجواب
[illegible] الحركة والمسافة والزمان [illegible] الحركة [illegible] متحركا واحدا [illegible] حركات
[illegible] على سبيل [illegible] زمان واحد [illegible] مسافة [illegible] الزمان [illegible] المسافة [illegible]
والحركة [illegible] الكلي بالجزئي [illegible] الحركة [illegible] ثم اورد المعارضة [illegible] بالاعتراض المتقدم
من قبيل المعارضة [illegible] استدل [illegible] الفعل الجزئي لا بد في حصوله من ادراك جزئي وارادة جزئية [illegible]
المراد الكلي بالنسبة الى الجزئيات على السواء [illegible] الجزئيات [illegible] على سبيل المعارضة [illegible] الفعل
الجزئي لا يحتاج الى ادراك جزئي وارادة جزئية اما اولا فلان ادراك الجزئي [illegible] واما ثانيا فلا [illegible] ول
الاول [illegible] الآخر واما ثالثا فلان الارادة الجزئية حادثة [illegible] حادثة [illegible]
[illegible] التسلسل [illegible] المتقدمين [illegible] المساعدة على ان الفعل الجزئي لا بد في حصوله من ارادة جزئية [illegible] كعنو
معارض [illegible] الارادة الجزئية [illegible] حادثة [illegible] وهذا تسليم [illegible] ومعارضة [illegible] والمعارضة مسلم
دون [illegible] المعارضة [illegible] قانون [illegible] وهذه المعارضة لا تختص بالارادة الجزئية بل تطرد في جميع
الحوادث [illegible] التسلسل على سبيل التسابق والسابق انما يستحيل [illegible] لو كانت [illegible] اما اذا
كانت [illegible] والتسابق [illegible] السؤال في الحركات الفلكية وحاصل جوابه ان كل حركة سابقة علة لارادة حركة [illegible] ثم اذا
[illegible] الحركة اللاحقة يكون علة لارادة حركة اخرى [illegible] الارادات في [illegible] الحركات [illegible] الحركات [illegible]
الحركة [illegible] الموجود فلا يكون التسلسل [illegible] والسابق لا يكون بالفراد [illegible] بل بتوسط [illegible]
العلل وهذا [illegible] الجواب [illegible] اراد تصوير التسلسل على سبيل التسابق [illegible] الكلام [illegible] قوله
[illegible] الارادة الكلية [illegible] الدليل المذكور [illegible] المراد الكلي نسبته
الى الجزئيات على السواء [illegible] بمخصص جزئي [illegible] لا يخصص [illegible] المخصص هو الارادة الجزئية [illegible]
هو استعداد القابل [illegible] العقل الفعال [illegible] على السواء [illegible] استعداد قابل [illegible]
[illegible] البحث فان المناقضة [illegible] المعارضة اذا المعارضة [illegible] تسليم الدليل [illegible]
المناقضة [illegible] الدليل [illegible] بان [illegible] الارادة الكلية [illegible] العلة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الارادة الجزئية [illegible] استعداد [illegible]
[illegible] الدليل السابق [illegible] واما [illegible] الجواب قوله [illegible] الواجب
[illegible] كل حركة ارادية [illegible] غاية [illegible] الحركة الطبيعية [illegible] مشعورا
[illegible] العقلية [illegible] الصادرة عن العقول فانها لا غاية لها [illegible] في [illegible] السادس [illegible]
والنائم [illegible] غاية [illegible] والساهي [illegible] النائم يتحمل
[illegible] النوم واليقظة [illegible] الضروري كالتنفس [illegible] ضروريا [illegible]

آخر الكلام في الطبيعيات والحمد لله على الحالات

النمط الرابع

بعد الفراغ من الحكمة الطبيعية شرع في الفلسفة الأولى ورتبها على انماط اربعة لان الفلسفة الأولى هي العلم باحوال الموجودات
الموجود من حيث الوجود والبحث عنها اما عن الاحوال اللاحقة لذاتها او عن احوال ملحقها بالقياس الى المعلولات فيها والاول نمط التجريد والثاني
لا يخلو اما ان يكون البحث عنها من حيث انها مبادئ للوجود وهو النمط الرابع او غاياتها وهو النمط السادس او لا هذا ولا ذاك وهو
النمط الخامس الذي يبحث فيه عن كيفية صدور المعلولات عن المجردات واما ان غاية السلسلة الباقية وكانتا نوعا واحدا من المقاصد
من الحكمة الالهية بعد ان غاية الاولى بعد ان تنال الاولى لا يبحث عن احوال المجردات فقط بل عن احوال جميع الموجودات من حيث الوجود
حتى احوال المجردات لا يقول بعضها من المقصد الاصلي من القسم الالهي واعظم ما يبين اشرفها ولهذا سمي باسم الكل وانما بانها
العامة كالمقدمة له والمبحوث عنه بالعرض في النمط في هذا الكتاب لم يتعرض له يحولون على اشتهارها وفيما بين المقاصد انه من
مقصد لا يشار اليه يحصل على طرف منه في فاتحة الوجود وعلله ... من الوجود نعني الوجود المطلق من علته الوجودات
الخاصة فان الوجود المطلق مقول بالتشكيك على الوجودات المقول بالتشكيك على اشيا لا يكون ذاتيا لها لامتناع التفاوت
في نفس الماهية واجزائها بل عارضا لها فيكون الوجود المطلق عارضا للوجودات الخاصة فيكون مفتقرا اليها معلولا لها فلهذا اول
في الوجود وعلله وانما جمع ذلك لها ولا تقتضيها اللفظ واما انها بما دان هذا النمط يبحث اولا عن الوجود هل يساوي الاجناس
اولا وانه ينقسم الى الواجب والممكن وهو بحث عن الوجود المطلق ثم يبحث عن الوجود الممكن والوجود الواجب ... عن الوجودات الخاصة
فيكون هذا النمط في الوجود المطلق والوجودات الخاصة التي هي علله ولقائل ان يقول لا نسلم ان الماهية وجودها اشتداد وتنقص [illegible]
ان يكون حصول الماهية ... [illegible] ... اولى واقدم او اكثر حصولها في بعض على ... من الكامل الى الناقص
والضعيف [illegible] الماهية بالكمال والنقص لو كان هذا يجوز اختلاف ذاتي من اللوازم ... [illegible]
سلمنا ذلك لكن لم قلتم ان الوجود المطلق اذا كان عارضا يكون مفتقرا الى الوجودات وانما يلزم لو كان عروض الوجود للوجودات عروضا
عرضيا اي عروض العرض للجوهر وليس كذلك بل عروض العرض العام للماهية ... لا يقتضي الا الافتقار في التعقل فان العرض العام
يتحد مع الماهية في الوجود ... وايضا انما يلزم ان يكون الوجود المطلق معلولا لو كان موجودا في الخارج وهو ممنوع
وتقول ايضا مطلق الوجود لو كان معلولا للوجودات الخاصة فاما ان يكون معلولا لها في الخارج فيلزم ان يكون الخارج وجودا خاصا
ووجودا مطلقا فيكون كل شي موجودا بوجودين وانه محال واما ان يكون معلولا لها في العقل فلا يمكن تصور الوجود المطلق بدون تصور
احد الوجودات الخاصة وليس كذلك فالمراد بالوجود مطلق الوجود واما علله فالمراد بها علل الوجود ولا يلزم
ان يكون علة لكل وجود حتى يكون علة للواجب ... الوجود ... لا يقتضي ان يكون علة للكل وعلل الوجود الممكن وان هذا النمط
بحث عن مطلق الوجود ثم عن علل الوجود التي هي الفاعل والغاية ... المؤخر ومنتهى العلل وهذا النمط بحث عن الوجود
ثم عن علل الوجود التي هي الفاعل وعلل الوجود الممكن لا ... الخاص ... العام عن ما هو ... في ... هذا
الوجه وهذا اقرب الى الحق ... التنبيه انما ... هذا الفصل بالتنبيه لان الحكم ... الوجودات ... الحس
قضية ... الى ... ذكر ... الطبيعة المشتركة موجود ولا شك ان
منه ... البرهانيات ... التخيل ... الحكمة ... الباحثة عن الوجود ... الموت
عن ... في الذهن او الخارج فلو لم يكن ... موجودات ... هذا العلم ... لكل وجود الموجودات يتوقف على ابطال
قول من زعم ان كل موجود محسوس ... الناس ... هذا الحكم ... قبل
الوهمية ... الحس ... المحسوسات ... حكم ... المحسوس
والموهومات ... القوم ... المحسوسات ... محسوسات بالحس
... المحسوس ... الظاهر ... كل محسوس ... الاول
وسيذكر في التنبيه الاتي انه لو كان كل موجود بحيث يدخل في الوهم والحس ... الوهم ... على
به الحس الظاهر ... بعض ... لا ... بعض ... يكون محسوسا لا يكون

87

موجود او انا فرض موجود محال ولا دخل له في مفهوم العكس ... لان المحسوس هو ما له مكان ووضع بذاته وهو اما
جسم او جسماني ... الحال بان ... ان الموجود الا الجسم او الجسماني لان كل موجود عندهم محسوس وكل محسوس
اما جسم او جسماني ... يكون حسيا او جسمانيا ... موجودا عندهم لكن ... وصورة الجسماني ... بذاته وكيف
يكون من المحسوس الذي له مكان ووضع بذاته على النحو ... استدل على بطلانه ... الكتاب ...
القدر المشترك بين المحسوسات موجود فلا يخلو اما ان يكون محسوسا او لا يكون والاول باطل لانه لو كان محسوسا لاختص
بوضع معين فلم يكن مطابقا لما ليس له ذلك الوضع المعين فلا يكون مشتركا فيه وقد فرضناه مشتركا هذا خلف وفيه
نظر ... ان اريد به انه قارن ذلك الوضع المعين ... انه لو قارن وضعا معينا لم يطابق ما ليس له ذلك
الوضع ... لو كان مع ذلك الوضع دائما وهو ممنوع وايضا ... بل يكن مشتركا ... عن الشركة
انه لو لم يكن مشتركا في العقل ... فلم لا يجوز ... لو كانت الطبيعة مخصصة ... الوضع في العقل ايضا وهو
ممنوع ... العوارض الخارجية ... لم يكن مشتركا في الخارج ... لان المحقق ... الوضع
في الخارج اذا حصل في العقل كان صورة كلية منطبقة على جميع الافراد ... لكن ... وهو الطبيعة الكلية
اما ان يكون نفس المتحصل المحسوس في الخارج او جزءا منه ضرورة امتناع ان يكون خارجا عنه فان كان نفس المتخصصات
ايضا محسوسة ... بالخارج ... المتحصل ... في الخارج ... فالمحال ... بالمتخصص ...
ان لا يكون ... محسوسا ... الواحد ... المحسوس ... الخارجي ... الكل ... وصورة
المجموع ... الطبيعة ... بالضرورة ... في الخارج ... فلا يكون
... في الخارج ... المحمول ... المحمول الخارجي ... من حيث هو حيوان
او ناطق غير مستقيم ... الحيوانية ... الحقيقة ... الانسانية ... من حيث انه
حيوان او ناطق ... الحقيقة الانسانية ... الحيوانية ... التعبير ... الى ...
متباينان للطبيعة الانسانية وحاصل الفرق ... الانسان من حيث هو ... الحقيقة هو طبيعة الانسان ... اعتبار
الوحدة والانسان الواحد من حيث هو طبيعة الانسان مع اعتبار الوحدة ... دون ...
والركن ... الحقيقة ... من حيث هو ... الاصلية ...
لما تقدم ... الاعيان ... الباقية التي ... على المقصود ... والاعتراض
... المعترض ... الدليل ... الشكل ... صورته ان الطبيعة المشتركة موجودة
والطبيعة المشتركة ليست محسوسة ... الموجود ليس بمحسوس ... المقدمة الصغرى ... معارضة
في المقدمة بان الطبيعة المشتركة ليست موجودة في الخارج ... في المقدمة الكبرى
بان الانسان المشترك انما يكون انسانا اذا كان له اعضاء ... ابعاد مخصوصة واوضاع
مختلفة ... محسوس ... انه لا ... الانسان اذا كان له اعضاء يكون
محسوسا وانما يكون ... الاعضاء ... مشتركة ... الانسان المشترك ... بل يكون
اعضاؤه مشتركة وهذا ... معارضة لكن الشيخ لم يسلك ... بل اتبع
... الكلام ... الاعضاء ... مشتركة ... واسباب ...
قوله تنبيه للشيخ ... فساد ... قال الموجود الا المحسوس ... الاول ... المحسوسات

على وجود ما ليس بمحسوس وفيه وجوه احدها ما تقدم من المحسوسات حتى على طبايعها الحق وهي غير محسوسة
فقد خرج من المحسوسات ما ليس بمحسوس وثانيها ان الاعتراف بالمحسوس والموهوم اعتراف بالحس والوهم وهما غير محسوسان
وثالثها ان الاعتراف بالمحسوس والموهوم اعتراف بالعقل الذي يميز بين الحس والمحسوس والوهم والموهوم والعقل ليس
بمحسوس الطريق الثاني الاستدلال بعلة نفي المحسوسات من العشق والخجل والغضب وغيرها فان الاعتراف بالمحسوسات
لا يسلم الاعتراف بها لكنها موجودة بالضرورة وطبايعها ليست مدركة بالحس ولا بالوهم فلهذا ميزت بين الطريقين
وبعد هذه الاصول قوله ومنها حال القول والعقل اعلم ان الحق والصدق مشتركان في المورد وهو القول والعقد
المطابق للامر الواقع والفرق ان القول مثلا اذا كان مطابقا للامر الواقع فهناك نسبتان نسبة الامر الواقع الى القول
والقول الى الامر الواقع اما اولا فلان مطابقته هذا لذلك عين مطابقة ذاك لهذا لان مطابقة هذا لذاك قائمة بهذا ومطابقته
ذاك لهذا قائمة بذاك والعرض يختلف باختلاف المحل بالضرورة واما ثانيا فلان المطابقة مفاعلة لا تتحقق الا بين امرين
الا ان الفعل ههنا صريحا وضمنا متعلقه بالآخر لكن كل منهما يعرض لذلك القول بحسب كل واحد من النسبتين حالة فحال القول بحسب نسبته
الى الواقع اليه يعني كون ذلك الحال هو كون القول مطابقا للامر الواقع فلا يدا اذا نسب الامر الواقع بالمطابقة الى القول يكون
الواقع مطابقا اسم المنسوب اليه في باب المفاعلة فاعل اذا كان الامر الواقع مطابقا كان القول مطابقا فهو الحال الذي عرض
القول بحسب الامر الواقع اليه وانما سمي حال القول بهذا الاعتبار حقا لانه لا يقال باعتبار هذا الاعتبار هو الامر الواقع
الذي هو الحق بعينه وحال القول بحسب نسبته الى الامر الواقع هو الصدق وهو ذلك الحال كون القول مطابقا للواقع
من المنسوب اليه في باب المفاعلة فاعل فهو الحال العارض للقول بحسب نسبته الى الامر الواقع وكلام الشرح هذا انه
انه لما تبين ان كل موجود في الاعيان فهو من حيث حقيقته الكلية غير محسوس فلا يكون الموجود الذي هو محسوس ايضا
كذلك واعلم ان هذا الكلام مختل واقناعي فانه لا يلزم من ان يكون الحقايق غير محسوسة ان يكون محسوس الحقايق
غير محسوس ان يكون محسوس الحقايق ايضا غير محسوس بالبديهة وقال الشارح انه قياس برهاني فانه لما ثبت ان كل موجود في
الاعيان فانه من حيث حقيقته غير محسوس والحاصل ان الموجود في الاعيان انتظم قياس على هيئة الشكل
الاول ينتج ان بعض الموجود انه من حيث حقيقته غير محسوس بالبديهة وهو المقصود وفيه نظر لان الثابت في الفصل السابق
هو ان كل موجود له حقيقة كلية من حيث حقيقته الكلية غير محسوس فهذا انما يستلزم المقصود لو كان المراد
ادراكه بحقيقته كلية وهو ممنوع ولما نبه على امتناع ان يكون له ماهية كلية انه لو كان لواجب الوجود ماهية كلية
يلزم احد الامرين اما امتناع الواجب لذاته واما امكان الممتنع لذاته كلاهما باطل الا انه بين اللزوم انه لو كان
للواجب ماهية وهو وجد منها جزئي واحد لكانت الجزئيات الباقية ممتنعة فامتناعها اما لنفس تلك الماهية او
لغيرها فان كان لنفس تلك الماهية امتنع ان يوجد ذلك الجزئي الذي اخذ ايضا فيكون واجب الوجود ممتنع الوجود
وهو احد الامرين وان كان امتناعها لغير تلك الماهية يكون بالنظر الى نفس تلك الماهية ممكنة فيكون تلك الجزئيات ممكنة
لذاتها ممتنعة لغيرها فالممتنع بالغير بالذات ممكن الوجود بالذات هذا هو الامر الثاني قوله ولما كان
هذا النمط في الوجود وعلله وكذلك عن الوجود انه تعالى ساوى الاجسام لاراد ان يحقق في الوجود ولكل شيء
ممكن ماهية ووجود وهما متغايران فلله صفة الماهية علل وصفة الوجود علل والعلل للماهية
وعلة الماهية اما ان يكون الماهية معها بالقوة وهي المادية او بالفعل وهي الصورية وعلل الوجود اما فاعلية
لمعلول واجب نفسه او لها في الموضوع والمادية اما ان يكون علتها هي الاتحاد نفسه وهي العلة الفاعلية او لكونه
على الاتحاد بان يكون الاتحاد لاجله وهي العلة الغائية وهذا الحصر قسم كلام لان الشرائط وعدم الموانع

على ان بعض الجهة احيانا بعضها لما كان من توابع العلة الفاعلية كالشرائط وبعضها من توابع العلة
المادية كعدم الموانع اعرضت عنهما ولم يجعلهما بحالته والذي يتحصل الحصر ان يقال العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء
اما ان يحتاج الشيء اليه في علته وهو العلة التامة او يحتاج ويستحيل ان يكون نفسه بل اما داخل فيه او خارج
عنه والداخل اما ان يكون الشيء به بالفعل وهو العلة الصورية او بالقوة وهي العلة المادية والخارج اما
ان يكون ما فيه وجود الشيء وهو الموضوع او ما منه وجوده وهو الفاعل او ما لاجله وجوده وهو العلة الغائية لو ما
لا يكون لشيء من ذلك وهو الشرط والآلات وعدم الموانع ثم لا يخفى ان العلة المادية والموضوع فيما اخذ لا يشمل الهيولى في
معنى القوة والاستعداد حتى يكون العلة المادية هي القابل للشيء او لجزئه كانت الاقسام ستة والا فسبعة
والموضوع والمادة ليسا من العلل الموجبة العلة الموجبة على ما هو المشهور هي ما يجب عنه صدور المعلول بحيث
لا يتخلف عنه والمراد بهما هنا ما يكون موجودا في الوجود سواء كان بواسطة او بغيرها سطحا كالصور موجودة
في الوجود لا شريكه للعلة الفاعلية وكونهما من علل الماهية لا ينافي ذلك وقد ذكر الشارح في وجود المعلول
محله من الموضوع والمادة فانهما قابلان والقابل لا يكون موجبا بل هما انما فرعه والجنس والفصل فانهما
مقومين جواب لسؤال مقدر وهو انه حصر ثم العلل في الخمسة والجنس والفصل من العلل مع انهما ليس
منها اجاب بانهما ليسا من العلل لانهما محمولان على النوع ولا شيء من العلل كذلك لانه لا بد ان العلة لشيء ما على
في الوجود فلم يسم يعد بالوجود ولا يمكن ان يعد ما ينقص مما ذكره المنطقيون ان الجنس والفصل علل الماهية لانه
المراد منهما ان الجنس والفصل اسما العلل الخارجية وذلك لا ينافي كونهما من العلل في العقل وهو المذكور في المنطق
واعلم ان العلل اما مشتركة او مختصة بالعقل ولا تعلل بالفاعل في الخارج اما علل الوجود وهي الفاعلة والموضوع
والغاية لو كانت علة كانت العلل بالتمامية الى الوجود من اجله لا يحصل العلل فاذا علل الوجود
والخارج على ما ذكره المنطقيون كانتا علتان لم تعلل بها علتان لان المثلث الماهي له القابل
وعلل الماهية في الخارج لا مادة له ولا صورة الا انا لا نسلم انه ليس له علة مادية وصورية فان العلة المادية
له بعض اضلاع المثلث والقوى والسطح للمثلث لكن الصورة ما يكون الشيء معه بالفعل والاضلاع الثلاث للمثلث لم يكن
هي ما يكون الشيء معه بالقوة على الجواهر فالعلة المادية والصورية لا يكونان الا من الجواهر وهذا ادنى القسمة
السؤال لم يرد على الشرح لان كلامه في علل الجواهر فالعلة المادية والصورية لا يكونان الا من الجواهر
ولم يذكر الموضوع منهما وانما الشارح فلما اراد الموضوع فلم يرد بها العلل العقلية مطلقا اعم من ان يكون علل الجواهر
او علل الاعراض صرح لانه لا ينتظم هذا الكلام منه واما تسميتهما بالمادة والصورة بالجنس والفصل لانهما كانا
جزئي المثلث في الوجود كانا شبيهين بالمادة والصورة لانهما جزء الجسم في الوجود ولما شبههما بالجنس والفصل لانهما
جزآن عقليان قوله ولما اختص عن الفاعل الغاية كان بحالة يعرف ان كان علل الوجود ثلثة فلم يتعرض الشرح الا الى الشيء
والى انه مخصوص بتعريف الموضوع فان كلامه في الجواهر ولهذا اورد لفظة قد المفيد لذكر بعض علل الوجود
وهذا عام لو كان مراد الشرح بالعلل مطلق العلل ثم لم يذكر منهما الا الفاعل والغاية اما لو اراد من العلل علل
الجواهر فهي منحصرة في الاربع لا مزيد عليها على ان قد لو كان للبعضية لم يفد الا تعلق المعلول بالفاعل والغاية بعض
الاوقات دون بعض وليس لذلك على ليس قد هنا الا للتحقيق وهو كثير في كلام الشرح فوجه ضرب من الفرق بين ذات
الشيء ووجوده في الاعيان لما اورد الشرح هذا البحث تنبيه في المنطق فاعاده ههنا كانا ذكرنا حال العاس

فاعتذار الشارح عنه بان المقصود هنا الفرقة بين الوجود وعلل الماهية بحسب الخارج وكان المراد بعلة الشرفية
بين علل الماهية من حيث العقل وبيان سائر العلل اى علل الوجود وعلل الماهية في الخارج فان قلت قوله
وهي علل تفتقر اليها في تحقق ذاته في الخارج والعقل كالمادة والصورة يكاد ينافي قوله المتفق ان المادة والصورة
من اسباب الماهية من حيث الخارج والجنس والفصل من اسباب الماهية من حيث العقل فالجواب بان الغرض
ثم ان الجنس والفصل سببا الماهية من حيث العقل فقط لا من حيث الخارج واما الذي هو سبب الماهية من حيث
الخارج فهو المادة والصورة واعلم ان الماهية اذا كانت مركبة في الخارج فمتى حصل جميع اجزائها في العقل حصلت
وحتى وجد في العقل ولا يمكن وجوده بدون الاجزاء اولا في العقل اما الاول فلان الماهية اذا فرضنا ملتئمة من اجزاء
وتحقق في العقل [illegible] حتى الهيئة الاجتماعية لو كانت فلا بد تحقق الماهية في العقل فان
تصور السقف والحائط [illegible] الهيئة الاجتماعية تصور بيت بالضرورة واما الثاني فلانه ما لم يوجد اجزاء الماهية في
العقل لم يوجد الماهية اصلا في العقل لانه يعقل الماهية العقلية بل المعقول هو الماهية الخارجية ولا يوجد في
العقل الا بعد تحقق اجزائها وذلك بين لا يستريب فيه فصورا ان حق في الخارجية [illegible] الصورة الماهية المركبة [illegible]
لم يحصل التعريف بالجنس والفصل ولا بالاجزاء المحمولة كانا متناظرا فيه كما في المنطق قوله العلة الموجبة [illegible]
علته لكنه الى العلل المحض على الوجود في ضمن الفاعل والغاية اراد العلة عنهما فلا ريب ان العلة الموجبة [illegible]
الخارج علة لحصول اجزائه فانه لو وقع كل الجد من اجزائه بدون تلك العلة لم يجتمع مجموع اجزائه اعني حكم الماهية
ووجودها [illegible] ثم لا بد ان يكون علة للصورة لانها جزء عند الماهية او احصل المركب في الخارج فلو لم يوجد
الصورة كانت علة للماهية غير جامع لما [illegible] علة اخرى تقتضي للصورة وقع اما ان يوجد المادة ايضا اولا وانما
ما كان في الخارج من المادة والصورة بتلك العلة ولذلك كانت علة المركبة هنا هو المراد وبعود الى علة الجمع بينهما ولا
يعتبر ان الجمع امر اعتباري ولا يحتاج الى الجمع فانه لا يلزم من كون العلة جامعة ان يكون الجمع امرا موجودا في
قوله والعلة الغائية التي لاجلها الشيء العلة الغائية لها ماهية ووجود في بحسب ماهيتها علة لعاقلية
الفاعل بحسب وجودها معلولة للفاعل [illegible] من الغايات الحادثة اما الاول فلان الفاعل انما يفعل لمعنى
لغاية وغرض فلولا تلك الغاية لم يصر فاعلا بالقوة مصيرورته فاعلا بالفعل امر يحصل بتلك الغاية والغرض واما
الثاني فلان الفاعل انما يفعل لحصول ذلك الغرض والغاية فلولا حصول ذلك الغرض لما فعل ولذلك الفعل والا لما
كان ذلك الفعل لازما للفاعل ولا كان علة لوجود الغاية الا انه ليس علة العلة الغائية لانها انما هي علة
لعلتها فلان الغاية انما يكون علة لكونها لا لنفسها وهو ظاهر واحتج الامام بان فاعلية الفاعل معللة بعلته الغاية
ولو كانت علتها الغاية معللة بالفعل لزم الدور ووجه بطلانه ان فاعلية الفاعل ليس لذلك [illegible] الا ان يكون المراد ان الفاعل
من حيث انه فاعل ليس علة لعلته الغاية لكن الممتنع الا والا يتوقع واما ان الفاعل ليس علة لعلتها الا من معنى العلة الغائية
في الفعل فلو كان علة لزم ان يكون الشيء الواحد فاعلا وفاعلا لشيء واحد وانه محال هذا كلام الشرح وقال الشارح انه
ليس الا شيئا وموجود ولا شك ان اعتبار شيئيتها غير اعتبار وجودها [illegible] في هذا الكلام بحث انه
في الشفاء حيث قال الغاية تتقدم شيئا وتتأخر وجودا اذ فرق بين الشيء والموجود وان كان الشيء لا يكون الا موجودا
كما يفرق بين الامر ولازمه فالعلة الغائية لها حقيقة وشيئية ولها وجود المعلول ان لم يكن مسبوقا بالعدم فهو المبدع
وان كان مسبوقا بالعدم فهو المحدث وغاية المبدع تكون مقارنا بالوجود لان غاية المبدع وهو فاعله والفاعل
دعائن للمعلول المبدع في الوجود في الوجود فان [illegible] الواجب فاعل للعقل وغاية له واعلم ان الشارح ذكر
ولم نقل ان غاية المبدع هو الفاعل لا ان الغاية مع مقارنته لوجوده وهذا اعم بحسب المفهوم من ان يكون فاعله

89

اوعقولا نعم ثم بين بعض من الغايات في المبدعات هو الفاعل حتى ينتهي ذلك [illegible] واما غاية المحدث فلا يجب ان يكون مقارنا له بل ربما
يوجد متأخرا عنه فلا يكون وجوده الغاية في هذا القسم علة فيه هذا الكلام اشارة لطيفة الى ان الغاية في القسم الاول
علة فان الفاعل هو الغاية نفسها بل علية الغاية انما هي عاقبتها لفاعلية الفاعل والفاعل علة لوجود الموجود
فلولا ماهية الغاية علة لعلة وجودها لكونها علة بل هي بعض الوجوه ان ماهية الغاية انما هي علة للفاعل من حيث
انه فاعل وليس علة لنفس الفاعل فانها لو كانت علة لنفس الفاعل لزم الدور ضرورة تقدم نفس الفاعل على ماهية الغاية
من حيث انه محل لها فلو كانت علة لنفس الفاعل لزم الدور والغاية علة لان يصير الفاعل فاعلا بالفعل والفاعل
علة لان يصير الغاية موجودة ولا دور هنا واعترض الامام بان الالم فاعل [illegible] احد بها الا فعل الطبيعة
غايات وانواع الدار [illegible] اذا تحرك فغاية حركتها الوصول الى الحيز الطبيعي والثانية ان الغاية علة ما هيتها لعلية العلة
الفاعلية وكذلك لان ماهية غاية معلها لا يجوز ان يكون وجودها في الذهن لانه لا شعور لها ولا في الخارج لتوقف وجودها
في الخارج على وجود المعلول وتقدير ان يكون بعد وجوده فيلزم تعليل الموجود بالمعدوم والجواب انا لا نسلم ان لا شعور لها لعل [illegible]
غاية مما في النبات [illegible] شعورها صعب واليه اشار بقوله وشعور ما لها به ومنهم من ادعى ان الحيوانات جمع الاجسام
البسيطة والمركبة حتى ذكر انه يشاهد بعض الا [illegible] يتحرك الى جهة [illegible] الركوب في جانب كان الريح الى الخلاف
تلك الجهة وكرافيل [illegible] الاشجار الى صوب [illegible] الانهار واعراضها في صوب [illegible] ورطب وهو
الطن بان للنباتات شعورا وادراكا فوقه وذكر ان شعوره اولى مع علمه الكل وجود العلة الاولى لا يكون علة [illegible]
لان العلل [illegible] الا ربع والعلة الاولى ليست احدى العلل الفاعلية اما انها ليست صورة فلان الصورة معلولة
مطلقا لما تقدم من ان كل مركب فله مادة الصورة معلولة وعلته يجب ان يكون علة للصورة اذا تبين ان الصورة معلولة
ولا يكون علة اولى لان العلة الاولى ما لا يكون معلولا واما انها ليست مادة فلان علة المركب الخارج
والصورة اما علة لها معا او علة للصورة فان كانت علة للمادة على الاطلاق والا لكانت علة للمادة في صورتها وما هي بالفعل
فان المادة لا تكون بالفعل الا مع الصورة لا يقال ذكره في الشرح [illegible] العلة لا يكون [illegible]
مع الصورة ولم يقترن بصورة [illegible] نقول هذا على سبيل الاقناع ولانه [illegible] صورة
عرض والعرض لا يكون جوهرا واما انها ليست غاية فلان الغاية معلولة في الوجود وان اطلق ان يكون العلة الاولى
احدى العلل فتعين ان تكون علة فاعلية لكل وجود بناء على الوجوب وان تكون علة لتحقق المادة والصورة التي
بها علمنا ماهيته كل مركب فالمراد بالحقيقة في قوله ولعله جعلته كل وجود الماهية المركبة وعلة الماهية المركبة
المادية والصورة فالعلة الاولى علة لعلة كل ماهية مركبة في الوجود وقوله ثبت ان كل موجود اذا التفت الى
لما اشار الى علة الوجود اراد اثبات واجب الوجود وقدم على ذلك مقدمتين احدهما في تحقيق ماهية الممكن وهي
هذا الفصل والثانية في بيان احتياجه الى المرجح وهي الفصل الذي يليه ثم ذكر البرهان عليه في الفصل الاخير
بيان ترتيبه على قوله ما حقه في نفسه الامكان ظاهر هذا الكلام ان وجود الممكن ليس من ذاته وجوده
غيره بيان الاول ان الممكن بالنظر الى ذاته لما صح ان يكون موجودا وان يكون معدوما فليس يقتضي ذاته الوجود ولا
من اقتضائه العدم وقال الامام هذا الكلام يشتمل على امرين احدهما ان وجود الممكن ليس من ذاته والاخر ان الممكن
متى لم يكن وجوده من غيره والاول يستدل [illegible] الممكن لا معنى له الا انه لا يقتضي لذاته الوجود والعدم فيحمل
هذا المفهوم عليه لا فائدة فيه والثاني لا بد له من برهان لان يكون وجوده من ذاته ولا من غيره بل اتفاقا [illegible]
الشارح بان المراد اثباته احتياج الممكن في وجوده الى غيره لم يرجح احد المتساويين على الاخر بلا مرجح وانه محال في بداية

المعقول ولا اسند اكل في الاول لانه اشار الى امتناع استغنائه في وجوده الى الغير وبينه بقوله فانه ليس وجوده
من انه اولى من عدمه فانه اشار الى استحالة الترجيح بلا مرجح ولا افتقاره في الثاني الى البرهان لانه بديهي الا استحالة
وفي هذا التوجيه تعسف ظاهر فانه لا يخفى ان كل من فهم قوله ليس بنفس وجوده اولى فهم انه نفس مفهوم امتناع عدم
احتياجه في وجوده الى الغير وهو بين البطلان ضرورة اعتبار الغير في المفهوم الثاني وعدم اعتباره في المفهوم
الاول وان ادعى ان الاول مستلزم للثاني فالسؤال عائد لانه في ابراد الملزوم استدرا لا كما كان وكذا الكلام في قوله
اشار بقوله فانه ليس وجوده محضا اولى من عدمه الى استحالة الترجيح بلا مرجح فان من ادعى ذلك القول ليس الا ان
ذات الممكن لا تقتضي وجوده ولا عدمه وهذا الاشارة الى استحالة الترجيح بلا مرجح فان من ادعى ذلك القول ليس الا ان
ذات الممكن لا تقتضي وجوده وعدمه ومن لا يستريب به والاولى ان يقال المقصد لما كان يعرف به وكان فيهما خفا ما اراد
ان الحكم مخصوص بالممكن فلهذا اورد مفهومه وحمل عليه ايضاحا قوله وتقرير الكلام بعد ثبوت احتياج الممكن
الى الغير ان يقال ان كل ممكن يحتاج الى الغير في وجوده فذلك الغير ان كان ممكنا فهو يحتاج الى اخر فاما ان ينتهي الى الواجب
او يدور او لا يحتاج او يتسلسل وذكر لانه ان انتهى الى الواجب فذلك الا فان كان التسلسل فمتناهيه يلزم الدور ولا
كان بعدها متناهيه يلزم التسلسل فاجاز لا يتصل لا نتقل يكون ثلثه كل الترجيح امتنع على الصحيح منهما بقوله اما ان يتسلسل
او يدور كل منهما محال بعوالم المستحيل حرف جزئي المتصل المطلوب واما الثاني فلانه يبني البطلان على ...
المتصل بوجه اجمالي وفي هذا المتصل الذي يليه بوجه تفصيلي ولهذا لم يذكر البرهان ههنا لانه في بعض
العقد الا ان الممكنات لو تسلسلت فكل ممكن يحتاج الى موجود اخر فلا يوجد شيء يحتاج اليه جملة الممكنات وكل
واحد من احادها وما يحتاج اليه الجملة وكل واحد يكون خارجا عن الجملة ولا احادها بالضرورة وكل موجود خارج عنها
ولا احادها خارج عنها فلا يكون ممكنا والا احتاج الى موجود اخر فيكون بعض السلسلة فاذن هو واجب وهو المطلوب
لانه فيه نظر لانه ان اريد انه لا بد من شيء واحد يحتاج اليه الجملة وكل واحد من الاحاد فلا نسلم ذلك ولم لا يكون
ما يحتاج اليه الجملة غير ما يحتاج اليه كل واحد وان اريد انه لا بد من شيء يحتاج اليه الجملة وشيء يحتاج اليه كل واحد فلا
نسلم ان ذلك الشيء الذي يحتاج اليه الجملة مغاير لكل واحد من الاحاد حتى يلزم ان يكون خارجا عن الجملة وهذا لا يستلزم
الا ان يقال الشيء الذي يحتاج اليه الجملة لا يجوز ان يكون نفس الاحاد ولا كل واحد منها ولا بعضها بل خارجا عنه
فلا بد من التعميم وعلى كل تقدير فهذا الوجه اجمالي والوجه الثاني تفصيلي وتقرير السؤال للامام ان السلسلة الغير
المتناهية وهي الموجودات الغير المتناهية التي يكون بينها ترتب فانه لم يكن تسلسل اما ان يكون لاحادها موجودا معا
او غير موجودة معا فان كان احادها غير موجودة معا لانه يتصل عندهم عدم تناهيهما واما المحال ما يكون لاحادها موجودا
معا فتسلسل الممكنات انما يكون محالا لو كان احادها موجودا معا واما يكون محالا لو كان احادها موجودا واما الا لو لم
يجز استناد كل ممكن الى سبب معدوم علمه بالزمان فانه لو جاز ذلك لم يكن احاد السلسلة موجودا معا ولم يجز استناد كل ممكن
الى اخر الا الاول لم التشارح عن هذا الكلام بوجهين لفظه وهو ان استناد الشيء الى ما تقدم بالزمان محال لانه اسناد
الى معدوم بل الوجه ان يقال هذا البيان موقوف على بيان امتناع بقاء المعلول بعد انعدام العلة فانه لو جاز بقاء المعلول
بعد انعدام العلة جاز ان يكون كل واحد من السلسلة باقيا الى زمان يكون احدها موجودا وفي الاخر موجودا في حادث
استناد كل ممكن الى اخر الى الاول ولما كان المؤاخذة بشرع تفصيل لعبارة سماها لفظيه وبحرفه لانه نسلم ان استناد كل
ممكن الا اخر الا الاول ولما كان المؤاخذة بشرع بتفصيل العبارة الى ما تقدم بالزمان استناد الى معدوم وانما يكون كذلك لو لم
يحصل المتقدم بالزمان مع الشيء بقاء بالدهر ممتنع واما ان يتقدم على الابن ويقارن له لا من جهة التقدم بل من جهة
اخرى وليس كلام الامام الا ان السبب يمكن ان يوجد ويكون في الوجود زمانا ثم يوجد المسبب ثم يعدم وهكذا المسبب

يكون

٩١

يكون موجودا زمانا ثم يوجد مسببا اخر ثم يعدم وهكذا كل مسبب يكون بعوق سبب كان متقدما عليه بالزمان ويكون كل سبب
موجودا الى الاول ولا يلزم منه محال وهذا الصورة وان كانت مبنية على امكان بقاء المعلول بعد انعدام العلة تنفي ايضا على
تقدم السبب على المسبب بالزمان فلا غبار في كلام الامام فوجهه متجه بحرير الدليل ان الممكن لابد ان يكون له علة وعلته
ان كانت احد فهو المطلوب وان كانت ممكنة فاما ان ينتهي الى الواجب او يدور او يتسلسل واما ما كان يلزم وجود الواجب
امالي تقرير الا بيانا قوله ايضا ان الامام بعد ما ابطل الدور والتسلسل فلا بد كل جملة كل واحد منها ممكن ومتناهيه كانت او غير متناهيه
اما ان يكون واجبة او ممكنة والا ول باطل لانها لم يجب بذاتها بل باجزائها والثاني لا يخلو اما علته ومثل العلة اما كل احاد
فان كان العلة جميع احادها يلزم ان يكون الشيء علة لنفسه وان كان كل واحد منهما فهو ايضا باطل لان كل واحد لا يستقل بايجاد
الجملة وان كانت العلة بعض احادها فهو ايضا باطل لان كل واحد فرض علة ليس اولى بالعلية من غيره فتعين ان يكون العلة
امرا خارجا عنها وهو المطلوب لا يقال لا نسلم ان الجملة اما واجبة او ممكنة وانما يكون لو كانت موجودة وهو ممنوع فان
الموجود ما قام به الوجود ومن المستحيل ان يقوم وجود بجميع الممكنات على تقدير امكانها لانه يلزم ان يكون موجودا حتى يحتاج الى
موجود ولا نقول حتى كان كل واحد من الموجودات ممكنا كان وجوده من غيره فهو بالنظر الى ذاته ليس بموجود ومتى كان
ممكنا بالنظر الى ذاته معدوما فجميع الممكنات بالنظر الى ذواتها تكون معدومة فلا يكون وجودها الا من الغير ولا يتوقف
الجميع الممكنات ممكن واحد بل جميع ممكنات لا توجد بالنظر الى ذواتها بل من الغير لو نفي النظر عنهم لم يبق شيء منهم موجودا
وهو بين لا شك فيه فان قلت كما ثبت ان جميع الممكنات لا بد لها من موجد خارج عنها فاي حاجة الى ابطال
الا ... الثلثة فانه يكفي ان يقال في الموجودات المحصورة الا لكان جميع الموجودات ممكنات فيحتاج الى الواجب ...
لهذا استند الا لجميع الموجودات على وجود الواجب لغيره لاستقلال كل موجود من الموجودات ولا ... ... المتصل
الى الشيخ وقرر البرهان في الشفا فقال كل ما هو معلول فله علة وهو يستدعي بطريق ... ... فانه لما كان معلولا كان له علة
ولما كان علة كان له معلول فلو تسلسلت العلل الى غير النهاية لكانت سلسلة العلل الغير المتناهية كل سلسلة العلل
الغير المتناهية معلولة وعلة لا واحد من احادها الا وهو معلول وعلة ايضا اما انها علة فلانه علة للمعلول الطرف
المفروض واما انه معلول فلانها متعلق بالمعلول وفي المتعلق بالمعلول لا بد ان يكون معلولا فيكون سلسلة العلل
معلوله فعله ونفس ان كل ما هو معلول وعلة وسط فيكون سلسلة العلل الغير المتناهية وسطا بلا طرف وانه محال
ويمكن ان يورد السؤال المذكور عليه لكنه يندفع عاد الى قوله واعلم ان حصول الجملة ... حصول الجملة ... الاجزاء
يتوقف على ... فانه ... ... فيحصل الجملة ... ... ويتحقق بعينه اجتماعية ويحصل بحسب
... ... فان المجموع ... ... نفسه اجتماعية هو مجموع الاشياء معا فان المجموع
... ... الاجتماع في الا ... ... اجتماعية اخرى ...
الثالث ... اجتماعية ليس ... ... المجموع ... ... اجتماعية اخرى ... وهو
... ... على المجموع صورة ... ويحصل ... فالحاصل في الا ... ان الاجتماع وهو
مع شيء ... الا اجتماع مع نفسه اجتماعية ... عنه بانه شيء مع شيء فان الهيئة الاجتماعية ... حصل
مجموع وهو شيء مع شيء والثالث صورة ... فيهما ... بانه شيء مع شيء فلقائل ان يقول الهيئة
... ... في الواجب في ... ... العلة ... ... التسلسل
... ... العلة ... وهو ... ... فان المجموع هو الشيء مع الشيء ... ...
... فان كان ... ... الحاصل في الثالث شيء مع شيء ... ... فلا فرق بين الحاصل في الثالث والحاصل
بالحاصل في المجموع ليس بحاصل للصور ... ... ان ... ...
في الثالث والحاصل ... المراد ... ...

في بعض الصفات لا يوجب الاشتراك في جميع الجهات فالحاصل وان اشتركا في قابلية المجموع الا ان الحاصل
في الثاني بحسب نفسه اجتماعية وفي الثالث يتصور او مزاج نعم يرد ان يقال لا فرق بين العبارتين في المفهوم فان مفهوم
الكل الحاصل شيء في مجموع قابل به ومفهوم الثالث ايضا ان الحاصل شيء في مجموع قابل بعبارته لا يفيد الفرق
وهو نصوص وتحقيق الكلام في هذا المقام ان المركب الخارجي اما ان يكون له حقيقة مغايرة لحقيقة الاحاد
او لا فان لم يكن فهو القسم الاول وان كان فاما ان يحصل له صورة نوعية حتى صار نوعا في الخارج يصدر عنه آثار
مخالفة لهو المركب والا فهو الثاني والثالث مثل العساكر وقد كان عاصر من الافراد ولما كانت جملة الممكنات المفروضة
لا تصير الا واحدا من الثلث بان الجملة والاحاد شيء واحد فيه اشارة الى ما فصلنا فقوله اشارة الى ان كل علة جملة هو علة
شيء من احادها فقد ثبت ان كل سلسلة معلولة لا تحتاج الى علة خارجية فتلك العلة الخارجية لابد ان يكون علة
لكل واحد من احادها لان شكل العلة الخارجية لابد ان يكون علة لبعضها دون بعضها وذلك ظاهر فاما ان يوجد الاحاد
الباقية شيء لا يكون معلولا لشيء لكل البعض اولا فان لم يعقد هو المطلوب في وجود ما لا يكون ذلك الواحد علة
لكل البعض الا فان كان علة لزم اجتماع علتين على معلول واحد وانه محال وان لم يكن علة يلزم ان يوجد في الجملة
امر لا ارتباط بينها بالعلية والمعلولية وذلك يخرج السلسلة المفروضة محال لا يقال لا نسلم استحالة اجتماع علتين وانما
يكون محالا لو كانتا مستقلتين لا بانقلاب العلة خارجية لا تزال يكون علة مستقلة باتحاد بعض منهما فانه لا يصدر
عنهما شيء من الاحاد لم يصير بعضها الجملة بالضرورة فلو احتاج ذلك البعض الى فاعل آخر كان العلة الخارجية مستقلة وحد
ثبت بما ذكر فصله خلف معلول من علته اولا لا لاحاد اي علة لكل واحد واحد والا فليكن كل احد غير محتاج الى
تلك العلة اذ لا يجوز في بعض الصور ان يكون علة لبعضها دون بعض فان جاز ان يوجد جملة لا كالجملة المفروضة يكون علته لاحاد
بعض احادها دون بعض فان حقيقة الجملة المفروضة هي حقيقة الاحاد فان كانت علة لبعضها دون بعض لم يكن علة
للجملة بالحقيقة بل علة لذلك البعض فقط فهذا هو الشرح وهو دليل مغاير لما ذكره واوله الشارح في شرح هذا الكلام
العلة الخارجة لو كانت علة لتلك الجملة على الاطلاق كانت ولا علة لواحد واحد من احادها والا فاما ان لا يكون علة لشيء
من الاحاد فلا يكون علة للجملة واما ان يكون علة لبعضها دون بعض فليس لم ان لا يكون علة للجملة على الاطلاق وفيه نظر
لانه ان اريد بالعلة المطلقة العلة التي تستند اليها كل واحد من احاد الجملة فذلك الكلام يرجع الى المصادرة بعد ثبت
المقدم والتالي وهو ظاهر لا حاجة فيهما الى بيان وان اريد بالعلة المطلقة العلة الفاعلية للجملة على الاطلاق
يتعلق بالعلة اي لا يكون علة مطلقة وليس لذلك بل يتعلق بلم يكن وكأنه واشتغل بتوجيه الكلام على الحقيقي
ان الاطلاق … فكل سلسلة المراد ان كل سلسلة من علل ومعلولات تنتهي الى الواجب لانه اما ان يكون فيها ما ليس
معلولا او لا يكون وايا ما كان ينتهي الى الواجب الوجود طرفه بيانه انها اما على التقديرين … اما على التقدير الاول
فلان تلك العلة الخارجة لا بد ان يكون علة لبعض احادها فيكون ذلك … علة في السلسلة اولا يكون
لا سبيل الى الاول والا لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد وانه محال وبعبارة اخرى العلة الخارجة لا بد
ان يكون شيء من احادها صادرا عنه فلو كان له علة في السلسلة لزم ان يصدر واحد من علتين وهو محال فتعين
ان لا يكون العلة الخارجية علة لاحد ولا يكون علة في السلسلة فيكون سلسلة العلة والمعلولية منتهية الى العلة الخارجة
من طرف قطع وعده ذكر الشارح ان هذا الكلام لبيان تأسيس المقدمات لا نتاج المطلوب فهو وجود الواجب ويتوهم انه
الدور والتسلسل ويرد عليه انه لو كان المراد وذكر كان قوله اشارة كل علة جملة هو علة شيء من احادها الى آخر
غير ما يثبت به كلاما اجنبيا فاصلا بين المطلوب ومقدماته والحق ان الشرح لما انتبع اول الفصل وجود الواجب
كونه علة خارجة عن سلسلة الممكنات ذكر له من تلك الحيثية احكاما في فصول منها انه لكل واحد من احاد
السلسلة ومنها انه طرف لكل سلسلة حتى يتبين ان السلسلة التي تصير غير متناهية تنتهي الى الواجب الوجود
ومنها كان الامام من هنا مقام آخر وهو ابطال الدور اجاب الشارح بقوله واعلم ان الدور الى آخره وهو ظاهر

قوله هذه قسمة يحتاج اليها في بيان توحيد واجب الوجود الشيخ اراد بيان وحدة واجب الوجود لكن قدم عليه تقسيما
او لا ان الاشياء تختلف اما بالاعتبار او بغير الاعتبار والتي تختلف اما بالاعتبار او بغير اما بالاعتبار فكما
العاقل والمعقول فان النفس اذا عقلت نفسه فالعاقل والمعقول شيء واحد والثاني ان تختلف بغير الاعتبار
واما الاختلاف بغير الاعتبار فكما لا تحاد في المفهوم كالناطق والانسان يختلفان بالمفهوم ويتحدان في الوجود والمحل
بالاعتبار اما ان يتفق في امر مقوم او في عارض فاذا كان الاشياء تختلف باعيانها وتتفق في امر مقوم بها فهي تشتمل على
ما به الاختلاف وما به الاتفاق والنسبة بينهما اما باللزوم او بالعرض وعلى التقديرين يحصل منها … ما به الاختلاف او
من جانب ما به الاتفاق فيحصل الاقسام الاربعة لا مزيد عليها اما باللزوم فاذا كان ما به الاتفاق لازما فهو غير مشكك مثل الجوهر
الامشترك للامور المختلفة في لازم واحد واذا كان ما به الاختلاف لازما فهو مشكك واذا كان الذي يلزم الواحد يختلفها
مقابلة واما … لا خلاف في التقابل لان اللوازم لو كانت مختلفة غير متقابلة يجوز ان يتوارد على موضوع واحد كالسواد
والسطح والتشكل عن الجسم اما اذا كانت متقابلة فلا يجوز والا لزم اجتماع المتقابلات على شيء واحد وهو محال واما بالعروض
فاذا كان ما به الاتفاق عارضا فهو غير مشكك واحد … ما به الاختلاف عارضا في الاشياء وهذا عارض للاشياء
فيلزم للاشياء والاشياء مستلزمة لما به الاتفاق لانه مقوم بها ولا يكون ما في الاتفاق عارضا لازما واثبا
المثال الذي ذكر الشارح فساقط لان هذا الجوهر وذلك لان العرض لم يعتبر مع الوجود لم يكن ما به الاتفاق هو الوجود
مرجح مقوما وان اعتبر مع الوجود كان ما به الاتفاق لازما بالضرورة فيفعل في حق المثال ان هذا الموجود وذلك
الوجود اذا اشار به الى هذا الجوهر وذاك العرض فما يرجحهما موجود ان يكون الوجود مقوما لهما وما به الاختلاف
هذا الجوهر وذاك العرض والوجود عارض لهما لازم اذا تقرر هذا فيجب عن اصل الاشكال بانا لا نسلم ان ما به الاختلاف
في الاشياء مستلزمة لما فان هذا الجوهر وذاك العرض ليس مستلزم لهذا الجوهر الوجود وذاك العرض الوجود
عارض لهما لا لازم اي المجموع من الجوهر ومن الوجود مجموع لكل واحد منها موجود والمجموع ليس بموجود وعن الاشكال
في المثال بان يختار ان هذا الجوهر وذاك العرض يعتبر مع قيد الوجود فحكم ما به الاتفاق لازم اي ان الاول …
انه لازم لما به الاختلاف هو مجموع ومن اراد به انه لازم للمجموع فمسلم لكن … فيما به الاختلاف وانما
يكون كذلك لو كان المجموع لازما لما به الاختلاف وليس كذلك واعلم ان هذه القسمة لا يحتاج اليها في توحيد الواجب
الوجود فانا لو فرضنا واجبي الوجود لم يكونا شيئين مختلفين باعيانهما متفقين في امر مقوم لهما او لا مقوم لواجب
الوجود قطعا والا لزم تركيبه وهو محال نعم انه يحتاج لجزء القسمة في ما به الاشتراك وهو الوجوب وفي ما به الامتياز
الذي هو التعين باللزوم والعروض على ما ذكره الامام واما على ما ذكره الشارح فلا حاجة الى هذا التقرير فتأمل
الى الحد وقسمة الشيء المختلفين باللزوم والعروض لانه لم يعرض الكلام الا في الواجب الواحد على ما سيأتي
بيانه قوله اشارة قد يجوز ان يكون ماهية الشيء سببا لصفة … وماهيته غير الوجود فان الشيء اما ماهيته
او وجود ما هو غير الوجود يمكن ان يكون سبب لصفة ويمكن ان يكون صفته سببا لصفة اخرى لكن لا يمكن ان يكون
سببا لوجود فان السبب متقدم بالوجود ولا شيء يتقدم بالوجود على الوجود وهذا تنبيه على ان الواجب
الوجود ليس غير الوجود فان الذي هو غير الوجود لا يكون سببا لوجوده فلا يكون سببا لوجوده فلا يكون
موجودا لذاته فلا يكون واجب الوجود بل واجب الوجود هو الوجود الذي هو موجود بذاته فان قيل
ما ذكر غير الوجود آت في الوجود فان الوجود لو كان سببا لوجوده والسبب متقدم بالوجود كان الوجود
متقدما بالوجود على وجوده وانه محال فنقول انه … فان تقدم الوجود على وجوده انما هو بنفسه

وهو الوجود وغير الوجود فهو معلول لان الانسان مثلا اما ان يكون موجودا بالانسانية لانه انسان واما ان يكون
موجودا بسبب شيء آخر خارج لا سبيل الى الاول لان الانسان انما يكون اذا كان موجودا فلو كان كونه موجودا
لانه انسان لكان كونه موجودا لكونه موجودا فيكون الانسان موجودا قبل كونه موجودا وهو محال فتعين انه يكون
الانسان موجودا لامر غيره وينتقل البعض الى ان كل ما لا يكون معلولا لا يكون غير الوجود بل هو نفس الوجود
فلو قيل الوجود ايضا كذلك لا يجوز ان يكون موجودا لانه وجود لانه انما يكون موجودا فيكون موجودا لانه موجود فيتقدم
المحال والجواب ان الوجود موجود بنفسه ولا يلزم ان يكون الوجود موجودا قبل كونه موجودا بل اللازم ان الوجود بنفسه
بعد على كونه موجودا ولا محذور فيه فعلى ان كل ما هو غير الوجود انما يكون موجودا بالوجود والوجود موجود
كان الزمان متقدم ويتاخر بحسب الزمان والزمان بنفسه وكان الاجسام مختلفة بالمكان والمكان بنفسه وكان
الاشياء مضيئة بالضوء والنور بنفسه [illegible] فان [illegible] المقدمة اصل لان [illegible]
عن [illegible] الامام في المحصل [illegible] وهو [illegible]
والاخير ان الواجب [illegible] المعتزلة [illegible] الاولى بالبحث فيها [illegible]
والفاضل الشارح لما بين ان الوجود والتعين الوجود [illegible] وجود الواجب [illegible] والوجود الممكنات [illegible]
انه وجود ان وجود الواجب عارض لما هيته كما في وجودات الممكنات [illegible] وجود الواجب [illegible] عارض لما هيته بل
يكون نفس ماهيته لزم احد الامرين اما ان يكون وجود الواجب لو لم يكن عارضا لما هيته بل [illegible] الوجود يكون نفس ماهيته
لزم احد الامرين اما ان يكون وجود الواجب مساويا للوجودات المعلولة واما وقوع الوجود على الوجود الواجب والوجود
الممكن بالاشتراك اللفظي لان حقيقة وجود الواجب اما ان يكون عين حقيقة الوجود الممكن وعينها فان كان عين حقيقته
لزم ان يكون وجوده مساويا للوجود المعلول في الحقيقة وان كان غيرها حتى يكون لوجوده حقيقة والوجود غير حقيقته
لزم الاشتراك اللفظي وتقرير الحجة في بيان احد الامرين ان وقوع الوجود على الوجود بل لما يكون بمعنى واحد او لا يكون والثاني
الاشتراك والاول ان يكون متساويا في الحقيقة وههنا نقول لا يلزم احد الامرين لم لا يجوز ان يكون عروض وجود الواجب
لما هيته لا دم [illegible] تقرير العروض فان وجوده لو كان عارضا لما هيته فان اتحد هو والوجود الممكن في الحقيقة يلزم الامر
الاول وان لم يتحد يلزم الامر الثاني ايضا وقوع الوجود عليهما وما بمعنى واحد او لا والامام لما ابتنى الوجود والتعين
الوجودين اما ان يكون بمعنى واحد او لا يكون والثاني فيلزم الاشتراك والاول فيلزم ان يكونا متساويين في الحقيقة نعم لو كان
لان احد الامرين لازم على تقرير عدم عروض وجود الواجب لما هيته لازم ايضا على تقرير العروض فان وجوده لو كان
عارضا لما هيته فان اتحد هو والوجود الممكن في الحقيقة يلزم الامر الاول وان لم يتحد يلزم الامر الثاني ايضا
وقوع الوجود عليهما وما بمعنى واحد او لا والامام لما ابتنى الوجود والتعين على الوجودين بالاشتراك المعنوي
[illegible] وجود ايضا مساويا لوجود الممكنات [illegible] لا يخلو اما ان يكون وجود [illegible] ماهيته او لا يكون
مذهب اكثر المتكلمين والثاني مذهب اكثر الحكماء اما ان يكون وهذا الكلام صريح في عدم الاشتراك اللفظي
لمساواة الوجود في الحقيقة على تقرير كل من المذهبين فيكون احد الامرين وهو المساواة او الاشتراك لازما على
كل تقرير لان كل واحد منهما [illegible] عن اللازم [illegible] تخصيص لزوم احد الامرين بتقرير
عدم المغايرة عن مطابقة لانه [illegible] احد الامرين هو ان يكون حقيقة الواجب مساوية لحقيقة وجود ان
واما اشتراك الوجود في قوله لزم كون [illegible] الوجود [illegible] الى قوله الان [illegible] الوجود الذي هو نفس حقيقة
الواجب [illegible] بيان لزوم احد الامرين ان الوجود ان كان [illegible] المعنى والحقيقة اولا فان اتحد [illegible]
الواجب فيكون حقيقة الواجب مساوية لسائر الوجودات الممكنات التي هي معلولات وان لم يتحد في المعنى لزم الاشتراك
[illegible] لزم [illegible] الوجود [illegible] الحقيقة وكون الوجود عين حقيقة الواجب كون حقيقة
الواجب

مساوية لحقيقة وجودات الممكنات مطلقا وانما يكون كذلك لو كان حقيقة الواجب مجرد الوجود وليس كذلك
بل الوجود بشرط لا نعم وعلى ما ذكره الامام يتساويان من حيث الوجود ولا يلزم منه تساويهما مطلقا وما ذكره الشارح
الوجود ان يختلفان في الحقيقة ولا يلزم الاشتراك او نقول [illegible] لا يلزم تساويهما في الحقيقة لجواز ان يكون وقوع
الوجود على الوجودين بالتشكيك ومنشا الغلط انه ظن ان لا واسطة بين الاشتراك اللفظي والتواطؤ وليس كذلك
وسند المنع ههنا انه يصح التشكيك في الوجود ومنه يجوز ان يختلف الوجود الوجودان في الحقيقة ويكون حمل الوجود عليهما بالتواطؤ
ان الاول عرضا عاما او جنسا لكن لما كان الواقع هو التشكيك لم يذكر غيره واقتصر ههنا [illegible]
على كلمة الوجود وتجرده والخفي ان المتعدد هو الوجود الا الوجود موقوف [illegible] لان طرفي التضاد الواقع في
[illegible] هو الشيء علمه بالخروج الناقص [illegible]
[illegible] المقصود وقد انه يختلف نقل بيان للمثل وتقريره ان الناقص اسم واحد واقع بمعنى واحد على الناقصين
[illegible] الفصل فان جميع الالوان العرض المتناقضة بين طرفي التضاد الواقع في الالوان اسم لها عن الفصل
[illegible] منها اسم واحد عن الفصل [illegible] الناقص المقول عن الناقصين
[illegible] [illegible] الناقصان [illegible]
[illegible] بل نقول كل نوع منه [illegible] وضع اسم بازائه كالانسان والفرس والحمار [illegible] بل لا بد ان يكون
لكل منها اسم عن الفصل [illegible] كل نوع لا بد ان يكون له اسم فان بين طرفي التضاد [illegible]
[illegible] لكل منها اسم موقوف والجواب [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] العروض والعروض [illegible] وجود الواجب ووجود الممكن الى سبب [illegible]
وجود الواجب مساويا للوجود الممكن [illegible] في الحقيقة [illegible] لا يجوز ان يكون وجود الواجب
[illegible] العروض ووجود الممكن يقتضي العروض [illegible] سلمنا المساواة لكن الاحتياج ووجود الواجب
[illegible] عدم العروض بل [illegible] عدم سبب العروض [illegible] هذا المنع [illegible] لان احتياج الواجب
الى [illegible] العروض [illegible] الى [illegible] انه محال فان
[illegible] الواجب [illegible] الحال [illegible] الحقيقة
[illegible] الحقيقة [illegible] الوجود الخاص الذي هو نفس حقيقته ولا نسلم
[illegible] الوجود المطلق حقيقة [illegible] الوجود الخاص فان قلت المقول من الوجود هو الكون
[illegible] الى [illegible] الوجود الخاص فان قلت المقول من الوجود هو الكون [illegible] الى الواجب
[illegible] وايضا الوجود الخاص لو كان نفس حقيقته [illegible] الوجود الكون
[illegible] الكون الخاص [illegible] الوجود على الوجود الخاص [illegible] الاشتراك اللفظي [illegible]
[illegible] الوجود بالاضافة الى [illegible] الوجود [illegible] الوجود
[illegible] حقيقة [illegible] الوجود [illegible]
الخاص [illegible] الاشتراك اللفظي [illegible] الوجود بالاضافة الى [illegible] الوجود
[illegible] وجود الواجب [illegible] حقيقة الواجب
[illegible] الكون الخاص [illegible] الوجود [illegible] عارض [illegible]
حقيقة الواجب [illegible] حقيقة الواجب لو كان نفس الوجود [illegible] الممكنات [illegible] مجرد الوجود
او الوجود مع القيود السلبية والثاني باطل لان السلب لا يصح ان يكون جزءا [illegible] ان يكون مبدا الممكنات

[illegible] ان يكون مجرد الوجود
او الوجود [illegible] على [illegible]

الوجود عاد

مجرد الوجود فيكون سائر الوجودات مبادي للكمالات وهو محال قوله ومنها انهم اتفقوا الحكماء على ان
للماهيات الممكنة فيكون في الواجب كذلك لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وصورة النقض ظاهر لو كان
الوجود عارضا للماهية الممكنة كان في الواجب كذلك المقدم حق والتالي مثله قوله ثم انه اعترض على قول
الشيخ لو كانت الماهية علة للوجود بسببها كان متقدمة بالوجود على الوجود لان العلة متقدمة
الشيخ وذلك المعلول واجاب الشارح نقلا عن الامام لا معنى لتقدم العلة بالوجود الا انه مؤثر فيجوز ان يكون بمعنى
بالوجود في المعلول ... وهو اعادة المقدم بعبارة اخرى واجاب بانا لا نسلم ان معنى التقدم هو انه مؤثر بل امر يعتبر
انها موجودة في الوجود ... شرط التاثير والشرط مغاير للمشروط ولئن سلمنا ان التقدم هو انه مؤثر لكن الدليل تام لان الماهية لا
وان التقدم شرطها التاثير ... في الاعيان فلو كانت الاعيان شرطا في تاثيرها في الوجود وهو كونها في الاعيان فيكون كونها
متصورة موثرة الا اذا كانت في الاعيان ... في الاعيان ... ان اريد به تقدم العلة بانها موثرة حاصل ... ذكر ان العلة لا
في الاعيان مشروطة بكونها في الاعيان ... اعاد التالي لان معناه قول الماهية لا تكون موثرة في الوجود الا باعتبار الوجود هو
موثرة الا بعد وجودها وهذا بعينه ... في الاعيان ... ان يراد به معنى آخر فبينوه فان التصديق بعد التصور
محل النزاع لان علة الماهية علة للوجود ... بالوجود ... ان يراد به ... فان التصديق بعد التصور
وعلى هذا التوجيه كلام الشارح لان حاصل الاستفسار لا يكون بالمنع والتوقف من علم بالضرورة انه امر وراء التاثير
لانه مشروط بالتقدم فلا بد من بيان ذلك الامر المغاير ولو فتح هذا القول حتى الا فاكثر فيه ثم الامام لم يقل ان معنى
تقدم العلة بالوجود هو انها موثرة بل معنى مجرد التقدم الذاتي وح يكون بين المقدم والتالي فرق لان معنى التالي ان الماهية
لا تكون موثرة في الوجود الا بعد الوجود المتقدم لان الماهية موثرة في الوجود ولا شك انه مغاير للمقدم على ان الامام لم يقل
ان التالي هو اعادة المقدم بعبارة اخرى بل قوله العلة متقدمة بالوجود على المعلول اعادة التالي بعبارة اخرى فان قيل هذا
مراد الخصم والجواب لا يراد بالتقدم الذاتي هو الترتيب العقلي فان العقل يحكم بان العلة لا بد ان يتقدم اولا بالوجود
ثم يصور ... وحاصل السؤال ان الامام منع ان علته ... وهو انا لا نسلم ان الماهية لو كانت علة للوجود لكانت متقدمة عليه
بالوجود وانما يكون كذلك لو كان تاثيرها في وجودها مشروطا بالوجود وهو ممنوع بل تاثيرها بنفسها وحاصل ما يجاب عليه
من قبل الماهية علة للوجود انما يكون موثرة في الوجود فشرط الوجود والعلة به ضروري قوله ولما كانت
الماهية قابلة للوجود اورد الامام على ما ذكر نقضا تفصيليا وهو منع المقدمة واجماليا وذلك من وجهين احدهما انه لو
صح ما ذكرتم لزم ان لا تكون الماهية علة قابلة للوجود لوجود تقدم العلة بالوجود واللازم باطل والجواب ان اريد
بقوله الماهية الممكنة قابلة للوجود انها كذلك في العقل فلا نسلم انها ليست متقدمة بل هي متقدمة بالوجود
العقلي صورة ... الماهية بتحقق العقل ولا يعتبر الوجود الخارجي وان اريد انها قابل للوجود في الخارج
ولا نسلم ذلك وانما يكون قابلا في الخارج لو كان للماهية وجود والوجود وجود متميز كما في اتصاف الجسم بالبياض
وهو ممنوع وهذا غاية ما يمكن في توجيه الكلام في هذا المقام الثاني النقض بما ذكر الشيخ ان ماهية التي يجوز ان يكون
علة لصفتها فان تلك الماهية لا يجوز ان يكون متقدمة على تلك الصفة بالوجود والا لم تكن العلة نفس الماهية فقط بل الماهية
بل الماهية الموجودة لكنه جعل العلة نفس الماهية فان قلت ... ان لم يكن العلة الماهية مع الوجود وكلامنا في كون
مع الوجود كان مقدما ما يلزم ان يكون الماهية موثرة في حال عدمها فيقول لا يلزم من عدم اعتبار الوجود في العلية
اعتبار العدم بل العلة الماهية من حيث هي هي معقولة ولا يلزم من ذلك كونها معدومة هذا شأن الى هنا
السؤال والجواب واجاب بان المراد من عليته الماهية من حيث هي ليس الوجود لا دخل له في عليتها
بل المراد ان الماهية علة في الوجود بل العقلي والخارجي فلا يعتبر معها اخر الوجود بل هي التعيين لا تمام
متساو بين الوجهين فان الوجهين يقتضيه سواء كان في العقل او في الخارج فلا يعتبر في ذلك الاقتضاء احدهما مع انا
لو نعلم بالضرورة انها لم ... في العقل او في الخارج ... اقتضائه ... الماهية تقتضي شيئا ان شرط

الوجود الخارجي واخرى بشرط الوجود العقلي واخرى لا بشرط احدهما بل في كل منهما وهو اقتضاء الماهية قوله
اثباته واجب الوجود المتعين واجب الوجود متعين لانه لو لم يكن موجودا وقد ثبت بالبرهان انه موجود فقط ما لم
يتعين لم يكن علة لغيره اكثر المقدمات وتم حسن ذلك وكذا صح ان تعينه اما لكونه واجب الوجود او لغيره
والاول مسلم المطلوب لانه اذا كان بعينه لكونه واجب الوجود فانما وجد واجب الوجود وجد ذلك
التعين فيلزم انحصار واجب الوجود فيه والثاني يقتضي ان يكون واجب الوجود المتعين معلولا لغيره لان معنى
واجب الوجود اما ان يكون لازما للتعين او عارضا او معروضا او ملزوما والكل محال هذا توجيه الشارح وفيه
نظر لان تعينه لو كان لغيره يكون واجب الوجود محتاجا في تعينه الى الغير فيلزم ان يكون واجب الوجود المتعين
معلولا للغير وهذا لا حاجة له الى دليل ولو استدل بتقطعه لانه لو كان لازما لتعينه كما بينا المقدمة مستدركة
في البيان ان قيل بان يقال لو لم يكن تعينه لكونه واجب الوجود محتاجا في تعينه الى الغير فيلزم ان يكون واجب الوجود
المتعين معلولا للغير وهذا لا حاجة له الى دليل ولو استدل بتقطعه نظرا الى ان لازما لتعينه او عارضا له او معروضا او
ملزوما والكل محال ثم لو جرينا على هذا الا ستر له فيقول الشارح والكل محال بعيد عن التقريب لان التقريب ان يقال
وانما كان يلزم ان يكون واجب الوجود المتعين معلولا للغير وكذلك قول الشيخ ان كان معنى الواجب لازما كان
الوجود لازما لماهيته غيره او صفته فذلك محال لا يناسب التقريب وايضا فقد استعمل تلك المقدمة في ذلك الاستدلال
في مواضع اخرى اما اولا فلانا تحققنا ان القسم الثاني يقتضي كون الواجب الوجود المتعين معلولا لما يحتاج
تعينا في طبيعة الوجود الواجب تخصيصه لغيره كل التعين لم يكن الوجود الواجب الا مخصصا معلولا
لما يحتاج تعينا في طبيعة الوجود الواجب ذلك التعين واما ثانيا فلان القسم الرابع حين قال انه يقتضي كون
الواجب معلولا للغير ليكون احتياج تلك المقدمة الى الدليل يكفيه عبارته في هذه المواضع بل نفسه والصواب
ان يقال اراد الشيخ ان يستدل على استحالة كون التعين لغير واجب الوجود بدليلين احدهما انه يستلزم كون واجب الوجود
المتعين معلولا للغير وهو محال والثاني انه لو كان تعينه لغير واجب الوجود لكان معنى واجب الوجود لازما
لتعينه او عارضا او ملزوما او معروضا والكل محال وحينئذ يتوجه الكلام لكن لا بد من واو العطف في قوله لانه ان كان
واجب الوجود لازما حتى يكون دليلا آخر ويحتمل انما سقطت من قلم الشيخ او الناسخ ومما يدل على ذلك دلالة واضحة
استعمال الشيخ في مواضع من كتاب الشفاء هذا الدليل الاول على هذا التقرير بيان التلازم والتعارض مرتب
على ان ما قلنا الا بهذا الواحد معنى واجب الوجود يكون ما هو به هو هو ذاته ومعناه اما ان يكون متصورا
عليه لان ذلك المعنى بعينه مثلا لو كان الشيء الواجب الوجود هو هذا الانسان فلا يخلو اما ان يكون هو هو
الانسان لانه انسان او لانه هذا الانسان وان كان لانه انسان فهو هذا لانه انسانيته يقتضي ان يكون هذا فقط
وان وجدت لغيره فان اقتضت الانسانية ان يكون هذا فلا ما صار هذا لهذا الامر غير الانسانية فكونه الحال
في حقيقة واجب الوجود فانها ان كانت يحصل بنفسها بهذا المعنى استحال ان يكون تلك الحقيقة لغيره فيكون
تلك الحقيقة ليست الا هذا وان كان تحقق هذا المعنى لهذا امر ... بل عن غيره فانما هو هو لانه هذا
فيكون وجوده الخاص له مستفادا من غيره فلا يكون واجب الوجود بعينه ما في حقيقته واجب الوجود
لواجب الوجود الواجب فقط هذا كلام الشيخ بعبارته من غير تغيير فهو نص على ما ذكرنا ونقطع ما بان
استحالة الحصار الا ... الدليل الثاني على ما ذكرنا الكتاب اما اذا كان معنى واجب الوجود لازما لتعينه
فلانه يلزم ان يكون الوجود معلولا للتعين هو اما ماهيته الواجب او صفته فيكون وجوده معلولا لماهيته
او صفته انه محال واما اذا كان عارضا فلان العارض محتاج الى علة غير المعروض والنيه ايضا

بالضرورة

فهو اولى ان يكون لعلة واما ان كان التعين عارضا للوجود الواجب فلان عروض التعين لعلة ولا بد ان يكون
محل التعين وهو الوجود متخصصا فتخصصه ان كان بنفس ذلك التعين يكون علة ذلك التعين علة تخصيص
ذات الواجب وهو محال وان كان بتعين آخر سابق فالكلام فيه كما في ذلك التعين ان يحال يكون متخصصا واما
اذا كان التعين لازما للوجود الواجب وهو باقي الاقسام فهو محال لان التعين ح يكون معلولا للوجود الواجب
والمقدر خلافه ولنشتغل بعد هذا الكلام الشارح لتصحيح ما وقع فيه من الخلل فنقول واعلم انا بينا ان اللزوم
لا يتحقق الا حيث يكون [illegible] لو كان واجب الوجود لازما لتعينه كان الوجود لازما لماهيته على
او صفة ونوجه على ما ذكر ان اللزوم لا يتحقق الا اذا كان احدهما علة للآخر او كانا معلولين لعلة واحدة فههنا
لا جائز ان يكونا معلولين والا لزم ان يكون الوجود الواجب معلولا لغيره ولا ان يكون الوجود الواجب علة للتعين
لانه القسم الاول فتعين ان يكون الوجود الواجب كان التعين والتعين اما نفس ماهية الواجب او صفة
في صفاته فيلزم ان يكون وجود الواجب معلولا لماهيته او لصفة من صفاته ومن تقرير المقدمة الثانية
السابقة انه محال لكنه قد ذكرنا انا بينا ان اللزوم يستدعي ان يكون الملزوم او جزء منه علة للتعين او
اما معلولا له او هما معلولان وانا ما كان يكون الوجود الواجب معلولا اما على تقدير ان يكونا معلولين فظاهر
واما على تقدير ان يكون الوجود الواجب معلولا فلان الوجود ~~معلول التعين~~ فلان الوجود معلول للتعين
والتقدير ان التعين معلول الغير فيكون الوجود الواجب معلولا للغير وانه محال وههنا نظر من وجوه
احدها انه لا تقريب فيه لانه [illegible] وعلى انه يلزم من كون الوجود الواجب لازما للتعين كون
الوجود سببا لماهيته او صفته وهذا لا يثبت بما [illegible] كون الوجود الواجب معلولا [illegible]
ما ذكرنا الوجه الثاني ان الثابت فيما سبق ان [illegible] من الطرفين يستدعي علية احدهما للآخر او كونهما معلولين
لعلة واحدة والمقدر ههنا ليس الا ان الوجود الواجب لازم للتعين مطلقا [illegible]
المذكورة فانه مطلق اللزوم فانه لو لم يكن احدهما من الملزوم واللازم علة للآخر ولم يكونا معلولي علة لم يكن
منهما احتياج في الوجود الى الآخر وكان كل منهما [illegible] عن الآخر فلا يكون بينهما لزوم اصلا لكن [illegible]
الى [illegible] اللازم والملزوم في علية احدهما للآخر واما على معلوليتهما [illegible]
او اللازم [illegible] اللازم [illegible] لم يرد [illegible] الملزوم [illegible] واللازم [illegible] المعلول بالمساواة
ولا [illegible] منهما الا [illegible] اللزوم [illegible] الا الشرط اما علية احدهما او معلوليتهما
وعلى التقدير الاول [illegible] اما الملزوم او جزؤه او اللازم او جزؤه وعلى التقدير الثاني لا يتعين ان يكون علة او معلولا
والوجه [illegible] الملزوم للازمه [illegible] في الاقسام [illegible] اللزوم [illegible]
انتفاء علية [illegible] القسم الاول [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الوجود لازما للتعين [illegible] يلزم
[illegible] الوجود للتعين اللازم [illegible] الواجب [illegible] معلولا للتعين لكون الوجود معلولا حتى يكون
معلولا لماهيته او صفته [illegible] ان الوجود عين الواجب [illegible] الا ان الواجب [illegible] وهو
عين الوجود وكل موجود [illegible] بالضرورة فيكون واجب الوجود [illegible] فانه يكون تعينه [illegible] فلا واجب
[illegible] وان يكون تعينه لغيره فيكون الواجب محتاجا في تعينه [illegible] وانه محال وايضا [illegible] التعين
الى الوجود الواجب [illegible] الاقسام الاربعة [illegible] فان قلت [illegible] الاقسام الا [illegible]
[illegible] التقرير [illegible] اذا كان تعينه [illegible] لم يوجد الواجب [illegible] اذا
كان تعينه لغيره كان هناك [illegible] الوجود [illegible] والتعين [illegible] الواجب [illegible] والتعين
[illegible] اللازم [illegible] اذا كان تعينه [illegible] لم يكن [illegible] بعض

٩٤

لا شيئا متعرضا بينها فان قلت [illegible] لوجود لو كان تعينه [illegible] ذكر المعنى وانما يكون كذلك
لو كان واجب الوجود دائما واحدا وهو ممنوع لجواز ان يكون نوعا عاما او طبيعة جنسية فيكون تحته انواع وكل نوع
[illegible] نوع في شخص لا نحصار [illegible] الوجود في شخص [illegible]
واجب الوجود [illegible] الوجود فلو كان له انواع لكان لها حقائق مختلفة فيكون الوجود مشتركا
اشتراكا لفظيا وهو باطل وفيه ضعف لان واجب الوجود ليس عين الوجود المطلق بل عين الوجود
الخاص [illegible] الباب ان يكون للوجودات الخاصة حقائق مختلفة فلا يلزم اشتراك مطلق الوجود لفظا
[illegible] ما ذكر [illegible] الشفاء [illegible] الوجود ليس [illegible] الوجود ولا احاد [illegible] الوجود
[illegible] الوجود [illegible] باختلاف اضافته اليها واما محض الوجود [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] التعين
عارضا للوجود الواجب [illegible] فان كان ذلك [illegible] واحد [illegible] لان [illegible]
ن
لا [illegible] الكلام ههنا دليلا واحدا [illegible] وتقريره على [illegible]
التعين عارضا للوجود الواجب [illegible] معروضه [illegible] اما ان يكون وجودا عاما او وجودا خاصا [illegible]
[illegible] لكان الوجود عاما [illegible] خاصا واختصاصه اما ان يكون بذلك التعين
[illegible] ذلك التعين علة لخصوصية ذلك الوجود فيكون الواجب المخصص معلولا وانه محال وان تالى
واما ان يكون بتعين آخر سابق [illegible] الكلام [illegible] طبيعة لا عامة ولا خاصة اشار الى
[illegible] ان يكون عارضا [illegible] طبيعة غير عامة لا يريد به [illegible] عدم العموم [illegible]
[illegible] العموم [illegible] التعين صار مخصوصا [illegible] اشار الى ما يتعين اي اشار الى قول الشيخ
ما يتعين به [illegible] ما يتعين به عارضا [illegible] اشار الى المتعين العارض [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] راجع الى قوله فان كان ذلك [illegible] على خصوصية الوجود الواجب اشار الى
ما [illegible] الشيخ [illegible] خصوصية [illegible] موصولة [illegible] متعلق [illegible] صيغة
[illegible] الوجود الواجب [illegible] والفاضل الشارح [illegible] الامام في تقرير ما ذكر
الشيخ لو وجد واجبا الوجود لكان كل منهما [illegible] في تعينه ومشاركا له في وجوب [illegible]
مغايرا له [illegible] الوجود [illegible] التعين [illegible] الاقسام الاربعة التي [illegible] منه
الاول [illegible] يكون التعين لازما للوجوب [illegible] الوجوب حصل ذلك التعين فيكون واجب الوجود
واحدا [illegible] واليه اشار بقوله واجب الوجود المتعين لما كان تعينه [illegible] لانه واجب الوجود فلا [illegible]
وجود غيره القسم الثاني ان يكون التعين عارضا للوجوب وكل عارض [illegible] لا بد له من علة فيلزم [illegible]
[illegible] الواجب في تعينه الى علة [illegible] اشار بقوله [illegible]
[illegible] القسم الثالث [illegible] الوجوب لازما للتعين وهو باطل [illegible] المقدمة الثانية
[illegible] الوجوب [illegible] لازما لماهيته [illegible] فكان معلولا [illegible] بالوجوب [illegible] الوجوب
[illegible] واليه اشار بقوله فان كان واجب الوجود لازما لتعينه كان الوجود لماهيته [illegible]

وانه محال القسم الرابع لم يكون الوجوب عارضا للتعين فيلزم احتياج كل من الواجبين في وجوبه الى
منفصل وهو محال واليه اشار بقوله ولو كان عارضا فهو اولى بان يكون معلولا وعند هذا الكلام تم فساد
الاقسام وتم الدلالة واما قوله بعد ذلك ولو كان ما تعين به عارضا لذلك فهو لعله من زيادة لبيان بطلان
القسم الثاني فان الذي جعلنا علة للتعين فاما ان يكون علة لتعينه الذي به صارت ماهيته شخصية فحين
يكون علة العلة علة لخصوصيته ماله تحقق وجود وهو محال واما ان يكون علة لتعين آخر بعد التعين السابق
فيكون مسبوقا بذلك التعين السابق وباقي الاقسام محال بهذا توجيه الامام ونقل الشارح انه وقع في اخر
الدلالة وعند هذا تم فساد الاقسام الثلاثة الاخيرة وبه صح القسم الاول وهو نقل لا يساعد توجيهه
علمه لانه قرر الاقسام على تقدير الواجبين فلا يكون القسم الاول صحيحا بل خلف الاقسام الاربعة نقل
نقل كلامه على تقدير اصلاحه فان توجيهه ذكر نظراء وجهين احدهما لم يعتبر الواجبين لانه يتحقق
على كلامه انه فان لم يعرض الكلام الا في الواجب الفقط انه الواجب والا من المقدمة القائلة كل واحد
من الواجبين مركب مما به الاشتراك وما به الاختلاف فتترك تمام الدلالة فيهما فعند الشارح تقرير
ولا يتبين ان صدق فصل المقدمة وقصر الكلام في الواجب الواحد فقال الواجب الفقط المعين
اما ان يكون تعينه لازما لوجوبه مجهولا او عارضا او وجوبه لازما او عارضا والاقسام الثلاثة الاخيرة
باطلة فصح القسم الاول ثم اشار الى انه مع هذا الاصلاح لا ينطبق على المتن اما اولا فلان توجيهه انما
يتم لو كان في المتن ولو كان واجب الفقط لازما لتعينه وليس كذلك بل فيه انه لو كان واجب الوجود
الى آخره واما ثانيا فلانه لم يبق هناك قسم يحمل عليه وباقي الاقسام محال ثم اعترض بان الوجوب
والتعين وصفان سلبيان فلا يلزم من اشتراكهما في الوجوب والاختلاف في التعين وقوع الكثرة في
ذات كل واحد منهما فان كل بسيطين مشتركان في سلب ما عداهما عنهما مع عدم الكثرة ثم سأل نفسه فقال
فان قلت الوجوب او التعين سلبي لكن لا بد ان يكون بين الوجوب والتعين ملازمة فالحاصل لزوم
الوجوب والتعين بعينه او الا اللزوم واجاب بان الامر السلبي عدم صرف لا يتحقق فكيف
يعقل فيه ما ذكرتم وانت خبير بان السؤال الاول انما يرد على المقدمة المستدركة في السؤال الثاني تعبير
الدليل الى الاصطلاح المذكور وفي الشارح الوجوب وان كان امرا اعتباريا الا ان الكلام ليس فيه بل في
الوجود الواجب وهو ليس بسلبي واما التعين فهو ثبوتي لان الطبيعة لا تتكثر في الخارج فلا يخلو اما ان
يكون بلا تشخص لذاتها وهو محال لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف او لامور غيرها فحينئذ لها تعينات
فيكون لها وجود في الخارج وانضمام وجود الطبيعة في الخارج فاما ان يكون الموجود مجموع الطبيعة او هي مع امر
آخر والاول محال والثاني يصح عليها التعدد لانها تتعدد وهي يكون موجودة بعينها في موارد متعددة
على احوال متضادة وانه محال بالضرورة وحاصله ان تعينات الاشخاص لا يشك في ثبوتها ان التعين وهو ما يمتاز
به الشيء ذهنا وخارجا مشترك بين التعينات اشتراك العارض بين المعروضات لا اشتراك النوع بين افراده
فتعينات الاشخاص من حيث تعلقها بالمتعينات بانه اشتراك لا شركة في شيء مع ذاتي فان كل تعين هو
بهويته مغاير لتعين آخر فيما بالذات فيه ذاتي لم تكن تعينات عقلية ولو كان التعين بالفرض هنا
كذا على جواب الامام عن السؤال الثاني وتقرير لم يقال ذهب لم التعين والوجوب امرين عدميان
لكنهما ليسا عدما محضا حتى لا يصح عليهما التعارض والتلازم وفرق بين العدمي والعدم والامور العدمية

تصحح لم يكن بخصوصه لامور موجبة كما يقال الانسان حيوان ناطق مائت واما بتعرف عباله ولن احد لم يكن عارضا
او لازما له نقول المراد بالعدم المحض انه معدوم في الخارج والمعدوم في الخارج لا يصح ان يكون عارضا ولا لازما لما
نقول كل ماهية يلزمها سلب اغيارها وتعرضها سلب بعض احوالها المفارقة ولا شك ان هذا ليس الا معدوما هذا
القدر لكن الحجة لا تتم على هذا التقرير لان تمامها موقوف على احتياجها الى العلة واذا كانا عدميين فلم يحتاجان
الى العلة وبعد الواجب متساوي امكان تقدير نقص لورود الامام على الدليل جست نقضه وهو انه لو تم
الدليل لزم ان لا يكون الواجب موجودا لانه لو وجد الواجب لكان مشاركا لسائر الموجودات في الوجود ومخالفا
لها في التعين وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون ذات الواجب مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز وحينئذ
كان منها فلازمه فان كان اللزوم من الوجود يكون ذلك التعين لازما للكل وحصل فيلزم اعتبارا كل في ذلك
التعين فيقع سفسطة واما بالعكس فيكون الوجود لازما ومعلولا وبعد المحال وان لم يكن بينهما ملازمة عاد
المحالات اجاب الشارح بانا لا نسلم لزوم التركيب مما به الاشتراك وما به الامتياز فان امتياز الوجود الواجب
عن سائر الموجودات بحسب عروض الماهية التي لا يستلزم تركيبه الا في العبارة فانه امر واحد الا انه يعتبر
عنه بلفظ مركب وهو الوجود الغني العارض للماهية كانه منع لزوم التركيب واستدل انه انما يلزم لو كان ما به
الاشتراك وما به الامتياز ذاتيا ثم زيادة قال لا بد ان يكون ما به الامتياز ذاتيا له فانه لو كان عارضا لزم ان يكون
الواجب معروضا للعوارض وهو محال على مذهبكم فاجاب بمنع ذلك وانما يلزم لو لم يكن من اعراضيا وهو التجرد
وليس كذلك لانه يدفع النقض لوجود هذا النقض يرد هذا المنع على اصل الدليل ولان الالزام بان ما به
الامتياز هو التعين الذي هو ثبوتي لا التجرد وانما وقع تنبيها على فساد توجيه الدليل ثم حقق الجواب بان
تعين الوجود الواجب ليس زائدا عليه حتى يصح الملازمة والتلازم بينهما بل هو بنفسه متعين على ان الوجود ليس
طبيعة نوعية اشار الى انه الجواب المحقق بقوله والى جواب سؤال المحقق بقوله ليس طبيعة نوعية وهو
بيان بعين الوجود الواجب لا يزيد على ماهيته لان ماهية الواجب هو الوجود فلا حاصل في الخارج من ماهية الواجب
الا مجرد الوجود وهو مع شيء آخر لا سبيل الى الالتزام فيكون مساويا للكل في عين امتيازه عنها فيلزم ان يكون متحدا مع
وهو التعين والجواب ان حقيقة الواجب مع الوجود العام بذاته وليس بنفس الوجود المطلق بان الوجود المطلق ليس
طبيعة نوعية بل عارض للوجود الخاص الواجب فيكون مغايرا له في المفهوم الا انه صادق عليه وهذا كالعلم فانه على
مسمى بعلم قائم بذاته وبعلم قائم بالغير وهو العلم الحصولي واطلاق العلم عليهما بالتشكيك فان قلت نقض
الوجود ليس طبيعة نوعية لكن الوجود الواجب طبيعة نوعية منحصرة في واحد فيعود الكلام في تلك الطبيعة الكلية
فنقول قد سبق ان الواجب ليس له ماهية كلية بل هو الجزئي الحقيقي وهو الوجود المحض القيوم بذاته فقوله فانه
اعلم ان الطبيعة النوعية لا تخلو اما ان يكون تعينها لازما لماهيتها او لا يكون فان كان لازما يكون نوعها منحصرا في شخص
وان لم يكن لازما امكن التعدد فيتعدد اشخاصها اما ان يكون لذاتها وهو محال لان مقتضى الطبيعة لا يختلف او لعلل خارجة
فلا بد من شيء يقبل تأثير العلل وهو المادة سواء كان تقبولها في الصور الجسمية او موضوعها كما في السواد المتعدد
او متعلقها في النفوس بحسب تعلقها بالابدان وقواها او بسببها اي عوارض ابدان كما في النطفة والعوارض
الروحية بتسوية العقول الصورة العقلية ثم عوارضها تعرضها للقوة الجسمية المغيرة فكذلك وههنا نظر لانا لا نسلم
انه لا بد من وجود قابل لتأثير العلل اذ يكون لو كان التأثير وجوديا وهو ممنوع سلمنا لكن لا نسلم ان القابل
هو المادة فان اشخاص العلوم يتعدد بحسب تعدد الذوات العالمة وهي ليست مادية بل مجردات وشخ

الفضلا رحمه هذا الكتاب ثم الحل ربما اده نعهنا العالم المانى لعل سواء كان فيها او في وهذا العفو بعده
المفارقات اشخاصا ويقال انها مادية مع قطعهم بانها انواع تتخصص في اشخاص وبان تخرج عن الماق فطاه واحده
هذا العالم بما ذكره بان يعرض لعل مالا يقرا تصح الغايح لا تعلق لها بما فيها وهو برهان التوحيد وما بعدها
وهو نتيجة البرهان ... [illegible] ... الشارح بانه قد ذكر في الفصل المتقدم ... [illegible]
[illegible]

...

تحقيق السؤال الان لكن صح المركب باق والجوع الجواب ثم المراد القلم الذي ... [illegible]
في الجزء الاخر ... المركب ... [illegible]
الكمية قسم الانقسام ... [illegible] ... فان الانقسام اما الى اجزاء عقلية وهو الانقسام بحسب الكمية
متشابهة وهو الانقسام في المعنى ... [illegible] ... الصورة ... الانقسام اما بحسب الفعل او
[illegible]
ما يتوهم ... فان حقيقة الجسم تنقسم الى الهيولى ... الصورة ... [illegible]
الانقسام الكمي ... [illegible] ... الكم ... [illegible]
[illegible]

اذ التقدم اذا تقدم الذاتي فالهيولى ايضا متقدمة على الجسم لانه مقوم واما قوله فهما ذاتان للجسم على ما هو كالتصور اولى
فعدول فيه بعض الاشكال الا ان يقال لعله اراد بالبسيط ما هو الجزء حتى يشمل الصورة وغيرها كما في التركيب وفيه
ان الثاني لا يتقدم بالزمان اللازم وهو بعض المقوم ولا يتركب الجسم من الهيولى ولا الصورة الا بعد وجودهما على الجسم بل
من تركيب المثال ما هو كالتصور فان الهيئة الاجتماعية للتركيب من التركيب ليس صورة بل كالصورة وعلى هذا يتجه ان الهيئة
البسيطة ان لم يكن جزء التركيب فقد خرجت عن القسمة وان كانت جزءا كانت متقدمة عليه بالذات فعلى هذا الاشكال
لعل الماهية هذا سؤال على البرهان المذكور وتقريره ان يقال تقسيم الماهية المركبة لكل انما يستلزم هذا الامكان مالي
وجوبها وانما يكون كذلك لو لم يكن جزؤها واجبا او لم يكن فيه نظر لان الامكان بالذات ينافي الوجوب بالذات
مطلقا ويمكن ان يقال في توجيهه لا نسلم ان الماهية المركبة محتاجة الى اجزائها ممكنة وانما يكون كذلك لو لم يكن جزؤها واجبا واما
اذا كانت اجزاؤها واجبة وكان وجودها نفس وجود اجزائها فهي باعتبار اجزائها مستغنية الوجود من جهة واحدة الوجود
والحاصل انا لا نسلم ان كل محتاج الى الغير ممكن وانما يكون كذلك لو كان ذلك الغير شيئا خارجا اما اذا كان جزءا منه فلا
مان جزؤه اذا كانت فهم بلزوم الحقيقة الا وان كان كل منهما واجبا يلزم تعدد الواجب او بعضها فهو الواجب والباقي
معلول واعلم ان هذا التوجيه وان كان حسنا الا انه لا ينطبق على كلام الامام حيث قال وان كانت فكيف لا يستفاد
من اجزائها فهو اعم في الامكان فكيف يمنعه وقوله كل ما له يدخل الوجود في مفهومه ذاته على ما اعتبر اذ لا وجوده
عين مفهوم ذاتها فليس فيه الا ما لا فرق بين قولنا الوجود عين داخل في ذاته وبين قولنا عين مقوم لماهيته
وجه لم يبق بين المصنوع والجاعل فرق ونصير المعنى كل ما لا يكون الوجود جزءا من ذاته لم يكن الوجود عين ذاته فقال
الشارح المحقق فقال ما لا يدخل الوجود في مفهومه وانه ما لا يكون الوجود ذاتيا له اعم من ان يكون نفسا لماهيته وداخلا
فيها والبه اشار بقوله على ما اعتبر فان اريد المطلوب يعني قوله يمتنع تقوم ماهيته الا بوصف على ماهيته بان يكون
عارضا له فحاصل القضية ان ما لا يكون الوجود ذاتيا له يكون الوجود عارضا له وكل ما يكون الوجود عارضا له يكون
وجوده من غيره ينتج كل ما لا يكون الوجود ذاتيا له يكون وجوده من غيره فيعكس بالنقيض الى ما لا يكون وجوده من
غيره يكون الوجود ذاتيا له فيضم اليه قولنا الواجب الوجود لا يكون وجوده من غيره ينتج ان واجب الوجود يكون الوجود
ذاتيا له فاما ان يكون الوجود جزءا له او نفس ماهيته لا سبيل الى الاول لما تقرر من ان التركيب ينفي فيكون
الوجود نفس ماهيته فهو قوله الواجب الوجود نفس الوجود الى آخره واما قوله لان الوجود المشترك الذي
لا يوجد نفس ماهيته وهو قوله الواجب الوجود وهو الوجود لانه يبطل هو جواب لما يقال من ان الكلام الى آخره
على ان الوجود داخل في مفهوم ذاته والواجب الوجود هو مناف لما ذكر من انه خارج عن ماهيته لازم
لها وتحقيقه ان الخارج اللازم للوجودات الخاصة هو مطلق الوجود المشترك واما الداخل هو الوجود الخاص
فلا منافاة واعلم ان اطلق الشيخ في هذه المواضع الالفاظ الوجود مطلقا وهو ان يراد خصوصيته
اصلا على انا نقول في معنى الوجود وهو كون الشيء في الخارج والوجود الخاص ما يشمل على معنى الكون والثبوت
او لا فان لم يشتمل فليس بوجود قطعا اذ لا معنى للوجود الخاص بالشيء الا كونه متحققا وان اشتمل على معنى
الكون كان الوجود المطلق ذاتيا له فان قلت لو كان الوجود المطلق ذاتيا للواجب فهو اما ان يكون جزءا
او نفسه وايا ما كان يلزم ان يكون له ماهية كلية وانه محال لما سبق فقوله الوجود ليس كذلك وان كان
مطلقا فتامل في هذا المقام وانه لا يعرفه الا الراسخون في العلم قوله فلا يتعلق الوجود بالجسم المحسوس
يريد ان يبين ان واجب الوجود ليس بجسم ولا جسماني على ان الواجب الوجود لا ينقسم بحسب الكم ولا بحسب المعنى وكل جسماني
يحتمل التغيير واما انه ليس بجسم فلوجهين احدهما ان الواجب الوجود لا ينقسم في المعنى ولا في الكم وكل جسم ينقسم
في المعنى وفي الكم والثاني ان واجب الوجود ليس له شيء كل من نوعه وكل جسم فله شيء كل من نوعه

هذا

97

هذا هو البيان الواضح والشارح غير ترتيب المقدمات ووجه منها مقدمة حيث قال المتن ويقرب ان واجب الوجود
ليس بمعلول وكل جسم فهو ممكن معلول اما ان كل جسماني فهو ممكن فلانه يجب بالغير الا بذاته وكل اما
قوله كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس يجب به بعضه ان يكون الاعراض والصورة بالجسم الذي هو
كمالها وهو خطأ لان الاعراض وان كانت محتاجة الى الجسم لكنها لا تجب به بل بسبب الاسباب والواجب
واجبة بذاته فلا يستقل بعد الاعراض من توابع الاجسام اجاب الشارح بان ما يتعلق وجوده بالجسم فانه
لم يتعلق به تعلقا وحيث تعلقا او به ويتغير واذا وجب به ويتغير بتغيره لم يعلم انه بحث وله استدلال
واما ان كل جسم فهو ممكن فلوجهين الاول ان كل جسم منقسم في الكم والمعنى والواجب الوجود غير منقسم فيهما ولا شيء
من الجسم بواجب الوجود بل كل الوجوه وهو ممكن والثاني كل جسم منقسم في الكم والمعنى حركته في كل جزء كه ممكن وكل جسم ممكن
الثاني ان كل جسم يوجد جسم آخر من نوعه باعتبار ماهيته لم يكن له نوع متعدد الاشخاص او باعتبار جسميته لم
يكن له النوع لما سبق من الجسمية طبيعة نوعية ومحصلة ان كل جسم يوجد شيء آخر من نوعه وكل ما يوجد من
نوعه فهو معلول لما تقرر ان الطبيعة المتعددة في الخارج تكون معلولة لان تعددها لا يكون لذاتها بل لغيرها وكل
جسم معلول وقوله معنى لفظه الا بانضمام معنى المنوعات ان المشار اليه متميز عن نوعه وفيه شيء كل
ويكون بغير الكلام ان كل جسم يوجد جسم آخر من نوعه او ما ليس من نوعه الا باعتبار جسميته فانه من نوعه
الا باعتبار جسمية هذا الاعتبار ولما استنتج الشيخ من المقدمات التي ذكرها ان كل جسم محسوس وكل متعلق به معلول
على ان كبرى القياس الاول بعض القضية فليس ذكر في المقدمات وان كان حادثا لانها قوله يريد بيان ان ليس
بحسب الماهية بغير الدليل ان الواجب ماهيته الوجود وكل شيء سواه ليس ماهيته الوجود فان كل شيء سواه ممكن
الوجود وهو يقتضي امكان الوجود فلو كان ماهيته الوجود اقتضى وجوب الوجود لان ثبوت الوجود لنفسه ضروري
فلا يشارك شيئا ولا يشاركه في الماهية قطعا والسؤال عليه من وجهين احدهما ان الواجب يشارك سائر الماهيات
في الوجود فكيف لا يشارك شيئا والجواب ان المطلوب ان الواجب لا يشارك شيئا من الماهيات في الماهية
والوجود ليس ماهيته من ماهيات الممكنات لانه احرى بما يشاركه الواجب لما ثبت في الوجود لا يوجب مشاركة اياها
في الماهية الثاني ان الواجب لما كان هو الوجود الواجب يشارك الوجودات الخاصة الممكنة في الوجود والجواب ان
الوجود الخاص الممكن ليس ماهيته ولا جزءه بل عارض له فيكون قائما بالغير والوجود الواجب قائم بالذات ولا مشاركة
بين القائم بالذات والقائم بالغير في الماهية ويمكن ان يقرر الجواب بان مشاركة الوجود الواجب للوجودات الخاصة
ليست مشاركة في الماهية ولا جزءها لان الوجود ليس ذاتيا للوجودات الخاصة واعلم ان كلام الشيخ يحتمل ان يوجه
بكلا الوجهين والجوابين واما الشارح فقد حرر السؤال بالوجه الثاني ولا بد في جوابه من مقدمة اخرى
وهي ان الوجود لما كان طاريا على الاشياء يكون قائما بالغير فلا يكون قائما بالغير ولا يشارك القائم بالذات او يحرر الجواب
على الوجه الآخر لكن يصح ان يحمل قوله ان الاشياء التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مفهومها على الوجودات
الخاصة وهو خلاف الظاهر والا لم يكن الى ذكرها حاجة ولو عني بالوجود المطلق قوله يشارك الوجود الممكن في
الوجود الموجه الممكن كان تعريض السؤال على الوجه الاول في لا حاجة الى زيادة تلك المقدمة في جوابه كما حرر اه
وعلى لفظ الشيخ استدلال لان معنى قوله لا يدخل الوجود في مفهومها ليس الا ان الوجود ليس نفس ماهيتها
ولا جزءا منها وهو صحيح كلامه الى ان الوجود ليس هو ماهية شيء ولا جزء ماهية شيء لا يكون الوجود نفس ماهيته ولا
جزء ماهيته وخاصة من هذا ان ليس المراد ان الوجود ليس نفس ماهية شيء ولا جزء ماهيته شيء من الماهيات الممكنة
بل هو طاريء عليها وحمل هذا الكلام قوله فان الواجب الوجود لا يشارك من الاشياء في امر ذاتي هذا ليس

يتحقق ما ذكر لان المذكور ان الواجب لا يشارك شيئا في ماهيته ومعناه ان ماهية الواجب ليس على ماهية شي
آخر ولا جزء منها وماهية الواجب الوجود والوجود ليس ماهية شي آخر ولا جزءا منها وإنما الواجب ليس
ذاتي يشارك فيه شيئا آخر فلا ينفي الا في تمام حقيقة الواجب الوجود والوجود لا يشارك شيئا آخر في ذاتي اذ الوجود
لا جزء له ولا جنس فلا فصل له لو اشترك هذا لكان كلما ما اخر ثم لو سلم فانما ذكر لو كان وجود الفصل او الخاصة
لتقطع المشاركة وهو ممنوع لجواز ان يكون مطابقة الماهية العقلية الموجود الخارجي فان الصورة العقلية لا تطابق
مالم ينضم اليها صورة الفصل والاولى ان يقال لو تركب الواجب من الجنس والفصل يلزم ان يكون ماهيته كلية
وهو محال فعليه وان اعتراضات الفاضل الشارح منها ما مر وجه الامام الكلام ههنا بان حقيقته
الله تعالى لا تساوي حقيقة شي آخر لان حقيقة ما سواه مقتضية للامكان وحقيقته تعالى منافية للامكان واختلاف
اللوازم يدل على اختلاف الملزومات وحرر السؤال بان من يقول ان الوجود الواجب يساوي الوجود الممكن في كونه
وجودا ثم ليس ذلك الوجود شيئا آخر بل ذاته محض الوجود فلكون حقيقتهما وجودا ان الممكنات يتساويا في تمام الحقيقة
لزم تساويهما في اللوازم بان وجود الممكنات لعينه لا يقتضي ماهيتها ولا جزء منها بل عارض لها استحقيقته بان عروض
الوجود للماهيات لا يمتنع عقلا كما للواجب ان يمتنع عن ماهية الوجود وايضا لم لا يجوز حقيقته الله تعالى مخالفة
لحقيقتهما في اللوازم لكن تخالفهما في اللوازم لان حقيقته تقتضي الوجوب وعدم القيام بالغير ووجود
الممكنات يقتضي الامكان والقيام بالغير فان قيل الاستدلال باختلاف اللوازم على اختلاف الملزومات وجب
ان يكون حقيقتهما مخالفة الوجود ان الممكنات في الماهية وهو خلاف ما ذهب اليه وذكر في قوله انه في
نفسه ... انه تعالى كما انه مساويه لسائر الوجودات في طبيعة الوجود واعتبار ان الاشتراك المساوي بقول
تمام الماهية بعضها عن بعض لا يلزم ان يكون بامر خارج وجب ان يكون انفصال ذاته عن سائر الوجودات بامر
زائد وعلى التقدير في الجهات الشيئية معقولة الوجود لا شرط مشترك بين الواجب والممكن والوجود الذي شرطه
لا يعود ان الواجب حقيقته وهذا يقتضي ان يكون اعتبارها انه تعالى عين هذا القول الذي ذكره الشارح
اما اعتراضاته فمبنية على ما ... الوجود ليس مجرد عارضة وانما تقع على الشيء وفي الحدود ليس اعم
زايد في الخارج بل في الاعتبار وعلى الكلام ... وحقيقته بعلم ... وجود ان الممكنات ليست حقيقته
في الخارج وانفصال الوجود الخارجي عن المعروض لا يحتاج الى غير ذاته فقط هذه ... الحد لا يحمل
الا على الجنس والفصل مع انه ذكر في الحكمة المشرقية ان الحد قد يقع باللوازم ومعرفة التركيب العقلي لا يستلزم
عدم التجوز بحيث لا يجوز باللوازم اجاب بان المراد ليس مطلق الحد بل الحد الحقيقي الذي يكون في اخذ
المركب من الجنس والفصل او الفصول فهي نوع التركيب بحسب الماهية لا الحد المعتبر لو كان المراد
مطلق التعريف الحدي فعرف الحد اما بالذاتيات او باللوازم وكل منهما حسب اجتماع الادلة وما بين
واما الثاني فلانه لما سمعه لا يزال انه متصل الحقيقة فاعلم فان الحكم لا يتبين له الا ان لا يعارض او صنفا
منهم غيره ابد باللوازم مباينة فلا يمكن تعريفه باللوازم ايضا المفارق ولا عرضها واما الغالبية فلا يشاع البعض
بالماهية فعلى انه وربما طن بحر بالسوا لي الجوهر حقيقته انه للوجود لا في موضوع وهو صادق
على الواجب فيكون الجوهر جنسا له فيكون مركبا من الجنس والفصل وجوابه اما لا ثم انه صادق على الواجب تعالى انه
ليس معنى الموجود بالفعل انما اوله فلانه لو كان المراد ذلك لكل من عقل زيدا جوهرا عرف انه موجود بالفعل
وليس كذلك واما ثانيا فلان الموجود بالفعل يكون نعم والذي لا يكون جنسا لكل المعنى الجوهر ماهية اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع وهذا المعنى غير صادق على الواجب اذ ليس له ماهية تعرضها الوجود وان
حقيقته عين الوجود ولئن سلمنا ان المراد الموجود بالفعل وانه صادق على الواجب لكن لا نسلم انه جنس فان

الموجود بالفعل ليس جنسا للموجودات فعلى ما يصير جنسا باضافة امر سلبي اليه والى هذا اشار بقوله واعلم الى آخره ٩٨
قوله وذكر ان اول البراهين باعطاء اللمّ هو الاستدلال بالعلة على المعلول ثم قيل الاستدلال بالوجود
على الواجب ليس استدلالا بالعلة على المعلول والا لزم ان يكون الواجب معلولا فليس الا استدلالا بالمعلول
على العلة هو الاستدلال على واحد بالوجود على حقيقة تلك الطريقة الجارية فتنبه واجب الوجود اولا ثم
ثم يستدل به على سائر الموجودات وإنما القوم فيتبعون سائر الموجودات ويستدلون بها على الوجود واجب الوجود
وبعبارة اخرى ينتقل من الحق والخلق وقد ينتقل من الخلق واما هم فيتبعون الخلوق ويستدلون به على الحق فطريقتنا اشرف
واوثق وانما قال

النمط الخامس في الصنع والابداع

والايجاد اما ان يكون مسبوقا بالعدم اولا والاول هو الصنع والثاني الابداع قوله فقد يسبق الى الاوهام
العامية ذهب المتكلمون الى ان تعلق المفعول بالفاعل من جهة الحدوث اي خروجه من العدم الى الوجود و
الحكماء الى انه من جهة الامكان وهو احتياجه عن العدم الى الوجود وهو المعنى المشترك بين المعاني الفعل والصنع والايجاد
فان قيل فقوله المعنى المشترك هو حصول وجود المفعول بعد عدمه عن الفاعل يقتضي ان الاحتياج بالحدوث
وهو اعني احداث الفاعل اياه يفيد الحدوث بالاضافة فهو حصول الوجود عن الفاعل بلا زمان لتحصيل
الفاعل ايا الصنع التعريفين كل في الحدوث بالاخرى الفرض التنبيه عن صفة اسم كل وايضا ذكر في صدر المقام
ان العامة المعنى المشترك بين معاني الفعل والصنع والايجاد ولم يعل معناها ومن كان ظاهر كلام الشيخ ذكر
لان هذه الالفاظ ليست حقيقة دونه بل مختلفة الدلالة في اللغة ثم سمي مع المعنى المشترك بين معانيها هو الاحداث
قال وليس قد ولا ينافي ما سبق من انه شرك الايجاد بين الصنع والابداع فيقول كانه جعل الايجاد مشتركا
بين معنيين مختلفين عموما وخصوصا ثم قوما فيهم قالوا ان الفاعل اذا وجد المفعول واخرجه من العدم فعدم
زوال احتياجه اليه حتى لو جاز العدم على البارئ تعالى يضر وجود العالم والمتهم على ان الاحتياج لا يزول بعد الايجاد
فان المعلول محتاج الى الفاعل بحدوثه بحيث لو فقد الفاعل عدم المفعول ثم يحتج في اصل الوجود الى الفاعل الا انه يحتاج اليه في البقاء
والى اقالوا وقد يعولون في الحدوث عن شبههم اما عن شبهة البناء فهو لانسلم ان البناء فاعل البناء بل البناء يحرك في جوانب
في تتمة الاجسام والالات بحركتها باعتبارات الطول الى المواضع بعينه بعينه فيحصل لها اوضاع وهيئات
من البناء والبناء سبب محرك لتلك الالات والحركات معدات لحصول البناء فهو سبب لمعدات البناء لا فاعل
له واما عن الشبهة الثانية فانا لا نم لزوم تحصيل الحاصل فيما لم يلزم لو كان افادته هو تحصيل الوجود وإخراجه
من العدم وليس كذلك بل افادته هو استتباع المؤثر وتعلقه بحيث لو انعدم المؤثر انعدم ويستعمل فعوض ثمرة
وهو المؤثر ممثل بالترتيب العقلي الذي بين النور والشمس وبالصورة الحاصلة في المرآة اذا دام ذو الصورة على
المحاذاة وعن الشبهة الثالثة انا لانسلم انه لو كان محتاجا الى الفاعل بعد حدوثه لكان محتاجا اليه في وجود
مطلقا حتى يلزم التسلسل بل يكون محتاجا اليه من حيث الوجود الواجب بالغير وفي نفي ودع التسلسل
بالانتهاء الى واجب الوجود بالذات وقوله ثم يحل لما كان مذهب الحكماء ان تعلق التسلسل
بالانتهاء الى واجب الوجود المفعول بالفاعل من جهة انه موجود ليس بواجب فالذات اخذ الشيخ
في تحقيق هذا المذهب ابطال ما سبق الى اوهام الجمهور فقال اذا كان شيء بعد ما لم يكن وجد
فمعنى الموجود بالغير بعد العدم تسميته مفعولا سواء كان هذا معناه وانقص فيه حتى يكون المفعول
اخص او ازيد حتى يكون اعم فالمراد بالمساواة ليس تلازم معنيين في الصدق اذ ليس ههنا الا معنى

وليدخل المساواة في الملاقاة الاسم حتى ان كل شيء يطلق عليه اسم المفعول يطلق عليه اسم المحدث او بالعكس وانما
معمول تشبيه فانه اذا الاول ان يعبر عن الموجود بالغير بعد ما لم يكن عبر عنه بهذا اللفظ ليشمل الاحسان واذا
ورسماه بالمفعول وكان المتكلمون يريدون في دعوانا. ويقولون المفعول هو الصادر بشعور واختيار حدوث
انه دائما يتوهم ان ما دل عليه المتكلمون انسب بالعرض اصطلاحه فلهذا استدل من اعترف بان اصطلاحه
اوفق وانما قال ان المفعول في زعم قومه اعم من معنى المحدث وفي زعم المتكلمين اخص منه واصطلاحه ايضا
اخص منه فظن انه جرى على ما ذهب اليه المتكلمون فهذا بين فساد ما ذهبوا في ذلك حتى نفع بهذا الغلط
والمحدث بالمباشرة واما ان يكون حدوثه بتوسط شيء ويكون الواسطة اما ان يكون من الفاعل ايضا اولا فان كان
ايصدر الفاعل فهو المحدث بالتولد كالجسم يحرك الحركة بواسطة الاعتماد الذي يحدثه ايضا وان لم يكن
الفاعل فهو المحدث بالالة فيكون المحدث بالمباشرة مقابلا للمحدث بالالة من جهة وهي انه لا واسطة [illegible] ليس
من الفاعل ومقابلا للمحدث بالتولد من جهة اخرى وهي انه لا واسطة هو من الفاعل ايضا والاختيار والطبع
متعادلان في وجه فان الاختيار لا بد فيه من الشعور والطبع لا يجب فيه ذلك قوله واستعمل المحدث
على انه مساو للمفعول لا شك انه تعالى استعمل المفعول على انه مساو للمحدث والفاعل على انه مساو للمحدث
كما استعمل الفعل على انه مساو للايجاد فان الشيخ لم يستعمل المحدث والمحدث بل المفعول والفاعل
قوله اعرف ليس هذا الخص خاصا باللغة دون اللغة فتسلسل كلام الامام ان الشيخ ذكر ان الفعل
موضوع لمعنى اعم من ان يكون بالاختيار او الطبع او بالة [illegible] ولبسهم الاختلاف [illegible] ليس من شأن
الحكيم ولكن حيث [illegible] الشارح ما يدفعه قلنا جواب الشارح ان هذا لا يتعلق باللغة لان الشيخ اصطلح على
ذلك فانه قال فانا نعرف انه مفعول والمراجع في الالفاظ الى [illegible] لا مشاحة في اللغة فان الشيخ
والايجاد لا يدل في اللغة على شعور واختيار من الفعل ووضع الفعل بازاء المعنى المشترك بينهما لانه اوله
واما المتكلمون فيزعمون ان الفاعل في اللغة لا يطلق الا على الفاعل بالارادة ورد الشيخ عليهم بان استشهاد العرف
موقوف على ذكر انه اصطلاحهم ما حقق [illegible] المتعلق بالفاعل [illegible] والثاني جهة التعلق
ايذاء المقام الاول فهو انه اذا وجد شيء بعد عدم [illegible] فلا اشكال ان هناك [illegible] وجودا بعد عدم
نسبته [illegible] وكان ذلك الوجود بعد العدم يسمى فعله [illegible] في ذكر العرض [illegible] انما
العدم والعدم وكون الوجود بعد العدم فالمتعلق بالفاعل ليس هو العدم لانه [illegible] الى
فاعل ولا كونه وجودا بعد عدم لانه وصف عرض لهذا الوجود [illegible] ان يكون المتعلق الوجود اما
من حيث الحدوث او من حيث الامكان وقال الامام البحث ههنا في الاحتياج الى الفاعل من المعلول الذي هو وجود
بعد عدمه السابق او وجوده الحاصل وكونه مسبوقا بالعدم واما [illegible] سبب احتياجه الى الفاعل بعد
السابق او الوجود الحاصل وكونه مسبوقا بالعدم وكلام الشيخ في هذا الفصل يحتمل كل واحد [illegible]
اما الثاني فهو الاحتياج الى الفاعل [illegible] واما [illegible] عليه الاحتياج فهو من العدم السابق [illegible]
عليه لان الحدوث اعني كون الوجود بعد العدم [illegible] الى الوجود [illegible]
[illegible] بل صرح في [illegible] اما الحدوث فلا يكون [illegible] عليه الاحتياج فهو مانع [illegible] كلام الشيخ
في الكتاب [illegible] وان ظهر [illegible] المقام الثاني وهو ان الوجود المتعلق بالفاعل [illegible]
يتعلق [illegible] انه ليس [illegible] او من جهة انه مسبوق بالعدم [illegible]
[illegible] والمسبوق بالعدم لان [illegible]
يكون الا [illegible] والمسبوق بالعدم
[illegible]

99

عموم وخصوص يكون الاعم بالذات والاخص بالواسطة فيكون تعلق الوجود بالفاعل من جهة انه ليس بواجب
بالذات ومعلله [illegible] التعلق بالغير يكون للمسبوق بالغير [illegible] للمسبوق فانه لما استدل
على التعلق للوجود بالغير ثم اكد بان التعلق ليس لكونه مسبوقا بالعدم رتب عليهم ان التعلق بالفاعل ثابت لما
ابطله لما ظنه الجمهور [illegible] فان المراد [illegible] عن الواجب بالذات اعم من المسبوق بالعدم اذ
العموم بحسب الخارج او العموم بحسب المفهوم فان كان المراد العموم بحسب الخارج فلا نم ان [illegible] اعم بل كل ما هو
عدم الواجب محدث [illegible] صرح الشيخ انه لو كان المسبوق بالعدم بحسب المفهوم وان كان المراد العموم
[illegible] الى المفهوم فلا نم ان الواجب بالغير اعم مطلقا من المسبوق بالعدم فان مفهوم المسبوق بالعدم لا يقتضي ان يكون
واجبا بالغير [illegible] الشيخ انه لو كان المسبوق بالعدم واجبا [illegible] لم يتعلق بالغير فيكون مفهوم المسبوق بالعدم
[illegible] ومفهوم المسبوق بالعدم [illegible]
[illegible] بالعدم وهو واجب بالغير [illegible]
[illegible] وليس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

فالدليل لو كان ممكنا يكون مفتقرا الى الفاعل الا انه ليس بمطلوب الشيخ نفيا على ان الامام حقق ان الاحتياج هنا
المنع فليتوجه بيانه حصار ان على المطلوب واما من قدم ان علة الحاجة الحدوث دعم ان الحدوث نعم يحقق تحقق الحاجة
ثم يحقق الحاجة الا مكان فليس بشيء ولو ثم لذلك الا انه زعم كما سيظهر ان الحدوث لو ثبت ممتنع ان يحتاج الى الغير والا لكان والحا
لا [illegible] وقال الشارح اما علته لا حاجة في ان المتوقف الفاعل الوجود فليس كذلك لان هنا الخلاف ليس الا ذكره
فالحكم ردعوا الى المعلول الفاعل وجعه سواء كان حادثا اوله والجمهور قالوا المعلول بالفاعل حدوثه لا وجوده فالمانع
حقوق المفصل المعدوم ان المتعلق بالفاعل وجوده وتمام تلك المعلول بالفاعل هو الوجود فكيف ما كان حتى ان وجد الواجب
يكون متعلقا بالفاعل حقوق التكلمة في التكلم ان المعلول هو الوجود من جهة الوجوب بالغير لا من جهة الحدوث حتى
بعلم ان احتياج المفعول الى الفاعل في سائر اوقات وجوده وليس مخصوصا بوقت الحدوث ثم نحن نقول لا معنى للحدوث
الا كون الوجود مسبوقا بالعدم ومن ليس من هذا الوصف داخلا في المعلول الوجود فانقول انه متعلق بالفاعل من حيث
لا نه وصف لازم له لا يقال المراد بالحدوث خروجه من العدم الى الوجود وهو المتعلق بالفاعل عندهم لا انا نقول هو
الخروج من العدم الى الوجود لا يعقل ليس بمعنى الخروج من العدم الا انتقال والحركة فان حركة المعدوم محال بل لا معنى
الا ان يكون موجودا بعد عدمه فالمعلول بالفاعل هو كونه موجودا واما كونه بعد العدم فلا تعلق له بالفاعل اصلا لما عرف
من ضميمه لزيادة الوجود لا يتعلق بالفاعل الا وقت حدوثه كما ظنه فالحدوث محلا النزاع ليس حقا بل الوجود
بل محل النزاع الامكان وليت شعري لم من قال المعلول هو الحدوث فتسليم التعلق عنده اي شيء يفعل هو الحدوث له
عنده وليس يعني الكلام الى مشوشا مع قوله مسلما كان المعلول حادثا اوغير حادث فيما قصدنا قدمنا من ان صفات
عن ان المفعول والحادث [illegible] واما قوله محل النزاع ان علة الحاجة الامكان او الحدوث ولم يتكلم فيه فان الامام
لان فصل البحث ليس معلل او عفيه من نص الفصل ليس الا بيان احتياج المعلول في سائر اوقات وجوده الى
المؤثر ليبطل به ان وهام العامة ولو فرضنا ان علة الحاجة الحدوث والاحتياج في جميع الاوقات حاصل لم يصر اصلا
بل فينبه الشيخ اخر الفصل ولو فرضنا ان علة الحاجة الامكان ويكون الممكن غير موجود ولا يتعلق بالفاعل لم سعيه وبعول
فيه ذكر اوله لم يصر الفصل لما ان ترتيب تعلق المفعول بالفاعل الا الامكان او الحدوث في معنى ليس المعلق الا علية
الحاجة فيكون الشيخ باحثا عن علة الحاجة مبينا لها فلو لم يكن حقيقة الامكان لا شتغل بما لا يعنيه وقد قال وامام
ان الدوام مفتقر الى الغير فليس لشيء له يعني ان الواجب لا يفتقر لانه سانح الكلام وان علة المتعلق هو الوجوب بالغير فالدائم
واجب بالغير يكون متعلقا بالغير ايضا فقوله لا هام ثم قيل ان الشيخ لم يبين بنفي المطلوب ولما ذكر لم يذكر بما ليس بيانا بانا
بل فضا دون على المطلوب في ما ذكر الشارح لانه يلوح ما عن العصادرة على المطلوب واما انه يدل على ان علة المعلول هو الوجوب
فهذا منا فيما سيتوجه ان البحث عن علة الحاجة ليس بعيد عن مطلبه والتحقيق ان الحل في هنا القطعي ولك
الامام لاحاجة في ان الدليل بعد ثبوته ان بعض المؤثرات ان بان المتكلمين اتفقوا على ان العالم مستند الى الفاعل المختار ولا يكون
الا عله موجبه لكنهم نفوا العلة الموجبة والمعلول الاول لا سيما الدليل ان الا زلي يستحيل ان يكون مفتقرا الى المؤثر
بل بالدوام الى علة فلو كان الموثر الى علة سنده ابعض منكر ان الازلي يستحيل ان يكون الازلي فعلا لفاعل مختار وقالو انه
ان الازلي يمكن ان يكون مستندا الى الموجب ويمتنع ان يكون مستندا الى الفاعل المختار فلا يصح ان يكون مفتقرا
الى المؤثر تعالى اما الى المؤثر الموجب فهو بالاتفاق واما الى المؤثر المختار فلا يصح بالاتفاق فلا حاجة اصلا في تعلق
الا بعد احلقوقه ان العالم على تقدير كونه ازليا لا صل بمعلته فاعل وهو الحل في دعوى صرح اموات الحلاف
في هذا المسائل والحل في علة الحاجة متفرع لانه لو كان علة الحاجة الحدوث استحال ان يحتاج الازلي الى المؤثر
العلة ولو كان العلة الامكان فتصح استناده الى المؤثر لوجود العلة ولو ان لو امتنع احتياج الازلي كان علة الحاجة الحدوث
فانه لو كان علتها الامكان لزم احتياج الازلي لو امكن احتياج الازلي كانت علة الحاجة الامكان فانه لو كانت علتها
الحدوث امتنع احتياجه وقد ذكر ان الكلام في تلك الغاية احسن في عمل كلامه هذا اعلم انها احلة فكل ذلك
في علة الحاجة الى المؤثر الامكان او الحدوث والامر يرجع لغاية اشتهاره واما كلام الشارح فحاصل ان الامام نقل في
الحاجة من غير العرضي فصار ما لم يتعلق عن حقائق احدهما ان المتكلمين جوزوا استناد الازلي الى علة موجبه واما

تعوا ازلية العالم بالدليل الدال على قدرة المؤثر فيه فيما نقل عنهم بانهم بنوا مسألة الحدوث على مسألة الاختيار ولو كان
في سائر كتبهم بل الامر بالعكس وثانيهما انهم نفوا القول بالعلة والمعلول وهو ايضا كذب لما ذكروا بالتمام ان الجمهور
يقولون استناد الازلي الى العادة وهو ايضا ليس كذلك لانهم الى الله قادر مختار بدع ان العالم ازلي ولا خفاء
لان القول بكون المؤثر مختارا ان شاء فعل وان شاء ترك والازل لا يدعي وقوع القدم او عدم وجود الممكن
من طبيعة الفعل والزم دائما بحيثون ان بحث العالم انه فعل ازلي مستند الى الفاعل تام الفاعلية وهذا البحث طبيعي له
عن العالم المشتمل على الاجسام والجسمانيات المادية واخرى يبحثون عن المبدأ الاول وانه واجب بالذات علي
معلوله الى ان يبحث عن الواجب الوجود بان اثبات ازليته فيكون هذا البحث الا اسم في البحث الطبيعي
نظرا في عليته من بيانه ان كل حادث مسبوق بموجود مقارن بالذات والدليل عليه ان وجود الحادث بعد ان لم يكن
يكون له قبل ضروري لم البعدية بالقبلية ان يقال ذلك القبل الجامع البعد لان الحادث قبل وجوده فما قبل
وهو موجود فما بعده ما يجامع القبل في البعد تجب جامع الوصف والعدم وانه محال فالقبل ليس نفس العدم
لان العدم بعد كالعدم قبل وليس القبل بعد وكذا ذات الفاعل لانه يكون بعد ومعا وكذا امر اخر غير ذات الفاعل
لانه اذا فرض حركة ينطلق ما منها بعد براءته حدوث الحادث يكون بين ابتداء الحركة وبين حدوث الحادث
قبليات وبعديات متصرمة متجددة وكذا اجزاء نفرض من تلك الحركة هي قبل الحادث يكون بازاء الحركة قبليات
بعضها متقدمة وبعضها متاخرة فيكون ذلك القبل متصلة غير قار وهو الزمان والاعتراض عليه وجوه الاول
ان قوله القبل ليس نفس العدم اما ان يراد به العدم الذي يتعقبه الحادث او مطلق العدم فان اريد الاول
منع انه يحصل بعد لانه يراد المطلق فحاصله بسقط اثبات ان القبل لا يكون مطلق العدم لكنه لا يلزم منه ان لا يكون
العدم المقيد اعني الذي يتعقبه الحادث ثانيا في النقض بالزمان فانه يمكن ان يقال القبل لا يجوز ان يكون هذا
الزمان لانه يكون بعد وان قلت الزمان الذي قبل يغاير الزمان الذي هو بعد قلنا كذلك العدم الذي هو
قبل الحادث يغاير العدم الذي هو بعده لا لا يقال العدم طارد بل ازلي لانا نقول فرق بين الطارئ والحادث
والرابع ان قيل الحادث اذا كان بعد ان لم يكن يكون عدمه قبل وجوده بالضرورة وما ذكرتم من ان القبل ليس هو عدم
الحادث الرابع قلنا ان القبل امر مغاير لكنه لا يسلم انه غير قار وهذا لانه اذا فرض حركة يستحق عدمها اولا الحادث
فلنا نعارض بانه اذا فرض قبل الحادث شيء ثابت لا يتجدد فيه ولا انقضاء في لزوم القبل تجدد ونقضي وله
يكون غير قار الذات ولئن سلمنا انه غير قار بالذات لكن لا يجوز ان يكون القبل هو الحركة المفروضة المتجددة والجواب عن
الاعتراض الاول انه لا حاجة في الترديد في القبل بالذات لا يجامع البعد او معروض القبلية بالذات مما لا يجامع او عرضت القبلية
بواسطة شيء اخر وذلك الشيء الاخر هو القبل بالذات وهو الذي اشار بقوله وليست القبلية نفس العدم فان
معروض القبلية اذا كان قبله بذاته فكانه نفس القبلية اذا لم يتبدل هذا فمعلوم وجود الحادث بعد ان لم يكن
بعديته بالعدم والقبلية فلا بد من معروض القبلية بالذات ولا شك ان معروض القبلية بالذات يستحيل ان يكون
معروض البعدية معروض القبلية لا يكون نفس العدم لان العدم لو اقتضى لذاته القبلية لا يكون بعد ولا ذات
الفاعل والا لم يتصور بعد ومع فيجب ان يكون معروض القبلية بالذات امرا مغايرا لها ومعروض القبلية للعدم
لانا قد بينا معروض القبلية بالذات يجب ان يكون معروض القبلية للعدم بواسطة ذلك المعروض
حين ان المعروض ثانيا لفاعل وجود ذلك المعروض بعروض القبلية للعدم بواسطة ذلك فاذا ثبت ان
معروض القبلية امر مغاير وهو غير قار بل هو متجدد ومتصرم لان ذلك القبل ممتد الى الازل وكل ما بعرض منه
يكون سابقا على جزء اخر فان القبلية التي من شيء يكون قبل القبلية التي هي بسنة هناك قبليات وبعديات متصرمة
متجددة لكنا نمنع ذلك في بادي النظر فالشارح فرض الحركة بطريق التمثيل حتى يتبين ذلك والا لم يحتج الى سائر الاحوال

١٠٠

ليس حاجة في ذلك القبل يحتمل التقدير الزيادة والنقصان لان قبل زايد الى نوح مثله الطول او زمان الى موسى [illegible]
مقدار والحاصل ان تعرض القبلية للذات خواص لحدها [illegible] يمكن ان يكون اجزا فان قبل [illegible] نوح [illegible]
قبل [illegible] ثم [illegible] الحادث الى النوح وهذا اظهر غاية الظهور في الحركة لو فرضها الشارح فان قيل [illegible]
الى [illegible] سعيهم [illegible] الحركة الى نصفها ثم الى [illegible] الثانية [illegible] لا يحتمع [illegible]
[illegible] الى اجزاء [illegible] الثالثة انه يقبل التقدير والقبل بالذات [illegible] البعد [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] تعدم اجتماع احدها في الوجود فهو الزمان [illegible] انه [illegible]
[illegible] العدم [illegible] المقدرية [illegible] كحركة [illegible] زمان اطول [illegible] مسافة [illegible]
[illegible] لا يجوز ان [illegible] يكون [illegible] للزمان [illegible]
[illegible] الاستقرار [illegible] الوجود [illegible]
ضرورة انه لو كان موجودا لاجتمع اجزاؤه في الوجود [illegible] الزمان موجودا [illegible] الامتداد [illegible]
في الخارج الا انه [illegible] وجود الخارج [illegible]
[illegible] الامتداد في العقل [illegible] في الخارج [illegible] في العقل [illegible] استمرار
وعدم استقرار [illegible] الزمان [illegible] في الخارج [illegible]
المستمر في الخارج [illegible] الامر المستمر [illegible]
وهذا الامتداد هو الذي ينطبق على الحركة والمسافة [illegible] انه القبل [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible]
الحاصل [illegible] هذا [illegible]
هو الحاصل في الوسط [illegible]
الزمان [illegible]

[illegible]

١٠١

انه ظاهر الانية لان سائر الناس يجزمون مطلقا [illegible] الا ان وجود الزمان [illegible] كل حادث ليس بظاهر وهو
[illegible] الفصل [illegible] ظاهر الانية ليس بمطلوب [illegible] الفصل وما هو المطلوب [illegible] الفصل ليس بظاهر الانية [illegible]
التعبير عن الفصل [illegible] لكون الحادث مسبوقا بزمان ظاهر ايضا فان الحادث ما كان [illegible]
الا ان [illegible] زمانا [illegible] زمانا [illegible] الزمان عن ما سيقع [illegible] الامام في
[illegible] الموجود [illegible] العدم [illegible]
[illegible] في [illegible] المذكور وهو في غاية الجلاء [illegible] انه [illegible] ههنا
[illegible] الامام [illegible] على وجود الزمان [illegible] القبلية والبعدية
الحاصلين [illegible] القبلية والبعدية [illegible] الزمان لذاته وغيره [illegible]
في زمان [illegible] الزمان [illegible] المتصفة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] تعريف
الزمان [illegible] التصديق [illegible] الزمان [illegible] القبلية والبعدية [illegible] الزمان
[illegible] الظاهر [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] القبلية والبعدية [illegible] القبلية والبعدية الذاتيين [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] التعريف [illegible] القبلية والبعدية
[illegible] الزمان [illegible] القبلية والبعدية [illegible] القبلية والبعدية [illegible]
الزمان والمكان [illegible]
[illegible] انقسام القبلية والبعدية [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] القبلية والبعدية [illegible] التصديق [illegible]

[illegible]

لم القبلية والبعدية لا يلحقان الا لاجزاء الزمان حتى يكون جزء منه موصوفا بالقبلية والآخر بالبعدية معروضهما
اجزاء الزمان وهي غير موجودة في الخارج لان الزمان متصل واحد لا جزء له وجودا لتناله الا بانتزاع لا يلزم من ثبوت
القبلية والبعدية وجود معروضهما في الخارج بل بعدمه فكيف يستدل بها على وجود الزمان اذ غاية ما يرى هذا عرف
الخطابي والقاء ارتكاب للشارح معروضية القبلية والبعدية على ما صرح به اجزاء الزمان وهي غير موجودة في الخارج
فكيف تدل ان غير محقق معروضها اذ ما معروض القبلية جاز ان يكون معروض البعدية لا بالاتحاد فلو كانا موجودين
في الخارج لزم اشتمال الزمان على الاجزاء بالفعل وانه محال والحاصل ان القبلية والبعدية لا يفيدان اعتبارا بان لا يدل على
وجود معروضهما مالم يكن ان يوجد معروضهما في الخارج والحاصل ان الحكم بان المعروض فيه ينا هو متعلق القبلية والبعدية
لا فيهما فان محلها جزء الزمان المعقول لا الموجود في الخارج اي لا يعرض القبلية والبعدية نسبة فاما الاتحاد الذي
للامتداد العقلي سنة لا مراتب المستقر الموجود في الخارج فالمطلق المعروض على سبب المعروض مجازا اولا
هذا المعنى اشارة في فصل سبق انه ... حيث قال لا مكان ومحل منه متعلق بامر خارج مستدعيه
بحالة موضوعا موجودا في الخارج ثم صح التقدم بعينه بقوله اما ليس القبلية فليس هو من الموجودات
حاصل الكلام ان القبلية امر اعتباري لا وجود لها في الخارج لكن لها اعتباران احدهما من حيث عروضها الاجزاء
الزمان بحسب الآن فيه لا يكون في زمان آخر والثاني من حيث انها من معروضها الذهني حيث هي في الذهن
يكون في زمان فيكون له قبلية اعتبارية بحال الاعتبار والقبليات لا تتسلسل بل تنقطع بانقطاع الاعتبار لحوله
ولا يتسلسل القطعية وهو الجمهور في التسلسل في الامور الاعتبارية تستحيل حين يقول ولا تتسلسل وهي
ذلك ليس الا لان الامور الاعتبارية تتسلسل وهو ليس بمحال بل المراد ان ذهاب التسلسل في الامور الاعتبارية موقوف
على اعتبار الذهن والذهن لا يقوى على اعتبار امور غير متناهية فاذا انقطع انقطع التسلسل فلا يلزم وسبع
ايضا اعتراضه بان العدم لو اتصف بالقبلية لزم وجوده وكل حادث يسبق وجوده عدمه وصفوا العدم بالقبلية
فلو كانت وجودية لزم اتصاف المعدوم بالموجود وانه محال والجواب ان القبلية امر اعتباري يصح اتصاف العدم
المطلق بل العدم المقيد بها ساقي بادام لا يعوض القبلية ليست هو العدم فسقط الاول وجه بعد وجود القبلية
بالذات حاصل والاجوبة التي ذكرها الشارح تم على لا سوله لا توجيه لها اصلا فان كلام الامام ليس
ان القبلية والبعدية لا يسام للموجودات الخارجية فلا يحصل ان يكون الموصوف بها موجودا في الخارج ولا يلزم ان
يكون كل حادث امر موجود في الخارج موصوفا بالقبلية والشارح في تلك الاجوبة ما زاد على انها امر اعتباري والقبلية
اعتبارا لا يمنع على محلها في الخارج بل تسلسل يحوله والحاصل انا ... قد كانت موجودة في الخارج اذ انها متعلقة بامر خارجي
فيدل على وجود امر جزئي اذا وقع ... ثم انه اشتغل بالمعارضة هذا تفصيل حالي وتقرير الدليل الذي ذكره
ليس يقع جميع معلوماته ولا لزوم ان يكون للزمان زمان آخر وذلك لان بعض اجزاء الزمان قبل البعض ولو ثبت
بعدية القبلية لقبلية الواحد على الاخر بان اجزاء الزمان لا يوجد بعضها فان لم يحصل هذا النوع والقبلية الا بالزمان
كان كل جزء من الزمان في زمان آخر واعتبر بان هذا النقض لا يرد الا على قول التوجيه الثاني لم يكن
لم يفرق بين التقدم وعدم اجتماع المتقدم والمتأخر وبين تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض بعضهما لا ولى الزمان
يقتضي لذاته بعض خاصيته وحقيقته يقتضي لذاتها ان يكون بعض اجزائها قبل البعض فانتفت
القبلية والبعدية الحاصلتان به عن زمان آخر واما الحركات فليست كذلك بل الجزء المتقدم بعد حصوله
وباتحلي ولا جزم لم يكن لونها قبلا وبعدا بنسبة انها ولا بد ... والجواب ... الذي
وجهي احدهما ان اجزاء الزمان اما متساوية او مختلفة في الماهية فان كانت متساوية في الماهية استحال
ان يكون بعضها متقدما لذاته وبعضها متأخرا لذاته اذ الاشياء المتساوية في الماهية استحال ان يكون بعضها
متقدما لذاته وبعضها متأخرا لذاته لانه يجب ان يكون متساويا في اللوازم وان كانت مختلفة في الماهية لزم ان لا يكون
الزمان متصلا واحدا مشتملا على اجزاء بالفعل لكونه مركبا من آنات لان كل جزء من الزمان موجود بالفعل

102
لو قبل القسمة يكون اجزاؤه المفروضة بعضها متقدما وبعضها متأخرا لانه عبارة عن الآنات المقومة للتقدم والتأخر
فيلزم ان الاختلاف الا في الحس في الماهية فيكون ذلك الجزء من الزمان مشتملا على اجزاء بالفعل والمقدر انه جزء واحد
هذا خلف فامتنع ان يقبل القسمة فيكون آنا وثانيهما انا لا نسلم ان اجزاء الزمان بعضها سابق على البعض لانه لكي يحصل
فيه ان المتقدم الذي في الخارج المتأخر يكن ان لا يكون باعتبار زمان محيط بالمتقدم والمتأخر فلا يجوز ذلك في عدم الحادث حتى
يكون متقدما على وجوده بحيث لا يجامعه ولا يكون ذلك باعتبار زمان محيط بها الفرق الثاني انا لما اعتقدنا ان كل جزء من
اجزاء الزمان مسبوق بجزء آخر كفى ذلك في حصول القبلية والبعدية اذ المعنى بكون اليوم متأخرا عن امس انه عدم حاصل
عند حصول الامس اذا انتم فلم لم تستوا قبل ازل الحوادث شيئا اصلا لم يلزم ان يكون قبل الحادث شيء حتى يكون ... عنه
الا ان يكون حاصلا عند حصول ذلك الشيء فما الذي في حصول القبلية والبعدية في اجزاء الزمان يكون كل زمان مسبوقا بزمان
آخر على وجه الحدوث فالقبلية الثابتة لا توجد فيها الا تتعلق في الزمان الى زمان آخر وتتعلق في الحوادث الى ... مظهر الفرق
وتقرير الجواب عنه ظاهر الا انه فيه ولم لا يجوز ان معناه انه لم يوجد معه بل كان معنا في اليوم لم يوجد حتى كان امس ليس
على الترتيب الطبيعي في البحث لانه بعد ان سلم ان معناه انه لم يوجد معه كيف يعرض ان معناه ليس كذلك بل شيء آخر فالاولى
ان يقال كما قال الامام لا نسلم ان معنى قولنا اليوم متأخر عن امس ان اليوم لم يوجد مع امس الا كان اليوم متأخرا عن الغد
لانه لم يوجد معه بل معنى ذلك ان اليوم لم يوجد حتى كان امس ونفعله كان مشتغل بزمان حتى يكون للزمان زمان سلمنا
ان معناه ان اليوم لم يوجد مع امس لكن المعية اضافة والاضافة متأخرة عن المضافين فلا تكون المعية نفس اليوم ونفس
امس بل امر زائد الا ان اليوم يوجد في زمان لا يوجد في زمان لا يوجد امس فيه فيكون للزمان زمان وهذا التبيان
يلزم ان يكون للزمان الذي في الحركة زمان آخر فيلزم التسلسل والجواب بعد بيان الحال يتوقف على مقدمة وهي ان الموجود الغير
القار الذي لا يتشكل له اجزاء لا يجتمع في الوجود معا فيكون بعضها قبل بعضها بعد فيه يحكم العقل بتقدم بعض الاجزاء
وتأخر بعضها عن ... تصوير بكذا لا جزء عن مثله حقيقة امر آخر وهو الزمان فانه اذا فرض له اجزاء لا تكون له اجزاء الا
يوجد امسا وحكم العقل بان اليوم متأخر والامس متقدم لا يتوقف على ملاحظة امر آخر غير مفهوم باليوم والامس
لا يحتاج تصويرها كاف في ذلك ومنه يحكم العقل بتقدم بعض اجزائه وتأخر بعضها موقوف على ملاحظة شيء آخر كالحركة
فان كان جزء يعرض منها بعقل متقدما ومتأخرا والحاكم العقل بتقدمه او تأخره بواسطة وقوعه في زمان متأخر متقدم
او متأخرا اذ تبين ذلك فنقول الزمان متصل واحد غير قار لا ينقسم ولا وجود لاجزائه بالفعل اذا فرض
العقل له اجزاء يتقدم بعضها ويتأخر بعضها بالنسبة الى موجودين عارضين فيهما فصار بعضها متقدما والبعض
متأخرا كالسواد والبياض العارضين للجسم فيصير بسببهما اسود وابيض فليس معنى قولنا التقدم والتأخر
عارضان لاجزاء الزمان بحسب ذاته ان اجزاء الزمان موجودة في الخارج والقبلية والبعدية امران موجودان في الخارج
عارضان لاجزاء الزمان بل لاجزائه بعضها اقتضاء العقل للعقل بل معناه انا اذا تصورنا حقيقة الزمان لم يحتج في تصور
تقدم بعض اجزائه وتأخر بعضها الى التصديق بان بعض اجزائه متقدم والبعض متأخر الى تصور غير حقيقة الزمان
بخلاف الزمانيات كالحركة فان تصور اجزائها لا يكفي في تصور تقدم بعضها وتأخر البعض بل لا بد من تصور متقدما او
متأخرا الوقوعه في زمان متقدم او متأخر ولهذا لا يقف السؤال الا عند الوصول الى الزمان فاذا قيل لم يعد الحادث
السابق على ذلك الحادث حتى قال لان هذا الحادث وقع في الزمان وقع في ذلك الحادث وقع في زمان ... وكانت
واقعة في سابقة على واقعه ... فان قيل لم كان الامس واقعة سابقة لان الغد كان من الحوادث الاقرب
اليوم يوقف السؤال ... وهذا التحقيق حقيق بان ما حيث قال اجزاء الزمان لذاتها انما يكون
بعضها متقدم وبعضها متأخر لذاته فاستحق بعد ان لا يكون لو كان اجزاء الزمان موجودة في الخارج ويكون

بعضها علة للمتقدم وبعضها علة للتاخر وليس كذلك وليس بعض من عروض التقدم والتاخر لا جزاء الزمان الا لاجل العقل
بتقدم بعضها وتاخر البعض بعرض تصور الاجزاء المعدوم الاستمرار وكونها تنعدم الاستقرار وعلى هذا لم
الشارح اجاب بجواب بالنقض لم يرد الفرق الاول ودفع الجواب الاول عن جوابه ولم يتعرض للجواب
الثاني لظهور انه فاسد فانه تقدم من ان القبلية والبعدية اللتين لا يجتمعان لا يكون بحسب الزمان اما في اجزاء الزمان
فبحسب الذي هو نفس القبل والبعد اما في غيرها فبحسب الزمان المحيط بالقبل والبعد واما ما قيل ان معناه
للزمان غير معقول الشي للزمان فان معناه امر للزمان بل حتى للحركة ان يكون الحركة في زمان ومعناه الشي للزمان هو ان يكون
حتى صدر اعتبر تعالى الامر الذي له في زمان واحد والمعنى الا وليس لا كحاح الزمان خارج عن الحصر الثاني فانه لا
لا يلزم من كون الحركة في زمان الحركة والزمانية زمان قوله تريد ان ماهية الزمان هل يعلم لم قيل كل حادث
مسبوق بمتقدمها والتقدم لا يخلوان عن التغير والتغير يحصينا لا يكون الا على سبيل التدريج وهو الحركة والحركة لا توجد الا
مع ما والزمان متعلق بحركة وجسم فيجب ان لم يكن زمان مفروض فهو حادث وكل حادث فقبله زمان وكل زمان فقبله زمان
فالزمان متصل الا الى الاول واحوال تتعلق بحركة مستمرة تعقب انقطاع الحركات المستقيمة لما تم لما لم يستمر وهو تحمل التعدد
لما نص بانه عرض الحركة المعطفة لما يتناهى على نهاية الحادث في لم يقبل تضعف الحركة اقرب في النقص فيمن لا اكثر كما الحد
وازيد قوله هو كمية للحركة لا من جهة المسافة الحركة لا تقبل الزيادة والنقصان لذاتها بل للمسافة او زمان فان الحركة
حركتين احدهما في صريع والاخرى في بطيء يتساوي المسافة والزمان لا تعلم طول احدهما وقصر الاخرى وكم الحركة
انما هي من جهتين من جهة المسافة ومن جهة الزمان اما من جهة المسافة فلانها ينطبق عليها الحركة فالحركة الى النصف
المسافة نصف الحركة الى كل المسافة فتعرض لها الكمية بحسب المسافة واما الزمان فلانا نقول ان الحركة كمية عرضية ولها
كمية اخرى ومن كميتها المسافة واما الزمان والنقصان نقصان الحركة كمية المسافة في السواد الكائن في الجسم والطول وكمية
الزمان فلانه لم ينطبق على الحركة حتى ان الحركة في نصف الزمان نصف الحركة في كل الزمان فلما كان الزمان كمية الحركة
الحركة من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان لا من جهة المسافة جهة التقدم والتاخر الذين يجتمعان ضرورة في المسافة
الى المتقدم ومتاخر في الوضع يجتمعان معا في الوجود وجهة الزمان جهة التقدم والتاخر اللذين لا يجتمعان فالزمان كمية
لا من جهة التقدم والتاخر اللذين لا يجتمعان فاما جهة المسافة والزمان ليس كمية الحركة من جهة المسافة بل من جهة التقدم
والتاخر اللذين لا يجتمعان فاما جهته وقد حصل في الشيء في الشفاء التقدم والتاخر في الحركة باسعان اما التقدم
في المسافة او التقدم والتاخر في الزمان فكل المسافة اذا انقسمت الى متقدم ومتاخر انقسمت الحركة كما بحسب ذلك الى متقدم
الى متقدم ومتاخر لكل الزمان اذا انقسم الى متقدم ومتاخر انقسمت الحركة الى متقدم ومتاخر بحسب ذلك الى متقدم والزمان
المتقدم من الحركة هو ما حصل في المتقدم من المسافة او الزمان والمتاخر من الحركة ما حصل في المتاخر من المسافة والزمان والاقسام
لكل المتقدم والمتاخر المسافة يجتمعان معا في الوجود والحركة ما حصل في المتاخر من المسافة والزمان لكل المتقدم
المسافة يجتمعان معا في الوجود والحركة والزمان لا يجتمعان فيكون المتقدم والتاخر في الحركة خاصة من جهة معدودا
والتاخر للحركة كلها من جهة خاصة المسافة وبذلك الخاصة لكونهما لا يجتمعان ويكونان اي يكون المتقدم والتاخر
اي التقدم فانه بعد المتقدم والمتاخر بحسب حال الحركة من الحركة اذا اعتبرات منها كانت التي كان عدة المتقدم والمتاخر
من الحركة فانه بعد المتقدم والمتاخر بحسب هذا امران الا بعد امال بعدوا الحركة المتقدم والمتاخر من الحركة هو الزمان كما ان الحركة لعلة اتصالها كان
الكثير وكان انقل كما هو عدة امال بعدوا الحركة المتقدم والمتاخر من الحركة هو الزمان كما ان الحركة لعلة اتصالها كان
معدودها الزمان فالزمان عدد الحركة اذا انقسمت الى متقدم ومتاخر سعاد لا نقسام المسافة لانه لا نقسام الزمان
وهو النكتة الاخرى اشار اليه في الشيء عن قصده هنا الزمان بالتعدد في التاخر في المسافة لان الزمان لا تبلغ
الدور كله في جاء الاشارات فانه ذاك من جهة التقدم والتاخر اللذين لا يجتمعان وليس هو الا التقدم والتاخر
الزماني فهو مستلزم للدور فهو تشاح في الاشارات بخلافه في جاء الشفاء قوله يريد بيان ان كل حادث
مسبوق بعد مسبوق وبمادة الحادث هل وجوده اما ان يكون ممكنا لم يوجد او ممتنعا ان يوجد والممتنع لم يوجد
لا يوجد ولو وجد لزم الا انقلاب فهو قبل وجوده ممكن ان يوجد فامكان وجوده ليس نفس قدرة القادر عليه

لان القدرة متعلقة بامكان الوجود وعدم القدرة بعدم الامكان فلو كان امكان الوجود نفس القدرة لزم
تعليل الشيء بنفسه وايضا امكان الوجود امر للشيء في نفسه ولو نحوه اذا بالقياس الى القادر لا يقال بعدي الامكان
امر اضافي هو بالقياس الى القادر بانه امر للشيء في نفسه لا ما يقال الحمل لا الامكان للشيء لا بالقياس الى القادر فيكون
معنى الكون تعلق واذا امكان لا يكون جوهرا في موضوع او غير اضافي موضوع والاول باطل لانه امر اضافي لا يوجد الا اضافة
لا يكون جوهرا فهو اذا عرض موجود في محل الا تيس اليه فهو موضوع له او لا قبل الحادث فهو مادة اذا كان صورة وموضوعه
اذا كان عرضا فقد بان ان كل حادث فهو مسبوق بمادة ان تعارف للعدم وهو موضع الوجود ومادة وهي موضوع تلك العين
ولا يخفى عليك ان المقدمة القائلة بان الامكان ليس نفس القدرة لو صحت لبين لم ابيان دونها الا انه كما كانت القدرة
سابقة عليه وكذا الحادث فان الامكان سابق عليه وقد مر تبه العلم الزماني ما ورد في حكم المقدمة قد يعلم
اليوم كما في برهان الزمان وكان سابق تعلق القدرة بالامكان الا متعلق الوجود بالامكان الا سعداد ولما العقلي الحادثي
فان كان الاول فلا نسلم ان كل حادث قبل حدوثه ممكن الوجود متعلقه في حالة هو قبل وجوده انما امكان الوجود
او ممتنع الوجود قلنا لا نسلم الجزم وهو ظاهر وان كان الثاني فلا نسلم احتياجه الى المحل فيه المركب بل ان المحال العدم
بعد المحل والامكان الملحق بنفسه عن محل اجاب عنه بقوله واعلم ان الامكان وهو يتصل ذلك الشيء الشفاء
وتعريف الى المجرد الامكان الذاتي وهو ما يصلح الى المحل من المحل بل من المحال ان تعلم بعد الممكن الا بذكر ان الممكن في نفسه
عن محل حاجته بقوله واعلم ان الحاكم امكان ذلك الامكان الذاتي انما هو بالقياس الى الوجود والوجود اما
بالذات او بالعرض والوجود بالذات فهو كون الشيء في نفسه والوجود بالعرض هو كون الشيء شيئا اخر الوجود الجسم
الا بيض فالممكن ان يوجد اما يمكن ان يصير شيئا اخر او يمكن ان يصير في نفسه فان كان ممكن ان يوجد شيئا اخر فلا بد من وجود
ذلك الشيء حتى يمكن ان يكون شيئا اخر فالجسم يمكن ان يكون ابيض لان الامكان هنا اضافة الوجود الا بيض فهو موجود
الجسم بالعرض لانه يكون الجسم شيئا اخر وهكذا ما دام الجسم لم يوجد له البياض فليس هنا الا ان الجسم يمكن ان يكون موجودا
اخر هو ابيض والغرض من هذا فهو يكون للشيء بالقياس الى وجوده شيئا اخر له او بالقياس الى صيرورته وجودا اخر النعبير
عن معنى الوجود بالعرض بعبارتين متغايرتين للحفز فان حاصل الوجود بالعرض هو ان يوجد لشيء شيء اخر ونحوه
ان يصير شيء شيئا اخر ولا شك انه يعني وهو شيء للشيء يصير بحسب وجود له شيئا اخر وبالجملة فان الامكان ان يصير
فان الامكان فيه بالقياس الى وجود الصورة للمادة الحادثة وهو وجود لها بالعرض وما في المادة يمكن ان يكون موجودا
بالفعل اي يمكن ان يحصل لها الصورة بالامكان بالقياس الى وجود الصورة للمادة الذي هو وجود المادة بالعرض وجود
في نفسه فهو الامكان بان نحوه عن شيء حتى يمكن ان يوجد شيئا اخر او يوجد شيئا وهو موضوع موجود هذا لانه
بالقياس الى الوجود بالعرض واما الممكن ان يوجد في نفسه فهو اما يحتمل شيئا كان موجوداته عرضا او يعني اما
يحتمل وحده كالوجود انه يعرض عليه في نفسه وبعض ولو كان يحتمل وحده كان يعني او يعني جوهر الممكن
ان كان حادثا يكون قبل وجوده ممكنا ان يوجد لكنه اذا كان وجوده لا يوجد الا في غيره او يعني فلا امكان ان يوجد قبل
حدوثه فانما يعني او يعني وانا يمكن ان يوجد فانا يعني او يعني اذا وجد كذا العرض ان ذلك العرض او كان يوجد ما
لا موضع فاذا فيه او معه يكون كذا العرض موجودا مع الذات وجوده وهو موضوعه وبالجملة يكون موضوعه حاملا
وجوده ذلك الشيء اما يوجد الحادث الذي يوجد في شيء واما الذي يوجد مع الشيء فموضوعه ليس حاملا وجوده

لا من موضوعه فكان الشيء يصير ليس بحاصل في وجوده وان كان ممكنا حتى يحصل ذلك فاما ان لم يتعلق بغيره حتى يكون
حادثا اذ لو كان حادثا لكان له قبل حدوثه امكان وجود ليس بعرض والا لكان له موضوع فيكون الممكن حينئذ متعلقا
متعلق الامكان هو النفس اذ لا علاقة بينه وبين موضوع من الموضوعات فلزم ان يكون الامكان قبل وجودها
فان قيل انه لكن هنا متعلق لا من المواد فهو الممكن اما الشيء توصل او يكون هو فكلما قلنا فقد ظهر ان امكان
وجود الحادث كلما امكن وجوده بالعرض فهو امكان وجود ذلك الشيء اما امكان وصف بالذات فهو امكان وجود
بالذات فهو امكان وجود شيء في شيء او مع شيء واما ما كان فهو محتاج الى الموضوع موجود معه وبالتفصيل ان الاشياء
الحادثة اما اعراض او صور او مركبات ونفوس والاعراض والصور امكان وجودها هو امكان وجودها
في جسم او كان فالامكان وجود المركبات هو امكان وجود صورها في موادها واما امكان النفوس فامكان
وجودها متعلقا بما يصلح ان يكون آلة لها فاذن ليس كل ومع هذه الامكانات محتاجة الى موضوع توجد
معها وهو المطلوب وانت بادنى تامل تعلم ان القسم الاول يرجع الى القسم الثاني وبالعكس فعد كل امر ثم في
البيان فان قيل لو كان يصح الامكانات التي هي قبل وجود الحوادث امكانات اذ انهم لم يختلف بالقرب
كلها عند امكان وجود البعض مثله بالكلي المحصول اولى بعدها بالنسبة الى الانعام بعد الحادث
من بعد والرابع البيان فهو قريب الى النطفة اقرب ثم الى العلقة ثم الى المضغة ثم الى اللحم فاذا كان الحادث
قبل وجوده … فلا يكون لحكمها اذا انها احالت بعطله واما ان انت بعض الاشياء فيكون الجواب انه فما
لكل واحد من هذه الامكانات هو امكان وجود شيء في شيء او معه وله اعتبار مرضت تعلقه بالشيء الخارجي
وبهذا الاعتبار اذا قارن المعين سمي قوة متعلقه قريبا او بعيدا او يكون له كذلك كل فرد انها يجب ان يشكل لا منه
بالقرب البعيد ولا شك ان ذلك لا يكون الا بحسب استعدادات متفاوتة عند الموضوع فالامكان بالاضافة الى حالة
مرضت تعلقه به وانها مرضت بحصوله فيه وبهذا الاعتبار امر لازم له بحسب المحل بالاستعداد وهو وصف
لا يحصل له لا موجودا ولا ممتنع وصف بحكم عدم الحصول فالامكان المحل بالنظر الى ذاته يتادى الحصول فيه بالنظر الى
الوجود موضوعه نوع من الاستدلال مع وهو انا لا نسلم ان الحادث لو كان قبل حدوثه ممكن الوجود لكان الامكان
اما موجودا او عدميا وانما يكون كذلك لو كان موجودا في الخارج وهو ممنوع وهو الذي سيأتي بهذا الامكان هو
هو امكان وجود شيء في شيء ولا يلزم ان يكون موجودا في الخارج اولا يكون وان كان يحتاج الى الموضوع موجود في الخارج
اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن موجودا فلانه متعلق بالامر الخارجي مرضت متعلقه يستدعي وجود
في الخارج كما في بحث النسب والاضافات وهذا الحكم في ان حصل … في وجوده …
في التعليل لا ان المعنى … انه حادث قبل وجوده امكان وجود شيء في شيء لا يكون
كما ان كل حادث لا يوجد الا في شيء وبيانه … عرضا او جوهرا وهو اول الكلام
فان كل حادث فهو يوجد في شيء لا ان ما له موجود لكونه لا يكون حادثا والا لكان وجود قبل حدوثه كل جوهر حادث
الا جوهر اما انا نبرئه عن تعلقه بغيره فلو امكن وجوده قبل حدوثه لامكن وجوده قبل وجوده جوهرا او عارضا
وانما يقال قبل وجوده جوهرا فانما نقول انه لو كان موجودا ضرورة انه لو لم يكن موجودا لا يتصور ان يكون جوهرا وانما اذا
فلزم ان يكون قبل وجوده موجودا بنفسه واذا ثبت ان كل حادث لا يوجد الا في شيء او مع شيء فلا يمكن ان يكون امكانه
الا متعلقا بوجوده في شيء او معه وهو المقصود لا يقال المسبوق هو ان يكون مشروطا بالعدم لا في وقت
ممكن ان يكون جوهرا فانا نقول انه ممكن وجوده ولم يمكن ان يكون مشروطا ان يكون قبل وجوده وهذا المنع وارد

الشيء

١٠٤

الشيء الاول ايضا فان المنع هو العام ما نعنيه بشرط عليه في وقته ممكن ان يوجد الغير فيقوم مقام الشيء في الشفا
ما يشبه الحادث قبل وجوده ممكن الوجود فامكانه حاصل لا يخلو اما ان يكون موجودا فانه لو لم يكن موجودا لم يكن الحادث
امكان وجود فلا يكون الحادث ممكن الوجود بعض وفيه نظر لا بتعقل الانسان امكان الوجود لو لم يكن موجودا لم يكن الحادث
ممكن الوجود واما ان يكون كذلك لو لزم اشعار المراد المحمول اشعار المحل الخارجي وهو ممنوع فان الشيء ليس بموجود في الخارج
وتزيد المسمى في الخارج والا ولا العلم المطلوب الا مكان الاستعدادي بان يقال لا شك في امكان الحادث فامكانه
اما ان يكون كافيا في حصوله وجود او يحتاج الى الغير والا لكان كافيا فلزم قدم الحادث وهو محال والثاني لا يخلو ان يتوقف فضاءه
على شرط وذلك الشرط اما ان يكون قديما او محدثا لا سبيل الى الاول والا لزم قدم الحادث في الشرط المحدث يتوقف على
شرط اخر محدث وهكذا الى غير النهاية ثم وجود الحادث اما ان يتوقف على وجود هذه الشروط الغير المتناهية وهو
محال والا لزم التسلسل في امور موجودة مترتبة او على عدمها فلا يمكن ان يكون مطلق العدم وهو ايضا محال والا لزم قدم
الحادث او عدمها اللاحق وكل شرط يكون محدثا لا بالاعتبار اذا لا يكون الشيء موقوفا على عدمها اللاحق لكون المحكم
على … لا جاد … للترتيب … معنى الى … الوسط …
لون الحكم في … بوجوده فهو محال بل يعني ان يكون وجود الوسط بعدم … تحقق شرط … معدة للحادث الى
كما تمازل بعد في وجود الحادث الى اقصاه فعلا فلا بد ان يعقب حدوث شرط … ان يكون موجودا … ان يكون … تعلق
ايجاد العلة فعلى ايجاد المعدة لا يكون حادثا لانه ليس بموجود بعد بل موجودا … وهو الذي … فان
وذلك الموجود واما ان يكون متعلق بذلك الحادث اولا والثاني ضروري البطلان فتعين الاول وهو الذي يسمى بالاستعداد
فتلك الحالة المعدة امكانا استعداديا وقيل بعض الجهال لم يزل الاستعدادات عند حصول الموجودات فعلا لا الاستعداد
الناقص … واما الاستعداد التام فلا يزول وهذا مثل النطفة اذا حصل لها استعداد ان يكون علقة وحصل … يزول
عنها استعداد النطفة فانه لو لم يزل عنها استعداد صورة النطفة لم يزل عنها صورة النطفة …
على ان افاضة الصورة بحسب الاستعداد فقبل حصول استعداد صورة العلقة فاضت عليها صورتها …
استعدادها فانها قبل … استعداد المضغة … الاستعداد فاضت عليها صورتها …
… الاستعداد التام … ثم قالوا كل صورة سابقة … لاحقة … النطفة
ما لم يتصور بصورة علقة في الاطوار … بالصورة … والاشكال الصورة السابقة لا تجتمع مع اللاحقة …
الصورة السابقة هي الموجبة لاستعداد اللاحقة فاذا … استعداد اللاحقة بالصورة …
ليس للصورة السابقة بوجه لاستعداد اللاحقة بل اذا حصلت الصورة السابقة وتواترت عليها الحركات الفلكية
والاوضاع يحصل بواسطتها … استعداد الصورة اللاحقة وفيه نظر لان الصورة السابقة
اما ان يكون لها دخل في الاستعداد او لا فان لم يكن لها دخل اصلا لم … وان كان لها دخل يلزم انتفاؤه بانتفائها
والحق ان الاستعداد … احدهما … والباقي … المعدة للمعلول
الى افاضة العلة … الوجود يبقى مع بقاء المعلول قطعا واما الكيفية المعدة … عن الحدوث
… ومحقق هذا … عدم سابق …
عدم سابق ازلي وعدم لاحق اذا ما فالمعلول يتوقف على عدم العلة … فيما يشترط …
من الشروط … العلة للمعلول الا …
… الى الوجود فان

للزوم فلولم يوجد المعلول انتفى الكلية الاستعداد به وانما اطنبنا في هذا المقام ولم نحترز عن تكرار المعنى الواحد بعبارات
مختلفة لانه من مزال الاوهام ومزلة الاقدام [illegible] مطرحه لنزول الفاضل الشارح وله الامام القول بان الحادث
قبل وجوده ممكن الوجود باطل لان الحادث قبل وجوده نفي محض وعدم صرف فلا يصح الحكم عليه بالامكان او
نعم فان قيل الحادث قبل وجوده اما نفي محض او [illegible] فلا يصح الحكم عليه بالامكان او
واما اذا كان فلانه لا يصح الحكم عليه لكونه نقيضا محضا اوله وانما كان [illegible] اما اذا لم يكن نفيا محضا فظاهر
واما في التحقيق فقبل وجود الحادث ليس هنالك شي اصلا فلا يصح الحكم عليه اجاب بان الحكم عليه بانه لغير وجود الشرط وصدق العدم
لم يكن هنالك محكوم عليه استحال الحكم مطلقا [illegible] الحكم عليه [illegible] محكوما عليه ولو
فلا يكون نفيا محضا عارض [illegible] بصح المعارضة بان الحادث قبل وجوده مقدور للقادر ومتميز عن العدم
في تسميته معارضة وجوابه ان الحكم على المعدومات [illegible] بان الممتنع متميز عن الممكن مع انه نفي محض في نفس الامر سيما الامام
والامتناع نقيضه ومنشأ الخبط ههنا عدم الفرق بين الامور الخارجية واما بالاعتبارات الذهنية كان
نعولم الحادث قبل وجوده نفي محض وليس بشي [illegible] الخارجيات والاعتبارات [illegible] ايضا ان اردتم
ولكن لا نسلم انه لا يصح الحكم عليه بالامكان في [illegible] في العقل [illegible] وان اراد به انه كذلك في الخارج فلم
عن حد وجوه احدها انه لو كان موجودا لكان [illegible] فلم يكن بان الامكان امر موجود [illegible]
في نفسه متعلق بشي خارجي فلا اعتبار [illegible] لامكان الحادث امر اعتباري
في الخارج الا انه يدل على وجود ذلك الشي الخارجي [illegible] انه متعلق بشي خارجي [illegible] الاعتبار ليس عنده
[illegible] معروضاتها [illegible] اعتبارية لكنها [illegible] عروض [illegible] خارجية
هو امكان او [illegible] الكلام ههنا ان الامكان [illegible] بل امكان [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] والمراد [illegible] في الخارج هو امكان [illegible] ليس موجودا وهو امكان [illegible]
[illegible] صح العقل [illegible] امكان [illegible] في الخارج [illegible]
بامتناع [illegible] في الخارج [illegible] في الخارج [illegible]
فاما اذا نظرنا الى الامكان [illegible] الشي [illegible] بحيث يتعلق الامكان بالشي الخارج
حيث ذاته وانه امر اعتباري [illegible] في الخارج [illegible] في الخارج [illegible]
لا [illegible] موجود خارجي [illegible] العقل [illegible] الاعتبار [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] والاعتبار [illegible] الاعتبارية [illegible] امكان [illegible]
في العقل [illegible] في الخارج [illegible] او واجبا او ممكنا [illegible]
في العقل [illegible] في الخارج [illegible] حصولها [illegible] حصولها
وصفات للموجودات الخارجية من حيث انها في العقل [illegible] احكام [illegible] في الخارج [illegible]
في الخارج [illegible] احكامها وعوارضها [illegible] في الخارج [illegible] العقل والعوارض العقلية للموجودات الخارجية [illegible]
[illegible] في العقل [illegible] من حيث انها محكوم عليها [illegible]
[illegible] للموصوفات [illegible] من حيث انها [illegible] الامور الاعتبارية [illegible]
العقلية الخارج ولا [illegible] واحكام الموجودات [illegible]
الكلام فان الامور الاعتبارية [illegible]
موجود في الخارج [illegible] في الخارج او في العقل [illegible]
في الخارج موجود في الخارج [illegible] في العقل [illegible] في الخارج والموجود في العقل
انه موجود [illegible] في الخارج انه موجود [illegible] والموجود [illegible] الاصل اذا

في الموجود الاصل لا يلزم [illegible] وكانه [illegible] الخارج مكانا للعقل والعقل مكانا للامر الاعتباري [illegible] الموجود
[illegible] مكان [illegible] ان يكون [illegible] الامكان باعتبار [illegible]
ان كان موجودا لكان [illegible] الحادث [illegible] انه [illegible] امكان الحادث [illegible] امكان [illegible]
اعتبار [illegible] انه امكان [illegible] وثانيها انه امكان [illegible] الاعتبار [illegible]
الثاني [illegible] للشي [illegible] باعتبار [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] والوجود [illegible] الوجود عن الامكان
[illegible] الامكان [illegible] بالفعل [illegible] خارجي [illegible] موضوعه
[illegible] في الخارج [illegible] العدم [illegible] الوجوب [illegible] للمطلوب [illegible] الامكان
[illegible] الخارج [illegible] انه امر اعتباري [illegible] الحق [illegible]
الامكان [illegible] خارجيا [illegible] الوجه [illegible] الملازمة
[illegible] الامكان [illegible] الخارج الا انه متعلق بامر خارجي [illegible]
[illegible] الامام [illegible] الشيخ بان الحادث قبل حدوثه ممكن الوجود فالامكان [illegible]
[illegible] الامكان العدم [illegible] والاعتبار [illegible] الامور العقلية
[illegible] بالوجود [illegible] المعدوم موجود [illegible]
[illegible] اختصاص [illegible] بالوجود [illegible] اضافية فلا تعلق [illegible] موجود
محال [illegible] الامكان امر [illegible] الامكان [illegible] الامكان امر موجود
[illegible] في امكان الحادث قبل وجوده [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] بعدم الفرق بين عدم الامكان والامكان المعدوم [illegible] السلب
[illegible] المعدوم [illegible] بعض العدمات [illegible] السلب والشرط [illegible]
الامتناع والامتناع المعدوم [illegible] الامام [illegible] المقام [illegible]
عدم المسبب والمشروط [illegible] السبب والشرط [illegible] الامام [illegible]
[illegible] الشارح [illegible] الكلام [illegible] الامام [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] موجودا [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] امكان [illegible] الحادث وامكان المعدوم لان امكان الحادث امكان شي
[illegible] فرق بين امكان الحادث [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] وامكان [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] في العقل [illegible] الى المضاف اليه [illegible]
[illegible] الحادث بالزمان او قبل الحادث بالزمان [illegible]
[illegible] الحادث [illegible] حدوثه [illegible]
[illegible] في حدوث الحادث [illegible] حدوثه [illegible]
[illegible] لمرتبة [illegible] الموضع [illegible] وجودها [illegible]
[illegible] حدوث الحادث قبل حدوث الحادث [illegible] حدوثه [illegible]
حدوث [illegible] الوقتي [illegible]
[illegible] بان الوجوب [illegible] الوجوب [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] بخصوص [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] فيها [illegible]
[illegible] الحادث [illegible] عدمها [illegible] الحادث [illegible]
الاستعداد انما [illegible] الحادث [illegible] الوجوب
[illegible] الكلام [illegible] ومعارضه [illegible] الكلام [illegible] اما المنع [illegible]
[illegible] وجود الحادث اولى [illegible] ولو [illegible]
[illegible] المعارضة [illegible] المعارضة الصغرى

لا نه لا يلزم من عدم الاولوية ان لا يكون اولى كما لا يلزم من عدم العلم ان لا يكون زيدا عمى فطلته واعلم ان التاثير
غنى لعله محسنة معان التاثير معقول ما لا شى كل على الحسنة معان والذى يصبطها ان علل المتاثر اما ان يحتاج المتقدم
في الوجود اولا يجامعه فان لم يجامعه فهو التاثير بالزمان وان جامعه فاما ان يكون بينه وبين المتقدم ترتيب باعتبار
المكان في صفوف المجلس فهو كالاول حاصل مع انه نوع اذا اخذنا من طرف الشيخ او اخذنا من طرف الحدث [illegible]
بحسب اعتبار الترتيب وانما جاز ان لا يحتاج الى المتقدم وهو التاثير بالشرف او يحتاج وهو التاثير بان كان [illegible]
يكون المتقدم علة تامة للمتاثر وهو التاثير بالعلية وان لا يكون وهو التاثير بالطبع وقد يقال للجميع المشترك التاثير بالطبع ويخص
التاثير بالعلية باسم التاثير بالذات فيكون كلا من التاثير بالطبع والتاثير بالذات معقولا بالاشتراك على معنيين عام وخاص
والمتقدم والمتاخر بالعلية يجامعان وجودا وعدما لا ان المعلول تابع منهما للعلة والمتاخر بالطبع يستلزم المتقدم في الوجود
من غير انعكاس فهذا ما ذكره الشارح وفيه بحث لان العلة التامة ليست بمعتبرة في التاثير بالعلية بل المعتبر هو العلة الفاعلية
بل اعلم قول الشيخ في بيانه اذا كان وجوده بعد ان قاما ووجد الغير عنه هو العلة الفاعلية وفي مثاله تحركة اليد
ثم لو المفتاح فان حركة اليد ليست علة تامة لحركة المفتاح ضرورة توقفها على اليد وعلى العضلة وعلى المفتاح وغير ذلك
لا بعكس المتقدم بالعلية على المتاخر في الصحة وقد يطلق اسم التاثير بالذات على المتاخرة بالذات التاثير بالطبع
حتى جعل بالذات اقدم تاثرت عما بالغير فعله وليست ان هذا التفسير مطابقا لالفاظ الكتاب لان وصول
الخصوص الى المتقدم مشعر بان له علة يحصل الخصوص منها الية وكذا المرور يعطيه بل على ما فيه المرور وايضا الصحيح
ان قوله في الوجود على ظاهر الكلام لكن تقرير الكلام ان المعلول لا يستحق الوجود والعلة في الوجود ومن القيام
وجه تعرضه فلا يستحق الوجود الا بعد وجود الاخر وبان الكلام لا يطابق تفسير كلام الشيخ فيه زيادة لتنبيه تلخيص البيان ان اذا
للتبين الكلام المناسب كما انه ان المتاخر الذى انما اوله فلان الكلام لا يطابق معه وهذا فاذا كان
معه فهو بعد بالذات فيه وحصل جعل الشى الوجوه لا يصلح ان كلام الشيخ ههنا على معنى ان في اقسام التاثير واما ان الفائق
المتقدم بالعلية اما لحجة الا في هذا النى اذا كان علة لاخر واستعمال وصول الوجود الى المعلول لا بعد وصوله اليها
ومرور عليها واما التامة فلا بد بعد حركت يدى فتحرك المفتاح ولم يقل تحرك المفتاح فتحركت يدى ولا يقال ان الموصوف
لان موطنه الوجود من العلة ووصل الى المعلول كلام مجازى فان الا ان ما قرر في التاثر بعلى العدم فيه فلا يرد
المعدوم والمراد شيئا من ذلك فلا بد ان يتصور ولكن مانسكه كلام اهل العرف وصور كذلك ان العلة لا تعقل انه بصور وامر ذلك
النافر فعد وصول الشارح كلام ما فى التقرير او من الشى الموصوف
العدم اذا ان وجوده انما يحصل بالعلية في الوجوه حال كونه بحسب ذاته ليس في حد الممكن الذى
لا وجود ولا عدم وهو الحدوث الذى فيهما تلك متعلقات اثار العدم والا وجود بل الممكن بذاته ثم يجوز عن الملحقات
الى الخارج وبعد ان ما يرى العقل فان قيل الخارج فاما ان يكون في الخارج مع وجود علته او بدون وجود العلة فاذا لم
مع وجود علته في الخارج ان يكون معدوما اذ لو كان موجودا لكان مع وجود علته فالممكن بدون الغير في الخارج معدوم
العدم ان قبل العقل فاما ان يعتبر مع وجود علته او يعتبر مع عدم علته او لا يعتبر مع شى منهما فان لا يعتبر
مع شى منهما لا يكون موجودا ولا معدوما لانه لو كان موجودا لكان مع اعتبار وجود العلية ولو كان معدوما لكان مع
اعتبار عدمها والحال الذى للممكن دائما لم يكن مع الغير العدم اولا وجود لا يعنى بالحال الذى الا ما يقولون للشى
عرفانه فلما لم يكن الممكن لو لم يعتبر العقل مع وجود علته او عدمه يكون موجودا فاما عدم اعتبار العقل
لا يستلزم العدم فربما لا يعتبر العقل وجود العلة ويكون الممكن موجودا فيسقط المراد انه لا يكون موجودا او لا
معدوما عند العقل فان العقل لما يعتبر وجود الممكن باعتبار وجود علته فهو به باعتبار عدم علته فان اقطع
النظر عن وجود العلة وعدمها فقد قطع النظر عن وجود الممكن وعدمه وقد اشار الشارح الى هذه في اخر الفصل
بقوله وتقرير الشبهة ان يحكم بذلك ما قصد عن اعتبار الوجود كما قيل وجودها بالذات فقديما باعتبار القصد
حتى لا يستحق الا الوجود الا الوجود في نفس الامر واما القصد حال الممكن بحسب الغير فهو ظاهر واما بالذات
اقدم مما بالغير فلان ما بالذات يستلزم رفع الذات وما بالذات يقتضى رفع ما بالغير ويكون رفع ما بالغير
فيكون رفع ما بالذات مقتضيا لرفع ما بالغير دون العكس ولا نعنى بالتقدم الا هذا المعنى وقد

الامام

الامام لا شك ان الممكن اذا كان موصوفا عن الغير يكون معدوما مستحقا للعدم لكن هذا الاستحقاق ليس للممكن لذاته
والا كان ممتنعا لان ممكنا من الممكن لا يستحق الوجود لذاته وهو لا يستلزم ان الممكن يستحق الوجود لذاته فعن وجه وجه
عدم الاستحقاق الوجود واستحقاق العدم والمخالفة انما هي لا الاتحاد او عن الغير فان المراد به اما عدم
الغير المعتبار بعلم الغير فان كان المراد عدم اعتبار الغير فلا يكون الممكن بحسب ذاته لو انفرد استحق العدم او الا وجود [illegible]
هذه الحالة لا يستحق العدم ولا الوجود والا كان ممتنعا وان كان المراد عدم اعتبار الغير فلم لا يكون الممكن لو انفرد لا يستحق
العدم او الا وجود ولكن هذا الاستحقاق ليس للممكن لذاته بل العدم العلة وهو معنى قوله فلا يكون الا بالعدم
او وجود وصوابه ان الشيخ لم يقل ان الممكن لو انفرد لا يستحق العدم او الا وجود بل قال الممكن لو انفرد لا يستحق
العدم او لا يكون له وجود وفرق بين انه لا يكون موجودا ليس حكما على العدم حتى يكون معناه استحق العدم او الا وجود وبين
التساوي انه لو كانت الجملة معطوفة على الجملة الشرطية وعطف على قوله استحق العدم ومعناه سلب استحقاق الوجود
لا استحقاق الا وجود وقد صرح به الشيخ الشارح بل الصحيح فعله واما بحسب العقل فلم يستحق العدم والا الوجود
فالمدعى لجدا له مرجع في صورة الممكن اذا انفرد عن الغير استحق العدم او لا يستحق الوجود والصحيح ان لا الممكن
اما في العقل او في الخارج فان كان في العقل فاما باعتبار وجود العلة او مع اعتبار عدمها او لا مع اعتبار شى منهما
ولا يستحق وجود العلة على عدم العلة انما عدم الغير ههنا عدم اعتبار وجود العلة وعدمها
والممكن هذه الحالة لا موجود ولا معدوم كان ما ينظر الى الخارج واما ان يكون مع وجود العلة او مع لا العلة الا ما اثبت العقل
في الخارج لكن عدم العلة ليس بجزء الخارج فانه لا يعقل من الغير ههنا هو لا يكون مع وجود العلة وهو في العقل الخارج
الخارج بحسب الخارج على الثلثة اقسام مع وجود العلة ومع عدمها
العدم والعقل لم يكن في الشيخ الا حين يصرف فان اوجه الممكن بحسب الخارج لا يتصور وان في الخارج الا مع وجود
والا مع العدم لا ان المراد انه ليس له ذلك الا باعتبار القياس الا حين في الخارج او لا يستحق الوجود الا ان
العلة ولا مع عدمها فقد ظهر ان الممكن اذا انفرد عن الغير فاما لم يستحق العدم كان بالقياس الى الخارج او لا يستحق الوجود بالذات فاعتبر
استحقاق الوجود بالذات لكن لا يستلزم عدمه
بالقياس الى العقل وهو استحقاق العدم للممكن ليس بحسب الذات لكن لا يستلزم عدم استحقاق العدم اذا لم يكن
الا من [illegible] وهو المطلوب نعم نهاية تقرير الكلام في هذا المقام وكيفية تقرير وجوه صرفها
خاتمة الكلام لم يكن له دخل في الاستدلال بل يكون نقل الممكن بالنظر الى ذاته لا يستحق الوجود من ذاته فيكون عدم استحقاق
فيه او بعد ذلك الحدوث الذى وجود هذا الحق لكن ان يخالف
القطع صحيحا عن استحقاق الفصد وهو الحدوث الذى ذكر الاطلاق على الحدوث انه اذا كان صفة للمعدوم
لما سبق ويلزم انه لا يلزم من كون الشى مستقلا ان يقع لشى اخر دون العكس نعم لم يمكنه فان الكلام مكون خاص
بتا في عنه بالطبع مع انه لا يرتفع اللزوم عند ارتفاع اللازم بدون العكس بل او يرفع شى لا ارتفاع اخر بدون ان العكس يكون خاص
عنه فان ارتفاع ما بالذات ولو سلم ارتفاع الذات الا انه لا يرتفع بعد فلا يلزم تعاقب عنهما بالغير الحاصل انه
قد اعتبر في التقدم الطبع لم يكون التقدم بحيث يحتاج اليه المتاخر واحتاج ما بالغير الى ما بالذات عن لازم له وسلم
بيان عن المعلول لا يحتاج عن العلية التامة الجاعل لا بطال امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة على وجود حصول
المعلول عن حصول العلة التامة وقد عبر عنه في القضية الفصل الاول ان الانسان وغير تلك القضية في الفصل
بالتنبيه فان كانت هنا وكيف صارت هنها بالبينة والاولية صارت ثم بعد ان صار بالانسان وصوابه
انه ذكر في الفصل الاول ان البرهان عليها ولم يذكر في هذا الفصل الا بحرف الدعوى فعلمها تعجبها ههنا بالتنبيه وعليه
بانه لا شان معوله والمقصود اليه انما ذكر انه الا ان فيقال اذ كما القسم والنهج واتا الا انه فعال اذ كر
ان لا شان معوله بالمنسوب اليه انما في اثره اليه فعاله تنبيه واشار في الفصل حكان احدها الكلى
بالمرء والكل وهو حفظه لوجوبها بالجزء الواحد في اثره البسيطة شبهه واحد اى السبب اذا كان
لا تتم اجزاء طرفيه على الا ان الاجر بسبب والشبه عليهم وتابعها الى المعلول لو لم يحصل حقيق عن العلة التامة كان يحصرون
بالاجه حصول المسبب عنه واشار اليه ذكر الماهية وايضا لا يكون ما يقتضى علة تامة لا بعد الى ان لا يجوز
عنها ممكنا او لا وجه للامتناع فلا بد له من سبب اخر لا يكون الا وجود لا بد فاما المعلول مع تلك العلة لا يكون
بعد وجود المعلول بحسب العلة او الى بقاء العدم ولم يتبعه الا حين من الا وقد لم يكن عنه مانع ولكن لا يصدر عنه اخرى
ان يمتنع لا يصدر عنه فيلزم حيث ولم يمتنع كان مع الا ولوية التساوى بين الاخر لا مرجح وهو محال ان يوقف
فيلزم ان يوقف صدوره عنه على امر اخر كان مرجحا لا من طرف الممكن عن قدم العالم فان جميع الامور الحقيقية
لم يكن العلة تامة فيه وهذا عند الامام ان الغرض منه هذا التنبيه على

في موثرية الباري تعالى في العالم اما ان يكون ازليا او لا يكون والثاني باطل لانه لو كان شي منها حادثا [illegible] الى موثر موجود
الكلام فيه ويتسلسل فيتعين ان يكون الامور المعتبرة في موثريته القديم في العالم ازليه فيكون العالم ازليا لوجوب
ترتب الاثر على العلة التامة ولا مخلص عن نقض الشبهة عندي الا بالفرق بين الترجيح بلا مرجح [illegible]

[illegible]

٢٢٧

الشيخ على ظاهره وحمل [illegible] الكل [illegible] تغاير المتحدين مفهوما فيستدعي تركيب العلة [illegible] لا غير ثم اورد عليه
نقوضا وهي ان الدليل المذكور لو صح يلزم ان لا يسلب عن الواحد الا شي واحد فانه لو سلب عنه شيان
كالشجر والحجر مفهوم سلب الشجر عنه غير مفهوم سلب الحجر فان كان احدهما [illegible] يلزم التركيب وان كان
عارضين كانا معلولين فعليته لاحدهما غير عليته للاخر ويعود الكلام فيتسلسل او ينتهي الى التركيب [illegible]

[illegible]

والثاني من مبحث الفعل وبيّن انه لا يجوز ان يكون معللا بغرض ثم توجه او العدم الصرف لا غرض فيه حتى يكون اسناد
الفاعل عن اتيان اولى ببعض الاحوال من اتيان في بعض احتى يكون لا صدور عن الفاعل اولى ببعض الاحوال من
صدور في بعض لو كان صدوره واحبا كان في جميع الاحوال لا صدوره كان في جميع الاحوال مستلزم [illegible]
او عدمه [illegible] بكتفية [illegible] عن [illegible] في الوجه لانه لو كان امله لوجود او كان ممكنا فيه [illegible]
الفرقة [illegible] الثانية وبتقبل العدم [illegible] اجتماع عدم الحادث المسبوق [illegible] ان [illegible] واما توقف
الواحد منها قدم [illegible] وجه [illegible] ثم [illegible] حادث [illegible] احتياجه الى [illegible]
[illegible] وجه الثاني عن وجود الا [illegible] في العدم [illegible]
لان الحادث [illegible] الحادث الاول والحادث الاخر [illegible] الحادث [illegible] اول الاوقات
واول الحوادث [illegible] توقف الحادث [illegible] انه يكون [illegible] لا يوجد فيه شيء من الحوادث
ثم [illegible] الحوادث [illegible] هذا الحادث [illegible] لم يكن وجود هذا
الحادث [illegible] وهو محال [illegible] هذا الحادث [illegible] حوادث
غير متناهية [illegible] ان محال [illegible] النزاع [illegible] وهو ان يكون وقت
ما لا يوجد فيه حادث اصلا [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] الحادث [illegible]
جميع الاوقات [illegible] الحادث [illegible]
وكان وجود الحادث [illegible] الوقت [illegible] الشارح
[illegible] الحادث [illegible] الوقت
الحادث [illegible] الوقت [illegible]
[illegible] الحادث [illegible] الوقت [illegible]
في العدم [illegible] الحادث [illegible]
[illegible]
[illegible] الحادث [illegible]
[illegible] الحادث [illegible]
[illegible] القدم والحدوث [illegible] الامام [illegible] العين والحدوث
لا [illegible] القديم والحدوث [illegible]
[illegible] في [illegible] العصل [illegible]
في [illegible] القدم [illegible] الامام [illegible]

المقصد السادس

[illegible] الغايات [illegible] الشارح فان [illegible]
غايات افعال [illegible] العالية [illegible] بالعقول [illegible] الغايات ثم [illegible]
الغايات [illegible] الغايات [illegible] العقول [illegible]
في ترتيب [illegible]
[illegible] الشارح [illegible] الامام [illegible]
[illegible] بالقصد [illegible]
وانه [illegible] فاعل بالقصد والارادة [illegible]
والارادة [illegible] فاعلا بالقصد
جميع [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] انه فاعل بالقصد والارادة [illegible]
[illegible] على العلم بان الفاعل اذا [illegible] جميع [illegible]

[illegible] العالمين بالحدوث انه فاعل بالقصد [illegible] العالية [illegible]
وبطلان [illegible] الازلية [illegible]
[illegible] بتعريف [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] النحو [illegible]
[illegible] القول [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] الامور [illegible]
[illegible] الامام [illegible] الشارح
[illegible]
[illegible] الخطابة [illegible]
[illegible] الشارح [illegible]
[illegible] الخطابة [illegible]
[illegible] الخطابة [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] الامام [illegible] الفعل
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفاعل
[illegible] العالي [illegible]
[illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
[illegible] العالي [illegible]
[illegible] العالي [illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] الغاية [illegible]

[illegible]

الفاعل بعين الغاية فتعليل كونه غاية لكونه فاعلا تعليل الشي بنفسه لانا نقول الاتحاد في الوجود والتعليل بحسب
للتغاير في العقل فلا محذور [illegible]

[illegible]

العناية

من انه لجواز ان يستفيد [illegible] لا تجد الطلبة مخلصا كان سائلا يقول قد علمنا ان المبدا الاول
لا يفعل لغرض [illegible] والمبادي العالية لا تفعل لغرض في السافل [illegible] صدور الموجودات على الترتيب والنظام [illegible]

[illegible]

فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور بها لم يحصل الغرض منها [illegible] عدم الشعور [illegible] لا يتصور [illegible]
الحاجات والاغراض الثاني انا لا نم ان كل حد او وضع هو التوجه الى ذلك الحد او الوضع بل يترك حصوله حدا او وضعا [illegible]
المرجح لذلك الحصول ذلك الحد او مثل ذلك الوضع ضرورة انعدام ذلك الحصول وذلك الوضع بتركه [illegible] اعادة المعدوم [illegible]
[illegible] طلب شيء معين بالطبع [illegible] بالطبع محال لا يتصور بخلاف الارادة [illegible] ان يترك كل
وضع [illegible] الوضع لكن لم [illegible] انه يلزم منه ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وانما يكون كذلك لو كان المطلوب
هو الوضع وهو ممنوع لجواز ان يكون المطلوب نفس الحركة او شيئا آخر [illegible] الحركة ليست مطلوبة [illegible]
[illegible] تفضي الى الغير فيكون المطلوب هو ذلك الغير والمطلوب بالحركة اما الكم او الكيف او الاين او الوضع
[illegible] فتعين ان يكون المطلوب الوضع الرابع انا لا نم [illegible] القسرية [illegible] على خلاف الطبع [illegible]
على خلاف الارادة حيث تريد السكون في الموضع [illegible] على الحركة عنه [illegible] انه يلزم من [illegible] الحركة بالطبع [illegible]
القسرية [illegible] يكون بالطبع ويتحرك بالقسر [illegible] في البحث الثاني من ان مبدأ الحركة الفلكية طباعي
واذ قد بان ان الحركة السماوية ارادية [illegible] ان يكون جزئيا [illegible] محال [illegible] ان يكون ممكن الحصول [illegible]
الحصول [illegible] المباشر لتحريك الفلك هو النفس المنطبعة [illegible] هذا لا يكون
مرادها كليا [illegible] المراد الكلي [illegible] القوى الجسمانية [illegible] الدليل بوجوه
احدها انا لا نسلم [illegible] المراد الجزئي [illegible] الفلك [illegible]
[illegible]
[illegible] القوى الجسمانية [illegible]
[illegible]
عن السوية ولا يخصص بعضها بالوقوع [illegible] الارادة الكلية [illegible]
الجزئي [illegible] المرادات
الجزئية والاوضاع الجزئية [illegible] الفلك [illegible] القوى دون البعض [illegible]
جميع الفلك [illegible] القوى المنطبعة [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] بالفعل [illegible]
المحرك هو العقل [illegible] والعقل [illegible]
[illegible]
والعقل ليس [illegible] الارادة الكلية [illegible] الارادة الجزئية [illegible]
يكون موجودا او معدوما ولا يجوز ان يكون للعقل [illegible] موجودا [illegible]
انه ليس ارادة جزئية [illegible] المرادات الجزئية [illegible] والعقل منزه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العقل [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العقل [illegible] فانه لو كان للعقل مراد جزئي [illegible]

بجملة فنقول [illegible] الارادة الجزئية [illegible] بالغواشي الجسمانية والعقل منزه عنها [illegible] حيث
الارادات الكلية والارادات جزئية [illegible] فنقول المقصود [illegible] بالحركة والارادة [illegible]
عليه [illegible] ان يكون للعقل مراد موجود دائما [illegible] المباشر لتحريك السماء [illegible]
[illegible] ارتباط نفوسنا بابداننا [illegible] جسم الفلك [illegible] العقل لا يكون كذلك
[illegible] فاذن مبدأ الارادات الكلية ليس نفس السماء [illegible] العقل [illegible]
بالجسم ارتباط [illegible] مبدأ الارادات الكلية هو العقل [illegible] ارتباط النفس بالجسم [illegible]
[illegible] ارسطو [illegible] المباشر لتحريك الفلك هو النفس المنطبعة
[illegible] الارادة الكلية [illegible] ارسطو
[illegible] تحريك السماء [illegible]
[illegible] حركة الفلك ارادية [illegible]
[illegible] الشهوة [illegible] المنافر هو الغضب [illegible] على الفلك
[illegible] الشهوة والغضب [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] الشهوة والغضب [illegible] المعقول فهو معشوق [illegible]
[illegible] المحبة [illegible] العشق [illegible] نيل ذاته او نيل صفاته او نيل شبه ذاته او صفاته
[illegible] ذات [illegible] المعشوق ولا صفاته ولا شبه ذاته ولا شبه صفته [illegible]
[illegible] معشوقا [illegible] المعشوق او صفته او شبه
ذاته او صفته [illegible] المطلوب اما ان يحصل [illegible]
[illegible] للفلك معشوق موجود [illegible]
[illegible] نيل الشبه [illegible]
[illegible]
[illegible] المعشوق
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] المعشوق [illegible]
[illegible] حركة الفلك [illegible]
[illegible] اثبات العقل [illegible]
[illegible]
[illegible] المعقول [illegible]
[illegible] الفلك [illegible]
المعشوق [illegible] المعشوق [illegible] موجودا
[illegible] الوضع [illegible]
[illegible] المعشوق [illegible]
[illegible] المعشوق [illegible]
[illegible] المعشوق [illegible]
[illegible] المعشوق [illegible] بيان

الجمع المقدمات المباينة [illegible] القطعات ولعل يحمل على ان بان تعيين ما يصلح ولتا صوله وبالجملة يكون من حركات المتحرك الى [illegible]
حاصلا فيه معنا ان المعشوق لو كان ما ينال بالحركة ذاتا او حالة يكون من حركات المتحرك لان ما ينال بالحركة التي رتبة ذاته او حاله بعد
الوضع او ما يتبعه وكلاهما كمال للجسم المتحرك وللحاصل المعشوق لا يجوز ان يكون من حركات الجسم المتحرك في الاقوام اجل [illegible]
المشروع نفسه شيء موجود الذات لا ينال بالحركة وهو مطلب الشبه والتشبيه بانه لو حررت هذه المقدمة لتم الدليل بدونها
عن المتن حال عنها وانما هو مطلوبه على ما يليه لدلالة على تعاقب شبه المنقطع بالنوع يحصل الشبه و[illegible] غير مستمر يحسب [illegible] الشخص
الا انه مستمر بحسب النوع و[illegible] منه تعين الشبه الغير المستقر لا لحفاظ النوع وعدمه في حركة ولا يتناول ذلك الثاني الى المطلوب
ليس متناهيه ولا يحصل الا عن تناهيات الجمع المتناهيات لو جوه غير متناهيه في اوقات غير متناهيه لكن مع المتناهيات الغير المتناهيه
لا يحصل الا شبه يحفظ النوع متعاقبة او غير متناهيه في اوقات غير متناهيه وهذا لانه حق بسؤال وهو ان العرض من الحركة
لو كان شيئا غير مستقر فاللازم ان يحصل الشبه او نوعه وانما ما كان يحصل شبه والحاجة لازم وموقع للشك لجاب بان اللازم ان الشبه
بحاله اي الشبه بوجوه غير متناهيه ولا يتأتى الا على تعاقب متصل الكلام انه اذا اشتاق الى دوام الشبه بالمعشوق فما لا يكون
متناهيه والحق ان حصل شبهات متناهيه او متناهيات غير متناهيه والكل باطل والاول باطل والمتناهيات الغير المتناهيه انما
يحصل جملة او على التعاقب والتجدد والاول باطل فتعين ان يكون المطلوب تحصيل المتناهيات الغير المتناهيه ويحصل النوع
في اوقات غير متناهيه واما قوله فيكون شبهها ما بان يكون الفعل من حيث انها بالقوة منه ويخرج فيقع الشبه لحفظ النوع
الى صفات الكمال والنقصان قوله راجع الى غير الخارج عن كل المساري في حال استفاضة الكمال من العقل لتعين عنه ونسخ الحركات الخير
الحاصل الكون والفساد ويكون بها استعداد المواد الناقصة وتلك الافاضة ليس بوضع السابل من حيث نهاية به بالعالي حركة
ومثل ذلك احوال الوضع اي بسبب تلك الشبه الغير المستقر بنوع الوضع فان الفلك يتحرك ويستحفظ نوع سطح تلك الحركة والاوضاع الممكنه
من القوة الى الفعل يحصل له بواسطه كل وضع شبه الى الامور الغير بالفعل وجميع الفصول اذا زال الوضع زال الشبه الذي كان بواسطه
الوضع واذا حصل وضع اخر حصل شبه اخر فكل نوع الوضع محفوظ متعاقبة والاوضاع محفوظ نوع الشبه بحسب تعاقب المتشابهات
ويقل نوع سطحه بتلك المشابهات المقصورة بمعشوقه فهناك اربع سلاسل سلسلة الحركات سلسلة الاوضاع سلسلة التشبهات
الى ان كانت الكمالات الحركات والاوضاع كانت الغرض انما التشبهات تعاب بريتب عليها من الحسن بحيث لا تعرف حقيقة ذلك
هذا نهاية تقرير الكلام في هذا المقام والاعتراض عليه القول لم لا يجوز ان يكون غرض الامور الصحيح ساعوده الى طلب المحسوس اما الحد
او اللذة مع طلب الحصر ممنوع لجواز ان يكون غرض الفلك محسوسا وهو الطلب للمحسوس اما للغذاء او للدفع وطلب الجسم ممنوع لجواز ان
يكون لحركته اولا لشبه به او غير ذلك ولو سلمنا لكن لا نسلم انحصاره في الشهوة والغضب على الفلك وان الدوام في البسيط تشابه اجزائه
المعروضة في الحقيقة واما نشأته اصول ان يقدر انه من حيث الجائز ان يكون للفلك شهوات غير متناهيه بحسب محسوسات غير متناهيه كما جاز
ان يكون له اوقات غير متناهيه بحسبه غير متناهيه ولئن سلمنا على هذا المقام فلا نسلم بطلان القسمين الاولين وما ذكره في بيانه سيم
الا يكون للفلك حركات اصلا اذ لو كان لرمز رضا ما يحصل وما بانها او لا يحصل ذاتا ولم لا يجوز ان يتوصل اليه الا ان لا يكون ان يكون
المطلوب ذات المعشوق لوجه لها اذا كان ذات المعشوق ومعناه فاراد معنى لوجود لم لا يجوز ان يكون المطلوب معشوقا غير فان وتحفظ
النوع بحسب امثاله المراد او حالات المعشوق لكونها دائمة في النفس بعد ذلك لم ان الموصوف بصفات خارج عن متناهيه
هو العقل وانما يكون كذلك لو اجتمع تلك الصفات فيه بالفعل لكن من الجائز ان يكون اتصافه بها على التعاقب على ما يدعيه صاحب الكتاب ان يكون
حصول تلك الصفات له سابقا عن حصول التشبهات المتعلق بها لاحقا ان الاستدلال على عدم عجز جواز تشبه الفلك بحاويه يحمل
على تقرير اجتماع الصفات الغير المتناهيه لجواز ان يكون هو المراد الاول فلا يلزم ان يكون هو العقل والفلك لو المخطط اعتنت انتا مل
في الدليل امكنك دفع هذه الاعتراضات لنعيمها وقفه ونقرير الكلام لوجه الاختلاف في حركات الافلاك سلم اختلاف
التشبهات فانه اختلاف التشبهات سلم اختلاف المتشبه به اما الصغرى فلان اختلاف الحركات اما استنادا الى القابل
اعني جرم الفلك او الى الفاعل اعني النفس المحركة لا سبيل الى الاول لانه لو كان اختلاف الحركات مستندا الى اجسام الافلاك
فلا يخلو اما ان يكون لجسميتها من حيث هي الجسمية وهو محال لانها مشتركة والمشترك لا يكون علة للاختلاف او لطبيعتها
وهو ايضا محال لان كل جزء من اجزاء الكل والكلية لا يكون في كل جهة وعلى كل حد بعرض من السرعة والبطء وذلك يقتضي
تشابه اجزائها وهكذا ان كان لهيولياتها فان الجهات كلها نسبتها متساويه فتعين ان يكون اختلاف الحركات بسبب النفس

ويرتقي حركاتها الا ديه واختلاف حركاتها بالحركات لا يكون الا لاختلاف الاغراض وهي التشبهات اما الكبرى فلان
اختلاف التشبهات انما يكون بحسب اختلاف ما يشبه بها وهي العقول فيكون اختلاف الحركات لمحركها لا من اختلاف المتشبه به
لكن اللزوم حق فانه تبين ان هذا هو التقرير المحرر المنتج لعين المطلوب وهو لزوم المتشبه به والشارح جرى على ونبه الى ان
تناول ابطال نقيض المطلوب وذلك ان المتشبه به لو كان واحدا لكان الشبه جميع الافلاك واحدا وهو على نقيض الكبرى
ولو كان التشبه في جميعها ملكا واحدا لتشابه الحركات في الجهة والسرعة والبطء وهو عكس نقيض الصغرى فيلزم المتشبه به لو كان
واحدا لتشابه الحركات لكن اللازم منتف فينتفي الملزوم ولا يشكل في هذا التقرير بان مقدمات الحاجة اليها على انتظام
الكلام في الشرح موقوف على تقرير الكبرى بهذا العكس لان قوله وذلك لان الجسم من حيث هو جسم لا يقتضي حركته الى جهة
بعينها الى اخره بيان للاختلاف الصغرى والكلام في ذلك في تقديم بيانها على بيان الصغرى سوى ترتيب على الظاهر
او عدم اقتضاء الوضع المعين بسوء ذكره في البيان وفي الرد لكنه ما تقرر بطل من قبحه فان قوله يحتمل ان يكون كل جزء من اجزاء
الفلك على كل ان اوردته الا جهة في نفس الامر ممنوع بالنظر الى الطبيعة الفلكية الخاصة او هيولاه والبيان ان احتمال
الوضعي موجب الكل لا بنوع المطلوب فان اجيب ما يستدرك الشارح في اخر الفصل اختلاف الحركات لو استندت الى الطبيعة
او الى ما يلزم ان يكون الحركة طبيعية قلنا الا ثم ذلك لم يلزم لو كان الحركة مستندة اليها وحدها وهو ممنوع لجواز ان يكون وجود الحركة
مستندا الى النفس ولكون وصف ضعفها او سلطتها امرا اخر كان يتحرك بالارادة ولها ان من الحركة على سطح الارض الى جهة النهار
فليس للارادة بل لان الثقل مانع الصعود سلمنا لكن لا يلزم اختلاف حركاتها لتعين لها ولا يكون بواسطه اختلاف الاغراض
بل لاختلاف في غاياتها ولم لا يجوز ان يشبه جميع الافلاك بعقل واحد في جهات متعددة الا ان الدليل مبني على قوله واعترض
الفاضل الشارح لما كان تقرير الدليل ان وحدة المتشبه به مستلزم وحدة الشبه وهو مستلزم تساوي الحركات قال الامام هذا
اللازم لا ينافي مقامنا لا كم قائلون بوحدة المتشبه به مستلزم وحدة التشبه فانا نحكم العقل بالتشبه بالعقل ليس حجة لانه
يحصل به مثل العقل كان هو ذلك انقال بالخفاء بل بعضا الى العقل من حيث كان في الا ان نفيه من العقول الى العقل والعقل من [illegible]
كما انه لا ينفيه انصافا الفوى العقل وكذا الحق من حيث الكمالات من العقول الى العقل يشترك بين سائر العقول ولا يدخل تعقله
عقل عقل في ذكره فالعقل لا يخالف التشبه الا عن وجوه حيث كان فاته لا ينفيه من العقول الى العقل وصوفيه واحد ولو كان على ما
وصف المتشبه به مستلزم وحدة التشبه ثم تساوي الحركات ويعلم هذا اللازم ايضا ما حقق فكل يقرر هذا الاعتراض ان
ما يحصل الحق وهو استخراج الكمالات التي لا ينفيه العقل شيء لا يمر ساير لا ملاك يمكن التشبه واحد حتى لا
فلو اسلم وحدة التشبه تساوي الحركات يحكم هذا الالزام وحده بالشارح علامات حركات الافلاك متناهيات حركته لا نهاية
علامات حركات خربه لا فيشبه كما والشبه الحق لا يحد ان يكون متشبه حتى فلا يلزم وحدة المتشبه به والحصار احوال المعشوق
التقرير الثاني لعدم احتياجه الى اسعد الفصل المعروضة الثانيه بان التشبه الحق ان يكون متشبه بحيث يعين معقول في الشرح
قوله دفعه معلوم اعلم ان حاصل الكلام في الفصل السابق ان اختلاف حركات الافلاك بدلا على اختلاف اعلام اليه
من التشبهات فاختلاف التشبهات بدلا على اختلاف المتشبه به فيكون لكل فلك عقل متشبه به وها هنا المعترضان ومن لم يكونا
يقينيين الا ان الطرق فيها والطبع مثل هذا المقام كافيه لعدم ما فيهم وهو ان الاختلاف في الحركات ليس الا من اجل الاختلاف
الاعمق صرسيل له حل دفع السابل فان الحركات في جميع الجهات سواء في تحصيل المقصود وهو التشبه والحركة لخصوصيه في الجهة المخصوص
على الهيئة المخصوصة نافعة للسافل فلهذا اختاره للشيخ في ابطال هذا المذهب طريقا انه لا يجوز ان يكون هذه الحركة لاجل
المعلول الخارج يكون يفعل الحركة لاجل المعلول حتى لو كان السكون يحصل بحركه العلة كالحركة لكنه احتار الحركة لانها نافعة للغير وهذا
بعض وان شاء الامام بمعارضه الثاني انه لا يجوز ان يكون بعينه الحركة لاجل السافل فلا يجوز ان يكون بعض الحركة لاجل السافل

لا شتراك الدليل و بعدا الطريق بعضوا المعتمدية ومع ذلك لم يوجد لهذا امر غير الطريق الا والعقوله بل اذا كان الا صلال
آخر واعترض الامام على الدليل بان بعض [illegible] هو الشبه والشبه اما يحصل باستحداث الاوضاع من العقل
وا ستحداث الاوضاع انما هو بالحركة فالحركة ليست حركة كانت تحصل المقصود على [illegible] السكون و [illegible] الشارح في القوم قد
ردوا سواء الحركات في تحصيل الغرض [illegible] الى اختيار هذه الحركة لا جل نوع الغير عن ذلك التقرير والشيخ ايضا ابدا بالحركة والسكون
سواء في تحصيل الغرض [illegible] اختيار الحركة لا جل نوع الغير عن ذلك التقرير ثم ان الشيخ مانع تساوي السكون والحركة في تحصيل الغرض
منع ايضا تساوي الحركات في تحصيل الغرض فان الغرض ليس مطلق الشبه بل حصول التشبهات جزئية بالات جزئية و [illegible]
لا تحصل الا من الحركة في هذه الجهة بهذه السرعة والحاصل ان كلام الشيخ يفيد اجمالي وجوه التقصي الاجمالي [illegible]
تحصيله وجعل اصل الدليل لكل الشيخ الدليل او رفع النقص وارد عليهم ايضا وانت تعرف [illegible] النقض [illegible] السكون
عن الفلك [illegible] الامام [illegible] في كل قوله فانفع الله عليه الاسناد واصل الحركة [illegible] الجواب
دون مع [illegible] الشيخ جمع بين قول الفيلسوف الاول بان [illegible] العقل [illegible] الشبه به العقل واحد و [illegible] المشبه
به القريب [illegible] بين القولين [illegible] بان الا [illegible] ذلك الواحد [illegible] به [illegible] لو كان [illegible]
الحركات [illegible] لو كان [illegible] قريبا [illegible] بعيد [illegible] المشبه به [illegible] قوله
فلا يكون [illegible] فان [illegible] المشبه به [illegible] المشبه به [illegible] وجه المشبه
[illegible] ذلك [illegible] صدور الحركة عن الشيء والمتصور [illegible] الشيء [illegible] انه يتصور شيئا و يدرك
[illegible] شيئا آخر و [illegible] الا [illegible] صور [illegible] بسبيل الحكاية [illegible]
بالشيء [illegible] البدن [illegible] حركة [illegible] حروف [illegible] الا [illegible]
في [illegible] حروف الحركة البدن [illegible] استعمال [illegible] الا [illegible] الفلك
[illegible] القوة [illegible] متناهيه [illegible] اللا متناهية [illegible]
[illegible] القوة ليس [illegible] لا نهاية [illegible] [illegible] او [illegible]
[illegible] ولا نهاية [illegible] حركاتها [illegible] واما [illegible] لا نهاية [illegible] حركاتها
[illegible] الزمان [illegible] بان [illegible] ازدياد [illegible] ازداد
[illegible] و [illegible] حالة [illegible] القوة [illegible]
[illegible] حركة [illegible] الزمان [illegible] حركة [illegible] نصف ذلك
الزمان [illegible] القوة المعروضة [illegible] الشيء [illegible] لا نهاية [illegible]
واللا تناهي [illegible] واحد [illegible] حركة [illegible]
واحد [illegible] [illegible] الواحد [illegible] الفلك [illegible] [illegible] القوة
لان للفلك [illegible] غير متناهية [illegible] حركة [illegible] الفلك [illegible] غير متناهية [illegible] انقسام حركة الفلك
الغرض [illegible] الواقع [illegible] الا [illegible] [illegible] حركة [illegible] اثبات
الشارح [illegible] لا نهاية [illegible] اقسام [illegible] الكم [illegible] كالجسم [illegible] كالقوى
وانها [illegible] الكم المتصل [illegible] الا [illegible] اللانهاية [illegible]
الكم [illegible] الكم المتصل [illegible] لا نهاية [illegible] الكم المنفصل [illegible] لا نهاية
والمقدار [illegible] الغير النهاية [illegible] المقدار [illegible] الغير النهاية [illegible] لا نقسام [illegible]

وان لكنه [illegible] الا [illegible] يكون [illegible] منفصله فيكون لا نهاية لا نهاية العدد وقوله والشيء الذي [illegible]
القسم الثاني [illegible] اقسام الثلثه والثالث [illegible] بقوله واما الشيء الذي [illegible] به شيء الذي [illegible]
في القوى [illegible] عن [illegible] اعمال [illegible] الا نهاية
غير متناهية و [illegible] متناهية [illegible] اعمالا [illegible] غير متناهية [illegible] العدد
ان يكون [illegible] واحد [illegible] الزمان [illegible] [illegible] العمل [illegible] العدد
[illegible] الزمان [illegible] القوة [illegible] الزمان [illegible] غير متناهية [illegible]
في زمان [illegible] العمل [illegible] الزمان [illegible] القوى [illegible]
[illegible] غير متناهية [illegible] الزمان [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] ساعتين [illegible] عشر ساعات
[illegible] الحركة الحافظة للزمان [illegible] والحركات التي
والقائمة [illegible] الزمان [illegible] لا نهاية [illegible] الزمان [illegible]
الحركة [illegible] الحركة الحافظة للزمان [illegible] لا نهاية [illegible]
الحركة [illegible] واحدة [illegible] حركات مختلفة [illegible] اقسام ثلثة والاقسام [illegible]
باطلان [illegible] ان لا يكون [illegible] الحافظة مستقيمة [illegible] السكون [illegible] المتحرك
الاستقامة [illegible] لا نهاية [illegible] وهو محال [illegible] متناهية [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الرجوع [illegible] حركات مختلفة [illegible] واحدة
[illegible] حركة [illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible]
والمستقيمة [illegible] الاتصال [illegible] بالضرورة [illegible] وصلت
الزاوية الا [illegible] حركتين [illegible] الحافظة للزمان حركات مختلفة [illegible]
اتصال الحركات المختلفة [illegible] السكنات والجهة [illegible] الحركات المختلفة [illegible] المسافة [illegible]
[illegible] الحدود [illegible] الوصول [illegible] الزمان [illegible] الوصول [illegible] يحصل
[illegible] زمان الوصول [illegible] الزمان [illegible] الحد [illegible]
والمماسة والمفارقة [illegible] الوصول [illegible] المفارقة [illegible] اصلا [illegible]
[illegible] الآنات [illegible] محال [illegible] يحصل [illegible]
[illegible] الحركة و المسافة [illegible] الحد [illegible] زمان السكون [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحد [illegible] المراجعة والمفارقة [illegible] الشارح
المفروضة [illegible] المسافة [illegible] المسافة [illegible] الحد [illegible] المتحرك [illegible]
الحد المفروض [illegible] الحد المفروض [illegible] في الواقع والوصول الى المعدوم محال [illegible] الوصول [illegible] الوصول
الحد المفروض [illegible] الحصول [illegible] الحصول [illegible] الحد [illegible] والوصول [illegible]
[illegible] لازم [illegible] الحدود بالمعروضة [illegible] المسافة [illegible] بالفعل [illegible] السكنات
[illegible] المسافة [illegible] الشيخ [illegible] الآن [illegible] سطح [illegible]
[illegible] الصعود [illegible] السطح [illegible] سكون [illegible] المسافة اذا جعلت

ونقصها

نقضا بالفعل فان كان بعضها اسود وبعضها ابيض وكان احدا وعا مصدوق حل التماس يلزم الوقفا عند تلك الحدود وحاصل
جواب الشيخ الرابع السكون [illegible] واورد الامام الفخر [illegible]
على انه [illegible] والخصم [illegible]
[illegible]
الرجوع وان [illegible] الوصول [illegible]
[illegible]

١١٤

[illegible]

وليت شعري اذا لم يثبت في صول الحركة الواحدة لم ينتقض الحد المشهور بالحركة الواحدة الواصلة الى الحدود المفروضة وما ذكره الا
تناقض محض معلوم واشار الى الحكمة في الجواب ان يقول فان الاتصال ليس بتخلل المفارقة يعني اشارة الى امكان الوجود بعد
الاستدلال على الوجود وهو برهان والاولى ان يقال انه جواب سؤال [illegible] الميل [illegible] ثم اشار [illegible] ذكره الله للثاني لما كان
حاصل الدليل [illegible] الوصول في آن الوصول لا يقع في زمان السكون وهو اثبات الآن الاول [illegible] اثبات الآن الثاني
والا فان [illegible] الحركة الموصلة لو حصلت الا ان الحركة الموصلة [illegible] الطبيعة او الآن الاول او الثاني [illegible] الميل والميل
ولا يعدم في جميع زمان زوال الوصول الى الطبيعة فلا باقية وزوال الاتصال والقابل يعطل الحركة الموصلة بما سبق
عن الميل والقسري فعل الشيخ انه يرد ان كونه موصلة يرجع الى الحركة الموصلة [illegible] الطبيعة [illegible] فلا حاجة الى الامام
الحركة الموصلة غير القوة الجسمية فان القوة الجسمية في الوصول موصلة بالفعل لم يرد [illegible] الوصول في زمان المفارقة والآن
الذي يصير به غير موصلة غير آن الذي يصير فيه موصلة بينهما زمان السكون [illegible] والقول [illegible] وصول الجسم الى
الحد المتوسط [illegible] هناك امران انعدام الميل بالكلية وزوال الاتصال [illegible] لم يثبت بعد الميل لا [illegible] زمان
المفارقة وزوال الوصول [illegible] الكلام [illegible] الاثبات لانعدام الميل [illegible] في جميع زمان [illegible]
[illegible] الحركة الموصلة موجودة في الوصول ثم زوال الوصول [illegible]
[illegible] الميل الثاني لحدوث الميل الثاني لا يكون في آن الوصول او لا [illegible] المقدمات المختلفة ان [illegible]
وعلى تقرير الكلام الشارح في اثبات الآن الثاني [illegible] زوال الوصول وان استمر زمانا الا ان [illegible] الميل المتصل
في زمان ثم صار غير موصل في زمان آخر فلا بد ان يكون بين الزمانين [illegible] الوصول [illegible] الوصول
ارتفاع النقيضين ولا يكون [illegible] الوصول [illegible] زمان الوصول موجود [illegible]
ما [illegible] والقادر [illegible] الميل الثاني [illegible] الميل الثاني [illegible]
المتصل [illegible] الميل الثاني لا يكون في جميع زمان الوصول [illegible] الوصول [illegible]
لانه [illegible] الوصول [illegible] زمان [illegible]
لم يتوسط الوصول فلو اثبتنا السكون بذلك [illegible] الحركة [illegible] السبب الموصل موجود في زمان [illegible]
غير موصل فانه [illegible] موصلة وزوال الحركة [illegible] الاتصال ايضا [illegible]
[illegible] انعدام الشيء [illegible] يكون [illegible]
الميل [illegible] ان يكون هو آن الوصول [illegible] الميل [illegible] اجتماع الميلين [illegible]
الذي [illegible] الله [illegible] الوصول [illegible]
[illegible] الوصول [illegible] المقدمات [illegible]
الوصول [illegible] الميل الثاني [illegible] الميل الثاني [illegible] الوصول [illegible]
بل آن [illegible] الطريق الثاني [illegible] الوصول [illegible] الميل الثاني [illegible] زمان [illegible]
في [illegible] الوصول [illegible] الطريق [illegible]
الى اثبات الاتصال [illegible] الطريق الثاني [illegible] امتناع اجتماع الميلين [illegible]
لزوال الوصول [illegible] الجسم [illegible] الكلام [illegible] الحركة الثاني [illegible]
الحد [illegible] امتناع اجتماع الميلين [illegible] الحركة الموصلة [illegible]
مدار الميل الثاني بل اقتصر على [illegible] الوصول آن [illegible] الحد [illegible] الميل الثاني لان الميلين المختلفين
ليس [illegible] القاعدة [illegible] التقابل [illegible]

ولتقابل الضدين [illegible] كل واحد منهما [illegible] عدم [illegible] لا يستلزم [illegible]
عدم [illegible] ولما كان زوال الوصول [illegible] انعدام الميل [illegible] الميل [illegible] استغنى الشيخ بزوال الاتصال
عن ذكر حدوث الميل الثاني [illegible] ذكر [illegible] العرض [illegible] عدم تصريح الشيخ بذلك
الثاني [illegible] لا يحتاج الى ابانة [illegible] الاتصال [illegible] ذكر المتقابلين
العرض [illegible] وجه عدم تصريح [illegible] الوصول [illegible] الميل الثاني [illegible]
[illegible] زمان السكون كان الميل الاول [illegible]
موجودا [illegible] المسافة [illegible] الحركة [illegible] السبب [illegible] الموصل [illegible]
السبب [illegible] الميل الاول [illegible] وجود السبب [illegible]
والاتصال [illegible] زمانا [illegible] زمانا [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الزمان الثاني [illegible]
يكون الشيء [illegible] زمان [illegible] الزمان موجود [illegible] الشيء [illegible] زمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الصفة [illegible] الآن [illegible] زمان [illegible]
ذلك الزمان [illegible] الوجود [illegible] الزمان [illegible] الآن [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الحاصل [illegible] موجود [illegible]
[illegible] الشيء الواحد موجود [illegible] المفروض [illegible]
دفعة [illegible] وجود الشيء [illegible] التدريج [illegible] سبيل التدريج [illegible]
[illegible] حاصل [illegible] الحصول [illegible]
ليس يلزم من امتناع الحصول التدريجي [illegible] فان كل حاصل [illegible]
امتناع الحصول التدريجي [illegible] الحصول [illegible]
حادث [illegible] الحركة [illegible] زمان [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] سبيل [illegible] الحصول على
التدريج [illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] زمان [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible] الحصول [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحصول [illegible] التدريج [illegible] الحصول [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible] سبيل التدريج [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الشيء [illegible] الجسم [illegible] الزمان [illegible]
على الجسم [illegible] الوصول [illegible] الوصول [illegible]
[illegible] الشيء غير موصل [illegible] زمان [illegible] الكون [illegible] والتربيع والتثليث
[illegible] حصول التدريجي [illegible] الحصول [illegible] الحصول [illegible]
[illegible] الحصول التدريجي [illegible] الزمان [illegible] الحصول التدريجي [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحصول التدريجي [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان فالحصول الزماني [illegible] التدريجي [illegible] التدريجي [illegible] النقطة
[illegible] الزمان الذي [illegible] الآن الى الزمان [illegible]
الخط [illegible] النقطة [illegible] النقطة [illegible] طرف الخط [illegible] الخط

يوجد؟

ولا يلزم عنه أن يكون للخط طرف آخر يكون عدم النقطة في ... فكذا لا طرف للزمان ومعدوم في جميع الزمان ليس ... آخر
للزمان ... الإمام ... بأنه يوجد في الجزء الأول من الزمان شيء من الحركة ... في الجزء الثاني شيء آخر لكن لا يلزم
أن يكون الموجود أشياء متعددة وإنما يلزم ذلك لو كان للزمان أجزاء موجودة بالفعل بل الزمان شيء واحد ... اتصاله والحركة
أيضا متصلة واحدة منطبقة عليه ... الجزء الأول من الزمان شيء من الحركة ... حصول الحركة
في كل الزمان ...

[illegible]

(١١٧)

ليس مجموعه موجودا في الخارج الزمان والنقصان في الوهم ... في العدم قابل للزيادة والنقصان ...

[illegible]

المنفصل ... بعقل ... وجب العشق ... للحركة ... معلقه ... بدنه

التوسط العشق ... للحركة ... ويكون ... وباشر ... التي ...

[illegible]

... العقل ... الحركة ... الحركات ... الفلك ...

[illegible]

[illegible]

محركا للشمس من راس الحمل ... ادعا ذلها والموارات بانه لما كانت في فلكها حتى بحرك الحمل جانبه دراع والشمس الى آخرها
اما الدورن الحقيقي فلو كان تحركه الشمس فقط لا يحرك الشمس عن الموازاة الا جهة الحركة فلا استثنال مثال الشمس الى جهة
عكس ... الحركتين معا ... اذا ... فرضا صاحبها يصير عنده ... بعد تقرير هذا البرهان ... بان احدهما طريق المعية ويجوز
... اذا ... انا ... الحاوي ... يحله ... المحوي ... المحوي مع الحاوي ان لا امكان له وجوب المعلول ووجوب بعد
وجوب العلة ووجودها فلا يكون وجوب المعلول مع العلة الذي يكون ... امكانه لكن وجود المحوي مع عدم الخلاء اولى كان
وجود المحوي ... وجوب الحاوي لا امكان له وجوب المعلول ووجوده بعد وجوب العلة ووجودها فلا يكون
وجوب المعلول مع العلة الذي يكون ... امكانه لكن وجود المحوي مع عدم الخلاء فلما كان وجود المحوي فلا مع امام يكون
بعدم الخلاء ... وجوب الحاوي ... فان كان ... وجوب الحاوي كان المحوي ... وجوب الحاوي
دون ... كانه ... ان ... وجوب الحاوي ... وانه محال ... الطريق لا ...
استثنائيا ... لو كان الحاوي علة المحوي كان المحوي ممكنا والتالي باطل ... اما الملازمة فلان وجوب المعلول
بعد وجود العلة ... الامكان لا ... اما بطلان التالي فلان عدم الخلاء مع وجود المحوي ... بعد ... ولو كان
المحوي ممكنا مع الحاوي لكان عدم الخلاء ممكنا وهو محال والشارح لم يشرح المتن لا بهذا الطريق ... المصنف
... الحكم يكون علة موجودا ... لكونه مشخصا لانه لم يتشخص بعض ... لم يحصل
هذه المقدمة ... بالجسم ... اولى لعدم اختصاص الحكم بالجسم فان كل شيء يعرض ... لم يكن علة وجوب ... بعد لا ...
... سواء كان جسما او غيره ... وجوب المعلول ... بعد ... وجود ... لا ...
... المعلول ... المعلول ... كل ما لم يجب لم يكن ... الوجوب ... ولا لا ...
الامكان ... الشيء اذا كان ... بلا ... لا ... الوجوب ... الامكان لانه لو وجب احدهما ... الاخر
... الملازم ... لزم ... كل ... بالواجب ... ممكن ... من ... بالوجوب
والامكان ... لا يقال ... البرهان ... اصله ... الوجوب ... عدم ... احدهما في
الوجوب ... وجوب ... مع ... لا ... الحلاء ... احدهما ... بالضرورة وان ... بينهما
... لا ... الخلاء ... لا يكون ... الملازم ... بالضرورة الوجوب والامكان ...
لا يجوز ان يختلف ... بالضرورة ... ولم يجب ... وجوده ... عن الاخر فالمراد ليس
لا وجوب ... الشارح ... الاخر ...
بان ... والوجوب ... لا ... الخلاء في الشرح ... عن النقص
... الوجوب ... او ... الامكان ... والوجوب
... الخلاء ... ان ... الخلاء ... الامكان ... لا ...
الحاوي ... المحوي ايضا ... الخلاء والحاصل
المثال ... الوجوب ... في الوجوب ... الامكان فان ... لا يخالف
... ايضا فانه ... احدهما ... بالغير
... الشيء ... الاخر ... الامكان
... الامكان ... الاخر ... الخلاء ...
لا ... وجوب ... المقدمة ... البرهان ... لو كان الحاوي
علة المحوي ... بالوجوب ... المحوي ... الحاوي ... الحاوي فاذا لم
... المحوي ... الحاوي ... عدم الخلاء بالضرورة ... الشرح ... الخلاء ... السؤال
الاول ... وجود المحوي عدم الخلاء ... في الوجوب ... الوجود
و ... الشارح ... وجود المحوي لا ... عدم الخلاء ... عدم الخلاء ... المحوي
... عدم الخلاء ... وجوب المحوي ... وجوب المحوي ... الخلاء ... الحكم ...
لا ... الدليل ... لكي ... لانه لو كان ... امار يكون ...

بل ما هي الامتداد ... لازم من عدم تناهيها فانه لو كان الامتداد ان غير متناهيين فاما ان يكون بعد مشتمل على
جميع الزيادات او لا يكون وايا ما كان يلزم ان يكون الامتداد ان متناهيين هذا خلف قال الشارح الا انه يلزم
من عدم البعد المشتمل على جميع الزيادات ان لا يكون جميع الزيادات مشتملا عليه ولا يلزم منه ان يكون بعض الزيادات
غير مشتمل عليه لان السلب الجزئي نقيض الايجاب الكلي بحله وهو ان الشعور ... فانه اذا لم يكن كل واحد من
الزيادات ... يكون بعض الزيادات غير موجودة ... لان السالبة الجزئية نقيض الموجبة الكلية واعلم
ان هذا البرهان لا يدل الا على امتناع اللاتناهي ... العرض لما امتناع اللاتناهي ... من جهة واحدة
فلا يدل عليه لانه لو فرض اللاتناهي من جهة ... لم يكن ... خطين خارجين من نقطة واحدة وينفرجان
متوازيا الى غير النهاية ... الانفراجة ... الا تناهي ... العرض ... الدلالة على لزوم
اللامتناهي الجسماني فان الشكل هيئة احاطة الحد الواحد او الحدود بالشيء ... يتوقف على تناهي الامتداد
الجسماني في سائر الجهات فلا يكون ... كما هو ... البرهان الاخر ... برهان
المسامتة وهو انا اذا فرضنا ... خرج عن مركزها قطر ... موازيا لخط غير متناه ... الكرة ... الموازاة
الى المسامتة ... في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة ... حصلت فيكون
لها اول بالضرورة واما استحالة التالي فلوجهين احدهما ان كل نقطة تفرض في الخط الغير المتناهي اول
نقطة المسامتة يكون المسامتة معها بزاوية حادثة في المركز ... الزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية والمسامتة
بزاوية اصغر منها قبل المسامتة بتلك الزاوية وهي مع نقطة اخرى ... النقطة المفروضة والثاني
ان المسامتة مع اي نقطة تفرض يكون بحركة وكل حركة منقسمة الى غير النهاية فالمسامتة ببعض تلك الحركة
يكون مع نقطة اخرى فوقها فما فرضناه اول نقطة المسامتة لا يكون اول نقطة المسامتة هذا خلف ... لكن
نقول بازاء هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرة مسامتا لخط غير متناه ثم ... الموازاة وجب ان
لم يكن في الخط الغير المتناهي نقطة هي آخر نقطة المسامتة وهو باطل ... الملازمة لم المسامتة ... وجب
فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللازم فلان كل نقطة تفرض في الخط الغير المتناهي انها آخر
نقطة فالمسامتة مع النقطة التي فوقها بعد المسامتة بها لان النقطة المفروضة يكون ... مع ...
المسامتة وكل ... مسامتة ... الموازاة بزاوية وحركة ... والمسامتة ببعض
تلك الزاوية او ببعض تلك الزاوية او ببعض تلك الحركة يكون بعد المسامتة بما فرضناه آخر نقطة
المسامتة لا يكون آخر نقطة الى المسامتة وهو محال واذا كان ... البرهان برهان المسامتة ... الشيء
... برهان الموازاة ... فان قيل الاعتراض ... ان ... في بيان ... الملازمة
الملازمة ... انه لو ... لم ... يكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة

او اخر نقطة المسامتة لان مسامتة القطر اما تكون بزاوية وحركة منقسمين فلكل نقطة نفرض اول المسامتة لوازمها او ثالثة لم تكن اوله واخر الثاني ان هذه الدلالة موقوفة على انقسام الزاوية والحركة الى غير النهاية وهو يستلزم عدم تناهي الابعاد دلا انا ادا فرضنا الطول الابعاد اعني قطر العالم وتحرك قطر الكرة من الموازاة الى المسامتة يحدث زاوية في الكرة او نفرض ان المسامتة بتلك الزاوية مع طرف قطر العالم لكن المسامتة ببعضها قبل المسامتة بكلها والا يكون مع نقطة اخرى فلما انقسمت الزاوية الى غير النهاية كانت هناك مسامتات مع نقاط غير متناهية فوق طرف القطر فيكون القطر ممتدا الى غير النهاية الثالث انا لا نسلم ان المسامتة ببعض الزاوية قبل المسامتة بكل الزاوية المفروضة وانما يكون كذلك لو كان هناك مسامتة ببعض الزاوية وانما يكون كذلك لو وجد بعض الزاوية بالفعل او بالقوة بالفعل ما الشبهة انما وردت من وضعها بالقوة فكلما بالفعل ولو كان كذلك لاحتج حركة القطر على موضع الرابع ان كل حركة فانما الحركة الى نصف القوس قبل الحركة الى كلها ونصف الزاوية قبل الحركة بكلها والحركة الى نصف نصفها قبل الحركة الى نصفها فيتوقف قطع المسافة على حركات غير متناهية متناهية والمحال ما الجواب عنه ان الا يلزم نقصا الى ان يبطل لما زعمه فان لا تناهي الابعاد محال والمحال جاز ان يستلزم المحال النقيض على ان انا نقول لو كانت الابعاد غير متناهية وتحرك القطر من الموازاة الى المسامتة فلا بد من اول نقطة المسامتة في الخط الغير المتناهي او لا يوجد كلاهما محالان وعلى هذا الخلل لا عن اصحاب الكلية الا خرين بان الاحكام المذكورة والمركبات احكاما وهمية الا انما صحيحة ادا الوهم يحكم بما على طاقته والعقل الهندسيات مليس المراد الا انه لا بد للمسامتة الحادثة من اول نقطة في الوهم لكن لا يتعين نقطة في الخط الغير المتناهي لان ولكن نحاذي في الخط المتناهي احد الطرفين لتطبيق هو نفرض خط غير متناه من احد الطرفين دون ويفصل من الطرف المتناهي مقدار ذراع فيحصل في الذهن خطان غير متناهيين احدهما زائد على الاخر بذراع ما فاذا قابلنا الذراع الاول من الخط الزائد بالذراع الاول من الخط الناقص والثاني بالثاني وهكذا فاما ان يكون في مقابلة كل ذراع من الخط الزائد ذراع من الخط الناقص او لا فان وجد في مقابلة كل ذراع ذراع ساوى الجزء الكل وان لم يوجد فالتفاوت بينهما انما هو في جانب التناهي ... بنقض التطبيق وان في الجانب الاخر ينتهي الناقص المفروض والزائد يزيد عليه الا بقدر متناه فالخطان متساويان على تقدير كونهما غير متناهيين وانه محال وان فرض الخط غير متناه من الطرفين يقسم حتى يحصل خطان غير متناهيين من احد الطرفين ويساق الكلام في كل واحد منهما ويمكن ان يتصور على انه خط كان غير متناه من الطرفين او من احدهما فيحصل خطان غير متناهيين بين احدهما على الاخر مما يلي المتقطع ويبقى ما فيهما بالتطبيق قوله اشار الشارح بان لكل امر الا متداد الجسماني تعرض له كلما اذا. الغرض ان الا متداد الجسماني يلزم الشكل في الشكل ملزوم لكان ما لا متداد ملزوم لكان اما بيان الاول فهو انا نتشكل

عرضه اقليدس بانه ما احاط به حد او حدود كالدائرة فانها المحيط بها الا حد واحد هو محيطها واما ما احاط به حدود فكالمثلث فقد احاط به اضلاعه الثلاثة وفي التعريف ابهام لان مفهوم ما لم يتعين تحت جنس غير متحد ... المذكور صونه انما يتم بذكر الجنس والفصل وايضا ما احاط به حد او حدود قد يصدق على المقدار والجسم الطبيعي او حقيقي كان من الكيفيات المختصة بالكميات اي الكيفيات المتصلة فيكون جنسه مع فصله شيئا يحيط به حد او حدود بكونها هيئة من جهة احاطة الحد او الحدود به وبهذا القيد احترز عن السواد والبياض وغيرهما من الكيفيات العارضة للاجسام فانها ليست لما احاط بحد او حدود لكن من حيث انه من مقولة الجسم بل من جهة اخرى ولما شمل كل جسم فبالقوة يكون مشكلا ومن قوله يبين لزوم الشكل بتوسط التناهي الى ما اشار الى قصده من ان الشكل خاصة الجسم فان التناهي اذا الشكل لما كان عبارة عن هيئة احاطة الحد الواحد او الحدود بها ... من حيث ذلك الجزء او بكل الحدود ولا معنى للحد الا نهاية الجسم اما بيان الثاني فلان لزوم الشكل للامتداد اما ان يكون للمادة او بما يكتنفه من خارج او لا يكون لمدخل اصلا فيكون لتشخص او لتعدد الامتداد عن المادة ولوازمها ... الشكل لا ما ذكر فيكون لزوم الشكل لما ليس للامتداد والعيني فيكون الاقسام ثلاثة لا يجد ما يرد عليها وبعض من المعاني التي لو حظتها كلام الشارح قال الامام الاقسام اربعة لان لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون لنفسها او لما يكون حالا فيها او لما يكون محلا لها او لما لا يكون حالا فيها ولا محلا لها ... والاول باطل لانه لو كان المقتضي للشكل نفس الجسمية لزم تساوي الاجسام في الشكل في المقدار لتساوي تشكل الكل والجزء لان حد الجسمية مساو له للكل والجزء والتساوي العام يوجب التساوي في المعلول ... الثاني محدود في الظهور ... ذكر الحال ان كان لازما عاد المحال الى ان يقتضيه نفس الجسمية لتساوي الاجسام في ذلك اللازم ايضا وان لم يكن لازما لكان يحتمل الزوال الاشكال لم يكن لها على ما تقتضي زوال الاول بعد بطلانه لو صح ما ذكر يلزم ان لا يكون التشكل لازما للجسمية لان لازمه اما النفس الجسمية لا لازم له اما النفس الجسمية او لعنصريها فان كان لغيرها فاما ان يكون لازما لها اولا والكل باطل ثم ان المحال الذي يقتضيه بعض الجسمية ثانيا انما طبيعية نوعية وليس بمحال ان يكون الحال في الجسم طبيعة نوعية وان كان لازما فلئن سلمنا ان الكان الحال لازما للجسمية تكون الجسمية مقتضية له وهو ممنوع لشكل ويكون الجسمية مقتضية للشكل بواسطة المحال انما يلزم لو كان الجسمية مقتضية للشكل بذاتها واما اذا اقتضته بواسطة شيء اخر فلا يلزم منه محال ولو سلمنا ذلك الكلام في الشكل المعين كالكروي المعين ... يمتنع الزوال فقد بان ان هذا التقسيم ليس بحاصر للنظائر ولا يرجع الى التقسيم الا ولو كان مراد الشيخ ما ذكر لم يعرض عن التقسيم ذكر التقسيم الى اقسام ثلاثة لان لزوم الشكل للجسمية اما من حيث الانفراد عن المادة او لا من حيث المقارنة بالمادة والاول اما لنفس الجسمية او لعنصريها وفيه تسامح لان ما لا يكون من حيث الانفراد يلزم ان يكون من حيث

المقارنة بل يجوز ان يكون من حيثية اخرى فان الجسم لا يخرج في الانفراد والاقتران بالغريب المطلق عما قررناه،
ويوضحه هذا القول الانسان ومن تبين لزوم الشكل اما لنفس الجسمية او للفاعل او للقابل ومعين القسمان الاولان
بالجملتين اما الاول فعدم حتى الشيخ اوله بان الشكل لازم للجسمية بنفسها ومع جمود عن المكان وما يكشف عما
عن الفصل والوصل وسائر ما يحتاج فيه الى المادة من الانفعالات كالانطراق والانجذاب والنمو وغيرها واغماض
عن هذا الوجه تنبيها على فسادها لو تمسك الامام من مقارنة الجسمية للعوارض المادية والمعنى ان الجسمية لو اقتضت
الشكل بذاتها لجنس في تكون المادة ولو اقتضاها دخل في ذلك الانفصال لزم ثلثة امور من تبعية اللازم الاول تشابه
في المقدار لان الاقتضاء في المقدار لا يكون الا بالوصل كما اذا جمع قطرات من الماء الى قطرات او بالفصل
اذا اخرج قطرة من الماء من المقدار بها او بالتخلخل كما اذا يصير المقدار الصغير كبيرا او بالتكاثف فيصير
المقدار الكبير صغيرا او الكيفيات المختصة بشيء من ذلك كالحرارة يقتضي التخلخل والبرودة يقتضي التكاثف والتحلل
في المقدار لسرايته الى الانفعالات المادية فرضنا فكون المادة مدخل في ثبوت المقادير والمقدار عليه هذا احلها بنفسها
المفروض من ليس للمادة مدخل في ثبوت الشكل ومن في ثبوت المقدار لانه عاد اليه الكل للمادة دخل
في ثبوت الشكل بطريق الاولى لان ما دخل في ثبوت المقدار لان الشكل تابع للمقدار ويمكن ان يعترض على هذا
التوجيه بان الاجسام لا تشكل في ابدانها بالفصل والوصل والتخلخل والتكاثف والكيفيات المقتضية لذلك الا ان اعتبار
اصله بها في ذلك الا هو من الانفعال المادي ممنوع لا بد له من برهان والاولى ان يحمل الفصل والوصل على الفصل
والوصل في نفس الجسم بل على فصل الاجسام بعضها عن بعض ووصل بعضها ببعض كما صرح في القسم الثاني
وقع تعيين الجسمية ان اجله في المقدار اما ان يكون في الاجسام المتفرقة فلا يكون الا بانفصال بعضها عن بعض
او في الجسم الواحد وهو اما يكون بتوارد مقادير مختلفة عليه كما في التخلخل والتكاثف او في الاشكال
على التشعب لا يتوارد ... فان قلت تعدد الاجسام ليس الا بسبب الانفصال
بعضها عن بعض فما وجه ذكر الوصل فيقول الانفصال الذي للمادة ليس بمعنى افتراق الاجسام
بل بمعنى عدم الاتصال من شانه الاتصال فان قلت تعدد الاجسام ليس الا بسبب الانفصال بعضها عن
فما وجه ذكر الوصل فيقال الانفصال الحسي ليس بمعنى افتراق الاجسام بل بمعنى عدم الاتصال من شانه
الاتصال فلا يرد ان يكون الجسم الاجسام المنفصلة من شانها الاتصال فان قلت فلم لم يكن ان الاجسام
المتعددة لم تتصل جسما واحدا كما في العناصر والفلك فقول ذلك بحسب طبيعة الجسمية واجب والعلم
ان لهم في اثبات المادة مسلكين مسلك الانفصال ومر سبق ومسلك الانفعال وصورة الجسم فعله
والانفعال لا يجوز ان يكون احدا واحد انفعله وفاعله في الجسم اجزاء يفعل احدهما وينفعل الآخر فلا عارض

[illegible]

119 الانفعالية تابعة للمادة والفعلية تابعة للصورة والبرهان المذكور مبني على المسلكين المذكورين
الانفصال تام على ما قررنا، واما مسلك الانفعال فغير تام اذ من الجائز ان يكون ما به يفعل وينفعل واحدا لم جسماني
بل هو مفوض بالنفس كما انها تفعل في السفليات وتنفعل عن العلويات بحسب انطباع الصور العقلية وليست
مادية اللازم تساوي الاجسام فيما يتبع المقادير وهو هيئات التناهي والتشكل لان التساوي في المتبوع
يقتضي التساوي في التابع فان الاشكال انما تختلف اذا اختلفت المقادير والمقادير لا تنفصل او لانه يقع
وكل منها يتوقف على المادة فان قلت التشكل هيئات احاطة الحد الواحد والحدود بالمقادير وهي الاشكال
وهيئات التناهي ايضا الاشكال فيكون ذكر احدهما مستدركا اجاب بان الفرق بينهما كالفرق بين البسيط
والمركب فان الشكل من عارض الشكل اعتبار العارض مع وجود المعروض اذ معناه اتصاف الجسم
بالشكل الاحتمال ان اردتم بالشكل الشكل المعين فلا نسلم انه يلزم الامتداد والدليل على الملازمة
لا يدل على ان الشكل المعين لازم الامتداد وان اردتم مطلق الشكل فلا نسلم انه يلزم تشابه الاجسام
في الاشكال فان من الجائز ان يكون للمادة دخل في اقتضاء الامتداد مطلق الشكل ويتوقف اجزاء
الاشكال على المادة لا بانفراد اقتضاء الامتداد ويلزم للشكل تفسير كل جسم له شكل مخصوص ومقدار
مخصوص فاذا لم ينفك لم يتوقف الاشكال المعينة والمقادير المعينة من قبل المادة فانه لو لم يكن للمادة
دخل في ثبوتها كانت الاشكال والمقادير متساوية لتوقف اجله فيما في المادة والترديد الحاصر بالفعل
الى الشكل المعين لكنهما كان بعد الاشكال المعينة لازمها الا طرحو عليه اللازم اللازم الثاني تشابه
الكل والجزء في الامتداد في اللوازم لا بمعنى ان الكل والجزء الحقيقيين مشتركان فيهما بل بمعنى ان الكل والجزء المقدارين
كذلك فانه لو قدر ان يكون الجسم كل جزء يلزم تساويهما في المقدار وتوابعه حتى لو فرض على قليل من الامتداد
تساوي الكثير منه والمطلوب نفي الكلية والجزئية لوازمها وتساويهما في اللوازم وانما فسر هذا اللازم بنفي
الكلية والجزئية لانه لو كان المراد تشابه الكل والجزء الحقيقيين كان بعض هذا اللازم الاول لانه تشابه بعض
الاجسام في المقدار وبعض اللازم الثالث لانه تشابه بعض الاجسام والشكل وليس له لازم ثالث
الشيخ سيصرح في جواب النقض بان الامتداد لو انفرد عن المادة لم يتصور لا وجوده وذكر هذه اللوازم الثلثة
متكلم ... الكليات ... في بعض الافراد فعلى التوهم ... يقول
على ... الاخرين ... الجسمية شكل الكل ويكون جميع الاجسام مشتركة في صفة
الانفصال وان يتشابه شكل الكل والجزء فان شكل المدور كشكل الفلك وشكل القطر كشكل البحر
في الاستدارة وذلك لان اللازم الاول لم يكن الكل جسم مقدار معين كربع مثلا حيث امكان

بعض الاجسام مقترنا بزوايا وبعضها بزوايا غير اخلاف الاجسام في المقدار المعين او يكون شكل الكل والجزء
لو كان المقدار المعين من البين بطلانه والحاصل ان الشكل لو كان لازما للذات لاختلفت الاجسام في الاشكال
كما تفاوت الاجسام في المقدار والاشكال الكلية والجزئية فالتعبير عنه باللوازم البينة للانفكاك ويمكن ان
المراد عدم تغاير الاجسام مطلقا وليس كذلك لان المفروض لزوم الشكل ليس بعد اخذ المادة ومع ذلك ساري في توقف
تغايرها في بعض آخر على المادة وههنا بحث هو ان اللازم مما ذكر ليس هو تشابه المقادير والاشكال بل وحدتها
حتى لزم ان لا يوجد الجسم واحد بالشخص في مقدار واحد بالشخص كل واحد الشخص فانه لو وجد تعدد
والمقادير شخصا ان لا يحصل في شخصيته على جسم واحد لم يكن الا بمشاركة المادة فلا دخل في الشخص
مع المادة كالاصل في النوع وحينئذ والحاصل السابق وهو الا اما لو لزم الشكل الامتداد وجب تساويهما
لزم ان لا يجاوز احدهما استواء الاجسام في مقاديرها لا مقادرات الا بما حساسه في طبيعة الامتداد
نوعية فلو كان المقتضي للمقادير نفس الامتداد يلزم استواءها في المقادير واعترض عليه بان اللازم منه عدم
اقتضاء الجسمية للمقدار وهو غير مطلوب والمطلوب ان الجسمية غير مقتضية للشكل وهو غير لازم فان
الجائز ان يكون اقتضاء العلة للمعلول موقوفا على شرط منفصل كتوقف اقتضاء الحرارة للين الشمع وصلابة الطين على
طبيعتها فلم لا يجوز ان تكون الجسمية مقتضية للشكل بعد حصول المقادير بامر آخر وحصول ان المقتضي عدم دخل
المادة في ثبوت الشكل ويلزم منه عدم دخلها في ثبوت المقدار والاختلاف في المقدار موقوف عليها السلوم تساوي
الاجسام فيه بالضرورة وثانيها استواء الاجسام في الاشكال لاستوائها في العلة واعترض عليه بانه ان اريد الاستواء
في الاشكال مطلقا فهو غير لازم لانه لا يلزم من الاشتراك في العلة الاستواء في المعلول فان الاجسام المركبة مع ما
فيها من الصورة النوعية التي ذكل جسم بسيط مقتضى شكل الكرة مع ان ذلك الشكل غير حاصل فلم لا يجوز ان يكون
الجسمية هي العلة للشكل والاجسام لا تتشارك في الشكل لامور خارجية مانعة عن حصول ذلك الشكل الطبيعي
للجسم الكري والاجسام بانها اشتركت في هذا الاقتضاء فعلى هذا الاجسام البسيطة ان اشتركت في اقتضاء
الشكل الكري لكنها مختلفة المقادير فيمتنع ان يقتضي الشكل الكري على مقدار واحد بعينه وهو ايضا لا يحصل
عن واقع في الشكل بل في المقادير لعدم الابداع الاول والكلام فيه كيف ذلك الاختلاف وهو واقع في الشكل
والجواب انا نختار ان المراد الاستواء في الاشكال على الاطلاق وهو لازم لان عدم الشكل واحد في حال الاجسام
والمانع يتحقق ان ما فرض مانعا امام ان يعطى اصلا من الشكل او لا فان لم يعط اصلا من الشكل فهو غير مانع
اما واصلا من الشكل فهو مانع عن اقتضاء الجسمية وهذا لان المانع عن حصول شكل الكرة
هو العوارض الغريبة التي اشار اليه بقوله توهم الامتداد الجسماني حقا ان جميع العوارض المادية
كالبساطة والتركيب ثم نختار ان المراد الاستواء في الاشكال الطبيعية والتالي يوجب ان يكون جميع الاجسام
شكل الكرة وليس كذلك ضرورة ان بعضها مثلث وبعضها مربع الى غير ذلك في الحال الكلام استواء جميع الاجسام

اقتضاء شكل الكرة فهو ليس بلازم استواءها في الشكل ولو منع حصول الشكل للمانع فهو المنع الذي اورده
على الشق الاول من الاستفسار فالمورد في الاستفسار حينئذ ان اشتراك الاجسام في شكل الكرة
واختلفت مقاديرها يلزم الخلف لان اللازم استواء الاشكال على مقدار بعينها لمحال اللازم في هذا القسم
ليس امرا محذورا بل امر واحد الحقيقة واليه اشار بقوله على ان كل واحد منهما على اساسه وثانيها
تساوي الكل والجزء من الجسم لان جزء الجسم مساو لكله في طبيعة الجسمية فلو كان المقتضي للشكل هو الجسمية
لكان الجزء مساويا للكل في الشكل واعترض بان الجسم البسيط لا يكون في نفسه شيئا واحدا ولا جزء له الا بايجاد
ذلك الا انفصال في الاختلاف الا بعوارض والوهم فالمراد تساوي الكل والجزء بان كان الجسم الذي لم يعرض
فيه شيء من اسباب الانقسام فهو غير صحيح لانه ما لم يعرض فيه انقسام لم يحصل له جزء فكيف يقال انه يلزم
ان يساوي شكل الكل والجزء وان كان الجسم الذي عرض فيه ذلك فان الفصل ذلك الجزء عن غيره فتساوي شكل
الكل والجزء مسلم فان الشكل الطبيعي للقطرة كما للبحر وان لم يكن منفصلا لكان الانقسام بحسب اختلاف العرض
او الوهم فحصول الجزء عن حصول شكل الكل وهو مانع عن شكل الجزء كالكرة من الاحتفاف به وعلى هذا
فالجزء الشكل الجزء بسبب المانع لا يستلزم عدم اقتضاء الجسمية ذلك الجزء لو كان الشكل وهو المراد
ليتحقق الكل والجزء وتساويهما في الشكل بل باسقاط الكلية والجزئية لا يستلزم وصورها رفعها فتحول
في الجسم لم يعرض فيه سبب الاسباب وكون الانقسام والكلية الجزئية بحسب العرض المادة وقد حددنا
اقتضاء الجسمية عنها واليه اوما بقوله توهم الامتداد مقارنا للقبول الانقسام والاتيان والكلية والجزئية
مستعمل عن الغير فهو اصل اسباب الانقسام واما قوله ثم عرض امر من الاعتراض على كل واحد منهما
الداخلة كانت العائدة الى العوارض اللاحقة فنفيه شيء صوابه لم يعترض عليه بما اعترض على الاجزاء
فان حاصل اعتراضه ايضا عليه يجوز اشتراك الكل في العلة واشتراك المعلول بسبب المانع وهو وارد
على الاول ايضا فهو يلزم حكم سبب فاعل لما اشكل القسم الاول وهو يكون اللزوم لذات الجسمية
ترجع القسم الثاني وهو ان يكون اللزوم للفاعل فلو كان لزوم الشكل للامتداد الجسماني بسبب الفاعل
مشاركة المادة كان الامتداد الجسماني قابلا للاشكال المختلفة اذا اختلف وعدد واختلف الامتداد
وبعده فهو لا يصير الا بانفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض فيكون الامتداد قابلا للانفصال
والاتصال من غير مداخلة الهيولى والا فما لا يكون الامتداد لا يكون بحسب انفعالات وارد عليه
ووروده لا يتعلق من غير الهيولى محال والامام لا يسلم ان الامتداد لو كان قابلا للاشكال كان قابلا
للفصل والوصل فان الشمعة قابلة للاشكال من غير طريان الفصل عليها والجواب ان الترمذي ليس

لزوم قبول الانفصال على التعيين بل لزوم اجزائه من حيث هو اما فيبطل الانفصال او قبوله الانفعال كما في المحدد

الشكل في الاجسام المتحققة لا يكون الا بحسب اتصال بعضها ببعض ضرورة انها لو كانت متصلة جميعا واحدا لم

يختلف الشكل المقدار في الجسم الواحد انما يكون بحسب الانفعال فوجب ان يعلم انه الزم المحال المحال في القسم الاول

من جهة الفاعل والقابل معا فان لزوم الشكل لو كان لذات الامتداد فاعله الاشكال قابلها ايضا موجود في المادة وكذلك

اما كونه فاعلا للاشكال فلان الاجسام لا يختلف في طبيعة الامتداد فيلزم ان لا يختلف الشكل لا يقتضي الطبيعة

النوعية لا يختلف هو با على صورة احدها والاشكال مستديرة ومربعة ومثلثة الى غير ذلك واما كونه قابلا للاشكال وكونه

فلزم ان لا يختلف الاشكال وان احدها في الاشكال في الاجسام بالانفصال والجسم الواحد بالانفعال لكن الالزم من جهة القبول

عدم الاحداث المقتضي ومن جهة الفعل عدم الاحد فالموضع لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يختلف شخصا واما

المحال في القسم الثاني فانما لزم من جهة القابل لانه لو كان لزوم الشكل والفاعل كان الامتداد قابلا للاشكال

وفاعل من غير مداخل الهيولى يوجد المحال اللازم من جهة ضبط الاشكال ولا يمكن ان لزم المحال من جهة الفاعل الجواز

الفاعل في احد الاشكال بحسب صورة النوعية الكلام من الشارح كان جواب السؤال ويرد من على التوجيه

ان الشكل لو كان لازما للفاعل فكما لزم عدم امكان الاشكال يلزم ايضا عدم احديها في المقادير وعدم حصوله في

نسبة الصلابة في المقدار والكلية والجزئية فالاول الاحداث فيه الشكل ولا فرق بين القسم الثاني والقسم الاول في لزوم

المحالات الثلاثة ولا فائدة في التقسيم بل يكفي ان يقال كما ثبت ان الشكل لازم فلو وجد اما ان يكون مشاركا لسائر الاجسام

يكون في الثاني باطل يتعين الاول وهو المطلوب والثاني ان التقسيم المذكور في الفصل الاتي لا يرد على الدليل كالحجة لان

في الكل والجزئية الشكل الملازم لاتحاد طبيعة الامتداد بل لو قيل الاحداث منه على المادة واحتياجها على الاول

المحال في القسم الاول حصل في القسم الاول لنا من جهة واحدة والقسم الثاني من جهتين التنبيه على وجود الهيولى

والفاعل الثاني الفرض من جهة الفاعل من جهة القابل اعلم ان المراد من الفصل لو كان لازم الهيولى الصورة

كلي ان يقال لو كانت الجسمية لا مادة لم يختلف لصلابة ولم يحتج الى تناهي الابعاد ولزوم الشكل ولا الى سائر المقدمات لو كان

لزوم الشكل مشاركا مع الهيولى يتم الاستدلال عليه بانه لو لم يكن كذلك لكان الامتداد قابلا الصورة الانفصال وان الانفعال

من غير الهيولى لان الاشكال يختلف احدها في الاشكال لا يبطل وان الانفعال فيلزم ان يكون التقسيم وسائر المقدمات

ولو كان المراد لزوم الشكل من الفاعل وهو الصورة النوعية من داخل الهيولى كما هو الظاهر من مقصد العموم

لا يدل الا على ان لزوم الشكل ليس من الصور الجسمية بلا مداخل الهيولى ولا يلزم منه لزومه من غير الصورة الجسمية

بل يجوز ان يكون منهما بداخل الهيولى هو المطلوب ولعلك تقول هذا نقض اجمالي توجيهه ان الدليل المذكور

وارد عليكم في اشكال اخر فان شكل الفلك على ما كم مقتضى طبيعة وجزء الفلك كل منتساويان في الطبيعة الا انكان

الفلك مركبا ولو كان التساوي في المقتضي يقتضي التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس

كرته يقتضي هذا اشارة اخر تنبيه على ان النقص لا يعرض الفلك بل حارته كل بسيط بعيدة على ما وجزء كان

طبيعة الارض يقتضي التوسط من الاجرام مع ان اجزاء المتفصلة ايضا وانما قبل الجزء المفروض من البسيط

متصل واحد ولا يعتد به الجزئية بل انما يوجد جزء ما حاصلا عنه بالتجزئة والتفصيل خلاف المركبات الحقيقية والتحريم

اما يعرض باجزاء الاسباب المركوزة فيما تقدم وحقق الغرض بالفكره لا اعم الاسباب لا يعطي الفرض قسيم سائر

له وان الانفصال اما ان يكون بحسب الحال الافتراق وهو الفعل او لا فان كان في الخارج وهو الفصل وفيه ضمن تح

الغرض وقسيم التي كيف يكون اعم منه لانا نقول التقابل بحسب الصدق والعموم بحسب الوجود فان كل جسم يقبل الانفصال

الفرضي وان لم يقبل الانفصال بجهة اخر واعلم ان الشكل انما كان من لوازم الوجود مادام انفصال طبيعة لم يقتضيه

الا في الخارج فلا يلزم ثبوته الاجزاء المفروضة فلا يرد السؤال فان قلت السؤال يورد على كلام الشيخ حيث قال وكان

الجزء المفروض مع مقدار ما يلزمه ما يلزم كليته فانه لا يكون مشاركا الاجزاء المفروضة من الاجسام ان اجابه في الشكل

والمعتقد عليه بان اجزاء المفروضة من الفلك يعقل لها ما بالفرض غير من التقرر الخارجي لا يتميز في الخارج عن غير في الوهم

المراد وههنا لو تقرر جزء في الخارج فلا نسلم انه يكون متشابهات كل الفلك هو تام من حوله فحصل الجواب حاصل

ان الفنا انما يعلم بحسب احداث الفاعل كونه يحلله بحسب الاحداث والمادة على الشكل في جزء الفلك وكلها كان

واحوال التي مادتي الكل والجزء يحلها الحاصل وتشبها احد في المقدار والمعنى الشكل فانه لا اختلاف فيه لوق

الاعد وحده الفاعل قال الشارح تقريب الفرق في الاجسام للمقدار والشكل في الفلك قابل وفاعل اما الفاعل

هو المادة التي عرض بسببها الكلية والجزئية بحسب التجزئة لا يحصل والفاعل التجزئة ليس الا المادة اما

الفاعل هو الصورة النوعية التي اوجبت حصول المقدار والشكل وذكر السبب القابل وهو المادة مانع

من تساوي جزء الفلك وكله في المقدار والشكل لا مستحيل ان يكون الجزء كالكل واما الامتداد المفروض

المادة فلا يتصور فيه كل ولا جزء فلا يكون حكم العقلاء فان قلت لو كانت المادة مانعة من تساوي شكل

الكل والجزء امتنع ان يكون شكل الجزء مثل شكل الكل وليس كذلك فان الاجزاء الكل الكرة مثل الكل

والحاصل والتدوير اجزاء الفلك اكمل اشكال له في الاشكال ومن ههنا ظهر ان حوصله مستحيل ان يكون الجزء

كالكل باطل اذ لا استحالة في ان يكون الجزء كالكل في الشكل فجعل هذا السؤال ليس بوارد لانه

على سند المنع على ان المراد من الكلام نفي المادة من يكون الجزء مثل الكل في المقدار والشكل جميعا لا مستحيل

لم يكون الجزء كالكل ما دام جزءا وكذا في المقدار والشكل فان قلت الكلام في الشكل فما الحاجة الى ذكر المقدار
قلت لما انتقض بالجزء شكل الفلك لو كان في حيز آخر فان مقداره بمقتضى طبيعته كما ان شكله كذلك فاراد ان يثبته
على ان تساوي ما على المقدار ايضا لا يوجب التساوي فيه لوجود المانع فكان السائل قال لم لا يلزم عن ما ذكر من الدليل
تساوي جزء الفلك وكله في المقدار والشكل فاجاب بان المادة مانعة من تساويهما فيهما فان قلت المادة ان
منعت عن تساوي الكل والجزء في مجموع المقدار والشكل الا انها ليست مانعة عن تساويهما في الشكل فقط
وان لم تكن مانعة عن تساوي الشكلين لكنها مانعة عن وجوب التساوي ضرورة انا اذا فرضنا جزءا منفصلا لم
يكن شكله مثل شكل الفلك وهذا القدر كاف في دفع النقض فالجواب المنفصل هو ان الشكل حاصل للفلك
بعينه لا يحتاج ان يكون القابل فاعله ولا من صورتها الجسمية لاشتراكها بين الاجسام بل من صورتها النوعية
التي وجبت تلك الجسمية المعينة بالمقدار المعين بعد ما الحقيقة فان استناد الشكل والمقدار الى الصورة النوعية
من حيث هو هما لا يوجب لهيولى الفلك بالسبب المذكور وهو صورتها النوعية المقدار المعين والشكل المعين وهي
تكون للجزء المفروض من الفلك صورة الكل لانه جزء حاصل له بعد حصول صورة الكل وبعد عن الصورة النوعية
بالفعل فيكون المراد بطبيعة الفلك اما في النسخة الاولى فان يكون صورة الكل ويكون صورة الكل الثاني اسم يكون
وتم الكلام اي لا يكون ما انفرض بعد ذلك جزءا للكل صورة الكل لكونه جزءا انما حصل بعد حصول صورة الكل
فامتنع ان يكون صورته مثل صورة الكل في المقدار والشكل وفي النسخة الثانية ان يكون صورة الكل ثانيا
في لا يكون حتى يمتنع الى ذكر [illegible] لا يكون ذلك هو مقدار الكل وشكله لانه عرض جزءا وجعل ما للكل اسم
النسخة الاولى لانها اولى على المراد واظهر وربما يقال كان للشارح نسخة مقروءة على الشيخ والعلامة لذلك كان
النسخة كذلك هذا الحاصل وهو انه في الكل والجزء والشكل انما وقع للفلك عن ثلثة امور عارض ومانع وسبب
العارض هو حصول الكلية والجزئية ومن الجزئية واما المانع هو حصول الجزء بعد حصول الكل واما السبب
معاونة المادة فلما عرض الكلية والجزئية للفلك بسبب اشتماله على المادة وكان الجزء حادثا بعد تقرر الكل وتشكله
منع ذلك ان يتعدد الجزء بمقدار الكل وشكله فلا جرم اختلف الجزء والكل في المقدار والشكل وفيه نظر لان
المانع ليس الا الجزئية حتى لو لم يعرض الجزء بعد الكل امتنع ايضا ان يكون الجزء كالكل في المقدار والشكل وقد صرح
الشارح في الفصل الاول حيث قال استحالة كون الجزء كالكل ما دام جزءا وان عرض جسم آخر عن الجزء لم يمتنع
ان يكون في المقدار والشكل مقدار بان ليس لتاخر الجزء دخل في المنع وجعل الامام العارض والمانع على الجزئية ولك
المراد ان المقتضي لشكل الجزء بشكل الجزئي الكل قائم في الفلك الا انه لم يوجد لتعارض عن [illegible] وهو كونه جزءا وصار مانعا
عن ان يحصل مثل شكل الكل وهذا العارض لعين كونه جزءا لا لكونه الكل بسبب المادة المعاونة لتلك الصورة المخرجة لها
لكونه الواو بمعنى العارض والمانع بعض المغايرة بينهما ومعنى الشيخ ان لا يكون ما ينفرض بعد ذلك جزءا ما للكل

لكونه جزءا مفروضا بعد صورة الكل يقتضي بان حصول الجزء بعد حصول صورة الكل مانع والا لكان المفروض
للتعدية في المقام [illegible] الحاصل عنه بتفسير الشارح اوفق بكلام الشيخ الا ان السؤال وارد عليه
فواضح واما المقدار لو انفرد فيرد بان اختلاف الكل والجزء مقدارا وشكلا انما يعرض للفلك عن ثلثة
امور [illegible] مستنقذة في الطبيعة الا مستندة الى انها لما انفردت عن المادة لم يتصور فيها الكلية والجزئية
وكذا امكن ان يحصل في الفلك شكل الكل لجهته مما سبق عرفا ان هو الصورة النوعية بحسب [illegible] باعتبار
انما هو للصورة الجسمية او الموضوع وهو جسم الفلك باعتبار انه محل الشكل والمقدار ثم ذكر ان خالفه الجزء
فيها لم يكن ان يقال هيهنا هو الطبيعة الا استناد ثبته السابق شكل الكل وصورته فاعله بحسب فان قابل اي موضوع
قابل حتى يمنع ذلك فيما انه الجزء [illegible] مظهر الفرق [illegible] الامام يعني ان الكلام هيهنا في المقدار الذي ذكره في الفلك بصورته
الشكل كان [illegible] الوجود نفسه كانت القوة السارية في الفلك موجودة وكان الموضوع صالحا [illegible]
فلا جرم حصل لكل الشكل ذلك وذلك يقتضي ان لا يحصل مثل ذلك الشكل للجزء الذي يفرض بعد ذلك [illegible]
ان يكون مثله في الجسمية القابلة لا فائدة في حمل الكلام على امكان [illegible] نفسه في القوة على الصورة
النوعية الفاعلية [illegible] وما الواجب [illegible] الواو على معنى تفسير
واما الشارح فقد حمله على ما في الصورة الفاعلية والامكان والقوة على امكان القابل فترجيحه ظاهر [illegible]
فلما تساوى اعترض الفاضل الشارح اعلم ان حاصل الفصل انه لا امتداد لو اقتضى الشكل لذاته لزم
الاجسام والكل والجزء في جسم واحد والشكل لتساويهما في المقتضي [illegible] بالفلك لا مقتضى له سوى الصورة
النوعية والصورة للكل هي الصورة النوعية الجزء مع ان الشكل [illegible] شكل جزئه او مضافة جعلنا الجزء
غير شكل الكل فالمقتضي واحد مع اختلاف لانا نجيب بان اختلاف شكل الجزء والكل في الفلك لا يحله
حادثتهما والا لاعتراض عليه ان لا اختلاف في الكل والجزء كان بحسب اختلاف [illegible] لاعتراض عليه
المادة [illegible] وقال القطب بان الاختلاف بالكلية والجزئية
لمحل المادة غير صحيح لان [illegible] الصورة الفلكية [illegible] تلك الصورة او يكون جزءا [illegible] المادة
فان كان الاول كانت تلك الصورة وجزؤها [illegible] الماهية [illegible] واحد [illegible] الصورتين
بان يكون كلا والاخرى بان يكون جزءا اولى من العكس [illegible] كل الصورة [illegible] المادة
كان كل الصورة اولى بالكلية من جزئها [illegible] وان كانا شيئا واحدا [illegible] الجسمية الموجودة
فان [illegible] يكون [illegible] سابقا على وجود جزئها [illegible] كل الصورة السابق اولى بالكلية
من جزئها [illegible] واحدا [illegible] الجسمية المخرجة بالكلية الجزئية وان كان انما كان المادة [illegible]

جزئيها الكلية والجزئية فان كان حكما اخرى تسلسل والا لم يكن الا خلو بالكلية والجزئية هو موضوع كون
الشيء في المكان ولا يلزم من عدم حلول الجسمية في المكان ان لا يختلف بالكلية والجزئية والجواب انه لا شك ان الصور
تختلف بحسب اصل المكان واما المكان فهو ان يختلف بذاتها لكن ... ان لا شك تنوع الزمانيات في اسمه
الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك ... بالكلية والجزئية انما يتوقف على الحال في المادات
لا في المادة وحاصله تنبيه هذا الحاصل المطلوب ان وضع المكان تبع لوضع الصور حتى لو كانت الصور ذات وضع بالذات
والهيولى ذات وضع بالعرض ... الصورة الجسمية لا ريب انها تحقق بالذات فيكون ذات وضع بالذات لا
معنى الوضع هنا كونه مشارا اليه بانه هنا او هناك ولما كانت الصورة الجسمية هنا او هناك لذاتها كانت الاشارة
بانها هنا او هناك لحقتها ايضا بالذات لا بواسطة الهيولى واما الهيولى فهي ذات وضع بالعرض وثانيا لانها لو كانت
ذات وضع بالذات كانت ... بالذات لانها اذا كانت مشارا اليها بالذات بانها هنا او هناك تكون ايضا بالذات
... فتكون جسما بالضرورة ولاجل ان ... التصورات كافية في التصديق المطلوب سمى الفصل بالتنبيه
والشيخ لم يبينه ... المطلوب الا ... على المطلوب لكنا نقسم كانه كاف فيه وهو ان الهيولى لو كانت ذات
وضع بالذات فاما ان تكون منقسمة في جميع الجهات فيكون ... ذات حجم سارح سائر الجهات فتكون جسما
وقد فرضت هيولى واما ان لا تكون منقسمة في جهة من الجهات فيكون ... لا ... الاشارة سواء انقسمت
في جهة اخرى او لم تنقسم اصلا ولا يكون مشارا اليها بالذات ... من وضع الهيولى وحسيتها
بينها بانقسامها في جميع الجهات ... بالذات فان ... مفروضة بالصورة الجسمية
... لو كان لها وضع في حد ذاتها لكانت اما منقسمة ... فتكون جسما ... الجسم غير منقسمة وهو ابينها
... الجسم هنا ... الصورة الجسمية الموجودة بالجوهر الذي ...
ابعاد ... الجسم في مبادي النظر ... انما هي التي ... الهيولى لانه لما كان لا وضع لها
قبل الصورة كان ... والوضع مقول بالاشتراك على معان احدها كون الشيء بحيث يشار اليه
اشارة حسية وهو المراد هنا والآخر المقولة وهو هيئة عارضة للشيء بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض
الثالث المقولة وهي هيئة ... للشيء ... اجزائه ... وقلت
الوضع ... السؤال ... الموجهات ...
... فقال الشارح فما كان البرهان على امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة ان الهيولى لو انفكت عن
الصورة كانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والقسمان باطلان اورد هذا الفصل لبيان بطلان القسم الاول
لان الحكم المذكور في هذا الفصل هو ان وضع الهيولى من قبل افتراق الصورة الجسمية ... ان الهيولى

الجزء ذات وضع ... وانما قلت وضع الهيولى انما هو من الصورة لان الهيولى لا وضع لها اذا كانت
لا صورة فان الهيولى المجردة عن الصورة لو كان لها وضع في حد ذاتها لكانت اما منقسمة في جميع الجهات
فتكون جسما او تكون غير منقسمة فتكون بانفرادها عن الصورة ... منتهى الاشارة اي ... اختلاف
الاشارة ... لكن كل ... اشارة فهو غير منقسم ... الاشارة لو انقسم الجزء ... كان ...
بالحقيقة ... كل ذي وضع غير منقسم ... منقطع اشارة ... غير
منقسم انعكست بحكم الموجبة الكلية الى ان كل غير منقسم فهو منقطع الاشارة ... في جهة ...
فان لم تنقسم في جهة اخرى فهي نقطة والا فان انقسمت في جهة فهي سطح والا فهي خط ... اذا كانت الهيولى
غير منقسمة فاما ان تكون غير منقسمة في سائر الجهات فهي النقطة او تكون غير منقسمة في جهة فهي الخط وغير
منقسمة في جهة واحدة فهي السطح لكن ليس شيء من النقطة والخط والسطح بالهيولى لوجهين احدهما ان النقطة
والخط والسطح ان ... انها كانت منقسمة في جميع الجهات لان ... وقدامها مغايرا لما
وورائها وفوقها مغاير لما تحتها فكانت منقسمة في الجهة التي فرض عدم انقسامها فيها وان لم ... كانت
كانت اعراضا والحاصل بدل ان يكون جوهرا والنقطة ... في الشرح ... السطح والخط على
النقطة وهو ظاهر وللقائل ان يقول المراد بذات الوضع ... البرهان ان كانت ذات الوضع ...
الحصر لجواز ان يكون الهيولى المجردة ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها ... الصورة ...
كانت ذات الوضع ... انها لو كانت منقسمة في جميع الجهات
كانت جسما وانما يكون كذلك لو كانت ذات وضع بالذات فان جميع الاعراض الذاتية الجسمانية السارية
والهيولى الجسمية منقسمة في جميع الجهات ... اخرى ما دام ... الهيولى
المجردة لا وضع لها في حد ذاتها ولا يلزم منه ان يكون الهيولى المجردة وضع اصلا فان ... الوضع بالذات ...
... الوضع ... ذات الوضع ... ان الهيولى لو كانت ذات وضع بالغير
كان ذلك الغير اما جسمية او في جسمية ... ان يكون ذا وضع بالذات ... ان لو لم يكن للهيولى وضع في
حد ذاتها لم يكن ... وضع بالذات ... لم يكن للهيولى ذات وضع اصلا ... ان انقسم ذلك الغير
في جميع الجهات كان جسمية والا كان نقطة وغيرها في جسمية ... يكون الهيولى ...
الشيخ ... ان الهيولى المجردة لا تكون ذات وضع بالذات ... ذات وضع مطلقا ...
ان قوله كان ... منقطع منتهى اشارة ... على هذا الوجه او ... ان يقال لو كانت الهيولى
ذات وضع وغير منقسمة فاما ان لا تكون منقسمة البتة فهي النقطة او تكون منقسمة فهي الخط او السطح ...

يكون الهيولى المجرد متشابهة وانا على ما وجهنا. فلا استدراك ثم ان يبقى كونها منقطعة الاشارة بان كل منقطع
الاشارة غير منقسم فانما يتبين منه لو انعكست الموجبة كنفسها وان يتبين بقبول الاشارة تبيين الدالة
بتجاوز كما فعله الشارح فلذلك المقدمة مستدركة في البيان وايضا كلام الشيخ في الهيولى المقارنة للصورة
ان وضعها قبل اقترانها بالصورة الجسمية والذي يلزم من توجيهها لشيء ان الصورة اذا استغنت عن الهيولى لم يكن
ذات وضع لكونه يلزم منه ان يكون وضع الهيولى المقارنة من جهة الصورة. فان من الجائز ان يكون وضع الهيولى صفة
ذاتية لها لكن حصول تلك الصفة فيها يكون موقوفا على شرط هو الصورة الجسمية كالتحيز صفة ذاتية للصورة
الجسمية مع توقفها على وجود الحيز وكالاحتراق صفة ذاتية للنار مع ان حصوله من النار موقوف على مماسة
الخشب وعلى استعداد الاحتراق وعلى ارتفاع المانع قوله ثم نقول بان امتناع حلول الصورة اولا لم يتبين
امتناع حلول الصورة في الهيولى المجرد عنها وما كان من البيان الذي اعطاه كل جسما يمتنع ان يصير جسما بالانفصال
بالتنبيه وبه يتبين القسم الثاني من البرهان على امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة لان هذا القسم الثاني من البرهان
هو امتناع ان يكون الهيولى المجرد غير ذات وضع وذكر غيره انه لا يلزم من امتناع لحوق الصورة الهيولى المجرد لجواز
ان يكون الهيولى المجرد عن الصورة الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية وان كانت في نفسها
قابلة لها فلو لحقتها الصورة الجسمية لزم ان تكون تابعة منه بوجه لان الهيولى التي فرضت مجردة عن الصورة هي
بالنظر الى ذاتها ان لم يقبل الصورة الجسمية لم تكن بالحقيقة هيولى بل من المفارقات وتسميتها بالهيولى مجاز وان قبلت الصورة
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن لا يلزم منه محال لكن عروض الجسمية لها مسلم لكنها محالة لا ينافي الممتنع بالغير يمكن لم
مسلم مستحيلا بالذات كالعدم العقل مستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لا بما يقول الممتنع بالغير لكنا نسلم
مستحيلا لذاته كعدم العقل مستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لا يقال الممتنع بالغير انما نسلم ممتنعا
بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم العقل عدم الواجب من حيث وجود العقل لعدم ممتنع
بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية فلا نسلم محالة والا لم يكن ممكنا بالذات
وههنا كذلك لان الهيولى المجرد اذا نظرنا اليها في حد ذاتها مع قطع النظر الى الصورة المانعة وفرض لحوق الصورة
ايانا لا يلزم منه محال بالذات انا نقول الكلام في الهيولى الاجسام فانا لما جعلنا الاجسام ذاهبة الى ما
التنقيص عنها الى ان جعلناها اشياء غير جسمية هي الهيولى ثم صارت جسما تبينا انها مستعدة لان يحصل
لها صورة هي محتاجة الى الصورة فقد عرفنا ان كل جسم مشتمل على صورة هي محتاجة الى الصورة هذا محطوط
القوم وقد اشار الشيخ في الشفاء اليه بحث عن تقدم الصورة على المادة في الوجود وانه هل يوجد هيولى
دون صورة ثم ذكر بحثا آخر يتم فهم بصدده. ونقرر البرهان ههنا ان الهيولى لو كانت مجردة عن
الصورة غير ذات وضع فاذا لحقتها الصورة فلا يخلو اما ان يكون لها بصيرورتها ذات وضع الى المركب
من الهيولى والصورة جسم كل جسم في مكان وهو قابل للاشارة الحسية بانه ههنا او هناك واما ان

١٢٤

ذات وضع فاما ان يحصل في جميع المواضع وهو محال او لا يحصل في شيء منها وهو ايضا باطل لما تقرر او يحصل في بعضها دون
بعض فتخصيص ذلك البعض من المواضع اما ان يكون اولى لها او لا يكون والثاني محال لانه ترجيح بلا مرجح وكذلك ان كان اولى فان يكون
الاولوية حاصلة لها قبل لحوق الصورة او بعد لحوقها وهما ايضا محالان ونظر في الموجهة الى الشيخ اورد
الفرق بينهما وبين ما يتبين فقوله فليس يمكن لنا ان ذكر من ان الصورة لحقتها هناك المقصود من هذا الكلام امر
احدهما بيان امتناع القسم الاول وهو ان يكون ولو حصول الهيولى في موضع معين حال حصل لحوق الصورة
الا او انطوى والفرق بينهما اما بيان الاول فهو ان الهيولى حال حصول الجسمية لا يتعلق لها بذلك الحيز المعين
مخصص له في ذلك الموضع لا يكون لاجل الهيولى كما في ذلك الحيز او الهيولى لم يكن هناك ولا مخصص آخر ومنه متعلق
حاصل في الباب فهذا ان الهيولى مخصص في ذلك الحيز لا حلا اذا ما كانت في ذلك الحيز لكن لا يلزم من استعداد معين
استعداد الجسم مطلقا فلم لا يجوز ان يحصل الهيولى في ذلك الحيز المعين بسبب آخر والا لم يكن حصولها فيه بسبب انها كانت
حاصلة فيه والاولى ان يقال في بيان الامتناع ان الهيولى قبل حلول الجسمية ما كانت مجردة عن الوضع والموضع
كانت نسبتها الى جميع المواضع والمطالب على السوية فلا يكون شيء منها اولى بها واما الثاني فهو انه يحصل للهيولى صورة
بعدما كانت خالية صورة تنطبع الهيولى المجرد في لحوق الصورة مع حصولها في موضع معين والفرق ... لم
حصولها في موضع معين بالموضع السابق لو اجتمع العارض اما الواجب فكما لم يمر من الهيولى الا منضما الى
الماء وهو مكانه الطبيعي فقد حصل بعد لحوق الصورة المائية في ذلك المكان المعين لان الصورة الهوائية
السابقة كانت تقتضي حصوله فيه واما العارض فكان الجزء الهوائي اذا كان بالقسر تحت الماء فانفصل
الى الماء فيقع في ذلك المكان المعين لانه كان مقتضيا للحصول فيه بالقسر فحصول الهيولى في الثاني في موضع
معين انما هو لانه كان في ذلك الموضع سابقه على حدوث الصورة واما الهيولى فما لا حيز فيه فحينئذ يجب
العرض فيه عن الوضع السابق قوله وليس يمكن ان يقال ان هذا الكلام انما مقصود ان احدهما بيان امتناع
القسم الثالث وسواء حصول او ثوبه الوضع بعد لحوق الصورة والثاني الفرق بينه وبين نظر اما الاول وادلة الهيولى
الجسمية نسبتها الى سائر المواضع والاوضاع على السوية كالهيولى نسبتها ايضا على السوية فلكون الهيولى الجسمية
نسبتها الى سائر المواضع على السوية فلا يكون تخصيصها في البعض من المواضع اولى فان قيل تعين الصورة
الجسمية لا يعين الهيولى موضعا لكن لا يجوز ان يقارنها صورة نوعية في تلك الحال تعين لها موضعا اجاب
بان الكلام في المواضع والاوضاع الجزئية لا مواضع امور الانواع واوضاعها فان كلا من هذه الثلاثة موضع جزئي
على وضع جزئي والصورة النوعية وان عينت موضعا كليا الا ان الهيولى الجسمية يكون نسبتها الى الافراد لكل الموضع
بالسوية فيستحيل حصولها في بعضها لتعين احد هذا القسم بان الاوضاع الجزئية التي لا جزاء لاواجب هنا

سؤال وهو ان يقال لما جاز ان تفارق الهيولى صورة نوعية تخصصها ببعض اجزاء المكان الكلي واما البطء فهو المختار

الاول من المثالين المذكورين في القسم الاول فان الحجر والهواء اذا انفصل الحجر في مكان الهواء فلا بد ان يشغل الامكان

الهواء وان يشغل الا الحجر الشيء من اجزاء مكان الهواء بل لما اجزاء الحجر اذا موضعها ولا ذكره لا يكون الا بحسب الموضع

السابق بخلاف الهيولى المجردة فانه لا وضع لها في ان يتوجه قبلها قصد الموضع الطبيعي لها احساسها لان [illegible]

مسلم ثم الشعور التام الا اذا اثبتنا الشعور للطبائع فهو [illegible] الى حيز انشق لعظمها لان معنى لها

واعلم ان كلام الشيخ في الشفاء [illegible] بامتناعها والواجب [illegible] الفرق بين النظرين وبين التشكيك

واما بيان امتناعها فلما كان ظاهرا من العرض المذكور [illegible] فان عن الظاهر ان الهيولى اذا فرضت مجردة عن الوضع والموضع يكون

نسبتها الى جميع المواضع والجهات على السوية فلا تحصل في موضع معين [illegible] فلو فرضنا الهيولى عن ذات وضع ثم

الصورة فلا بد ان يصير [illegible] موضع مخصوص فحصل في موضع مخصوص لكنه محال لان نسبة الهيولى المجردة الى جميع المواضع

السوية فلا تحصل في موضع معين [illegible] فلو فرضنا الهيولى عن ذات وضع ثم لحقتها الصورة فلا بد ان يصير ذات وضع مخصوص

وتحصل في موضع مخصوص لكنه محال لان نسبة الهيولى المجردة الى جميع المواضع على السوية فلا تحصل [illegible]

[illegible] بحسب العرض [illegible] واعلم [illegible] الطبيعي [illegible] نقول المحلل [illegible]

كلامه في الدليل الى اقسام [illegible] بيان استحالتها واما [illegible] والفرق [illegible]

مع ان ثبوت [illegible] لا يتوجه عليه احاطة [illegible] المعارضة وكلام الشيخ [illegible] الجسمية جواب

للمعارضة المقررة فانه لما فرض الهيولى المجردة لحقتها الصورة لم يكن بد ان يحصل في موضع معين مع ان نسبتها الى جميع المواضع

على السوية [illegible] الجزء الهيولاني [illegible] حاصل في بعض [illegible] الهواء في الكل

الا [illegible] بالمكان [illegible] المثال الثاني مع ان نسبتها الى جميعها على السوية فاجاب بانه انما يحصل

في ذلك المكان المعين لانه كان [illegible] الوضع السابق ثم لو عورض [illegible] بيان [illegible] او سؤال [illegible] يستقل

الى بعض [illegible] مع تساوي نسبته اليها وانه ما كان [illegible] اجاب بانه لم يكن [illegible] كان ثمة [illegible] اقرب

المواضع اليه [illegible] حصل فيه وهو ايضا وضع السابق الهيولى مجردة عن سائر الاوضاع [illegible] ابواب

المعارضة كلها والحاصل ان المعارضة ليس بحاصل في العلوم [illegible] بين النقض والمعارضة لان كلا منهما مانع

[illegible] على الدليل [illegible] على طريق المعارضة [illegible] الفرق [illegible] قوله [illegible]

وكلام [illegible] الفاضل الشارح الامام اورد [illegible] الجسم العنصري الى جميع الصور النوعية [illegible] لجواز

تصور [illegible] صورة كانت مع ان احد الصور حاصل [illegible] لا يجوز [illegible] يكون الهيولى نسبتها الى جميع المواضع

بالسوية مع انه يحصل في احدها [illegible] بان لا نسلم ان نسبة جسم العنصري الى جميع الصور النوعية [illegible]

مخلوقة والثالث ايضا باطل لانه اما ان يكون فاعلا بالتة [illegible] اللكن في ذاته وانه قابل في فاعل [illegible] [illegible]

[illegible] او قوة [illegible] او فاعلا معلولة [illegible] ان يكون [illegible] الله [illegible] معلولة [illegible] واما الطريق [illegible] ادراك

[illegible] صورة فانه لو كان [illegible] صورة [illegible] يكون [illegible] الصورة [illegible] الا [illegible]

بالعوارض [illegible] الصورة [illegible] عوارضها واذا [illegible] العاقل [illegible] ادراك [illegible] الصورة [illegible]

الصورة [illegible] انما تعقله [illegible] الصورة [illegible] العقول [illegible] ادراك [illegible] الصورة

الصادرة [illegible] الصورة [illegible] الصورة كافية في تعقلها [illegible] تصدر [illegible] العاقل [illegible]

[illegible] في تعقل الصورة [illegible] الصورة العقلية [illegible] في تعقلها [illegible]

[illegible] حصول صورة اخرى [illegible] العاقل [illegible] الصورة [illegible]

ليست حاصلة عن النفس بل [illegible] حصلت الصورة عن العقول الفاعلة [illegible] كون الصورة [illegible]

في النفس [illegible] العقل [illegible] ذاتنا [illegible] الصورة في [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] العقل [illegible] حصول الشيء [illegible] وحصول الشيء للعاقل

[illegible] الشيء [illegible] للعقل [illegible] حصول الشيء [illegible] وحصولها [illegible]

الشيء للفاعل واذا [illegible] الثاني [illegible] العقل [illegible] الطريق [illegible] السؤال والجواب [illegible]

[illegible] حصول الشيء [illegible] المقدمات [illegible] برهن [illegible] المطلوب [illegible]

الاول [illegible] المعلولات [illegible] المقدمات [illegible] حصول المعلوم

[illegible] المعلولات [illegible] العقل [illegible] الاعتبار

[illegible] المعلول [illegible] الجزئيات [illegible] العقل [illegible]

[illegible] العقل [illegible] معلوله [illegible] معلوله [illegible]

[illegible] المعلوم يكون بحصول صورته على طريق [illegible] الحاصل [illegible]

[illegible] حاصل عند العقول [illegible] عند الله [illegible]

حاضر عند [illegible] الحاضر [illegible] ايضا [illegible]

[illegible] المعلول [illegible]

[illegible] الا اشياء [illegible]

واعلم [illegible] الكلام [illegible] الاشكال [illegible]

ادراك الجزئيات حاصل [illegible] الجزئيات [illegible] مخصوصة [illegible] مخصصة

[illegible] الجزئيات [illegible] الجسمانية [illegible]

[illegible] الجزئيات [illegible] مخصصة [illegible] العلم

[illegible] الجزئيات [illegible] الجسمانية [illegible] الكلام

[illegible] الشارح [illegible] الجزئيات [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible] تغير [illegible]

لا تتعلق بالزمان [illegible] الجزئيات [illegible] صور الموجودات [illegible]

ولا يتعلق العلم بها بعينها في احوالها قطعا لان تعلق العلم لا يتعلق بزمان معين او حوادث [illegible] عن العلم التام [illegible]
[illegible] بزمان ولا يتعلق بها بالزمان اصلا ويتوضح ذلك ان الممكن يساوي وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته فاذا وجدت اسباب وجوده [illegible]
[illegible]

[illegible]

فكيف صدور مثله [illegible] وجوب النفع عن هذا الوجه [illegible] ان يقال لما كانت النفس الانسانية في علم الباري تعالى قابلة للكمالات
وكانت الحكمة العالية اقتضت ايصالها الى تلك الكمالات [illegible] استعدادات تحصل لها من افاعيلها وكان [illegible]
من تلك الافاعيل اي افاعيل [illegible] ونحوها يكون من اسباب ارادته الافاعيل الجميلة [illegible] الوفاء [illegible] الخوف
[illegible] اسباب [illegible] والوفاء [illegible] العقوبة [illegible] من اسباب [illegible] الافاعيل الجميلة [illegible]
[illegible] العقوبة [illegible] الى [illegible] المعرب [illegible] كانت [illegible] لم [illegible] فان [illegible]
[illegible] الى [illegible] يكون [illegible] التكليف [illegible] الانبياء والرسل [illegible]
[illegible] الخير من النفس الانسانية وهذا [illegible] كانت [illegible] للصورة في العلم الازلي [illegible]
[illegible] حال [illegible] النفس الانسانية [illegible]
الطريقة الثانية طريقة المعتزلة [illegible] صلاح [illegible] في التكليف وعدم عن الطاعة [illegible] عن المعصية
[illegible] الطاعة وتجنبهم عن المعصية ثم انه يجب عليه الاثابة على الطاعات
[illegible] والعقاب [illegible] ارتكابهم المعاصي [illegible] لم تعزبون [illegible] ارتكبوا المعاصي
واذا قيل لهم لم ارتكبوا المعاصي [illegible] وانهم [illegible] صدور المعصية عنهم حتى [illegible]
على الشيخ [illegible] ان المعصية [illegible] باختيارهم [illegible] الشيخ لا [illegible] اختيارهم
الطريقة الثالثة طريقة [illegible] الى [illegible] جميع الموجودات [illegible] الشيخ [illegible]
فان [illegible] العقاب [illegible] المراد [illegible] وان كان [illegible] سببه هو الشيخ [illegible]
[illegible] الشيخ جميع الاشياء [illegible] الموجودات [illegible] التصور [illegible]
[illegible] الطوائف [illegible] المعتزلة [illegible] الكل [illegible] الشيخ
[illegible] العقل [illegible] جميع [illegible] عالم [illegible] الازل [illegible]
عالم [illegible] الموجودات [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] الشارح [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] العبد [illegible] العبد [illegible] اسباب [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible] فعل الخير [illegible] فعل العبد [illegible]
[illegible] الخوف [illegible] اسباب [illegible] الخير [illegible] العبد [illegible] العقاب [illegible]
[illegible] الامام [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الكل
[illegible] العقل [illegible] حتى [illegible] المنتهى الكلام

الكتاب [illegible] اللذة [illegible] لما كان اللذة ادراك الملائم والالم ادراك
[illegible] حسي وعقلي كان اللذة ايضا قسمين حسية وعقلية [illegible] اللذة الحسية اما ظاهرة [illegible] من الظاهر واما باطنة [illegible]
والخيال [illegible] والشوق [illegible] التصورات الشهوانية [illegible] العضبية [illegible] مرتبة اللذة الحسية [illegible] الظاهر
[illegible] مرتبة اللذة العقلية [illegible] فان اللذة [illegible] تفاوت الادراك [illegible] المدرك
[illegible] القوى المدركة فان القوة المدركة [illegible] اشرف واقوى [illegible] اتم [illegible]
[illegible] اقوى [illegible] المعشوق [illegible]
[illegible] يكون [illegible] المعشوق [illegible]
كان [illegible] القوة العقلية اشرف [illegible] العقل [illegible] كمالات [illegible]
[illegible] اللذة العقلية اقوى [illegible] بالمعقولات [illegible] والجهالات [illegible]
اللذة العقلية اقوى [illegible] يكون اللذة [illegible] بالمعقولات [illegible] بالمحسوسات [illegible]

والحق

فالحق ان اللذة ليست [illegible] ادراك الملائم [illegible] من [illegible] انا اذا ادركنا [illegible] حصل لنا [illegible]
[illegible] اللذة [illegible] ادراك الملائم [illegible] اللذة والالم [illegible] وجود [illegible]
[illegible] المحسوسات [illegible] الشهوات
[illegible] الصعاب
[illegible] اللذة بالمعقولات [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
[illegible] ادراك الملائم [illegible] الادراك [illegible] الملائم
اللذة [illegible] العلم [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] اللذة [illegible] ادراك [illegible] بالمحسوسات
[illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible] اللذات
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
[illegible] ادراك الشيء [illegible]
[illegible] ادراكه [illegible]
[illegible] النيل [illegible] دون نيل اللذات
فان قيل [illegible] النيل وعدم الادراك [illegible] النيل [illegible]
[illegible] فلا يكون الادراك [illegible] النيل
[illegible] النيل بدون الادراك [illegible]
[illegible] اللذة [illegible] ادراك اللذيذ [illegible]
[illegible] ادراك اللذيذ [illegible] ادراك حصوله [illegible]
[illegible] اللذة [illegible]
[illegible] النيل واللذيذ [illegible] الجهل [illegible]
[illegible] الجهل [illegible]
[illegible] الجهل المركب [illegible]
[illegible] الجهل المركب [illegible] النيل [illegible]
[illegible] اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافي [illegible]
[illegible] المشهور [illegible]
[illegible] النيل [illegible]
الملائم والمنافي [illegible]
[illegible] قال الامام [illegible] اللذة والالم [illegible] الخير [illegible]
[illegible] الخير [illegible]
[illegible] والالم ادراك [illegible] الاعضاء [illegible]

الموذيه ورفيه الانتبار المعرفيه لان ... ادراكا تحصوصات ... الالم ولان العدم لا يحس به وان اراد بها [illegible]

المشهور وهو ان الخير هو اللذة وما يكون وسيلة اليها والشر هو الالم وما يكون وسيلة اليه كان نحوا لتفسير ... اللذة بادراك

اللذة وما يكون وسيلة اليها والالم بادراك الالم وما يكون سببا وخلا ... وان صرفها ... [illegible]

الكمال [illegible] مترددة ... حصول [illegible] الشي ... لم يكون له ... لانه ان كان ... وكل ... لم يكون له ... واما

لم يكون الجهل ... والرذيله والتركيب الفاسد كلها لا ... امكان اتصاف النفس والاجسام ... الصفات

لم يكن ... وشيا ... ذكر ... فلا ... ما ذكره ... التعريف ... حوا ... الاشكال ... ان لم

[illegible] ما الكمال الخير ... الشيا ... المتشابه ... بعرف الكمال ... لم يكون له ... الشي ... ويليق

لا يسكل الاخلاق الرذيله والتركيب الفاسد لا ... والاحسام والخير الموجود لا مطلقا ... ثم

مله مع التقصير لانها ليست ... بالشر ... بالعرض ... الموجود الذي يكون ... بعدم ... عن ... له

مع ... اذا العرق بين الخير والكمال لا ... في ... اجتماعا ... صدقا ... تغايرهما ... والامام ... الكمال

ان كلام الشيخ ... ان الكمال والخير ... واحد ... ذكر احدهما ... الشارح انه خير باعتبار انه

معتبر وكمال ... ويعرف ... تعالى ... وليعل ... ما يعتبر ... بوصف ... انه لو كان لي

الكلام والخير ... كان الكلام ... ان لا ... والتي ... الصحة ... تعبير

من الاشتاذ الحلو مع ان ... الذي ... الخير ... التي ... ان ... الصحة ... بعض

صحته ... المسافة ... اللذة ... حصول ... الحلوى ... بحو

نعم ... ان ... الشعور ... صعف ... الشعور بصعف ...

الا ... المطابق ... للكمال ... الشعور ... اخر ... الشعور ... لا يلتفت الا

... ابد ... الذي ... وجد ... تحصيل ... وعدم ... الالتذاذ ... والصحة ...

كان ... دراك ... والخير ... الا ... لم ... الحلو ... المحصر ... الحلو مع الحلو

ان ... من ... المطلوب ... بالذات ... اثبات اللذة العقلية ... اي ... فيه ... نعم

التي ... او ... الذات في ... والنتيجة ... اللذة ... الالم ... ان

انه ... بعدم ... التعريف ... المطلوب بالذات وهو اثبات اللذة العقلية

وما كان ... وكلام ... سبق اليه ان اللذة العقلية لو وجدت ... لنا شوق الى تحصيلها او ... فيها

وقع ... لما ... النفس ... الوهم ... لم ... بعض ... اللذة

ولم ولا يحصل ... الذوق والوجدان ... طريق السماع ... الجماع لذة ... لا يصل

اليه صاحب ... اذا لم ... لا سيما من لم يجرب ... المناولات ... عدم ...

الحصول اللذات العقلية ... العقلية القصية ... تشبيه الفصل ... على المطلوب ... جاهله

ان ... كل فوق ... القوى الحيوانية ... اذا حصل ... اللذة ... وهو ادراك ... حصول

ملكة ... الحسية ... كل ... وهو ... واذا حصل ... للذة ... منها ...

سبب ... النوم ... الذاتية ... الحلاوة ... من الصورة المحروقة ... الحال ... هنا

وايضا ... عند ... اذا ... ما اشرنا اليه ... اللذة العقلية اتم واكمل من اللذة الحيوانية فان مدركات العقل

اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من ادراكات الحس اما الاول فلان مدركات الحس ليست الا كيفيات

مخصوصة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة واشباهها ومدركات العقل ذوات الباري تعالى

وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها ومن البين انه لا نسبة بينهما في الشرف الا الاولى وانما الثانية

فلان الادراك العقلي يصل الى كنه الشي حتى يميز بين الماهية واجزائها واعراضها ويميز من الجنس

والفصل ومعنى الجنس ومعنى الفصل وفصل الجنس وجنس الفصل ... ما يتعلق ويميز بين الخارجي اللازم [margin: الادراك]

والمفارق وبين اللازم بوسط وبغير وسط واما الادراك الحسي فلا يصل الا الى الظاهر المحسوس فلو كان الادراك

العقلي اقوى وثانيهما ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وايضا الادراك العقلي

اقوى من الادراك الحسي وان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس ... اللذة العقلية اكمل من اللذة

الحسية قوله ... ايضا انا نجد ... الاكل ... انا نجد ... ان ... فلو لا ان اللذة ...

كان ... قولهم لان ادراك انما يشار ... ان الكمال والخير ... ادراكا ... قلت امثال

هذه المباحث ... والنفس ... عن الاكل والشرب والوقاع وهذه مخصوصة من اللذة وغير

بينها وبين ... احوال النفسانية من الغضب والغم والخوف ... انما ان القوى الذاتية ... فلا

من المطعوم والمشروب والمنكوح ... لكنها ... ملكة ... الحالة المخصوصة ... الادراك ... فان ...

يكون عائما قبل الموت ... المعلومات ... فلا ... تعاني ... النفس ... البدن

عن حصول اللذة ... كما ... الادراك ... مع انه ... مانع عن حصول

اللذة لم يكون مانعا عن حصول اللذة ... وان ... اللذة ... لا ... الادراك ... يحصل الادراك

... ان ... النفس ... اللذة ... الادراك ... انا ... استقرانا ... لنا

... حالة مخصوصة ... نعلم ... كل ما يحصل ... ادراك الملائم

وهذا ... ادراك ... نيل ... حالة اخرى ... وهو كاف في اثبات الحالة المخصوصة

ونيله يحصل لنا اللذة ... ذكر ... ان النفس اذا ادركت المعقولات ونالتها ... كان لها ... اللذة

للعقل ... المناقشة ... العبارة ... النفس ... المعقولات ... [illegible]

... قيل ... القوة ... الشي على ... في ... اثبات

بها ... استعداد الالتذاذ ... الادراك ... العقلية ... ان النفس ... تعلقها بالبدن ... واشتغالها بالمحسوسات ... اذا

اللذات العقلية ... واثبات ان ... العقلية ... النفس ... متعلقة بالبدن كان لها عنها شغل ... فارقت البدن ... لها

... ما ... غايتها ... الادراك ... العقلية اقوى من

... كانت ... الالام العقلية ... الحسية ... لعدم ... فانها لو كانت ... تعني

اللذات الحسية كانت ... ذات ... الشرائط ... الموانع والالام ... الا في

... ما ... ومن ... المراد ... الاستعداد ... التام ... الشرائط وعدم الموانع ... منه

ولو ... المفترط ... النفس ... اما ... الشيء ... كمال النفس ... عدمي او لا من [margin: العقلية]

وجودي ... مثل العدم ... نقصان ... العرضية ... الوجودي ... من المضادة ... عدم ...

بالعلوم ... الجهل ... من الوجودي الا ... بالشي عرضا ... اكتساب ... المعاشية ... العرض

عدما باقي في ... الا ... كونه ... نقصان ... بعد الموت ... الكمال ... الامام ... كلام الشيخ

بعينها ان النقصان بحسب القوة النظرية ... والنقصان بحسب القوة العملية ... الفرق والشارح

الشارح ... واحكام الاقسام على شيء ... القدح ... في اول ... ان النقصان في القوة النظرية

اذا كان ... غير ... رسوخه ... واحكام ... ان النقصان في القوة العملية بحسب ... هيئات

مستفادة من الافعال ... وازالتها ... النقصان في القوة النظرية واعلم ان رذيلة النقصان بالنفوس

اما يدرك ان لها كمالات وكمالات اولى فان لم يدرك مثل النفوس الساذجة كالبله والمجانين والاطفال وان ادركت انها
كمالات فاما ان تكتسب الكمالات وهم العارفون او لا فاما ان تكتسب الكمالات وهم العاصون او لا فاما ان يشتغل عنها بغير
اكتساب الكمالات كالمشتغلين بالوسائل او لا يشتغل بالامور الغائبة عن اشتغال تحصيل الكمال وهم المعرضون او لا وهم
المهملون الكثيرا [illegible] اشتغال بهم بالدنيا او بالاخرة ولا حظا بها في ان هذا القسم بحسب القوة النظرية ويتوقف
ايضا النفس اما ان تكون كاملة في القوتين او لا فان كانت كاملة فيهما بهم في اللذة متناهي ولا تستطيع وان كانت ناقصة
جاهلة في القوة العملية فان كانت ناقصة في القوة العملية فان لم يكن لها شوق الى الكمال فيها مع حسبه من العقلاء وان كان
لها شوق اليها فان اتصفت باضداد الكمال اتصافا راسخا بعد الموت [illegible] في العذاب [illegible] بعد الموت
ان الاشتياق الى الكمال لا محالة يكون مشتاقة الى الكمال [illegible] وان كانت ناقصة في القوة العملية [illegible] الكسب
[illegible] الاشتغال بالغائبات [illegible] ومكانت [illegible] او غير راسخة [illegible] الا ان [illegible] لا
بكون الملكات كانت بسبب عوارض غريبة وزالت [illegible] بالتدريج [illegible] فيه الدوام [illegible] بان النفس
[illegible] التناسخ فاما ان تتعلق ببدن آخر كما فارقت بدنها او يبقى خالية عن التعلق فان لم تتعلق ببدن آخر في الاول
[illegible] انه [illegible] ببدن آخر [illegible] ابدان [illegible] النفوس [illegible] التعلق
[illegible] القسم الثاني [illegible] لا يكون [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] التعلق بالبدن [illegible] الكتاب فلا حاجة [illegible] التناسخ [illegible]
[illegible] فلان [illegible] ولان يكون [illegible] النفوس [illegible] واحد [illegible] ان يكون
[illegible] الاقسام المعروضة في الدليل [illegible] الاقسام في [illegible]
[illegible] يكون اتصال النفس بالبدن [illegible] الاقسام [illegible] انه يلزم منه
تعلق نفس واحدة ببدنين [illegible] اجتماع النفوس على بدن واحد [illegible]
[illegible] النفس [illegible] على بدن واحد [illegible]
فان اجتماع النفوس على بدن واحد [illegible] الاستلزم [illegible]
[illegible] الاستحقاق والانحلال [illegible] الاتصال [illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible] الآخر [illegible]
[illegible] النفوس [illegible] التعلق [illegible]
[illegible] التناسخ [illegible]
[illegible] واحد او لا يجوز [illegible] كل نفس [illegible] فان [illegible] كل بدن [illegible] ببدن آخر
وان يكون عدد الابدان الكائنة بعدد النفوس المفارقة [illegible] وبعد ذلك [illegible]
[illegible] الابدان [illegible] بدن واحد [illegible]
[illegible] واعلم ان [illegible] ادراك الكمال
[illegible] العشق [illegible] كان ادراك الكمال [illegible]
[illegible] العشق [illegible] الشوق [illegible] الا عند الوصول
[illegible] الاشتياق [illegible] المعشوق [illegible]
حيث انه حاضر [illegible] طالب له [illegible] عن الغيبة والطلب

فاستحال الشوق عليه وكما انه [illegible] فكل من هو [illegible] مبتهجا به ملتذا بمعرفته وكلما كان ادراكه
اتم كان التذاذه به اشد [illegible] تفاوت ابتهاجاتهم [illegible] بحسب تفاوت مراتبهم في العلم به تعالى ولذا
العوارض النفوس البشرية واعتراض الامام انكم قلتم ان ادراك الكمال من حيث هو كمال يوجب [illegible]
هل هو نفس ادراكه او غيره فان كان نفس ادراكه [illegible] بادراكه [illegible]
وان كان غيره ولا شك ان ادراك [illegible] الادراك [illegible] ادراك
[illegible] وجوب اشتراك [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] الادراك
[illegible] الكمال [illegible] ادراك
ادراك [illegible] ادراك الكمال [illegible] الشرح [illegible]
[illegible] الكتب [illegible] النفس [illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
[illegible] المباحث [illegible] المبادي حتى [illegible] الغايات [illegible]
[illegible] هذا الكتاب [illegible] المتفلسفين اولى
واجب وفقنا الله تعالى وجميع طالبي الحكمة لدرك الحق ووقفنا على معرفات الصدق انه على كل شيء

قدير وبالاجابة جدير تم استنساخ
هذا الكتاب [illegible]
الوهاب
وقت الضحى في سابع عشر من شهر شوال لسنة ثمان وثمانين وسبعمائة
على يد اضعف عباد الله واحوجهم الى رحمته
محمود [illegible]
[illegible]
المسلمين
والحمد لله رب العالمين
والصلوة [illegible] محمد [illegible]

وكان فراغ المولف رحمه الله [illegible] يوم الخميس السادس والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة [illegible] وخمسين وستمائة

٢٥٦ صفحه